

(باب ٨٠)

٨٠
٨

- التاريخ ١٨٦
(صور بعض أوامر كريمة)
صورة ما كتب من المالية للداخلية في ٢٥ رمضان سنة ١٢٨٧ ١٢٨٧ نمرة ١٩٨ ٢٠٥
(١٨٧٠)
صورة الامر العالى الصادر في ١٩ محرم سنة ١٢٧٢ (١٨٥٦) ٢٠٦
صورة الذكرى الخديوى الصادر في ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠ (١٤ ربيع آخر
سنة ١٢٩٧) ٢٠٧
صورة الامر العالى الصادر في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ (٢٧ محرم سنة ١٣٠٣) ٢١٣
جدول عام ببيان المواعيد التى حددت فى الماضى والمواعيد المحددة حالياً التحصيل
الضرائب الخراجية والعشرية ٢١٦
صورة ماجاء فى المواد ٦٠ و ٥٩ من قانون المعاشات الملكية الصادر فى ٢١ يونيه
سنة ١٨٨٧ افرنجيه ٢١٨
اللائحة السعيدية فى حق أطيان النبار المصرى ٢٢٠

* (تمت) *

١٣٥	﴿ باب ﴾	كيفية أخذ الخراج
١٥٠	﴿ باب ﴾	ما ينبغي اجراؤه في أخذ مائتاً من الخراج
١٥٦	﴿ باب ﴾	جعل الخراج لصاحب الأرض
١٥٩	(الكتاب الرابع)	أحكام متنوعة
١٥٩	﴿ باب ﴾	في أراضي الميرى والأراضي التي تصير لها وفي بيع هذه الأراضي أو الانعام بها
١٦٠	﴿ باب ﴾	في الأبعاديات المنعم بها بدون خراج بشرط تسميرها وغرس الأشجار فيها وعلى تنفيذ هذه الشروط يتوقف إعطاء سند التملك للمنعم عليه بها
١٦٠		مطلب في الغابات
١٦٢		» البساتين
١٦٣	﴿ باب ﴾	الأبعاديات المنعم بها بدون خراج بشرط عدم إعطاء سند تملك للمنعم عليه
١٦٥	﴿ باب ﴾	الأبعاديات المؤجرة المعروفة اليوم باسم أراضي بالمظروف
١٧١	﴿ باب ﴾	الانعام بأرض الت إلى الميرى
١٧٢	﴿ باب ﴾	الانعام بأرض آلت إلى الميرى عقب ترك أربابها لها
١٧٨	﴿ باب ﴾	الانعام بأرض أخبر عنها أنها زيادة مساحة
١٧٩	﴿ باب ﴾	أراضي الجهادية
١٨٠	﴿ باب ﴾	الانعام بأرض الميرى وفي بيع عينها
١٨٥	﴿ باب ﴾	الأراضي التي لا يحل بيعها

٤٨	في الاراضى الرزق
٤٩	في الاراضى الاواسى
٥١	في الابعاديات والجفالك
٥٧	في الاراضى الاثرية خراجيه
	(الكتاب الثانى)
٦٧	في الاساس المستند عليه في وضع الضريبة العقاريه
٧١	في الاراضى الخراجيه
	(المطلب الاول)
٧٤	في العهد السنيه
	(المطلب الثانى)
٧٧	في الفرده
٩١	في الاراضى العشريه
	(باب)
١١١	في عشور النخيل
	(باب)
١١٨	زيادة ونقصان الارض القابلة لان يوضع عليها الخراج
	مطلب الاراضى التى يستأصلها البحر (أكل بحر) والاراضى التى تتكون من
١١٨	الطمي
	مطلب الاراضى التى ضعفت عن الانتاج والاراضى التى أعفيت من الضريبة
١٢٢	باسباب
١٢٧	مطلب الاراضى التى تنزع من ملك صاحبها لنفع العامة
١٣٢	مطلب زيادة وعجز المساحة
	(الكتاب الثالث)
١٣٥	في أخذ الخراج

١٩

(المطلب الاول)

..... في الارض التي تجذب كلها أو يصيب الجذب بعضها فقط

٢٠

(المطلب الثاني)

..... في سقوط الخراج بسبب اقامة مبان على الارض أو انعام من الامام أو غير ذلك

٢١

(المطلب الثالث)

..... في الارض التي تنزع من ملك صاحبها

٢٢

(المطلب الرابع)

..... في الاراضى التي تصير صالحة لوضع الضريبة عليها

٢٣

(الكتاب الثالث)

..... في أخذ الضرائب

٢٤

﴿الباب الاول﴾

..... في أخذ الضرائب

٢٥

﴿الباب الثاني﴾

..... في الاجراءات المختصة بأخذ ما تأخر من العشر والخراج

٢٦

﴿الباب الثالث﴾

..... في الجباة والمحصلين

٢٧

﴿الباب الرابع﴾

..... في ترك الخراج على صاحب الارض

٢٨

(الكتاب الرابع)

..... في أحكام متنوعة

٢٩

﴿الباب الاول﴾

..... في الاراضى التي تصير الى الميرى وفي الانعام بها

٣٠

﴿الباب الثاني﴾

..... في المقاييس والمكاييل

٣١

اقسم اثنان

..... في الكلام على الاراضى بالوجه الذى شئ عليه اليوم

٣٢

(الكتاب الاول)

..... في نوع الارض

٣٣

(فهرسة كتاب الاحكام المرعية)

٢	مقدمة العرب
٥	مقدمة المؤلف
	القسم الاول
١٠	في الكلام على الاراضى بالوجه الشرعى بحسب المذهب الحنفى
	(الكتاب الاول)
١٠	في حق الملك
	(باب)
١١	في نوع الارض
	(المطلب الاول)
١١	في الاراضى العشرية
	(المطلب الثانى)
١٢	في الاراضى الخراجية
	(المطلب الثالث)
١٢	في التغيير الذى يحصل في نوع الارض
	(الكتاب الثانى)
١٤	في الاساس المستند عليه في وضع الضريبة
	(الباب الاول)
١٤	في العشر
	(الباب الثانى)
١٤	في الخراج
	(المطلب الاول)
١٥	في خراج المقاسمة
	(المطلب الثانى)
١٥	في خراج الوظيفة
	(الباب الثالث)
١٧	في خراج الكروم والبساتين
	(الباب الرابع)
١٩	في زيادة ونقصان الارض

على من كتب لتناول كتبه أيدي العباد ان يتحاشى كل ما يجعله هدفا لسهام
الانتقاد وأن لا يبرح من باله انه معرض للغلط وليس بمعزل عن الشطط وأن
يقلل الكلام ويجزل الفائدة لينتقى الملام وتحمد العائدة تلك المبادئ التي ملت
اليها وسرت عليها في كتاب الاحكام المرعية فان ما تضمنه من الفتاوى الشرعية
مأخوذ برمته من كتب أئمة الحنفية كما انني استعنت باوراق الحكومة الرسمية في
أخذ صور الاوامر العلية والارادات السنية والمنشورات الوزارية ومن يتأمل
كتابي هذا يرى انني التزمت النصوص كل الالتزام وحافظت كل المحافظة على ما جاء
فيها من الكلام وكيف يسوغ لي أن أزيد حرفا على جملة أخذتها من الفتاوى
العالمكية أو أن أغير نص أمر حفظت صورته في الاوراق الرسمية
كذلك من تصفح هذه الترجمة وقابل بينها وبين الاصل الفرنسي الذي وضعه سعادة
المؤلف يتضح له انني ضمنيتها أشياء كثيرة لم يحوها الاصل فصور الاوامر العلية والمنشورات
الوزارية والجدول العام لمواعيد تحصيل الضرائب الخراجية والعشرية واللائحة
السعيدية وغير ذلك كلها اضافات ضمنيتها كتاب الاحكام المرعية اتماما للفائدة
ونبلا لرضى الجمهور والله المستعان في كل الامور

تم طبعه بمطبعة بولاق معصما بقلم مترجه ومحرره

حضره سعيد أنطون عمون في ظل الحضرة

الفقيمة الخلدوية التوفيقية أدام الله

أيامها وحفظ أنجالها في أواخر

شهر نوفمبر سنة ١٨٨٩

ميلاديه

تم

(حقوق إعادة الطبع وحقوق الترجمة محفوظة للمعرب)

* (الخاتمة) *

انه عملا بما تضمنه الامر العالى قد جرى تنظيم هذه اللائحة حسبا تزامى لدى الحاضرين وحيث ان ماورد بالبند المسطرة بها هو على قدر ما علم وتلاحظ من وقائع مواد الاطيان ولكون ان مشا كل الاطيان تعدد وتنوع بما لا يدخل تحت حصر بدعى ما يحدث بحال واقعة ظهور الاشياء بمحلاتها والمقصود أن تكون هذه اللائحة مستمرة العمل بموجبها وتتخذ قانونا وحدودا للاطيان بما لا يتقضى حكمه مما هو محرم بها فاذا كان بحالة الاجراء بمحلات الواقعة تحدث مواد ولم يوجد باللائحة ما يقتضى لفتك مشكلها فبعد تحقيقها بمعرفة الجهة التى تكون واقعة بها واعطاء الرأى عنها من محلها بحيث يذكرفيه عدم وجود ما يقتضى حكمه بها فى اللائحة يعرض لمجلس الاحكام فان وجد أن ما باللائحة يكفى للفصل بها فتخطر المديرية بما يجزىه والا اذا ظهر اليه بحقيقة الحال عن تجديد بند آخر لفصل تلك المادة وأمثالها علاوة على اللائحة فبعد تسويته والمذاكرة فيه بالمجلس الخصوصى وحصول الاقرار عليه يعرض من الخصوصى للاعتاب ومتى استحسن اجراؤه بالارادة العلية التى تصدر فيجعل ذبلا لهذه اللائحة وينشر للجهات باجراء المعاملة بموجبها كما أن على هذا الوجه تلزم المعاملة بما تقرر ذكره وأحكامه بهذه اللائحة مع الجميع كالنا من كان يدون مخالفة لما بها وكل من تعدى حكمها فى الاجراء فيكون أوجب نفسه للمعاقبة والمجازاة بموجب القانون ويعامل بذلك

وعلى وجه ما ذكر قد انتهى أمر تنظيم هذه اللائحة على ماتدقن بها فبعرضها على المسامع الشريفة متى قورنت بالقبول وصدر عليها الامر العالى بالاجراء بصير طبعها ونشرها للمدريات والمحافظات والمجالس ودواوين العمومات ومن يلزم ليجروا العمل بموجبها

* (تمت) *

على الاهالى فبالحال يصيرمقام ما أكله البحر ويرفع ماله على طرف الديوان وأطيان الجزيرة المذكورة يصير نزولها في المزداد بين أهالى البلاد التى ظهرت الجزيرة مقابلة لحدود أطيانهم وتعطى لمن تنتهى عليه المزايدة وتلحق بزمام بلده الوجه الثالث انه من حيث تارة تحدث جزائر بالبحر من دون أكل بحر من أطيان المعمور فكل هذه الجزائر تعطى لاهالى البلاد التى ظهرت فيما بينهم بالمزداد على الوجه المشروح وتضاف على زمام بلد من تنتهى عليه وكل ما يوقعه البحر من تلك الجزيرة فيما بعد ونقصه عن اصلها فن بعد المساحة ومعلومية مقدار العجز يعرض عنه بالاستئذان عن رفع ماله وبصدور الامر يجرى العمل بمقتضاه في رفع ماله عن الذى يكون مكلفا عليه وأما ماظهر زيادة فيها فيتقيد على من سبق قيد أطيان الجزيرة عليه بالقية السابق الاعطاء له بها بدون أن تنزل الزيادة المذكورة بالمزداد وكل ما انتهى المزداد فيه على أحد في جميع ذلك يتقيد أثرية له ويجرى فيه كما في بنود الاطيان الخراجية ما يظهر زيادة بالجزائر بعد وفاء الزمام يجرى فيه مقتضى الامر الصادر في ١٧ ربيع الاول سنة ٩١ .

(البند الخامس عشر)

من حيث ان الاطيان الاواسى على مقتضى أصول الشريعة هى في حال الاصل أطيان خراجية ميرية وكانت أعطيت الى الملتزمين نظير جباية الخراج وتأديته لبيت المال واذا مات الملتزم تعود أطيان الاوسية المذكورة الى جهة بيت المال وكان جاريا العمل على هذا المنوال كمقتضيات أصول الشريعة وبعد ذلك اقتضت الارادة السنية بأن الاوسية التى يتوفى صاحبها أو صاحبها ويكون له ذرية من الذكور أو الاناث لايجرى عليها الانحلال بل تتقيد بأسماء من يعقبه من الذرية ولا تفصل الا عند انقراض نسلهم وأما من يتوفى من أصحاب الاواسى ولا يكون له ذرية فهى التى تفصل وصدر بذلك الامر العالى للروزمة العامرة في ١٣ ن سنة ٧١ نمرة ١ فعلى مقتضى ذلك كل من يتوفى من أرباب الاواسى سواء كانوا ذكورا أو اناثا ولم توجد لهم ذرية من الذكور أو الاناث يصير انحلال أوسيتهم الى جهة بيت المال وأما الاطيان الاواسى التى توفيت أربابها وانحلت سابقا وصارت بيد مزارعين فهذه تبقى تحت أيديهم ويجرى فيها كالدون بالبند الخامس وتصير أثرا لهم ويصير الاجراء في حقها بموجب البنود التى في حق الاطيان الخراجية (راجع بند ٩ من قرار اصلاحات المالية في حق أطيان الاواسى)

جميعا حيث هم أحق وأولى من الغير (يراجع الامر الصادر في ١٧ ربيع الاول سنة ٩١
عن المزايدات)

(البند الثالث عشر)

ان الجهادية الذين أعيدوا الى بلادهم وتوطنوا بها قبل اعمال هذه اللائحة أو بعدها
سواء كانوا امدادية أو من العساكر المحضرين من السفيرية اذا كانوا يريدون أخذ
أطيان لتعيشهم منها فهولاء من يكون منهم من أرباب الكارات أو تحت أيديهم هم
أو والديهم أو اخوتهم أطيان والجميع في معيشة واحدة فلا يستحقون أخذ أطيان فأما
الذين لم تكن لهم كارات وليس لهم ولا والديهم ولا اخوتهم أطيان فيعطى لكل
واحد من الانتقار فدانان ولكل واحد من ضباط الصف ثلاثة أفنة والأطيان التي
تعطى للجهادية تكون من مستبعدات الميرى الجائز الاعطاء منها وتعينها الحكومة

(البند الرابع عشر)

انه بحسب جريان النيل وتحويل جريان المياه تارة من الشرق الى الغرب وأخرى من
الغرب الى الشرق يتقلب أكل بحر في الأطيان من الجهتين وتحدث جزائر مستعجدة
وكان يصير في خصوص الجزائر المذكورة منازعات وجارى فيها الاحكام بموجب روابط
محددة لذلك من مدة سابقة فالاحكام التي سبقت في خصوص ذلك قبل هذه اللائحة
لا تنقض بل يكون حكمها جاريا على ما كان عليه بدون نقض واما من الان فصاعدا
فالجزائر التي تظهر يكون الحكم فيها على ثلاثة وجوه * الوجه الاول انه اذا كان البحر
أكل من الأطيان العلوى في بلد من البلاد وأظهر جزيرة متصلة بأطيان البلد ولو كانت
تلك الجزيرة متصلة بمحدود أطيان بلاد أخرى فيصير استيفاء أكل البحر من تلك الجزيرة
واذا كان المتخلف لا يوفى بما أكله البحر فالذى يتبقى من بعد خصم المتخلف يصير رفع
ماله على طرف الديوان كما تصرح بذلك في البند السادس عشر من هذه اللائحة واما
اذا كان المتخلف زائدا عن الذى ذهب فن بعد استيفاء قدر الذاهب فالزيادة التي تبرز
من المتخلف تعطى بالمزاد لمن يرغب من اهالى البلاد المتصل ذلك بمحدودها واما اذا
كان المتخلف ظهر متصلا بأطيان بلد أخرى غير التي أكل منها البحر فهذه يصير دخولها
في المزايا اذا لم يكن ظهر عجز بأطيان البلد التي ظهرت بها الجزيرة والذي تنتهى عليه
تضاف على زمام بلده * الوجه الثانى اذا كانت الجزيرة التي تظهر هي بين البحرين
والبحر أكل أطيانا من إحدى النواحي التي ظهرت بينهما من الأطيان العلوى المكافئة

الشريعة انما ذلك يكون باذن من المديرية واذا كان البناء أو الغرس في جانب من الارض وليس هو في جميعها فلا يكون جميع الاطيان تحت تصرف أربابها كما ذكر بل ذلك يكون عن الجانب الذى صار فيه الغرس أو البناء من الارض المذكورة والاطيان التى تكون مشغولة بالذى يصير ايقافه وهى عليها الخراج للميرى فاذا نظر وجه يحصل منه تعطيل الخراج المحمول عليها فيما أن ذلك لا يجوز تعطيله فيصير النظر فيها بالوجه الشرعى ويجرى فيها مقتضى أصول الشريعة لاجل عدم تعطيل الخراج وعلى أى حال فيشترط في جميع هذه الالوجه أداء الاموال والمطالب الميرية والشروط المذكورة في البندين العاشر والحادى عشر ويتوضح ذلك بالحجج والوقفيات (راجع بند ٦ من قرار اصلاحات المالية فيما يتعلق بمسئلة الايقاف)

(البند الثانى عشر)

اذا لزم الحال لمصلحة الرى العائد منها المنافع العمومية واصلاح الاراضى الى حفر نزع أو اعمال جسور أو انشاء قناطر أو نحو ذلك أو بحسب الاقتضاء جرى اعمال طرق عمومية أو انشاء أبنية تتعلق بلوازم المصلحة وأخذ لذلك أطيان خراجية واستوجب رفع مالها على جانب الميرى كما ذكر في البند الحادى عشر فالاطيان التى يرفع مالها لا يكون الرفع الا بعد العرض والاستحصال على أمر الرفع وذلك من بعد أخذ مقاسات الاطيان المذكورة بمعرفة المهندسين واستيفاء حقيقتها وصحتها بمعرفة المديرية قبل العرض وكذلك من الآن فصاعدا اذا كان يحصل أكل بحر بالاطيان الخراجية أو العشورية ولم يتخلف جزيرة في مقابلة ما أكله البحر من الاطيان فى البلدة التى حصل بها ذلك فبعد المساحة يصير رفع مال أو عشور ما أتلفه البحر على طرف الديوان بعد العرض وصدور الامر وأما اذا تخللت أطيان جزيرة متصلة بأطيان الناحية التى أكل البحر منها فينظر لمقدار الذهاب من أكل البحر وتصير توقيته من المتخلف فاذا كان المتخلف أقل مما أكله البحر فيصير توزيعه بنسبة ما أكله البحر من أطيان كل انسانه والباقي يرفع ماله على طرف الديوان بعد العرض وصدور الامر عنه وبعتبر الاجراء فى ذلك من الآن فصاعدا فأما ما سبق اجراؤه فى مثل ذلك فاتباعا لما حكم فيه سابقا يعقد واذا كانت تظهر زيادة بعد وفاة العجز فيصير اعطاؤها بالمزاد لمن يرغب من أهالى الناحية المتصل بها ذلك بمقتضى المزايدة التى تجرى بينهم على عموم أهالى الناحية

وإذا لم يوجد ذلك بالناحية وتوجد بها أطيان متروكة عن أربابها فيعطى له منها البدل أو بقدر ما يحتاجه من ضمن البدل حسب رغبته
وان لم توجد أطيان بالناحية من هذا القبيل وتوجد بها أطيان محلولة عن أربابها وصارت حق بيت المال فيعطى له منها بدون تأدية رسم السند حيث هو أحق بالأخذ منها عن سائر من يتقدم خلافه لأخذها من أهالي الناحية أو المجاورة
وأما إذا لم توجد بتلك الناحية أطيان مما ذكر يعطى منها البدل ويرغب صاحب الطين ان يأخذ البدل من البلاد المجاورة فيعطى له على وجه ما توضح تفصيله والذي يستوليه من الطين البدل بأى وجه من تلك الوجوه يتقيد عليه بالضريبة المقررة بحوضه ويكون ذلك له بنوع الاثرية

وأما اذا دخل بتلك العمليات أطيان من الاطيان غير الخراجية أى المملوكة لأربابها فهذه يعطى بدلها لصاحبها أو قيمتها بحسب ما تساوى

(يراجع بند ٦ من قرار اصلاحات المالية وبند ٢٣ وبند ٢٤ من لائحة مجالس تفتيش زراعة فى شأن الاطيان الخراجية التى تؤخذ للمنافع العمومية)

(البند الحادى عشر)

ان الاراضى الميرية الخراجية التى يصير فيها غرس أشجار وحفر سواقي وانشاء أبنية فتمثل هذه الاراضى التى تصير مشغولة بما ذكر يكون للغارس أو البانى الذى هو صاحب الاثر ولورثته من بعده حصول التصرف فيها بسائر التصرفات الشرعية من بيع وهبة وغير ذلك من سائر التملكات وهذا يكون اجراؤه من ابتداء صدور هذه للائحة وأما الماضى فاذا كان توجد شروط بين صاحب الاثر والمستأجر أو المشارك أو الذى أخذ بالرهن وتلك الشروط تجوز البناء والغرس فى الارض فموجب الشروط المذكورة تقعرجح الحاجج اللازمة بتملك ما يكون صار بناؤه أو غرسه فى تلك الارض أما اذا لم يكن بينهم شروط ولم يحصل التصديق من صاحب الاثر على ما صار غرسه أو بناؤه فالغارس أو البانى بغير اذن وبغير شروط سواء كان صاحب الاثر نظره وسكت عنه أو غير ذلك فهذا يرفع أمره الى الشريعة الغراء ويجرى فصل الحكم فيه بمقتضى الاصول الشرعية وأما من الآن فصاعدا فالذى يريد ايقاف ما يثبت له تملكه بالاوجه المتقدمة سواء كان صاحب أثر أو من تصدق له من صاحب الاثر أو ورثتهم فله أن يوقف ما أنشأه من البناء والسواقي وجميع ما يملكه مما له فيه حق القرار كما هو من مقتضيات

المذكورين واما الحجج التي من النواب الصغار غير المشهورين مثل نائب شرع بلدة صغيرة أو كفر فلا تعتبر بل يصير تغييرها بحجة من القضاة الذين بالمحاكم الكبار أو النواب الشهورين اذا لم تمض خمس سنوات على وضع اليد على الاطيان المذكورة وقد تحدد ميعاد سنة كاملة من وقت صدور هذه اللائحة لتغيير الحجج المماثلة لذلك أما اذا كان مضي على وضع اليد خمس سنوات فأكثر من بعد تكليف الارض عليه فلا يلزم تغيير تلك الحجج بل يكتفى بوضع اليد مدة الخمس سنوات المذكور عنها بالبند الخامس من هذه اللائحة وأما اذا لم يكن مضي خمس سنوات مع وضع اليد المشتري ولم تكن الحجة التي معه من نواب مأذونين بل من نواب صغيرين أو سندات شرعية فيما ذكر يلزم تغييرها من المحاكم الكبار بحضور الفريقين وان وجد ان البائع قد توفي أو نصح ولا يستدرك طلوع الحجة مرة أخرى فنل ذلك يصير تحقيقه بالمديرية اذا ظهر مدع ينازع اوضاع اليد وهذا عن الذي سبق ومن الآن فصاعدا لا تنهر الحجج الا من المحاكم الكبار أو من النواب المأذونين في كتابة الحجج ومما دعاوى كما هو مصرح بالبند العاشر من هذه اللائحة وحيث انه بحسب مستلزمات المصلحة لا يخلو الحال من الاحتياج لاخذ أطيان من الاطيان الخراجية وادخالها في مصلحة الري في اعمال الجسور والترع والقناطر والابنية ونحو ذلك فهو وان كانت المصلحة مكلفة برفع المال عن أبواب تلك الاطيان وخضمه على جانب الميرى اذ أن الاراضى ميرية خراجية ومزارعوها بنوع الاثرية لهم فيها حق الانتفاع ماداموا يتعهدونها بالزراعة الا انه ربما ان بعض أبواب الاطيان التي تدخل أطيانهم أو بعضها في العمليات المذكورة يحصل لهم ضيق معاش بسبب مأخذ منها حيث كانوا متعيشين من الانتفاع بزراعتها أو ربما البعض منهم يكون في جلة نفوس من العائلة والمتبق له في الطين بعد المأخوذ منه بالعمليات المذكورة لا يكفي لتعيشهم فرعاية لرفع تلك التضررات وملاحظة لحسن التوطن والعمارة يلزم أنه بمعرفة المديرية التي يقع ذلك في نواحيها اذا كان يتحقق لحضرة المدير ويتراءى له حصول تضرر وضيق معاش لاحد من المأخوذ أطيانهم أو بعضها من الآن فصاعدا بالعمليات المذكورة ويكون محتاجا لاخذ بدلها فاما دام توجد بالناحية أطيان أبعادية غير ممولة سواء كانت نازلة في المزارد أو غير نازلة في المزارد ماعدا أطيان الجزائر فيعطى له منها ما يقتضى اعطاؤه له بدلا بمعرفة حضرة المدير

منفعة الزراعة فيسوغ له اسقاط حقه في تلك المنفعة والافراغ والنزول عنها شرعا فيقتضى أن من الآن فصاعدا اذا وقع افراغ أو نزول أو اسقاط من أحد لآخر يلزم ان يكون ذلك بموجب حجة شرعية من محكمة تلك الجهة أو من النواب المأذونين بسماع الدعاوى الشرعية وكتابة الحجج ويكون ذلك بعد الاستئذان من المديرية وصدور الاذن منها بقرير الجهة من بعد التحقيق بأن الاطيان حقه على مقتضى ما هو مدقون بهذه اللائحة مع استيفاء الشروط الاتي ذكرها وهو أنه بعد تمام الاسقاط والافراغ والنزول يكتب في الجهة شروط على المسقط له أو المفرغ له بأنه اذا لزم الحال الى مصلحة الرى لعل جسور أو ترع أو قناطر أو لزوم اعمال طرق أو بناء ونحو ذلك بحسب لزوم المصلحة ودخل فيها شئ من تلك الاطيان أى الاطيان الخراجية خلاف الاطيان الغير خراجية أى خلاف الاطيان المملوكة فلا يكاف الميرى بشئ في مقابلة ذلك خلاف دفع مال الاطيان التى أخذت في تلك العمليات وأما اذا دخل فيها شئ من الاطيان المملوكة فيعطى لاربابها بدلها أو قيمتها وكذا بشرط على المسقط له أو المفرغ له أو المباع لهما سواء كانت الاطيان خراجية أو مملوكة ان يكون ممثلا الى القوانين واللوائح والاوامر التى تصدر من الحكومة ويكون ملزوما بسداد الاموال واداء المطالبات المبرية حسبا يصير على اهالى الناحية وهكذا يشترط في سائر الحجج التى تصدر من الآن فصاعدا واذا تبين فيما بعد ان المسقط له أو المفرغ له أجرى مخالفة شئ من الشروط المذكورة فيجبر على الاجراء بموجبها بدون مخالفة هذا مع الحذر من كتابة حجج اسقاط أو افراغ أو نزول على خلاف الشروط المذكورة من بعد التراضى من المسقط والمسقط له واذا كان بعد هذا يظهر وجود حجج محررة من بعد تاريخ هذه اللائحة وتكون مخالفة لهذه الشروط أو سندات عادة مكتوبة بالاسقاط والافراغ والبيع فلا تعتبر وترد الاطيان الى المسقط والنزول للمسقط له مع ترتيب الجزاء عليهما وعلى القاضى بحسب القانون (راجع قرار المجلس الخصوصى الصادر عليه أمر عالى في ١٩ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٣)

(البند العاشر)

ان حجج الاطيان السابق كتابتها قبل هذه اللائحة من القضاة الذين بالهاكم الكبار أو من النواب المشهورين الذين كانوا مرخصين في المرافعات والدعاوى الشرعية وكتابة الحجج يلزم اعتبارها والعمل بها حيث كانت مسجلة في سجل أحد القضاة أو النواب

(البند الثامن)

من حيث ان صاحب الاثر له اثرية منفعة الزراعة في الاطيان كما ذكر فيما سلف
 وجارى اعطاء الاطيان بالايجار من صاحب الاثر فله أن يؤجر لمن يريد بمعرفة انما
 يكون عقد الايجار من الآن فصاعدا عن سنة واحدة الى ثلاث سنوات فقط وبعد
 مضي المدة المذكورة اذا أراد المؤجر بتوافقه مع المستأجر ابقاء الطين تحت زراعته مدة
 ثانية فحسب تراضيهما معا لا مانع من اجراء تجديد عقد الايجار عن مدة أخرى من
 سنة الى ثلاث سنوات حسبما ذكر بدون أن يجبر المؤجر أو المستأجر على ابقاء أو أخذ
 الاطيان بعد انتهاء مواعيدها بحيث اذا كان المؤجر بعد مضي مدة الايجار يريد أن
 يستولى على اطيانه أو يؤجرها لغير المستأجر الاول عن سنة أو سنتين أو ثلاث كما ذكر
 فلا يمنع من ذلك مادامت الاطيان أثرية وله حق المنفعة فيها ولاجل ضبط واعتماد
 تحرير شروط الاجارات ينبغي من الآن فصاعدا أن لا يصير عقد التأجير أو المشاركة الا
 بموجب سند ديوانى يصير تحريره بواسطة المديرية كما أنه لا يسوغ الترخيص من المؤجر
 للمستأجر في فعل غرس ولا بناء في الاطيان المستأجرة كليا بحيث ان المؤجر لو أراد
 الترخيص للمستأجر بذلك فالمدبر أو ناظر القسم لا يقبل منه ما ذكر ولا يدرجونه في
 سند الايجار وحاصل الامر أن ايجار الاطيان لا يكون الا لجرّد زراعة الطين فقط في
 المدة التي يصير عقد الايجار أو المشاركة عليها والاطيان التي تحصل عليها المشاركة يكون
 تكليفها باسم صاحب الطين لاباسم الشريك ويكون الايجار خاليا عما سوى ذلك مما
 يوجب التعقيد والاشكال وقيام التداعى واذا حصل عقد ايجار بخلاف ما ذكر بدون
 واسطة الحكومة فالحكومة لها أن تعامل من أجرى ذلك بما يستحقه من المعاملة
 نظير المخالفة بموجب القانون

(البند التاسع)

الجارى من قديم الزمان أن المزارعين في الاراضى الميرية الخراجية يسقطون حقوقهم
 من اراضى الزراعة ويفرغونها لغيرهم بموجب حجج شرعية فن حيث ان المزارع في
 الاراضى الميرية يسوغ له شرعا أن يسقط حق انتفاعه منها لغيره وأنه يفرغ عنها لغيره
 باختياره وان اصول الشريعة تقضى أن لاملك للمسقط وللا للمسقط له في الاراضى الميرية
 الخراجية بل المالك فيها بلهية بيت المال لكن من حيث ان المزارع فيها له أثر وهو حق

التكليف باسم الذى اخذ الاطيان بالغاروقة بشرط ان يذكر فى التكليف ان ذلك اثر فلان واما عن الماضى الذى صار اجراؤه من الرهنية فالذى مضى عليه مدة خمس عشرة سنة وكان الطين موضوعا عليه يد المرتمين فلا تسمع فيه دعوى أما اذا لم تكن مضت عليه المدة المذكورة وكان اعطاء الطين بالرهنية بدون اطلاع الحكومة فهذا يصير تجديد سندات ديوانية له بالرهن باطلاع المديرية ويتحدد لاستكمال تجديد تلك السندات ميعاد سنة كاملة من وقت صدور هذه اللائحة لكل من رهن اطيانا من السابق وباقية الى الآن مرهونة لاجل اعتماد المعاملة بموجبها واذا كان بعد هذا الميعاد احد يدعى انه رهن اطيانا ويريد اداء رهنيتها وحاصل توقيف من المرتمين فى تسليمها اليه ولم يكن بيده سند ديوانى باطلاع المديرية فلا يقبل له دعوى واذا كان اصحاب الاطيان يؤدون ما عليها من الغاروقة للمرهون عنده الطين فلهم ان يأخذوا اطيانهم من بعد اثبات رهنيتها واذا كان الراهن توفى وله ورثة كللوضح عنهم بالسند الاول فلهم ان يؤدوا الرهنية ويأخذوا الطين من المرتمين وذلك ايضا من بعد الاثبات واما اذا كان الراهن توفى عن بيت المال فتبقى الاطيان تحت يد واضع اليد اثرية ولا يؤخذ منه رسم واما المرتمين الذى يكون واضعا يده على اطيان مرهونة وفيما بعد توفى عن بيت المال فمن حيث ان مادفعه المرتمين المذكور الى الراهن صار حق بيت المال فيئخذ اذا كان الراهن مقتدرا على اداء قيمة ما اخذته فيؤخذ منه الى بيت المال وترد الاطيان اليه وان كان غير مقتدر لاهو ولا اقاربه وموجود من يرغب لاخذ تلك الاطيان بقيمة الرهنية فيجبرى رهنها عنده وبعد ان الرهن من صاحب الاطيان لهذا المرتمين ومطلوب بيت المال يؤخذ منه وعند اقتدار صاحب الاطيان يؤدى الرهنية للمرتمين المذكور ويأخذ اطيانه واذا لم يوجد من يرغب وصاحب الاطيان او اقاربه يرغبون فى تخصيص قيمة الرهنية عليهم ويأخذون الاطيان فلا مانع من تخصيصها عليه او على اقاربه الذين يرغبون فيها بالسند والضملة بجميعه ميعاد مستقرب بحسب ما يلاحظ لمدير الجهة واذا كانوا لم يرغبوا فى ذلك او لم يكونوا مقتدرين على اداء قيمة الرهنية ولم يوجد راغب لارتهانها كما ذكر فى حيث ان هذا يعد تعطيلا للفراج وهو لا يجوز فيئخذ تكون الاطيان محمولة لبيت المال بوجهها لمن يشاء بالرسم المقرر خلاف صاحب الاطيان وعائلته

اليدين على الطين يبلغ مدة خمس سنون قبل حصول التبدل فيمضي حكمه على موجب هذه اللائحة وأما مدة وضع اليد التي حصلت على الطين في مدة المرافعة والتحقيق والتي لم يكن انقطع فيها الحكم فلا يعتبر احتسابها من مدة الخمس سنون المحددة

(البند الخامس)

ان مطلق الاطيان التي انقطع النزاع فيها على مقتضى اللوائح السابقة أوبمقتضى أوامر أو يعمل رابطة فيها انقطع النزاع ما بين واضع اليد والمنازع بشروط معلومة وفصل الحكم فيها بما تم عليه الحال أو على مقتضى قانون الشرع المنيف بموجب سند شرعي لا يصير مماع قول فيها من أحد بل يصير الاجراء فيها على حسب ماتم عليه الحال بوقتها سواء كانت من الاطيان الخراجية أو كانت زرقة ولا يلزم فيها تجديد دعوى بالثاني على مقتضى هذه اللائحة وأما القضايا التي في اليد ولم يتقدم فيها ~~حكم~~ وهي الآن في حجر التحقيق من غير قطع حكم فيها بما ذكر فيكون الاجراء فيها على نخط هذه اللائحة

(البند السادس)

اذا كان أحد المشايخ أو الاهالي أو خلافهم - كما لنا من كان له أطيان أثرية وبسبب جناية منه حكم عليه بجزاء فيه ابعاد وتوجه الى محل جرأته بحسب جنخته فبمعرفة المديرية تعطى أطيانه لمن يقوم بها من أولاده أو أثاربه لاجل زراعتها وتأدية أموالها ومطالبتها حين انقضاء مدة مجازاته وبعوده تسلم له أطيانه كما كان ولا تعتبر في ذلك مدة مجازاته سواء كانت كثيرة أو قليلة أما اذامات الجنوح فجعل المجازاة فالاطيان التي تخلف عنه يجري فيها مقتضى البند الاول

(البند السابع)

من كون ان الاطيان الميرية الخراجية ولو أنها بحسب اصول الشريعة المطهرة لم يكن لاحد فيها وارث ولا رهن لكنه بالنظر لمراعاة العمارة والتقدم واستحصال التعيش وحسن التوطن قد نصرح بالبند الاول بتحويل انتفاع اطيان من يموت الى ورثته الشرعيين ذكورا واناثا كما أنه قد تجوز بالبند العاشر لاصحاب الاثر حصول افراغ انتفاع الاطيان اثر يهتم لمن يريدون فبالنطبق على ذلك يتجوز في رهن الاطيان بالغاروقة من الآن فصاعدا من صاحب الاثر الى من يريد بشرط ان يكون ذلك باطلاع المديرية ويكون

العائلة البالغين الراشدين في مقابلة مكوتهم على قآخر الارشد عما ذكر وأما الصغير الراشدين شرعا منهم فلا يقرب عليهم بزواء وبعد ترتيب الجزاء السالف ذكره يصير اعمال القسمه فاذا مات الارشد قبل القسمه فيقرب عن العائلة من يلقى بده للارشديه برضا الجميع وباطلاع المديرية وبوقته تجرى القسمه كما ذكر وهذا بخلاف ما اذا كان الارشد أو خلافه من العائلة اكتسب طينا من جهة اخرى ويريد اخراجه عن القسمه فهذا لايدخل في القسمه بل انه بعد التحقيق والنبوت متى انضج انه خارج عن الاكتساب الروكى فلا يدخل في القسم بل يكون خاصا به

(تنتيه)

التكليف يكون على الاكبر بمقتضى قرار النواب الصار فى سنة ٨٥

(البند الثالث)

انه موجود فى الحكومة المصرية نساء حريمات من الاهالى بايديهن اطيان ومكلفة عليهن بحسب الجارى وهن قائمات بتأدية الخراج فكذا مثل هؤلاء يجرى فى حقهن حكم هذه اللائحة

(البند الرابع)

من حيث ان الاراضى الميرية الخراجية لا تملك للمزارعين فيها بل ليس لهم فيها الا حق الانتفاع بها فقط ماداموا يتعهدونها بالزراعة فاذا تركوها اختيارا مدة تبلغ ثلاث سنوات سقط حقهم فيها وذلك بحسب اصول الشريعة الغراء ومع كون الحكم الشرعى قضى بتحديد الثلاث سنوات لكن بطريق العرف لما تلاحظ من واقعات احوال الاهالى جواز علاوة سنتين آخرين على ذلك الميعاد لتكون المدة خمس سنوات وبمقتضى ذلك يلزم أن كل من كانت تحت يده اطيان من الاراضى الميرية الخراجية ذكرها كان أو انثى ومكلفة عليه وواضع يده عليها خمس سنوات فأكثر وقائم بها عليها من الخراج لجهة الميرى فلا تنزع من يده ولا تسمع فيها دعوى ولا قول من أحد بوجه من الوجوه ولا طريقة من الطرق حيث كانت الارض خراجية ميرية تطبيقا على الاصول الشرعية وذلك ما عدا الاطيان التى بالغاروقة والايجار والشركة وأما تلك فسيبقى توضيح حكمها بالنود الآتية بعده ومن كون جلة قضايا موجودة باليد تتعلق بتداعى الاطيان وموقوفة بدواوين الحكومة انتظارا لنه وهذه اللائحة فهذه متى كان وضع

لكن بشرط أن يكونوا مقتدرين على زراعتها وتأدية خراجها ولو بواسطة الوكلاء أو
الأوصياء الذين يصير تنصيبهم عليهم بمعرفة القاضي عن يد الحكومة وأما من يتوفى
ولم يترك ورثة ذرية ولا أقارب فما يتركه من الطين يصير محلولاً للجهة بيت
المال

(البند الثاني)

من كون أنه قد يوجد بالنواحي أشخاص من ذوى العائلات من يتوفى منهم ويترك
أولاداً أو أقارب وجميعهم مقيمون في معيشة واحدة ومجرون زراعة الاطيان سوية
والقائم بتكليف الاطيان أرشدهم فذل هؤلاء مادام زمام الطين يكون قلماً واحداً
على جملة نفوس العائلة والتكليف على شخص واحد منهم بدون بيان حصة كل
شخص على حدتها فلاجل بيان حقوقهم فعمل لهم قائمة تقسيم بمعرفة كبير العائلة
بالاسماء والمقادير التي تخص كلا منهم ذكورا كانوا أو إناثا ويكون ذلك بحضورهم
جميعا وبحضور مشايخ الناحية أيضا وبعد رؤية تلك القائمة بالمحكمة الشرعية
واقرارهم بعصمة ما فيها وتحرير الاشهاد الشرعى عليها بذلك بعد الاعتراف وتسجيلها
بالمحكمة الشرعية وبالمديرية أيضا والشرح عليها من المديرية بالاعتماد تحفظ تحت يد
الارشاد المكلف عليه الطين ولا يعتبر في ذلك مدة وضع يد الارشاد على الطين وتكليفه
باسمه في هذا الباب عن المدة التي مضت سواء كانت المدة كثيرة أو قليلة بل يكون
اعتبار مدة وضع اليد في هذا الباب هو على مايجرى تقسيمه من الآن اما اذا كان
بحسب الاجل المحتمل تحصل وفاة الارشاد المكلف عليه الطين او احد العائلة فحصة
المتوفى المخصصة له في الطين يجرى فيها مقتضى البند الاول وباقي الحصص تكون
باقية لاربابها يجرى زراعتها بواسطة ارشدهم الذي يقدمونه لذلك بحسب رضاهم
لاجل عمارة العائلة بدون تفرق اذ مادامت العائلة يوجد فيها الارشاد الذي يقوم
بفرائض الزراعة وفتح البيت لا يحصل تفرقهم ولا خراب البيت مادام جميع العائلة
متراضين بذلك واما اذا تأخر الارشاد عن اعمال القسمة للعائلة فالعائلة ملزومون بالتشكي
في حقه وبحصول التشكي من احد العائلة يترتب الجزاء على ذلك الارشاد واذا لم يحصل
تشكي من العائلة وصارت الكيفية معالومة للمديرية بواسطة حصول التشكي من
غيرهم فع اجراء البحث بالدقة من المديرية يترتب الجزاء كالقانون على الارشاد وعلى

اللائحة السعيدية

لائحة الاطيان الصادر عليها أمر الاعتماد من المرحوم سعيد باشا بتاريخ ٢٤ ذى الحجة سنة ٧٤ وصار رفع البنود الملغاة منها والبنود الباقية هي الآتية

المقدمة

بما أنه صدرت الارادة السنية لمجلس الاحكام بترتيب لائحة لفصل مشاكل الاطيان بحيث بايجادها يلغى ما يكون سبق نشره فيما يتعلق بذلك من الاوامر واللوائح والمنشورات ويصير الاتباع والعمل بموجب هذه وقد كان المجلس أجرى اعمال اللائحة المرقومة وبعد أن عرضت للاعتاب السنية وأعيدت لقصد رؤيتها أيضا بالمجلس الخصوصي وقد نظرت وبعد اثبات مالزم علاوته ومحو مالزم محوه بها وعرضها صار استنباط لائحة منها بمعرفة المعية مع ملاحظة علاوته عليها ومحو منها بحضور من است حضر بالمعية من حضرات مديري بحرى وصدرت الارادة السنية للداخلية رقم غاية شوال سنة ١٢٧٤ تشير بمنطوقها السامى عن حصول رؤية ذلك بالداخلية بحضور اثنين من مديري الوجه القبلى وآخرين من مديري الوجه البحرى واذا لاح شئ بخلاف الوارد باللائحة التى عملت بالمعية نصير المكاملة عنه بما يقتضى حتى يستقر الامر على ما يرى استحسانه فبمقتضى الارادة السنية المشار اليها قد حضر من حضر من حضرات المديرين وبحضور حضرات ارباب المجلس الخصوصي صارت تلاوة ما ذكر وجرت مداولة فيما لزم استحسان محوه أو اثباته على حسب ما تراهى واستقر عليه الحال وقد عملت عنه هذه اللائحة كما هو ات ذكره أدناه

(البند الاول)

بما أنه من المقرر فى أصول الشريعة الغراء ان الاراضى الخراجية الميرية لايجرى فيها الميراث بحيث لومات شخص من اربابها عن ورثة لاتعطى لاحد من ورثته بطريق الميراث بل لبيت المال أن يوجهها لمن شاء لكن متى كان للميت ورثة شرعية فإعادة لتعيشهم وعدم انحرامهم من انتفاعهم يكونون أحق وأولى من الغير فبناء على هذا يقتضى أن الاطيان التى يتوفى اربابها عنها يصير توجيهها الى ورثتهم الشرعيين ذكورا كانوا أو اناثا بحيث يكون أخذهم لذلك بنسبة تقسيم الميراث الشرعى فيما يتركه المتوفى

اللايحة
السعيدية
في حق أطيان
الديار المصرية

(صورة)

ما جاء في المواد ٥٩ و ٦٠ من قانون المعاشات الملكية الصادر في ٢١ يونيو
سنة ١٨٨٧ اقرنجه

الباب الثامن

في سقوط الحق في المكافأة أو في المعاش

(المادة التاسعة والخمسون)

يسقط حق الآتي ذكرهم في المكافأة أو في المعاش ولو بعد تسوية المكافأة أو تسوية
المعاش أو قيده

أولاً - كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم في واقعة من
الوقائع التي تعد جنابة في قانون العقوبات
ثانياً - كل موظف أو مستخدم أو صاحب معاش صدر عليه حكم في اختلاس
أو غدر أو نصب أو خيانة

(المادة الستون)

كل موظف أو مستخدم عزل من وظيفته بالصورة المنصوص عليها في اللوائح بسبب
سوء سلوك أو عدم انقياده لأوامر رؤسائه أو تفريط في واجباته تسقط أيضاً حقوقه
في المكافأة أو في المعاش فإذا أعيد للخدمة لا تحسب له مدة خدمته الأولى

مع بيان نجوم كل من هذه الضرائب وتواريخ الاوامر العلية الصادرة في شأنها من سنة ١٨٨٠ الى اليوم

شهور افريقية	الوجه القبلي						
	تعريفه خصوصية				تعريفه عمومية		
	عشور الخيل	الفيوم أراضي خراجية وعشورية		اقسام حلقا والكنوز ومعاونة اصوان (اسنا)	اراضي خراجية وعشورية		
		بموجب الامر العالي الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠	بموجب الامر العالي الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠		بموجب الامر العالي الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠	بموجب الامر العالي الصادر في ٩ مايو سنة ١٨٨٣	بموجب الامر العالي الصادر في ١٦ فبراير سنة ١٨٨٨
	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط
يناير	٠٠	٢	٢	١	١	١	٢
فبراير	٠٠	٠٠	١	٠٠	٠٠	٠٠	١
مارس	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١	١	٢
ابريل	٠٠	٢	٢	١/٢	٢	٢	٣
مايو	٠٠	٣	٣	١/٢	٥	٣	٤
يونيو	٠٠	٤	٣	١/٢	٦	٤	٤
يوليو	٠٠	٣	٠٠	١/٢	٥	٦	٣
اغسطس	٤	٠٠	٢	٢	٢	٤	٣
سبتمبر	٨	١	٣	٧	١	١	٠٠
اكتوبر	٨	٢	٤	٧	٠٠	٠٠	١
نوفمبر	٤	٣	٢	٤	٠٠	٠٠	٠٠
ديسمبر	٠٠	٤	٢	١	١	٢	١
	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤

(٢) لم يحصل بعده تشكيل في مواعيد تحصيل الضريبة في الوجه القبلي

(٢٨) - (الاحكام المرعية)

بيان المواعيد التي حددت في الماضي والمواعيد المحددة حاليا لتحصيل الضرائب الخراجية والعشرية وعشور النخيل

الوجه البحري							
شهور قبطية	تعريف عمومية		تعريف خصوصية				
	أراض خراجيه وعشريه		مركز اشمون ومركز الدلتجات وبلاد التاره في مركز التجيله		بلاد الارز البرارى والبرلس		عشور النخيل
	بموجب الامر العالى الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٦	بموجب الامر العالى الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠	بموجب الامر العالى الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٦	بموجب الامر العالى الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠	بموجب الامر العالى الصادر في ٢٤ فبراير سنة ١٨٨٦	بموجب الامر العالى الصادر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠	
	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	قيراط	
طوبه	٢	٣	٢	٢	٠٠	٣	قيراط
امشير	١	٢	١	٠٠	٠٠	٢	٠٠
برمهات	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
برموده	٠٠	١	٠٠	١	٠٠	٠٠	٠٠
بشنس	٠٠	٢	٢	٣	٠٠	٢	٠٠
بوته	٢	٢	٣	٤	٠٠	٢	٠٠
اييب	٣	٣	٤	٤	٠٠	١	٠٠
مسرى	٠٠	٠٠	١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
نوت	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤
بابه	٣	٢	٣	٢	٤	٣	٨
هاتور	٧	٤	٤	٤	١٠	٧	٨
كيهك	٦	٥	٤	٤	١٠	٦	٤
	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤	٢٤

(١) لم يحصل بعده تعديل في مواعيد تحصيل الضرائب في الوجه البحري

بيان المصاريف التي تلزم صاحب الاطيان (تابع الامر العالى الصادر في ٤ نوفمبر)

سنة ١٨٨٥

حجز المنقولات

١٠	انذار
٥	عن كل صورة من الانذار
٣٠	محضر حجز المنقولات
..	قيمة واحد في المائة عن متحصل البيع
٦	عن كل نسخة من محضر الحجز
..	مصاريف الخفر باعتبار اجرة قدرها أربعة غروش لكل غنفة في اليوم
٥٠	محضر البيع

حجز عقارى

٣٠	انذار عقارى
٤٠	محضر الحجز العقارى
١٢	صورة الانذار
..	قيمة خمسة في المائة عن متحصل البيع
٤٠	عن اعلانين
٥٠	قيمة درج اعلانات بالجرائد عن كل خمسة
٥٠	محضر البيع

بيان المصاريف الواجب دفعها من طرف مشتري الاطيان المزروعة عن مالكيها

٤٠	أصل محضر مرسى المزاد
٢٠	صورة محضر مرسى المزاد

ان الامر العالى الصادر في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ والامر العالى الرقيم في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ المسطر أعلاه هما الجارى العمل بهما الآن هذا ولا يخفى على القارئ البصير ان الامر الرقيم في ٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥ جاء معدلا لبعض أحكام الامر العالى الصادر في ٢٥ مارت كما يظهر ذلك من المقابلة بينهما فليحذر ذلك (المعرب)

مما ذكره الا بعد مضي اربعين يوما من تاريخ توقيع الخبز مالم يكن ذلك الشيء قابلا
للتلف فيسوغ بيعه بعد توقيع الخبز بخمسة أيام
(المادة الثانية)

يجوز للمعجوز عليه ان يبيع بنفسه بغير توسط المديرية المحصولات المعجوزة في ظرف
الاربعين يوما التالية للعبز بشرط ان يورد ثمنها لمأمور التحصيلات ليستنزل من الاموال
المستحقة ومع ذلك لايسوغ بيع تلك المحصولات الا باعتبار التسعيرة المقررة في المديرية
بعد خصم عشرة في المائة بالاكثر
(المادة الثالثة)

اذا وفي المعجوز عليه بجميع الاموال المطلوبة منه في ظرف عشرين يوما من تاريخ
توقيع الخبز أو باع في المدة المذكورة المحصولات المعجوزة وأورد ثمنها لمأمور التحصيلات
لايكلف بدفع مصاريف الاجراءات وأما اذا حصل الوفاء أو توريد الثمن بعد مضي
العشرين يوما فيلزم المعجوز عليه بنصف تلك المصاريف على حسب ما هو مقرر في
التعريفة المرفوعة بأمرنا هذا
(المادة الرابعة)

يسقط حق المعجوز عليه في العمل بمقتضى المادة الثانية من أمرنا هذا بعد انقضاء
الاربعين يوما ويكون ملزما بدفع كافة المصاريف وبصير الشروع في بيع المحصولات
المعجوزة بمعرفة المديرية بمقتضى أحكام اللوائح المتبعة وما يتحصل من المبيع تخصم
منه أولا قيمة مصاريف الاجراءات ورسوم البيع ثم يستنزل الباقي من الاموال المتأخرة
لغاية استيفائها

(المادة الخامسة)

اذا لم تتجاوز قيمة المال المتأخر خمسمائة قرش فلا يلزم المعجوز عليه في حالتي الوفاء
أو البيع بعد مضي العشرين أو الاربعين يوما الا بمصاريف حراسة الاشياء المعجوزة
(المادة السادسة)

على ناظر المالية تنفيذ أمرنا هذا

صدر بسرأي عابدين في ٢٧ محرم سنة ١٣٠٣ (٤ نوفمبر سنة ١٨٨٥) (الامضا)

محمد توفيق

بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية

ناظر المالية

رئيس مجلس النظار

(الامضا) مصطفى فهمي

(الامضا) نوبار

(البند الثامن عشر)

في حالة اعادة البيع بسبب حصول زيادة في الثمن يجب على المديرية أو المحافظة ان تنشر مجددا عن ذلك باتباع الطرق الميمنة بالبند الثاني عشر وتاريخ المزاد لا يمكن تحديده الا لميعاد أقله ثمانية أيام اعتبارا من تاريخ آخر اعلان ينشر في الجرائد

(البند التاسع عشر)

على ناظر داخليتنا وماليتنا وحقائبتنا تنفيذ أمرنا هذا كل منهم فيما يخصه صدر بسرأي عابدين في ٢٥ مارس سنة ١٨٨٠ الموافق ١٤ ربيع الثاني سنة ١٢٩٧

(الامضا)

(محمد توفيق)

بامر الحضرة الفخيمة الخديوية

رئيس مجلس النظار وناظر

الداخلية وناظر المالية

بالوكالة

(الامضا)

رياض

ناظر الحفائية

حسين نفري

(صورة أمر عال)

نحن خديو مصر

بعد الاطلاع على أوامرنا الصادرة بتاريخ ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ و ١٤ ربيع آخر سنة ١٢٩٧ و ٢٥ مارث سنة ١٨٨٠ و ٢٠ رجب سنة ١٣٠٠ و ٩ مايو سنة ١٨٨٣ وعلى قرار مجلس النظار الصادر في ٣ رمضان سنة ١٣٠٢ و ١٥ يوليو سنة ١٨٨٥

وبناء على ما عرضه علينا ناظر مالية حكومتنا وموافقة رأى مجلس النظار وبعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين أمرنا بما هوان

(المادة الاولى)

اذا وقع تأخير في دفع الاموال في الآجال المعينة في أمرينا الصادرين في ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ و ٩ مايو سنة ١٨٨٣ وفي قرار مجلس نظارنا المؤرخ في ١٥ يوليو سنة ١٨٨٥ فيصير اعلان انذار ثم يحصل الشروع فورا في توقيع الحجز على ائمار الاطيان ومحصولاتها وغير ذلك من المواشي والاشياء المنقولة ولكن لا يجوز بيع شئ

يتعذر محضر البيع بمعرفة المدير أو المحافظ أو وكيل أحدهما والكتاب الذى يكون
حاضرا معه وكل منهما يضع امضاءه عليه ويشتمل المحضر على سبب البيع وبيان
العقار المباع وكل عطاء حصل ومرسبى المزاد وكل ما يحدث فى جلسة المزادة

(البند الرابع عشر)

إذا كان فى اليوم المعين للمزاد لم يحضر أحد للمزادة فيصير تأخير البيع لميعاد شهر
واحد ويجرى تنزيل الخمس من المبلغ السابق تحديده لافتتاح المزاد
وينشر عن ذلك مجددا فى الجريدة الرسمية العربية وباعلاغات تعلق وتعلق بالطريقة
المبينة فى البند الثانى عشر

(البند الخامس عشر)

يعطى الى الراى عليه المزاد محضر البيع مشمولا بصيغة التنفيذ من ماذون يهين من
طرف قاضى المديرية الكائن بدائرتها العقار المباع بعد دفع ثمن المبيع باكله مع
الرسوم النسبية باعتبار المائة خمسة والمصاريف وذلك المحضر يكون سندا للمشتري
بملكية المبيع ويقوم مقام الحجة
على الراى عليه المزاد ان يسجل محضر البيع بمصاريف من طرفه سواء كان التسجيل
فى المحكمة الشرعية أو فى قلم كتاب المحكمة المختلطة التابعة لها المديرية أو المحافظة
الكائن بدائرتها العقار المبيع

(البند السادس عشر)

إذا تأخر الراى عليه المزاد عن وفاء شروط البيع يباع المبيع ثانيا بالمزادة على نعمته
بعد النشر عن ذلك بعشرة أيام فى الجريدة الرسمية العربية فان نقص الثمن يلزم
الراى عليه المزاد الاول بالفرق وان زاد فهذه الزيادة يستحقها الممول المتزوع منه
العقار وتخصم له من الاموال أو العشور أو الرسوم المطلوبة اذا كان هناك اقتضاء

(البند السابع عشر)

يسوغ لكل انسان فى مدة عشرة أيام من البيع ان يقرر فى قلم كتاب ديوان المديرية
أو قلم كتاب ديوان المحافظة ان يقبل الشراء بزيادة العشر على اصل الثمن المباع به بشرط
ان يودع الخمس من الثمن الذى يرغب الاخذ به خلاف المصاريف وان يقدم بذلك
كفيلا ذا ميسرة وعلى المديرية أو المحافظة أن تعطى له صورة رسمية من اقراره

عليه المال أو العشور أو الرسوم والمبالغ المستحقة وجميع البيانات المقتضى ادراجها
في أوراق الانذار بحجز المنقولات

(البند الحادى عشر)

بعد مضى شهر بالاقل وأربعين يوما بالأكثر من تاريخ الانذار يشرع بوضع الحجز على العقار
بمعرفة مندوب المديرية أو المحافظة معصوبا بأثنين من الممد وإذا اقتضى الحال يكون
معهم شخص من أهل الخبرة أو مساح لاجل مساحة وتحديد وتأمين العقار المحجوز
ويتحرر محضر الحجز ويعلن الى صاحب العقار المعروف لدى المصلحة فى شخص واضع
اليدهما كانت صفته بالكيفية الميينة بشأن محاضر حجز المحصولات والمنقولات
ويتوضح فيه بيان العقار المحجوز عليه ومقدار مساحته وقيمة ثمنه المقدرة

(البند الثانى عشر)

يشرع فى بيع العقار المحجوز عليه بالمزاد العمومى بعد مضى شهر بالاقل أو خمسة
وأربعين يوما بالأكثر من تاريخ اعلان محضر الحجز وينشر عن ذلك فى الجريدة
الرسمية العربية مرتين بين كل واحدة منها والاخرى ثمانية أيام وتعلق الاعلانات أيضا
على باب ديوان المحافظة أو على باب ديوان المديرية وعلى باب دار شيخ البلدة اذا كان
العقار كائنا فى القرى وفى نقطة ظاهرة من العقار المحجوز
ويجب أن يكون نشر آخر اعلان فى الجريدة قبل اليوم المحدد للمزاد بثمانية أيام
بالاقل وتشتمل الاعلانات على تعيين يوم البيع وبيان العقار المزمع بيعه والتمن الذى
ينبنى عليه افتتاح المزاد وهو قيمة التمين المقدر بمحضر الحجز وتشتمل أيضا على جميع
الايضاحات المتعلقة بشروط البيع

(البند الثالث عشر)

يحصل البيع بالمديرية أو المحافظة علنا بحضور المدير أو المحافظ أو وكيل احدهما
معصوبا بأحد كتاب المديرية أو المحافظة
وينبنى افتتاح المزاد على الثمن الذى صار تقديره فى محضر الحجز بمعرفة الممد وأهل
الخبرة أو المساح
المدير أو المحافظ أو وكيل احدهما يوقع البيع لمن يرسى عليه آخر عطا اعنى لمن
أعطى عطاء مضى عليه عشرة دقائق بدون حصول زيادة عليه من خلافه
ثمن المبيع يجب دفعه على الفور نقدا وعدا

وعلى سائر الاحوال بعد مضي أربعة أيام بالاكثر من تاريخ اعلان الحجز تعلق نسخة من محضر الحجز على باب ديوان المحافظة أو باب ديوان المديرية وباب دار شيخ البلدة وفي نقطة ظاهرة من الموضع المزعم اجراء البيع فيه

(البند التاسع)

في اليوم المحدد تشرع المديرية أو المحافظة عن يد أحد مندوبيها وبحضور اثنين من المشايخ أو من العمدة في بيع الاشياء المحجوزة اما في محل توقيع الحجز أو في السوق المجاورة

يحصل بيع المنقولات والمصولات أو الموائى المحجوزة بالمزاد بالمناداة لمن يرعى عليه آخر عطاء

يسقر البيع لغاية ما يوازي قيمة المبيع بمقدار المبالغ المستحقة وما يستحق لغاية يوم انتهاء الشهر الحاصل فيه البيع والمصاريف أيضا اذا اقتضى الحال

ويتقرر بذلك محضر يذكر فيه سبب البيع وبيان الاشياء المباعة ومحل نخبها وساعة افتتاح المزاد وقفله ومقدار ثمن البيع واسم الراعى عليه المزاد

ويصير امضاء أو ختم محضر البيع من مندوب المديرية أو المحافظة والاثنين من المشايخ أو الاثنين من العمدة والراعى عليهم المزاد

من يرعى عليهم المزاد ملزومون بدفع ثمن المبيع على الفور نقدا وعدا

الباب الثالث

في حجز العقار وبيعه

(البند العاشر)

في حالة عدم كفاية ثمن المصولات والمنقولات والموائى لسداد الاموال أو العشور أو الرسوم المستحقة يشرع في توقيع الحجز على العقار بالكيفية الآتية

قبل توقيع الحجز على العقار بشهر يعلن على يد مندوب المديرية أو المحافظة الكائن بدائرته ذلك العقار الى صاحبه المعروف لدى المصلحة في شخص واضح اليد عليه مهما ~~كانت~~ صفته تنبيه بالدفع وانذار بحجز العقار وتعلن ورقة التنبيه والانذار المذكورة مع مراعاة الشروط المبينة بالبند الخامس وتشتمل على بيان العقار المطلوب

عليه

ومقدار المبالغ المستحقة وتعلن عن يد مندوب المديرية أو المحافظة
صاحب العقار أو من يجب عنه أو من يكون موجودا في العقار يضع امضاء أو ختمه
على ورقة التنبيه وإذا توقف أو كان في غير امكان وضع امضاءه أو ختمه فندوب
المديرية أو المحافظة يحضر شاهدين من مشايخ البلدة أو غيرهم وهما يضمنان أو يضمنان
ورقة التنبيه والاذنار تثبيتا لحصول الامتناع من وضع الامضاء أو الختم
(البند السادس)

تعطى نسخة من ورق التنبيه والاذنار الى صاحب العقار أو من يجب عنه أو الموجود
فيه وفي حالة حصول الامتناع من استلام تلك النسخة تعلق على باب المحافظة أو على
باب المديرية وعلى دار شيخ البلدة وتعليقها يعتبر اعلانا مستوفيا
(البند السابع)

إذا مضت الثمانية أيام المحددة بورقة التنبيه والاذنار بدون حصول دفع الاموال أو
العشور أو الرسوم الى صراف الناحية أو الى مأمور التحصيل فيتوقع الحجز على الأثمن
والمحصولات والمنقولات والمواشي
(البند الثامن)

يتوقع الحجز بمعرفة مندوب المديرية أو المحافظة معصوبا بشاهدين من مشايخ أو غيرهم
والمحصولات التي يجري حجزها تكال أو تقاس أو توزن على حسب نوعها وعند الاقتضاء
تنقل الى محل مؤتمن وتذكر هذه الاجراءات ضمن محضر الحجز
المزروعات والمواشي أو المنقولات التي تحجز يصير تعدادها وتبين أوصافها في محضر
الحجز ثم يتعين حارسا على الاشياء المحجوز عليها
كل من مندوب المديرية أو المحافظة والشاهدين والحارس يضع امضاءه أو ختمه على
محضر الحجز وهو يشتمل على بيان اليوم الذي يتحدد للبيع والجهة التي يحصل فيها
البيع بحيث ان البيع المذكور لا يمكن حصوله قبل مضي ثمانية أيام من تاريخ
اعلان الحجز ولا بعد مضي خمسة عشر يوما من التاريخ المذكور
وتعطى نسخة المحضر مصدقا عليها من مندوب المديرية أو المحافظة الى كل من الحارس
وصاحب العقار أو الموجود فيه أو من يجب عنه ويذكر ذلك في محضر الحجز وفي حالة
لامتناع من استلام تلك النسخة يذكر هذا الامتناع أيضا ضمن المحضر المذكور

بتاريخ ٢٨ منه بتنفيذ الامر المذكور وبناء على ما رفعه الينا مجلس نظارنا تأمر بما هو آت

الباب الاول قواعد عمومية البند الاول

عدم دفع الاموال والعشور والرسوم في مواعيد استحقاقها المقررة لسدادها بناء على اللوائح والاوامر والمنشورات يستوجب اجراء الجزاء بالكيفية الآتية ذكرها على الاثمار والمحصولات والموجودات والمواشي الموجودة في العقار بل وعلى نفس العقار المستحقة عليه تلك الاموال أو العشور أو الرسوم تنفيذا للقرار والاوامر المذكورة أعلاه

البند الثاني

إذا كان الجزاء على المنقولات أو العقارات منمعا توقيع في محل سكن أحد الاجانب فلا يمكن اجراؤه الا بعد اخطار القونسولات المتنى اليه ذلك الاجنبي

البند الثالث

على سائر الاحوال لا يمكن ايقاف الجزاء أو البيع بسبب منازعات تتعلق بالاموال أو العشور أو الرسوم المستحقة مالم يدع المنازع المبلغ المقصود اعمال الجزاء عليه أو البيع لاجله

باب اثنى في حجز بيع المنقولات البند الرابع

توقيع الجزاء على الاثمار والمحصولات والموجودات والمواشي لا يمكن اجراؤه الا بعد مضي ثمانية أيام من تاريخ حصول التنبيه بالدفع والانداز بالجزاء الى صاحب العقار أو الى الشخص الموجود فيه مهما كانت صفته

البند الخامس

تشكل ورقة التنبيه والانداز على بيان العقار المطلوب عليه المال أو العشور أو الرسوم

الميرى المتأخرة عليهم حسب المأمول قد استصوبت تقسيم جميع القرى المذكورة على جهات معلومة واحالتهم على من هم ذوى اقتدار بتلك الجهات وحيث ان على أغا البدر اوى مدير فوه قد دفع من منذ خمسة عشر يوما ١٢٧٥ كيس المطلوبة من بلده عن اسمه خاصة وعاد الى محله قد صار المداولة معه في هذا الخصوص فأورى ان هذا في محله وانه اذا أحيل لعهدته كل من أقسام فوه وشيانات والمحلة المشهورة بكثرة البقايا يتعهد بسداد جميع البقايا المتراكمة عليهم لغاية سنة ٥٥ مع مال سنة ٥٦ عند نهاية محصول زراعة صيفى سنة ٥٦ ثم قال حضرته ان بعض الجهات الواقعة في حالة الضعف الزائد يلزم لها المساعدة لمشتري حيوانات ولإزدياد زراعة أصناف الارزوالقطن فلذلك ينبغي ان يصرف لهم نحو ٤٥٠٠ كيس على قبول الاعانة وقد صار استحقاق الاجراء على هذا الوجه وعلى ذلك قد أحيل على عهدة الانا المولى اليه ادارة قرى الاقسام المذكورة بشرط ان يجبرى سداد البقايا المتراكمة عليها لغاية سنة ٥٥ البالغ قدرها ١١٠٠٠٠ كيس مع مال سنة ٥٦ الذى هو عبارة عن ٥٠٠٠٠ كيس يكون جميعه ١٦٠٠٠٠ كيس على سنتين أعنى في كل سنة ٨٠٠٠٠ كيس ويكون تسديدها بطريق التقسيط شهرى خلاف مبلغ الاعانة وأما الاقسام الاخر صار توزيعها بالشروط المشروحة أعلاه على أربع جهات وحالة عهدها على أربعة أشخاص من عمد الاقاليم المذكورة وجرى الاشتراط عليهم على ان مبلغ الاعانة يصير توزيعه عليهم بالنسبة لمقدار زراعة كل جهة ويصير سداؤه في الميعاد المذكور فالذى يجرى وفاء ماتعهد به عند حلول أول سنة يحسن اليه برتبة على حسب استحقاقه والذى لم يف بذلك يجبرى مجازاته في اليمان مدة حياته وبنا عليه بعون البارى تعالى جميع قرى الجهات المذكورة تكتسب العمارية اللازمة في برهة قليلة وتقوم بسداد البقايا المتأخرة عليها وماء مولنا من اللطاف الالهية تقدمها من كل وجه

(ديكريتو خديوى)

صادر فى ٢٥ مارث سنة ٨٨٠ موافق ١٤ ربيع آخر سنة ١٢٩٧

نحن خديو مصر

صار منظورنا فرمان الهمايونى الصادر فى ٧ صفر سنة ١٢٨٤ (١٨ يونيو سنة ١٨٦٧) وقرار المجلس الخصوصى الرقم ٢ محرم سنة ١٢٨٧ والامر العالى المؤرخ ١٠ رجب سنة ١٢٨٩ وأمرنا الصادر فى ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ ومنشور ناظر ماليتنا الى المديرين

العشرة قروش المذكورة في ظرف خمسة عشر يوم الاخيرة من شهر كيهك السنة
الحالية بجلول شهر طوبه تكون موجودة بأكلها بخزينة المالية الجليلية (١)
(صورة ارادة سنبة)

صادرة لنظارة المالية بتاريخ ٢٢ محرم سنة ١٢٧١ (١٨٥٤)
بما أنه بناء على ما كتب من طرفنا قبل الآن عن تحصيل العشر من محصولات كافة
الجفالك والابعاديات اعتبارا من ابتداء توقي سنة ١٥٧٠ وعلى حسب المهر من ديوان
المالية للمديريات على مقتضى أمرنا الصادر في ١٨ محرم سنة ١٢٧١ بناء على
استفهام سعادتكم الواقع أخيرا ملزوم تحصيل العشر من الاواشي والحاصل من جملة
الاطيان التي من غير مال ولهذا مقتضى تحصيل العشر من محصولات الجفالك
والابعاديات والاواشي والحاصل من كافة الاطيان التي من غير مال على الوجه المهر
من الحبوب صنف عين ومن الاشياء التي مثل قصب السكر والخضرات والفواكه
نقود على حسب رايح الوقت فقد صدرت أوامرنا في تاريخه للمديرين كافة عن اجرا
المقتضى على ذلك الوجه وللمعلومية ذلك بالمالية وحصول الدقة والمبادرة في اجراء نسوية
ذلك على الوجه المهر لزم الاشعار

(صورة الامر العالي)

الصادر في ١٩ محرم سنة ١٢٧٢ (١٨٥٦) الى الجهات المشروحة أدناه وهي
مديرية القليوبية مديرية أول وسط مديرية ثانی وسط مديرية أسيوط مديرية قنا
مديرية اسنا مديرية المنوفية مديرية بداوية مديرية فراكور مديرية كفورنجيم
انه لداعي عدم الاعتناء بأصول الزراعة وقع أهالي بعض الجهات في حالة الضعف
وعدم الاقتدار وتراكت عليهم البقايا من سنة الى سنة وبما أنه ليس حاصل الاهتمام
من طرف الحكام فيما يؤدي عمارية تلك القرى واصلاح زراعتها فلاجل ابصال
تلك الزراعة الى أحسن حال وعمار القرى ورفاهية الاهالي بحيث يمكنهم سداد أموال

(١) في ٨ شوال سنة ١٢٨٧ (١٨٧٠) صدرت المالية منشورا للمديرين مقتضاه ان العشرة
قروش عن كل مائة قرش نظير مصاريف الري يجري اعتبارها عن كامل موطر زمام قرش الاطيان
العشورية والخراجية بالاضافة على حواصل المال والعشور مقابل ما يجري تعليمها طلب يباب
مخصوص ولا بأس من تحصيلها على أربعة شهور من ابتداء كيهك سنة ١٢٨٧ الغاية برمها
سنة تاريخه باعتبار كل شهر الربع

العلامة المرحوم محمود باشا الظكي ٤٤٤٩٣ غراما ولما كان الكيلوغرام يوازي ٣٢٤ درهما ٦٤٥ (كسور) كان الدرهم يعادل ٣ غرامات و٨٩٨. واليك بيان القنطار وتفرعاته

القنطار يعادل ٣٦ اقة = ١٠٠ رطلا

الاقة تعادل ط و ٢/٤ و ٤ دراهم

الرطل يساوي ١٢ أوقية وكل أوقية تعادل ١٢ درهما

اللاوقية يوازي ١٢ درهما

وإذا أريد وزن الغلات أي الحاصلات فالرطل ينقسم الى ما يأتي

الرطل يساوي ٢٤ قيراطا

القيراط يوازي ٣ حبات

الحبة يوازي ٢ هم (دوهمين)

الدرهم يوازي ١٦ خروبة أو قيراطا

الخروبة (أو القيراط) يساوي ٤ قحاحات

القححة يوازي ١٦ سهم

(صورة)

ما كذب من المالية للداخلية في ٢٥ رمضان سنة ١٢٨٧ ١٩٨ نمرة (١٨٧٠) بما ان مصاريف الري وجميع العمليات بجهات الاقاليم يجري وقبل كان جاري تحصيلها في آخر السنة بحسب امكان المالية ومن باب القسمة والوسعة للاهالي والمزارعين وأنه في هذا العام بادرت المالية في أوائل السنة بمشترى الادوات التحفظية من مياه النيل والقمح اللازم لعمل بسماط ملوونة أنذار العملية ولضرورة صرف الاثمن فالمالية تدركت نفود من البنوكة وصرف البعض والبعض تحدد له ميعاد ثلاثة شهور مع أصحابه لصرفه لهم عند حلوله والمدد مضى وليس في امكان المالية تأخير تلك المصاريف لآخر السنة كما كان معتاد ولهذا وسبق اعتبار تلك المصاريف في هذه السنة بوجه التقريب عن كل مائة عشرة قروش مرغوب صدور المكاتبات بتحصيل

الاربد يعدل ٢٤	ربع	=	٢ ملو
»	»	٤٨	ملو = ٢ قدح
»	»	٩٦	قدح = ٢ نصف قدح
»	»	٩٢	نصف قدح = ٢ ربع قدح
»	»	٣٨٤	ربع قدح = ٢ ثمن قدح
»	»	٧٦٨	ثمن قدح = ٢ خروبه
»	»	١٥٣٦	خروبه = ٢ قيراط
»	»	٣٠٧٢	قيراطا

وكان بعض الارادب يختلف حجما عن البعض الآخر قبل تملك محمد علي باشا بل وفي صدر ملكه وما زالت هذه الفروق الاليوم أوجدت الشون الميرية في الاسكندرية اذ جعل حجم الاربد واحدا وهو حجم الاربد الذي كان مستعملا في الشون الميرية فنتج اذن عن احتكار الحكومة للتجارة ان هذا الاحتكار وحدث الميكال كما ان التاربع وحدث مقياس المسطحات في كل وادي النيل

أما اليوم وقد حذا تجار الاسكندرية حذو تجار اوربا ففي نيتم ان يستبدلوا كيل الحبوب بوزنها ولقد صنعت تعريفه عمومية في شأن وزن الحبوب عوضا عن تكعيها وهذا بيان النسبة التي قرر التجار المذكورون وجوب وجودها بين حجم الاربد ووزنه

أردب البر وزن ٣٠٠ رطلا

» الشعير » ٣٤٠ »

» الفول » ٣٢٠ »

» بزره القطن » ٢٧٠ »

» العدس » ٣٣٠ »

وعلى وجه العموم ان الاربد معتبر انه يوازي ٢٢ ربا صافية بدلا من ٢٤ ربع غير صافية وهذا الفرق تطير مالا بد من وجوده من الاجسام الغريبة في الحبوب المصرية من برّ وشعير وسواهما نظرا للطريقة الناقصة المستعملة في درس الحبوب في هذه البلاد

(في الاوزان)

ان قاعدة الموازين في القطر المصري هي القنطار وهو يساوي على ما قاله زميلنا

الروزنامة انها هي كمية الاراضى العشرية وقدره $\frac{٣٥٤٥٦٤}{٧}$ س ط ف لا منشأله
 الا أراضى تركها أربابها أو تلفت أو أخذت في المنافع العمومية فمعظمها ان
 لم تقل كلها يقتضى درجه ولا بد أن يكون أدرج في أملاك الميرى الحرة ولما
 خفت من توريدها مرتين لم اعتمد قط على الارقام التى ذكرتها الرزنامة لان
 هذه المصلحة كان تحللها خلل في أثناء العشرين سنة الاخيرة وكان عندى ريب
 في صحة أقوالها

ثانيا - ان أملاك الميرى الحرة لم تطرح للبيع الا من سنة ١٨٨٠ ومعظمها لا يعطى
 ايرادا الا بعد تصليحها وتعميرها بسنين عديدة وذلك ما جعلنى على عدم ادراجها
 في الاطيان التى كانت قابلة للزراعة في أول عام ١٨٨٠ فاكتفيت بأن
 أدرج في هذه الاراضى القابلة للزراعة أملاك الميرى التى ذكرت المديرىات انها
 كانت مؤجرة على ذمة الحكومة سنة ٧٩ ومن ثم فانها كانت ذات ايراد
 هذه هي الاسباب التى دعتنى الى صرف النظر عما ذكرته الرزنامة في كمية الاراضى
 العشرية المزروعة وفي كمية أراضى الميرى الحرة التى ذكر روجوس بك انها مزروعة
 وأظن اننا لانبعد كثيرا عن الحقيقة اذا اعتبرنا ان مقدار الاراضى التى كانت مزروعة
 وتدفع الضريبة العقارية سنة ١٨٨٠ في وادى النيل من البحرالى وادى حلفا
 حيث الشلال الثانى هو المقدار الذى ذكرناه في الجدول أى ٨ ٢١ ٦٩٠٠٦ س ط ف
 بوجه التقريب ولا سبيل لمعرفة على وجه التحديد وان كان مأخوذا من دفاتر
 الحكومة الرسمية

(٤) هذا العدد لا يحتوى على أراضى الميرى الحرة القابلة للزراعة ولا على الاراضى
 المؤجرة الخاصة بالميرى

(في المكييل)

الاردب هو وحده مكيال الحبوب في مصر وقال محمود باشا الفلكى ان الاردب يساوى
 ١٩٧,٧٤٧٧ ليترا وهذا بيان الاردب وأقسامه
 الاردب يعدل ١٩٧,٧٤٧٧ ليترا

» » ٦ وييه = ٢ كيله
 » » ١٢ كيله = ٢ ربع

(١) كان مقياس الفدان $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قصبية مربعة وكان متوسط طول القصبية ٣,٦٤ أمتار

وقال الموسيومانحين ان مجموع الافدنة التي كانت مزروعة سنة ١٨٢٠ ١٩٨٦٦٤٠ فداناً أما الاجمالى الذى أوردته الجدول فهو مأخوذ من دفاتر الحكومة الرسمية غيران هذا وذلك لا يحويان الاراضى الواقعة جنوبى الشلال الاول وقسما من مديرية اسنا الحالية أى المراكز المعروفة اليوم باسم معاونة اصوان وقسم حلفا فان الحكومة كانت تأخذ في هذه الجهات عوائد على السواقي ولما سافر ساكن الجنان سعيد باشا الى السودان سنة ١٨٥٧ الغيت هذه العوائد ومسحت البلاد المذكورة وفرضت على أهاليها ضريبة اسوة أهالى باقى الديار المصريه

(٢) كانت مساحة الفدان اذ ذلك $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قصبية مربعة طول الواحدة منها ٣,٥٥ أمتار والجله المذكورة فى الجدول تحتوى على كل أراضى مصر المزروعة من البصرالى وادى حلفا عند الشلال الثانى

(٣) ورد فى دفاتر الروزنامة ان عدد الافدنة العشرية المزروعة سنة ١٨٨٠ كان ١٦٤٨٨٩٠ فداناً وفى هذا العدد زيادة قدرها ٣٥٤٥٦٤ فداناً و ٧ قراريط و ٩ أسهم عن العدد الذى ذكرته المديرىات ومن جهة اخرى فان المديرىات ذكرت ان الاطيان المملوكة للميرى والقابلة للزراعة والمسوحة والمؤجرة لزمته لاتبلغ كميتها الا ٤٩١٠٧ فداناً و ٢٠ قيراطاً مع ان المرحوم روجرس بك ذكر فى بحث وضعه ان كمية الاطيان القابلة للزراعة التى طرحتها الحكومة للمبيع عقب صدور قانون التصفية بلغت ٧٤٣٧٢٥ فداناً من ضمنها الاطيان التى تكلمنا عليها وفى ذلك زيادة عن الكمية التى ذكرتها المديرىات تبلغ ٦٩٤٦١٧ فداناً فاذا اعتبرنا كل هذه الكميات حصل معنا ما يأتى :

س ط	ف	أطيان خراجية بحسب قول المديرىات
١٧	٨	٣٤٢٥٥٥٥
س ط	ف	أطيان عشرية بحسب قول الروزنامة
١٧	٨	١٦٤٨٨٩٠
س ط	ف	أراضى ملك الميرى بحسب قول العلامة روجرس بك
١٧	٨	٧٤٣٧٢٥

اجمالى مساحة الاراضى القابلة للزراعة فى أوائل سنة ١٨٨٠

س ط ١٧ ٨ ٥٨١٨١٨٨ ف وهو كمية لا يمكننى التسليم بعقتها بل أجدها زائدة للأسباب الآتية أولاً - لان الفرق بين الكمية التى قالتها المديرية وبين الكمية التى ذكرت

من صالح مصر استبدال حسابها بالحساب المترى الفرنساوى وأملنا ان هذا الاستبدال سيتم قريبا فتلقى الطريقة المصرية المستعملة اليوم التى قد تعددت صغوباتها حتى امكننا ان نقول ان ضبطها ومراقبتها ضرب من المحال

(مقاييس المسطحات ونسبتها الى المتر)

قصبة خطية تعدل ٣,٥٥ أمتار

قصبة مربعة » ٢٥,٦٠٢٥ »

فدان $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قصبة مربعة يساوى ٤٢٠,٨٣٣٣ »

(تفرعات الفدان)

الفدان = ٢٤ قيراط = ٧٢ حبة = ١٤٤ دانق = ٥٧٦ مم

١ = ٣ » ٦ = ٢٤ »

١ = ٢ » ٨ = ٢٤ »

١ = ٤ » ١٦ = ٢٤ »

مقابلة

بين مقادير الاطيان التى كانت مزروعة فى أزمنة مختلفة من سنة ١٨١٣ وستة ١٨٢٠ الى يومنا هذا

	اراض خواجهيه			اراض عشيره			الجملة			اعوام
	ف	ط	مس	ف	ط	مس	ف	ط	مس	
(١)	٣٠٥٤٧١٠	١٢	٠٠	...	٠٠	٠٠	٣٠٥٤٧١٠	١٢	٠٠	١٨١٣
(٢)	٨٣٧٥٩١٢٥	٢٠	٠٠	٦٣٦١٧٧	٢١	٠٠	٤٣٩٥٣٠٣	١٧	٠٠	١٨٦٣
(٣)	٣٥٠٩١٦٨	٩	٦	١١٩٤٢٨٨	٩	٢٠	٤٧٠٣٤٥٦	١٩	٢	١٨٧٥
(٤)	٣٤٢٥٥٥٥	٨	١٧	١٢٩٤٣٤٣	١٦	٣	٤٧١٩٨٩٩	١	٨	١٨٨٠
يضاف على المزروع سنة ١٨٨٠ نظير اطيان مملوكة المنرى كانت مؤجرة على ذمتها اعادة سنة ١٨٧٩										
جملة المزروع فى سنة ١٨٨٠	٣٤٥١٤٩٧	٠	٠	١٣٩٦٦١٤	٠	٠	٤٩١٠٧	٢٠	٠٠	
(٤)	٣٤٥١٤٩٧	٠	٠	١٣٩٦٦١٤	٠	٠	٤٧٦٩٠٠٦	٢١	٨	
(٤)	٣٤٥١٤٩٧	٠	٠	١٣٩٦٦١٤	٠	٠	٤٨٤٨١١١	٠	٠	١٨٨٤

(٢٦) الاحكام المرعية

المقاييس الزراعية الا أنه لم يكن الى ذلك الوقت للارقيين صفة رسمية وبقوا فاقدين هذه الصفة حتى صدر في ١١ جادى الاول سنة ١٢٩١ (١٨٧٤) منشور من المجلس الخصوصى هذا نصه

المساحة التى تحصل بكل مديرية بمعرفة المساحين غير الموظفين يصير ملاحظتها والتصديق عليها بمعرفة عيار مساحة المديرية اهـ

ويحسن هنا ان نذكر القراء بقانون له علاقة بالمساحة والقانون المذكور هو قرار المجلس الخصوصى الرقم ١٤ رمضان سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣) فقد ورد فيه مانصه من الآن يمنع الترخيص بفرز كفرة من بلد كما ان للحكومة اذا كان يظهر لها عدم ضبط بأحد الكفور السابق فرزها أو العزب أو حصول خلل بها تجرى ازالتها أو ضمها على أصل البلد اهـ

أما الذى حمل الحكومة وقتئذ على اصدار الامر المذكور فهو ما كان يأتيه بعض الاجانب أو بعض عصبات وطنية مؤلفة من اناس احترقوا السرقة فان هذه العصبات كانت تضطرت تحت لواء حماية رجل أجنبي فاذا تم ذلك عملت هى والاجانب على التهريب والسرقة وعلى شراء أشياء مسروقة فلما منهم ان المعاهدات الدولية لاتسمح بمعاقبتهم ماداموا أجانب فأبوا المنكرات ظلما وعتوا واستباحوا المحرمات زورا وبهتانا آمنين سهام العقاب فلما رأيت ذلك الحكومة منعت انشاء كفور أو عزب جديدة ان لم يقدم الشخص الطالب انشاءها ضمانات كافية على صدقه واستقامة أطواره

ولم آت على هذه التفاصيل الا ليظهر للقارئ ان البلاد فى حاجة كلية الى وجود تاربع هندسى مستوف من حيث الدقة والى تخصيص الضريبة العقارية تخصيصا عادلا والى قانون يشيد الملكية العقارية على أساسات لاتتزعزع بمرور الايام ويبين بنوع لا مجال فيه للبس والابهام ما على أصحاب الاطيان وعلى الحكومة من الواجبات البعض بازاء البعض وما لكل من الفريقين من الحقوق

وقد بقى علينا الآن ان نبين نسبة مقاييس المسطحات الزراعية والمكايل والموازين المستعملة اليوم فى القطر المصرى الى المتر وهما نقول ان التجارة الاجنبية وما اكتسبه الحساب المترى العشرى الفرنساوى فى القطر المصرى من النفوذ جعلنا لهذا الحساب انتشارا عظيما والمنظور أنه سيخلف الحساب القائم على مقاييسنا المصرية والحق أقول ان

ويمكن اعتبار ان هذه التجربة هي ثالث مرة حاولت فيها الحكومة انشاء تاريخ على
منذ سنة ١٨٤٠ ولنا الامل ان التجربة الاخيرة هذه ستكون بالنجح ولا يكون من
أمرها ما كان من أمر التجربة السابقة وانه سيأتى يوم تتمتع البلاد فيه بوجود تاريخ
هندي صحيح ما أمكن فيقال المزارع المصري ما وعده به الامر العالي الصادر في ١٠
أغسطس سنة ١٨٧٩ الذي أمله بتخصيص الضريبة العقارية بطريق المساواة على
كافة أرباب الاطيان بمناسبة قيمة الاطيان التي في حيازة كل منهم

وهنا أذكر حضرات القراء بالامر العالي الرقيم ٢٧ شوال سنة ١٢٨٠ (١٨٦٤)
القاضي بعدم جواز فك زمام بلد الإيالة على أمر عال فإذا صدر الامر بفك الزمام
وظهر في الاطيان التي فك زمامها زيادة مساحة فتكون الزيادة مملوكة للميري الا أنه لم
يرد فيه شيء في شأن عجز المساحة اذا ظهر لدى فك الزمام ان الاطيان لا تبلغ مساحتها
التقدر المبين في قوائم المساحة فاطن انه في هذه الحالة تنقص الضريبة بنسبة النقص
للذي يظهر في المساحة

هذا ولا يمكن اثبات رأي هذا ببراهين قاطعة اذ لم أجد أوراقا رسمية في هذا الشأن
ولم أجد أحدا عنده أكثر مما عندي في هذه المسئلة

هذا وان السهو الموحود في الامر المشار اليه موجود أيضا في اللائحة السعيدية الرقيمة
سنة ١٨٥٨ وأظن ان عزم الحكومة وقتئذ على اجراء المساحة هو الذي حملها على ان
تقول في البند ١٥ من هذه اللائحة مانصه

اذا بلغت الزيادة عن زمام الحوض من فدان لغاية عشرة أفدنة فمثل ذلك يعطى لأرباب
الاطيان أصحاب الاثر بالحوض أو القبالة التي ظهرت به ولما اذا بلغت الزيادة ما فوق
العشرة أفدنة فيصير جعلها في المزارد بحسب شروط الاطيان بالمطروف اهـ

ولم يرد شيء بهذا البند في خصوص الاخبار بوجود زيادة فان هذا الامر قد وضع في
شأن بند مخصوص بل ماعنته اللائحة انما هو ما يظهره التاريخ نفسه من الزيادة
حتى ولم يفرض فيها انه كان من الممكن ان يظهر التاريخ عجزا في مساحة ناحية أو
حوض ما والامل ان هذا السهو سيجتنب في اللائحة المشروع في عملها بشأن التاريخ

وقد قلنا فيما مضى انه سنة ١٨١٣ عينت مساحة القدان بنوع قطعي فجعات $\frac{1}{3}$ ٣٣٣
قصة وان طول القصة قرر سنة ١٨٦١ تقريرا نهائيا اذ جعل طولها ٣٠٥٥ أمتار
فنقول هنا ان هذه الاجراءات أحدثت نوعا من الانتظام ومن الترتيب في استعمال

مترا وكسورا ودفعوا للميرى الضريبة المستحقة على فرق المساحة الذي ظهر زيادة وفوق ماذ كرناء من استيلاء بعض الناس بغير وجه قانونى على أراضى لاحق لهم فيها فقد كان اناس كثيرون يزرعون أراضى غير واردة فى التكاليف ولا فى دفاتر المساحة ومن هذا انفهم كيف كانت الاخبار تدل على وجود كميات جسيمة من الارض بين أيدي اناس لاحق لهم فى حياتها

هذا وبذكر حضرات القراء الكرام ان طريقة الاخبار بوجود زيادات المساحة وهى الطريقة التى كانت أحدثت سنة ١٨٥٦ الغيت سنة ١٨٧٣ بناء على افادة من الداخلية فى تاريخ ١٤ ربيع أول من سنة ١٢٩٠ (١٨٧٣) بإلغاء الامر السابق صدوره بخصوص اعطاء حصة أونصاب الى المخبرين بوجود أطيان زيادة مساحة وبدرج زيادات المساحة التى تظهر ضمن أراضى الميرى وهذه صورة كتاب الداخلية

قد صدر قرار من المجلس الخصوصى متوج بأمر عال رقيم الجارى غرة ٢٥٤ ووارد بإفادة من المجلس المشار اليه غرة ٢٢٣ بشأن تداعيات كانت حاصلة فى خصوص أطيان بناحية ابريم وقد أشير ضمنه عن اجراء النشر عموما تأكيذا بإلغاء ما كان جاريا قبلا بمقتضى الامر الصادر باعطاء حصة أونصاب الى من يحصل منهم الاخبار فى مواد الاطيان وإبطال هذه القاعدة بالكلية وحيث فى تاريخه كسب لمقتضى أطيان قبلى وبحرى وبالنشر من طرفهم للمديريات وللمجلس الاحكام باعلان ذلك للمجالس واقتضى تحريره لسعادتك لم يصير النشر عن ذلك أيضا للدواوين والمصالح أقدم اه

وفى ١٠ أغسطس صدر أمر عال بإنشاء تاريخ ونيط هذا العمل بالسير (أوكلان كولثن) الذى تمكن بمهارته فى زمن وجيز من انشاء مصلحة كانت أدركت الغاية المقصودة لولم يحصل سنة ١٨٧٩ حوادث سياسية ألزمت جناب المشار اليه الى الاستقالة تخلفه فى وظيفته الجنرال ستون باشا

وسنة ١٨٨٠ استبدل ستون باشا بجمعية مركبة من أصحاب السعادة روسو باشا ومحمود باشا الفلكى ورسم باشا والسير أوكلان كولثن ورئيس هذه اللجنة المرحوم رسم باشا ثم ألغيت الجمعية المذكورة واستبدلت بمديرين عينا لادارة مصلحة التاريخ وهما الموسيود لوغودين والموسيو جيسون ولم يطل الزمن على وجود الموسيود لوغودين فى هذه الوظيفة فانه استقال عام ١٨٨٣ فمهد برياسة مصلحة المساحة وادارة أعمالها لزميله الانكليزى الموسيو جيسون وهو المسئول اليوم دون سواء عن هذه المصلحة

في آخر القرن الثامن عشر

٥٩٢٩،

في سنة ١٨٢٠

٤٤١٦,٥٣٣٣

أما مساحته اليوم فهي

٤٢٠٠,٨٣٣٣

فن التخفيض المتكرر الذي حصل في مساحة الفدان الرسمي ومن ككون أساس المقاييس المصرية هو قسمة كل مقياس الى ٢٤ جزءاً يظهر لي ان الفدان كان أيام القراعنة أى قبل فتح العرب بأزمان مدينة مربعا يمتد من كل جهة من جهاته مسافة ٢٤ قسبة وإجمالي مساحته ٥٧٦ قسبة مربعة ولا بد ان القسبة كانت أطول من اليوم في ذلك الزمن ويقرب هذا الظن ما حصل فيها من التخفيض منذ استيلاء العرب على مصر ولكن المجهول لنا هو مقدار طول القسبة في تلك الأزمان والمقياس الذي كان أساساً للمقاسات الأرضية عند تلك الأمم ولعل العلماء في الفنون المصرية القديمة الموجودين بين ظهرانينا يتوصلون يوماً الى معرفة هذين الأمرين فينبؤنا عن عظم الأضرار التي سببتها الفتوحات الأجنبية للقطر المصري من تنقيص المقاييس طمعاً في الربح ولو أضر ذلك بالاهالي

وقد ظن سعيد باشا ان طريقة الاخبار التي أحدثها منذ عام ١٨٥٦ تكفي للقيام مقام مساحة علمية منتظمة وحسب انها تمكنه من معرفة زيادات المساحة فاذا عرفها بادر لوضع حد لما كان يجريه البعض من الاستيلاء بغير حق ولا وجه قانونيين على أراضي لاحق لهم فيها ولقد أصاب سهمه الغرض فان الاخبار أقبلت ترى وعظم مقسداها حتى ان الارقيين عجزوا عن القيام بأعمال تحقيق صحة هذه الاخبار ولقد قلت ان ذلك كان أحد الموانع التي حالت دون التأريف وكانت الحكومة تقيس الاراضى المخبر بزيادات فيها بالقسبة أو الاقصاب المستعملة في المديرية التي في دائرة اختصاصها تلك الاراضى فلما قررت الحكومة سنة ١٨٦١ توحيد أطوال القسبة صارت كل الاراضى التي يخبر بوجود زيادات فيها تقاس بالقسبة الرسمية فنتج عن ذلك ان الذين كانوا اشتروا أو وروثوا أو أخذوا بصفة هبة أراضي بواقع مقاس الفدان ٤٤١٦,٥٣٣٣ متراً أو أكثر اذا كانت القسبة المستعملة في المديرية التي في دائرة اختصاصها تلك الاراضى قليلة الطول ان ما كانوا اشتروه أو وروثوه أو وهبوه خفضت مساحة فدانها بعد الاخبار والتحقيق الى ٤٢٠٠,٨٣٣٣ وألزموا بدفع ضريبة عن هذه المساحة هي نفس الضريبة التي كانوا يدفعونها على الفدان يوم كان مقاسه ٤٤١٦

اعتمد مساحة الاطيان من الآن فصاعدا تكون بالقصة التي اعتبارها ثلاثة أمتار وخسة وخسون سنتيمتر حسب الزنجير الهندسي ٥١

ولقد جرى تعديل في الامر المشار اليه وكانت غاية الخديو بإصداره سنة ١٨٦١ تميم استعمال القصة المذكورة في سائر القطر المصري اذ كان قد شاع استعمال الفدان الذي مساحته $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قصة في كل جهات القطر الا القليل منها وكان لابد من تميم استعمال القصة المذكورة لتسوية مساحات الفدادين الصغيرة بجعل مساحة كل منها $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قصة

الا ان المساحة العلية لم تقم كما قلنا وبقيت الافدنة التي مساحتها أقل من $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قصة على قدرها المذكور ومساحتها نفسها وفي سنة ١٨٧٥ خافت الحكومة اقامة دعاو عليها وأرادت تجنب ذلك الخطر فجعلت لذلك الامر ذبيلا هذا نصه

ان مقياس الفدان الواحد المعتبر بالحكومة المصرية على حسب الوارد بتواريخ المساحة المحررة من عهد جنتم كان محمدا على هو أن الفدان $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قصة عدا بعض بلاد في جهات مستنينة من القديم بما ان أطيانها لم توف على هذه القاعدة والمقدار والاعتماد في مقياس أفدنتها هو على حسب الحجج ووضع اليد والتكليف ٥١

ويظهر من عبارة الذيل ان الحكومة كانت تحاول بكل جهدها وقاية الخزينة من فقد الربح الحاصل لها من فرض ضريبة على الافدنة الناقصة كأنها كاملة ومنع تكملة مساحة هذه الافدنة خوفا من تناقص عددها اذا كملت فاذا نقص عددها قلت قيمة الداخل للخزينة من الضريبة العقارية فبإصدار الحكومة الامر المذكور نشأ أمر غير قانوني رغما عن جهل القصة أساسا للمقاسات الزراعية وجعل مساحة الفدان $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قصة ولنا الامل القوي في التاربع المزروع انشاؤه ان يتمكن من ازالة الامور المنافية للعقل التي ورثناها عن جهل أو اهمال أو طمع أسلافنا (١) وهذا بيان مساحات الفدان في الازمنة المختلفة

في القرن السابع ب م. كانت مساحة الفدان ٦٢٠٩,٤٤

في القرن الرابع عشر ب م. كانت مساحة الفدان ٦٠٣٤,١٨٢٤

(١) لم تصح الآمال ولم يصدق الحدس (المعرب)

العلامة المرحوم محمود باشا الفلكي ٤٤٤٩٣ غراما ولما كان الكيلوغرام يوازي ٣٢٤ درهما ٦٤٥٥ (كسور) كان الدرهم يعدل ٣ غرامات و٨٩٨. واليك بيان القنطار وتفرعاته

القنطار يعدل ٣٦ اقة = ١٠٠ رطلا

الاقة تعدل ٣ و ٤/٣ درايم

الرطل يساوي ١٢ أوقية وكل أوقية تعدل ١٢ درهما

الأوقية توازي ١٢ درهما

وإذا أريد وزن الغلات أي الحاصلات فالرطل ينقسم الى ما يأتي

الرطل يساوي ٢٤ قيراطا

القيراط يوازي ٣ حبات

الحبة توازي ٢ هم (درهمين)

الدرهم يوازي ١٦ خروبة أو قيراطا

الخروبة (أو القيراط) يساوي ٤ قمحات

القمحة توازي ١٦ هم

(صورة)

ما كتب من المالية للداخلية في ٢٥ رمضان سنة ١٢٨٧ غرة ١٩٨ (١٨٧٠)

بما ان مصاريف الري وجميع العمليات بجهات الاقاليم يجري وقبل كان جاري تحصيلها في آخر السنة بحسب امكان المالية ومن باب القسمة والوسعة للاهالي والمزارعين وأنه في هذا العام بادرت المالية في أوائل السنة بمشترى الادوات التحفظية من مياه النيل والقمح اللازم لعمل بقسمات لمؤونة أنذار العملية والضرورة صرف الاثمان فالمالية تداركت نفود من البنوكة وصرف البعض والبعض تحدد له ميعاد ثلاثة شهور مع أصحابه لصرفه لهم عند حلوله والمدد مضت وليس في امكان المالية تأخير تلك المصاريف لآخر السنة كما كان معتاد ولهذا وسبق اعتبار تلك المصاريف في هذه السجدة بوجه التقريب عن كل مائة عشرة قروش مرغوب صدور المكاتبات بتخصيل

الارنب يعدل ٢٤	ربع	=	٢ ملو
»	»		٤٨ ملو = ٢ قدح
»	»		٩٦ قدح = ٢ نصف قدح
»	»		٩٢ نصف قدح = ٢ ربع قدح
»	»		٣٨٤ ربع قدح = ٢ ثمن قدح
»	»		٧٦٨ ثمن قدح = ٢ خروبه
»	»		١٥٣٦ خروبه = ٢ قيراط
»	»		٣٠٧٢ قيراطا

وكان بعض الارادب يختلف حجما عن البعض الآخر قبل تلك محمد علي باشا بل وفي صدر ملكه وما زالت هذه الفروق الاليوم أوجدت الشون الميرية في الاسكندرية اذ جعل حجم الارنب واحدا وهو حجم الارنب الذي كان مستعملا في الشون الميرية فنحن اذن عن احتكار الحكومة للتجارة ان هذا الاحتكار وحده الميكال كما ان التاربع وحد مقياس المسطحات في كل وادي النيل

أما اليوم وقد حذا تجار الاسكندرية حذو تجار اوربا ففي نيتم ان يستبدلوا كيل الحبوب بوزنها ولقد صنعت تعريفه عمومية في شأن وزن الحبوب عوضا عن تكعيها وهذا بيان النسبة التي قرر التجار المذكورون وجوب وجودها بين حجم الارنب ووزنه

أردب البر ين ٣٠٠ رطلا

» الشعير » ٣٤٠ »

» الفول » ٣٢٠ »

» بزره القطن » ٢٧٠ »

» العدس » ٣٣٠ »

وعلى وجه العموم ان الارنب معتبر انه يوازي ٢٢ ربا صافية بدلا من ٢٤ ربع غير صافية وهذا الفرق نظير مالا بد من وجوده من الاجسام الغريبة في الحبوب المصرية من برّ وشعير وسواهما نظرا للطريقة الناقصة المستعملة في درس الحبوب في هذه البلاد

(في الاوزان)

ان قاعدة الموازين في القنطار المصري هي القنطار وهو يساوى على ما قاله زميلنا

الروزنامه انها هي كمية الاراضى العشرية وقدره $٩ \text{ س } ٧ \text{ ط } ٣٥٤٥٦٤ \text{ ف}$ لامنشأه
 الا أراضى تركها أربابها أو تلفت أو أخذت في المنافع العمومية فمعظمها ان
 لم نقل كلها يقتضى درجه ولا بد أن يكون أدرج في أملاك الميرى الحرة ولما
 خفت من توريدها مرتين لم اعتمد قط على الارقام التى ذكرتها الرزنامه لان
 هذه المصلحة كان تخللها خلل في أثناء العشرين سنة الاخيرة وكان عندى ريب
 في صحة أقوالها

ثانياً - ان أملاك الميرى الحرة لم تطرح للبيع الا من سنة ١٨٨٠ ومعظمها لا يعطى
 ايرادا الا بعد تصليحها وتعميرها بسنين عديدة وذلك ما جعلنى على عدم ادراجها
 في الاطيان التى كانت قابلة للزراعة في أول عام ١٨٨٠ فاكتفيت بأن
 أدرج في هذه الاراضى القابلة للزراعة أملاك الميرى التى ذكرت المديرية انها
 كانت مؤجرة على ذمة الحكومة سنة ٧٩ ومن ثم فانها كانت ذات ايراد
 هذه هي الاسباب التى دعتنى الى صرف النظر عما ذكرته الرزنامه في كمية الاراضى
 العشرية المزروعة وفي كمية أراضى الميرى الحرة التى ذكر روجوس بك انها مزروعة
 وأظن اننا لا نبعد كثيرا عن الحقيقة اذا اعتبرنا ان مقدار الاراضى التى كانت مزروعة
 وتدفع الضريبة العقارية سنة ١٨٨٠ في وادى النيل من البحر الى وادى حلفا
 حيث الشلال الثانى هو المقدار الذى ذكرناه في الجدول أى $٨ \text{ س } ٢١ \text{ ط } ٤٧٦٩٠٠٦ \text{ ف}$
 بوجه التقريب ولا سبيل لمعرفة على وجه التحديد وان كان مأخوذا من دفاتر
 الحكومة الرسمية

(٤) هذا العدد لا يحتوى على أراضى الميرى الحرة القابلة للزراعة ولا على الاراضى
 المؤجرة الخاصة الميرى

(في المكيال)

الاردب هو وحده ميكال الحبوب في مصر وقال محمود باشا الفلكي ان الاردب يساوى

١٩٧,٧٤٧٧ ليترا وهذا بيان الاردب وأقسامه

الاردب يعادل ١٩٧,٧٤٧٧ ليترا

» » ٦ وبيه = ٢ كيله

» » ١٢ كيله = ٢ ربع

(١) كان مقياس الفدان $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قصبية مربعة وكان متوسط طول القصبية ٣,٦٤ أمتار

وقال الموسيومانحين ان مجموع الافدنة التي كانت مزروعة سنة ١٨٢٠ ١٩٨٦٦٤٠ فداناً أما الاجمالى الذى أوردته الجدول فهو مأخوذ من دفاتر الحكومة الرسمية غيران هذا وذلك لا يحويان الاراضى الواقعة جنوبى الشلال الاول وقسما من مديرية اسنا الحالية أى المراكز المعروفة اليوم باسم معاونة اصوان وقسم حلقا فان الحكومة كانت تأخذ في هذه الجهات عوائد على السواقي ولما سافر ساكن الجنان سعيد باشا الى السودان سنة ١٨٥٧ الغيت هذه العوائد ومسحت البلاد المذكورة وفرضت على أهاليها ضريبة اسوة أهالى باقى الديار المصريه

(٢) كانت مساحة الفدان اذ ذلك $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قصبية مربعة طول الواحدة منها ٣,٥٥ أمتار والجله المذكورة في الجدول تحتوى على كل أراضى مصر المزروعة من البصرالى وادى حلقا عند الشلال الثانى

(٣) ورد في دفاتر الروزنامة ان عدد الافدنة العشرية المزروعة سنة ١٨٨٠ كان ١٦٤٨٨٩٠ فداناً وفي هذا العدد زيادة قدرها ٣٥٤٥٦٤ فداناً و ٧ قراريط و ٩ أسهم عن العدد الذى ذكرته المديرىات ومن جهة اخرى فان المديرىات ذكرت ان الاطيان المملوكة للميرى والقابلة للزراعة والمسوحة والمؤجرة لزممتها لاتبلغ كميتها الا ٤٩١٠٧ فداناً و ٢٠ قيراطاً مع ان المرحوم روجرس بك ذكر في بحث وضعه ان كمية الاطيان القابلة للزراعة التى طرحتها الحكومة للمبيع عقب صدور قانون التصفية بلغت ٧٤٣٧٢٥ فداناً من ضمنها الاطيان التى تكلمنا عليها وفي ذلك زيادة عن الكمية التى ذكرتها المديرىات تبلغ ٦٩٤٦١٧ فداناً فاذا اعتبرنا كل هذه الكميات حصل معنا ما يأتى :

س ١٧	ط ٨	ف ٣٤٢٥٥٥٥	أطيان خراجية بحسب قول المديرىات
لغاية سنة ١٨٧٩	}	١٦٤٨٨٩٠	أطيان عشرية بحسب قول الروزنامة
		٧٤٣٧٢٥	أراضى ملك الميرى بحسب قول العلامة روجرس بك

اجمالى مساحة الاراضى القابلة للزراعة في أوائل سنة ١٨٨٠

س ١٧ ط ٨ ف ٥٨١٨١٨٨ وهى كمية لا يمكننى التسليم بعتمتها بل أجدها زائدة للأسباب الآتية
أولا - لان الفرق بين الكمية التى قالتها المديرية وبين الكمية التى ذكرت

من صالح مصر استبدال حسابها بالحساب المترى الفرنساوى وأملنا ان هذا الاستبدال
سيتم قريبا فتلقى الطريقة المصرية المستعملة اليوم التى قد تعددت صفواتها حتى
امكننا ان نقول ان ضبطها ومراقبتها ضرب من المحال

(مقاييس المسطحات ونسبتها الى المتر)

قصة خطية تعدل ٣,٥٥ أمتار

قصة مربعة » ١٢,٦٠٢٥ »

فدان ٣٣٣ ١/٣ قصة مربعة يساوى ٤٢٠,٨٣٣٣ »

(تفرعات الفدان)

الفدان = ٢٤ قيراط = ٧٢ حبة = ١٤٤ دانق = ٥٧٦ مم

» ٢٤ = » ٦ = » ٣ = ١

» ٨ = » ٢ = » ١

» ٤ = » ١

مقابلة

بين مقادير الاطيان التى كانت مزروعة فى أزمنة مختلفة من سنة ١٨١٣
وسنة ١٨٢٠ الى يومنا هذا

	الجملة			اراض عشريه			اراض خراجيه			اعوام
	ف	ط	مس	ف	ط	مس	ف	ط	مس	
(١)	٣٠٥٤٧١٠	١٢	٠٠	...	٠٠	٠٠	٣٠٥٤٧١٠	١٢	٠٠	١٨١٣
(٢)	٤٣٩٥٣٠٣	١٧	٨	٦٣٦١٧٧	٢١	٨	٣٧٥٩١٢٥	٢٠	٠٠	١٨٦٣
(٢)	٤٧٠٣٤٥٦	١٩	٢	١١٩٤٢٨٨	٩	٢٠	٣٥٠٩١٦٨	٩	٦	١٨٧٥
(٣)	٤٧١٩٨٩٩	١	٨	١٢٩٤٣٤٣	١٦	(٣) ١٥	٣٤٢٥٥٥٥	٨	١٧	١٨٨٠
يضاف على المزروع سنة ١٨٨٠ نظير اطيان مملوكة لمصرى كانت مؤجرة على ذمتها انتهاء سنة ١٨٧٩	٤٩١٠٧	٢٠	٠٠							
جملة المزروع فى سنة ١٨٨٠	٤٧٦٩٠٠٦	٢١	٨							
(٤)	٤٨٤٨١١١	٠	٠	١٣٩٦٦١٤	٠	٠	٣٤٥١٤٩٧	٠	٠	١٨٨٤

(٢٦) الاحكام المربعة

المقاييس الزراعية الا أنه لم يكن الى ذلك الوقت للارقيين صفة رسمية وبقوا فاقرين
هذه الصفة حتى صدر في ١١ جادى الاول سنة ١٢٩١ (١٨٧٤) منشور من المجلس
الخصوصى هذا نصه

المساحة التى تحصل بكل مديرية بمعرفة المساحين غير الموظفين بصير ملاحظتها
والتصديق عليها بمعرفة عيار مساحة المديرية اهـ

ويحسن هنا ان نذكر القراء بقانون له علاقة بالمساحة والقانون المذكور هو قرار
المجلس الخصوصى الرقم ١٤ رمضان سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣) فقد ورد فيه مانصه
من الآن يمنع الترخيص بفرز كفرة من بلد كما ان الحكومة اذا كان يظهر لها عدم ضبط
بأحد الكفور السابق فرزها أو العزب أو حصول خلل بها تجرى ازلتها أو ضمها على
أصل البلدا اهـ

أما الذى حمل الحكومة وقتئذ على اصدار الامر المذكور فهو ما كان يأتيه بعض
الاجانب أو بعض عصبات وطنية مؤلفة من اناس احترقوا السرقة فان هذه العصبات
كانت تخرط تحت لواء حماية رجل أجنبي فاذا تم ذلك عملت هى والاجانب على
التحريب والسرقة وعلى شراء أشياء مسروقة ظنا منهم ان المعاهدات الدولية لا تسمح
بمعاقتهم ماداموا اجانب فأولوا المنكرات ظلما وعتوا واستباحوا المحرمات زورا وبهتانا
آمنين سهام العقاب فلما رأيت ذلك الحكومة منعت انشاء كفور أو عزب جديدة ان لم
يقدم الشخص الطالب انشاءها ضمانات كافية على صدقه واستقامة أطواره

ولم آت على هذه التفاصيل الا ليظهر للقارئ ان البلاد فى حاجة كلية الى وجود تاربع
هندسى مستوف من حيث الدقة والى تخصيص الضريبة العقارية تخصيصا عادلا والى
قانون يشيد الملكية العقارية على أساسات لا تتزعزع بمرور الايام ويبين بنوع لا مجال
فيه للبس والابهام ماعلى أصحاب الاطيان وعلى الحكومة من الواجبات البعض بازاء
البعض وما لكل من الفريقين من الحقوق

وقد بقى علينا الآن ان نبين نسبة مقاييس المسطحات الزراعية والمكايل والموازين
المستعملة اليوم فى القطر المصرى الى المتر وهما نقول ان التجارة الاجنبية وما اكتسبه
الحساب المترى العشرى الفرنساوى فى القطر المصرى من النفوذ جعلنا لهذا الحساب
انتشارا عظيما والمنظور أنه سيخلف الحساب القائم على مقاييسنا المصرية والحق أقول ان

ويمكن اعتبار ان هذه التجربة هي ثالث مرة حاولت فيها الحكومة انشاء تاريخ على
منذ سنة ١٨٤٠ ولنا الامل ان التجربة الاخيرة هذه ستكون بالنجح ولا يكون من
أمرها ما كان من أمر التجربة السابقة وانه سيأتى يوم تتمتع البلاد فيه بوجود تاريخ
هندي صحيح ما أمكن فيقال المزارع المصرى ما وعده به الامر العالى الصادر فى ١٠
أغسطس سنة ١٨٧٩ الذى أمله بتخصيص الضريبة العقارية بطريقى المساواة على
كافة أرباب الاطيان بمناسبة قيمة الاطيان التى فى حيازة كل منهم

وهنا أذكر حضرات القراء بالامر العالى الرقم ٢٧ شوال سنة ١٢٨٠ (١٨٦٤)
القاضى بعدم جواز فك زمام بلد البناء على أمر عال فاذا صدر الامر بفك الزمام
وظهر فى الاطيان التى فك زمامها زيادة مساحة فتكون الزيادة مملوكة للميرى الا أنه لم
يرد فيه شئ فى شأن عجز المساحة اذا ظهر لدى فك الزمام ان الاطيان لا تبلغ مساحتها
القدر المبين فى قوائم المساحة فاطن انه فى هذه الحالة تنقص الضريبة بنسبة النقص
للذى يظهر فى المساحة

هذا ولا يمكن اثبات رأى هذا براءين قاطعة اذ لم أجد أوراقا رسمية فى هذا الشأن
ولم أجد أحدا عنده أكثر مما عندي فى هذه المسئلة

هذا وان السهو الموحود فى الامر المشار اليه موجود أيضا فى اللائحة السعيدية الرقمية
سنة ١٨٥٨ وأظن ان عزم الحكومة وقتئذ على اجراء المساحة هو الذى جعلها على ان
تقول فى البند ١٥ من هذه اللائحة مانصه

اذا بلغت الزيادة عن زمام الحوض من فدان لغاية عشرة أفدنة فمثل ذلك يعطى لارباب
الاطيان أصحاب الاثر بالحوض أو القبالة التى ظهرت به وأما اذا بلغت الزيادة ما فوق
العشرة أفدنة فيصير جعلها فى المزداد بحسب شروط الاطيان بالمطروف اه

ولم يرد شئ بهذا البند فى خصوص الاخبار بوجود زيادة فان هذا الامر قد وضع فى
شأن بند مخصوص بل ماعنته اللائحة انما هو ما يظهره التاريخ نفسه من الزيادة
حتى ولم يفرض فيها انه كان من الممكن ان يظهر التاريخ عجزا فى مساحة ناحية أو
حوض ما والامل ان هذا السهو سيجنب فى اللائحة المشروع فى عملها بشأن التاريخ

وقد قلنا فيما مضى انه سنة ١٨١٣ عينت مساحة القدان بنوع قطعى بجعات $\frac{1}{3}$ ٣٣٣
قصة وان طول القصة قرر سنة ١٨٦١ تقريرا نهائيا اذ جعل طولها ٣,٥٥ أمتار
فنقول هنا ان هذه الاجراءات أحدثت نوعا من الانتظام ومن الترتيب فى استعمال

مترا وكسورا ودفعوا للميرى الضريبة المستحقة على فرق المساحة الذي ظهر زيادة
وفوق ما ذكرناه من اشتيلاء بعض الناس بغير وجه قانوني على أراضي لاحق لهم فيها
فقد كان اناس كثيرون يزرعون أراضي غير واردة في التكاليف ولا في دفاتر المساحة
ومن هذا انفهم كيف كانت الاخبار تدل على وجود كميات جسيمة من الارض بين
أيدي اناس لاحق لهم في حيازتها

هذا وبذكر حضرات القراء الكرام ان طريقة الاخبار بوجود زيادات المساحة وهي
الطريقة التي كانت أحدثت سنة ١٨٥٦ الغيت سنة ١٨٧٣ بناء على افادة من
الداخلية في تاريخ ١٤ ربيع أول من سنة ١٢٩٠ (١٨٧٣) بإلغاء الامر السابق
صدوره بخصوص اعطاء حصة أوصاب الى المخبرين بوجود أطيان زيادة مساحة وبدرج
زيادات المساحة التي تظهر ضمن أراضي الميرى وهذه صورة كتاب الداخلية

قد صدر قرار من المجلس الخصوصي متوج بأمر عال رقيم الجاري نمرة ٢٥٤ ووارد بإفادة
من المجلس المشار اليه نمرة ٢٢٣ بشأن تداعيات كانت حاصلة في خصوص أطيان بناحية
ابريم وقد أشير ضمنه عن اجراء النشر عموما تأكيدا بإلغاء ما كان جاريا قبلا بمقتضى
الامر الصادر باعطاء حصة أوصاب الى من يحصل منهم الاخبار في مواد الاطيان
وابطال هذه القاعدة بالكلية وحيث في تاريخه كتب لمقتضى أقاليم قبلي وبحري
وبالنشر من طرفهم للمديريات وللمجلس الاحكام باعلان ذلك للمجالس واقتضى تخويله
لسعادتك لم يصير النشر عن ذلك أيضا للدواوين والمصالح أفندم اهـ

وفي ١٠ أغسطس صدر أمر عال بإنشاء تاريخ ونيط هذا العمل بالسير (أوكلان كولثن)
الذي تمكن بمهارته في زمن وجيز من انشاء مصلحة كانت أدركت الغاية المقصودة لولم
يحصل سنة ١٨٧٩ حوادث سياسية ألزمت جناب المشار اليه الى الاستقالة فخلفه في
وظيفته الجنرال ستون باشا

وسنة ١٨٨٠ استبدل ستون باشا بجمعية مركبة من أصحاب السعادة روسو باشا
ومحمود باشا الفلكي ورستم باشا والسير أوكلان كولثن ورئيس هذه اللجنة المرحوم رستم
باشا ثم ألغيت الجمعية المذكورة واستبدلت بمديرين عيننا لادارة مصلحة التاريخ وهما
الموسيو لونغودين والموسيو جيبسون ولم يطل الزمن على وجود الموسيو لونغودين في
هذه الوظيفة فانه استقال عام ١٨٨٣ فمهد برياسة مصلحة المساحة وادارة أعمالها
لزميله الانكليزي الموسيو جيبسون وهو المسؤول اليوم دون سواء عن هذه المصلحة

في آخر القرن الثامن عشر

٥٩٢٩،

في سنة ١٨٢٠

٤٤١٦،٥٣٣٣

أما مساحته اليوم فهي

٤٢٠٠،٨٣٣٣

فن التخفيض المتكرر الذي حصل في مساحة الفدان الرسمي ومن ككون أساس المقاييس المصرية هو قسمة كل مقياس الى ٢٤ جزءاً يظهر لي ان الفدان كان أيام القراعنة أى قبل فتح العرب بأزمان مديدة مربعا يمتد من كل جهة من جهاته مسافة ٢٤ قسبة وإجمالي مساحته ٥٧٦ قسبة مربعة ولا بد ان القسبة كانت أطول من اليوم في ذلك الزمن ويقرب هذا الظن ما حصل فيها من التخفيض منذ استيلاء العرب على مصر ولكن المجهول لنا هو مقدار طول القسبة في تلك الأزمان والمقياس الذي كان أساساً للمقاسات الأرضية عند تلك الأمم ولعل العلماء في القرون المصرية القديمة الموجودين بين ظهرائنا يتوصلون يوماً الى معرفة هذين الأمرين فينبؤنا عن عظم الأضرار التي سببتها الفتوحات الأجنبية للقطر المصري من تنقيص المقاييس طمعاً في الربح ولو أضر ذلك بالاهالي

وقد ظن سعيد باشا ان طريقة الاخبار التي أحدثها منذ عام ١٨٥٦ تكفي لقيام مقام مساحة علمية منتظمة وحسب انها تمكنه من معرفة زيادات المساحة فإذا عرفها بادر لوضع حد لما كان يجريه البعض من الاستيلاء بغير حق ولا وجه قانونيين على أراضي لاحق لهم فيها ولقد أصاب سهمه الغرض فان الاخبار أقبلت ترى وعظم مقسدارها حتى ان الارقيين عجزوا عن القيام بأعمال تحقيق صحة هذه الاخبار ولقد قلت ان ذلك كان أحد الموانع التي حالت دون التأريخ وكانت الحكومة تقيس الاراضى الخبز بزيادات فيها بالقسبة أو الاقصاب المستعملة في المديرية التي في دائرة اختصاصها تلك الاراضى فلما قررت الحكومة سنة ١٨٦١ توحيد أطوال القسبة صارت كل الاراضى التي يخبر بوجود زيادات فيها تقاس بالقسبة الرسمية فنتج عن ذلك ان الذين كانوا اشتروا أو وروثوا أو أخذوا بصفة هبة أراضى بواقع مقاس الفدان ٤٤١٦،٥٣٣٣ متراً أو أكثر اذا كانت القسبة المستعملة في المديرية التي في دائرة اختصاصها تلك الاراضى قليلة الطول ان ما كانوا اشتروه أو وروثوه أو وهبوه خفضت مساحة فدانهم بعد الاخبار والتحقيق الى ٤٢٠٠،٨٣٣٣ وألزموا بدفع ضريبة عن هذه المساحة هي نفس الضريبة التي كانوا يدفعونها على الفدان يوم كان مقاسه ٤٤١٦

اعتمدا مساحة الاطيان من الآن فصاعدا تكون بالقصة التى اعتبارها ثلاثة أمتار وخسة وخمسون سنتيمتر حسب الزنجير الهندسى اه

ولقد جرى تعديل فى الامر المشار اليه وكانت غاية الخديو بإصداره سنة ١٨٦١ نعيم استعمال القصة المذكورة فى سائر القطر المصرى اذ كان قد شاع استعمال الفدان الذى مساحته $\frac{1}{4}$ ٣٣٣ قصة فى كل جهات القطر الا القليل منها وكان لابد من نعيم استعمال القصة المذكورة لتسوية مساحات الفدادين الصغيرة يجعل مساحة كل منها $\frac{1}{4}$ ٣٣٣ قصة

الا ان المساحة العلية لم تقم كما قلنا وبقيت الافدنة التى مساحتها أقل من $\frac{1}{4}$ ٣٣٣ قصة على قدرها المذكور ومساحتها نفسها وفى سنة ١٨٧٥ خافت الحكومة اقامة دعاوى عليها وأرادت تجنب ذلك الخطر فجعلت لذلك الامر ذبيلا هذا نصه

ان مقياس الفدان الواحد المعتبر بالحكومة المصرية على حسب الوارد بتواريخ المساحة المحررة من عهد جنتيكان محمد على هو أن الفدان $\frac{1}{4}$ ٣٣٣ قصة عدا بعض بلاد فى جهات مستثنية من القديم بما ان أطيانها لم توف على هذه القاعدة والمقدار والاعتماد فى مقياس أفدنتها هو على حسب الحجج ووضع اليد والتكليف اه

ويظهر من عبارة الذيل ان الحكومة كانت تحاول بكل جهدها وقاية الخزينة من فقد الربح الحاصل لها من فرض ضريبة على الافدنة الناقصة كأنها كاملة ومنع تكملة مساحة هذه الافدنة خوفا من تناقص عددها اذا كملت فاذا نقص عددها قلت قيمة الداخل للخزينة من الضريبة العقارية فبإصدار الحكومة الامر المذكور نشأ أمر غير قانونى رغما عن جعل القصة أساسا للمقاسات الزراعية وجعل مساحة الفدان $\frac{1}{4}$ ٣٣٣ قصة ولنا الامل القوي فى التاربع المزروع انشاؤه ان يتمكن من ازالة الامور المنافية للعقل التى ورثناها عن جهل أو اهمال أو طمع أسلافنا (١) وهذا بيان مساحات الفدان فى الازمنة المختلفة

٦٣٠٩,٤٤	فى القرن السابع ب . م. كانت مساحة الفدان
٦٠٣٤,١٨٢٤	فى القرن الرابع عشر ب . م. كانت مساحة الفدان

(١) لم تصح الآمال ولم يصدق الخدس (المعرب)

يختلف في مديرية عنه في مديرية أخرى فلما ارتقى ساكن الجنان سمعيد باشا منصب الخديوية الجليلة كان من أول ما اهتم به المسائل المتعلقة بالأرض وكان أول أمر قرره عمل مساحة علمية فكلف بهذا العمل بهجت باشا وزميلنا العالم العلامة محمود باشا الفلكي فكان من أمر هذه المساحة ما كان من أمرها حين نيط بها قبلهما الموسيو مازي فان بهجت باشا والاركية التي صحبته اقتصرت أعمالهم على إعطاء المديرية التي كانت فقدت الدفاتر التاريخية الخاصة بمساحة سنة ١٨١٣ دفاتر بدلا منها مسطرة على نفس الشكل والصورة الاصلين أو مساحة الاراضي الخسبر عنها ان فيها زيادة مساحة عن الوارد بالجهة أو التقسيط

وفي نحو ذلك الزمان ابتدأ محمود باشا الفلكي في عمل خارطة مصر التي نشرها فيما بعد باللغة العربية أما هذه الخارطة فانها لم تستوف أقسام القطر اذ لم تعرض للوجه القبلي ولا أدري ما السبب ولذلك اذا أريد البحث في المسائل التي تتعلق بالمسلاوة وبطريقة الري وتصرف مياه النيل فلا تفيد شيئا

وفي ١٥ ذى القعدة سنة ١٢٧٧ (١٨٦١) صدر أمر عال باعتبار طول القصبية ٣,٥٥ أمتار فوحده بصدوره الوجهة المختصى اعطاؤها لأعمال المساحة واقصد غلط محمود باشا الفلكي حيث قال في رسالته ان طول القصبية خفض الى ٣,٥٥ أمتار أيام محمد علي فانه لم يصدر قبل الامر المشار اليه أمر بتعيين نسبة القصبية الى المتر وإن كان الموسيو مخين قد ذكر مثل ذلك فلم يقدم عليه الا استنادا على حساب الموسيو مازي الذي قلنا انه اضطر لضبط وجهة مساحته العلمية الى أخذ متوسط أطوال القصبية التي كانت موجودة سنة ١٨٢٠ ولا أظن ان الحكومة قررت سنة ١٨٦١ جعل طول القصبية ٣,٥٥ أمتار الا بعد اقتضاد متوسط أطوال القصبية الشائعة يومئذ فان اختلاف طول القصبية في المديرية الواحدة عنه في المديرية الثانية كان لم يزل موجودا وقد جاء في الامر المشار اليه منعا لنقص أو لزيادة طول القصبية عن القدر المقرر مانصه

وتكون القصبية مصفحة من الطرفين ومختومة بختم الحكومة اه
وظنت الحكومة ان في ذلك حسنا لاستعمال الغش في طول القصبية وليس كذلك بل أحسن ضمانا في هذا المعنى ماورد في نفس الامر المتقدم حيث ذكر فيه مانصه

١/ ٣٣٣ قصبه واعتباره انه المساحة الرسمية للفدان ولما لم ينتخب سواء وهو أمر لا يمكن الفصل فيه بوجه قطعى الا ان الجز عن الحتم لا يمنع من الاستنباط بالأدلة الظنية فأقول ان ١/ ٣٣٣ هو عدد يساوى بالضبط والدقة ثلث الالف وانه لما كان لابد لتقرير فدان رسميا واعطائه صفة قانونية من الوقوف على درجة متوسطة وكان في مصر أفدنة مساحتها تختلف فيها ما مساحته ٢٠٠ قصبه وأخرى ٤٠٠ قصبه لا يبعد ان تكون الحكومة أخذت متوسط حاصل ٣ أفدنة اثنين منها مساحة الواحد ٤٠٠ قصبه والثالث مساحته ٢٠٠ الجلة ١٠٠٠ قصبه قسمت بالسوية على الأفدنة الثلاثة المذكورة فخص الواحد ١/ ٣٣٣ قصبه مربعة

هذا ما يغلب على ظنى ويميل اليه حدسى ويمكن الارتكان عليه ولا سيما انه لا معلومات لدينا أكيدة في هذا الشأن وانه لا وجود لمخبر بطسات اللجنة التى عينت هذا القدر سنة ١٨١٣ واني قد وجدت في رسالة محمود باشا الفلكى التى طالعها استشهدت بأقوالها شيا في هذا المعنى فقد جاء فيها ما معناه

والفدان مقياس ذراعى وقد أصابه تغيرات عديدة كالقصبه فبعد ان كانت مساحته ٤٠٠ قصبه صارت ١/ ٣٣٣ قصبه طول الواحدة ٣,٥٥ أمتار فالف قصبه مربعة وتآزى الآن ثلاثة فدادين اه

لأدرى اذا كانت الحكومة استعملت سنة ١٨١٣ القصبه التى قال جاكوتين انها محفوظة في أحد جوامع الجيزة وانما يظهر عما قاله الموسيو فليكس منعين في تاريخه للديار المصرية ان القصبه خفضت وقتئذ فصارت ٣,٦٤ أمتار وهو قول يصدق عن مساحة القصبه سنة ١٨٢٣ أى عند انتهاء المساحة التى ابتدئت سنة ١٨١٣ فانه في سنة ١٨٢٣ كان الموسيو مازى المهندس الفلورنتينى الذى أنيط به المساحة العلمية قد أنهى عمل رسوم قطع ستين ناحية من نواحى مديرية الشرقية وصيكت تلك الرسوم مودعة في ديوان المصلحة ولا بد ان الموسيو مازى المذكور قاس القصبات المستعملة وأخذ متوسط حاصلها ثم عمل تقريره على حساب المتر وأرجح ان الموسيو منعين نفسه علم هذه الامور من الموسيو مازى

ومع ذلك فلم توحد المساحة التى وقعت سنة ١٨١٣ مساحة الفدان توحيدا عاما في كل جهات القطر المصرى فان الارفين الذين كلفوا بتأريف الاراضى وجدوا كما قلنا أفدنة مساحتها أقل من ١/ ٣٣٣ قصبه وقد بينا فيما سبق ان طول القصبه كان

١٨١٣ وهى المعتمدة اليوم بصفة رسمية والفدان المذكور يستعمل فى سائر القطر
المصرى الا بعض جهات سنتكلم عليها بعد
وقد بقى علينا الآن ان نعرف الاسباب التى حلت بمحمد على باشا على انتخاب عدد

(أقدام قديمة)

٣٠,٨٢	قدم يونانية قديمة أو أولمبية
٣٥,٤٠	» فيلترانية (نسبة الى فيلتر ملك برغام)
٣٥,٣٥	» مقدونية
٢٧,٠٧	» هندسية (مصرية)
٢٩,٦٣	» رومانية

(أقدام حديثة)

٣٢,٤٧	قدم باريز
٣٠,٤٧	» انكليزية
٢٨,٩٦	» المانية (اكس لاشابل)
٣١,٣٨	» روسيانية
٣١,٦١	» نمساوية
٣٠,٤٨	» بلجيكية
٢٨,٣٠	» هولندية
٢٧,٨٥	» اسبانية
٢٩,٧٠	» اسوجية
٣٠,٤٧	» مسكوية
٣٣,٨٣	» صينية

نسبة القدم المعروفة بقدم باريس الى المتر
أمتار عدد الاقدام

١	٠,٣٢٤٨٤
٢	٠,٦٤٩٦٨
٣	٠,٩٧٤٥٢
٤	١,٢٩٩٣٦
٥	١,٦٢٤٢٠
٦	١,٩٤٩٠٤
٧	٢,٢٧٣٨٨
٨	٢,٥٩٨٧٢
٩	٢,٩٢٣٥٦
١٠	٣,٢٤٨٤٠

ويظهر ان السلاطين العثمانيين حافظوا على هذه الطريقة وعملوا بها الا فيما يخص الاراضي المعروفة باسم رزقه (بلا مال) وقد ورد ذلك فيما سردناه من أقوال المسيو جاكوتين ومن المحقق انه عند ما أمر محمد علي باشا بعمل المساحة كان في القطر المصري أفدنة مساحتها ٢٠٠ قصبة وأخرى ٤٠٠ قصبة مربعة وقال محمود باشا الفلكي ان طول القصبة كان يختلف في مديرية عن الاخرى

فلما رأى محمد علي باشا كثرة عدد المقاييس المختلفة أمر بجعل عيار مساحة الفدان $\frac{1}{3}$ ٣٣٣ قصبة مربعة وقررت تلك المساحة رسمياً وكانت هي أساساً لمساحة سنة

(٢) الاربات العادي كان يوازي ١٠٠ قصبة مربعة طول الواحدة منها من جنب ٢٠ قدماً فكان عبارة عن ٤٠٠٠٠ قدم مربعاً

(٣) الاربات المعروف بـاربات باريس كان يعدل ١٠٠ قصبة مربعة طول الواحدة منها من جنب ١٨ قدماً فكان عبارة عن ٣٢٤٠٠ قدم مربعاً

وقد بينا في الجدول الآتي النسبة التي بين كل من الاربات المذكورة وبين الهكتار والاروستنيار (والهكتار عبارة عن ١٠٠ آر) وقد جعلنا حرف هـ رمزاً عن الهكتار وحرف أ رمزاً عن الآر وحرف س رمزاً عن الستنيار

(جدول تحويل الاربات الى هكتار وآر وستنيار)

عدد الاربت	الاربت الملكي			الاربت العامي			اربت باريس		
	هـ	أ	س	هـ	أ	س	هـ	أ	س
١	٠	٥١	٧	٠	٤٢	٢١	٠	٣٤	١٩
٢	١	٢	١٤	٠	٨٤	٤٢	٠	٦٨	٣٨
٣	١	٥٣	٢٢	١	٢٦	٦٢	١	٢	٥٧
٤	٢	٤	٢٩	١	٦٨	٨٣	١	٣٦	٧٥
٥	٢	٥٥	٣٦	٢	١١	٤	١	٧٠	٩٤
٦	٣	٦	٤٣	٢	٥٣	٢٥	٢	٥	١٣
٧	٣	٥٧	٥٠	٢	٩٥	٤٦	٢	٣٩	٣٢
٨	٤	٨	٥٨	٣	٣٧	٦٧	٢	٧٣	٥١
٩	٤	٥٩	٦٥	٣	٧٩	٨٧	٣	٧٧	٠
١٠	٥	١٠	٧٢	٤	٢٢	٨	٣	٤١	٨٩

القدم وبالافرنجية pied هي من الرجل ما يطرأ عليه الانسان من لذن رؤس الاصابع الى منتهى العقب مؤنثة وهي أحد مقاييس الاطوال وكانت مستعملة عند معظم الشعوب القديمة وهي مستعملة اليوم أيضاً بين الامم الحديثة وقد اختلف قدرها من اراو هذا بيان الأقدام المشهورة

فكانت المادة القابلة لقرض الضريبة عليها هي التي تزيد أو تنقص مع ان قيمة الضريبة باقية على حالها فينتج عن ذلك اختلاف في مساحات الافدنة ولم يكن الامر مقتصرا على ذلك فقط بل كانت مساحة الفدان نفسه قابلة للتغيير بالزيادة والنقص سنة عن أخرى لحادث ما أو عقب اتيان أولياء الامر أمرا ظالما أما الاضرار التي كانت تحدث للاهالي عن هذا السبب فكانت جسيمة جدا ولذا لانجيب لما ورد في تاريخ السلاطين الماليك للمريزي من ان الاهالي كانوا يضطربون لحصول المساحة كأنها داهية نزلت عليهم

فدان دمياط فساخته ٤٣٢ قصبة مربعة طول الواحدة منها ٣,٩٩ أمتار فسطحه اذا بعدل ٦٨ آرا و ٧٧ سنبار أي يكاد يبلغ اربايتين ولقد أجرى محمد علي في هذا المقياس ما كان يجريه منذ زمن مديد في العجلة أي انه خفف عياره أو قيمته وألغيت كل الافدنة ولم يستبق الا واحد منها وخففت القصبة فجعلت ٣,٦٤ أمتار وقررت مساحة الفدان تقريرانها ثانيا فجعلت ٣٣٣ ١/٢ قصبة اه

ويظهر جليا ان هذا القدر مأخوذ من المتوسط الذي عينه الموسيومان و... يأتي ذلك أما القول الذي لم ينزل اقبه به من سلطان وهوان محمد علي خفف عيار القصبة والفدان فهو كبناء قام على الرمل لا أساس له يقدر أضعف الريح على هدمه فلا نرى لزوما لدحضه فانه من المعلوم ان المساحة لا يمكن اجراؤها الا بالاعتماد على مقياس واحد يستعمل في العمل وان الحكومة لم يكن يمكنها أن تستعمل أكبر مقياس مع وجود جلة مقاييس بل كان يلزمها طبعاً أن تعتمد على متوسطها وهو ما أجرته (١)

(١) يقول العرب قد اضطررنا الى استعمال كلمات افرنكية لعدم وجود كلمات تقابلها في اللغة العربية وربما خفي على من لم يعرف الا فرنكية معاني هذه الكلمات فلذلك رأينا ان نشرحها للقارئ اتماما للفائدة فنقول

الآروبالا فرنجية Are عبارة عن قياس من ترى يوازي عشرة أمتار مضروبة في مثلها أي ١٠٠ مترا مربعا

سنبار وبالفرنجية Centiare عبارة عن جزء من المائة من الآ وهو المتر المربع الاربايت وبالفرنجية Arpent مقياس للارض كان مستعملا قديما في فرنسا أما مساحته فكانت تختلف في بعض النواحي عنها في البعض الآخر مع انه كان يوازي دائما ١٠٠ قصبة مربعة والانواع الثلاثة الآتية هي الاكثر شيوعا من سواها اذ ذلك

(١) الاربنت الرسمي ويقال له اربانت المياه والاشراش والاربانت الملكي والاربانت القانوني كان يوازي ١٠٠ قصبة مربعة طول الواحدة منها من جنب ٣٢ قدما فكان عبارة عن ٤٨٤٠ قدما مربعا

محمود باشا في رسالته في المقاييس المترية في مصر فقد ورد فيها أطوال القصبية يوم الفتح والذراع الحاكية والذراع التي ذكر جاكوتين انها كانت مستعملة في آخر القرن الماضي ولا عجب اذا اختلفت أطوال الأذرع التي كانت مستعملة في القرون السابع والرابع عشر والثامن عشر بعضها عن بعض فان الأذرع في بلادنا كانت دائما مقاديرها في تناقص من أيام استيلاء العرب حتى اليوم وكذلك الأوزان والنقود وبقية المقاييس فيظهر من جميع ما سبق ان الفدان الرسمي ذى ٤٠٠ قصبية مربعة حصل فيه تخفيض ذوبال من يوم الفتح الى آخر القرن الماضي أما مساحة الفدان فاصحابها التغيير العظيم أيام دولة السلاطين المماليك وسبب ذلك انهم اتخذوا أساسا للضريبة العقارية سعة الارض ذات الأيراد بدون اعتبار كمية الأيراد الذي تعطيه قطع مختلفة من الارض مساحتها واحدة (١)

(١) ورد في الصحيفة ٤٠١ من الجزء ٩ من تاريخ غزوة الافرنسيس في مصر ما معناه أما الضريبة العقارية فليست واحدة بل تنقسم الى ضربتين أو ثلاث تجبى كلها واقع كذا على الفدان الواحد والفدان مسطح مربع يمتد من كل جهة من جهاته مسافة عدد لا يتغير من القصب طول كل واحدة منها ٦ أذرع ونصف أى عبارة عن ٣ متر وثلاثة أرباع واحد عشر قدما و ٦٥٤ ملم اه
وفيماء أوردناه غلط لا يخفى على القارئ البصير وقد نظرنا ان الفدان الرسمي كانت مساحته ٤٠٠ قصبية مربعة في يوم الفتح وان مساحته هذه كانت هي أيام المقرري وفي آخر القرن الماضي وقد اتفق المقرري و جاكوتين على ان القصبية كانت تساوى ٦ أذرع وثلثين عدلها جاكوتين انها تساوى ٣ مترا و ٨٥ سانتى ولا أدري أين أخذ مؤلفوا الغزوة المذكورة المعلومات التي دلهم ان القصبية التي قالوا انها تساوى ٦ أذرع ونصف تعدل ٣ أمتار و ٧٥ سانتى الا ان الغلط كان أمرا حوله سهلا على علماء عرفوا حق المعرفة ان بين الافدنة فروقا من حيث المساحة وفاتهم ان مساحة القصبية تختلف في مديرية عن مساحتها في الأخرى وقد قالوا في تأليفهم المذكور ما معناه

أما هذا المقاييس (وهو القصبية) فلا يدل على مساحة معينة من الارض لا يختلف مقدارها بل على مسافة من الارض تؤتى لصاحبها اراد اذا قيمة مقررة فان كانت الارض خصبة كانت تلك المسافة قليلة وان كانت غير خصبة كانت تلك المسافة كبيرة أما الفدان فمساحته مختلفة أيضا اما بعد منه عن النيل كانت مساحته من جنب ٢٤ قصبية مربعة أى عبارة عن ٨١ ارا و ١٦ ستيتار او بعبارة أخرى أربايتين من المعروفة بأربانت باريس
أما الافدنة القرية من النيل فان مساحة الواحد منها ١٨ قصبية من كل جهة من جهاته فاجال مساحته اذا ٣٢٤ قصبية مربعة عبارة عن ٤٥ آرا و ٦٥ ستيتار وذلك يوازي أربانت وثلثا أما

بالشئ الفلكي طول هذه القصبة الخطية فقال ان طولها ٣,٨٨٤ أمتار فتكون مساحة
القدان ١٨٢٤, ٦٠٣٤ متر

وان تسمية هذه القصبة بالقصبة الحاكية وتقدير مساحة القدان بقدر ٤٠٠ قصبة
يؤخذ منها ان القدان المذكور كان هو القدان المعتبر رسميا وانه كانت توجد فدادين
تختلف مساحة عنه ولقد استمر وجود أفدنة تختلف مساحة حتى أوائل القرن
الحالي

قال الموسيوجا كوتين في بحث وضعه عنوانه المساحة في مصر مامعناه والقدان مقياس
مستعمل في مصر وليست كل الفدادين ذات مساحة واحدة بل منها ما يختلف مساحتها
أما الرسمي منها والاصح والاكثر شيوعا فهو المعروف باسم فدان الرزق (١) وهو
فدان مربع يمتد من كل جهة من جهاته الاربع على مسافة عشرين قصبة وهي
مستعملة في قياس الاراضي وكانت موجودة أيام الخلفاء الاقدمين وابقاها السلطان
سليم الاول ولم يلغها والقصبة المذكورة محفوظة في أحد جوامع الجيزة وقد نظرتها
لجنة التقارير وفاستها وعرفت انها هي وهي تحوى ٦ أذرع وثلاثين نوازي كل منها
٥,٧٧٥ متر وهي الذراع المعروفة بالبلدية وعلى ذلك فطول القصبة ٣,٨٥
ومربعها ١٤,٨٢٢٥ فلوضربنا هذا القدر في ٤٠٠ قصبة حصل ان مساحة القدان
٥٩٢٩ مترا هـ

ويظهر ان القدان الذي عنه چا كوتين هو بعينه القدان الذي تكلم عليه المقرري
وفي الحقيقة لو اعتبرنا ان الذراع البلدية كان طولها في آخر القرن الماضي مساويا
لطول الذراع القماش في الجليل الرابع عشر حصل معنا ان القدان الذي تكلم
عليه چا كوتين هو نفس الذي تكلم عليه المقرري ومما يدل على ذلك أنه في زمن
المقرري كان طول القصبة الخطية ٦ أذرع قاشيا وثلاثين (٢) وقال چا كوتين
عند كلامه في هذا الموضوع ان القصبة الخطية طولها ٦ أذرع وثلاثين ولما كان
يصعب جدا تعيين المقاييس العربية القديمة فضلت التزام النسب التي بينها العلامة

(١) الرزق بكسر الراء وفتح الزاي جمع رزقة وقد مر الكلام عليها في بابها و يظهر أنها كانت عند
اعطائها لاحد تقاسم بالقدان الاصم من سواء يومئذ أي القدان الرسمي وبعبارة أخرى القدان
الذي مساحة ٤٠٠ قصبة مربعة هـ

(٢) وقال المقرري أيضا ان القصبة الخطية كانت تعدل ٥ أذرع معمارية أو تجارية

فما ذكر يمكن ان نفتح ان قسمة المقاييس الى أجزاء من أربعة وعشرين كانت معروفة في القطر المصري قبل فتح العرب لهذه البلاد بزمن غير وجيز (١) ومهما كان من أمر مقاييس المصريين الاقدمين فالثابت ان العرب اعتمدوا هذه موجودة حتى اليوم

فلنا ان القصة وحدها هي مقياس الاطوال وعلى ذلك فالقصة المربعة هي وحدها مقياس المساحة الا أنه لما كانت صغيرة جدا بحيث لا يمكن اتخاذها أساسا للمعاملات التجارية ولا لوضع قاعدة الضريبة العقارية اتخذ للفدان وهو عبارة عن مجموع جله أقصاب مربعات فالقدان اذن هو المقياس المستعمل في القطر المصري لعمل المساحة ولوضع أساس للضريبة العقارية

قال المقرري كانت مساحة الفدان ٤٠٠ قصة مربعة عند استيلاء العرب على الديار المصرية ولقد دلتنا اعمال زميلنا العلامة محمود باشا الفلكي ان القصة الخطية كانت توازي وقتئذ ٣,٩٤ أمتار ويظهر من ذلك ان مساحة الفدان كانت في القرن السابع للمسيح (عليه السلام) ٦٢٠٩,٠٤٤ مترا

وقال المقرري أيضا ان مساحة الفدان كانت في زمانه أي في القرن الرابع عشر للمسيح ٤٠٠ قصة مربعة كما كانت أيام الفتح وقال هي القصة الحاكمة وقد قدر محمود

(١) قال الموسيوجرافارد في نهاية بحث وضعه في مقياس النيل الموجود في جزيرة الاقائتين والمقاييس المصرية أشياء تتعلق بالحساب المترى الذي زعم هدون الاسكندري انه كان مستعملا في مصر أيام البطالسة ورسم جدولاً في هذا المعنى فاستفدت من هذا الجدول ان الذراع تنقسم الى أربعة وعشرين اصبعاً وان كل ست أذرع وثلاثين تساوي قلماً وأظن ان هذه الكلمة كانت اسماً وقتئذ للقصة المستعملة في يومنا هذا وأرى ان القوم كانوا يعلمون ان المقاييس المصرية التي كانت مستعملة أيام دولة البطالسة ما كانت الا صورة المقاييس المصرية القديمة وكيفما كان الامر فالعرب قد التزموا قسمة القصة الى ست أذرع وثلاثين وقسمة الذراع الى ٢٤ اصبعاً أو قيراطاً وقد قال الموسيوجرافارد ما معناه

الاصبع تساوي	٠,٢١٩٥	من المتر
الذراع تساوي	٠,٥٢٧	من المتر
القلم يعادل	٣,٥١٣٣	أمتار

وهذه النسبة لا تختلف اختلافاً محسوساً عن نسبة المقاييس التي استعملها العرب من عهد الفتح الى يومنا هذا

يناقبه ان تقسيم الاوزان والمقاييس الى ٢٤ جزءاً كان جارياً في القطر المصري قبل الفتح فقد نقل الينا الرواة حديثاً صحيحاً عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لهما بنه : ستفتعون مصر وهى أرض يسمى فيها القسراط فاستوصوا بأهلها خيراً فان لهم ذمة ورجا ٥١

وقد اجمع شراح الحديث على ان البلاد المقصودة من قول النبي (صلى الله عليه وسلم) هى الديار المصرية أما وجه القرابة فقد بينه ابن شهاب اذ قال ان النبي صلى الله عليه وسلم انما عني هاجر أم اسمعيل أبي العرب فانها كانت مصرية على ما يظهر

(المقاييس المصرية)

لقد قاس علماء ناهرم الجيزة الاكبر من جميع جهاته فوجدوه يزيد عن ٢٠٠ درجة وقد قاس الموسيحو بارد كثافة كل من الدرجات المذكورة فثلاثاً اربعة وأخسة أوجه من القطع الكبير بالارقام التى تولدت عن هذا الحساب وقد ظهر ان كل الارتفاعات تتوالى على غير انتظام وعلى غير انتساب بين بعضها ولولا لاهمة الموسيغ غرابه مساعد الموسيقي مامرو في التدريس على منبر العلوم المصرية القديمة لبقيت النسبة بين هذه الارتفاعات مجهولة حتى اليوم الا ان المذكورة يمكن بعد الكد والاجتهاد من اكتشاف ما ضلت به تلك الارقام السرية من الاسرار فان الارتفاعات المذكورة عددها ٤١ ارتفاعاً وهى تتوالى كما قلنا بدون انتظام فلو صار صنفها بحسب أهميتها من حيث الارقام لوجدنا ان كلامها يزيد عن الآخر بقدر ما ينقص هو عن الاعلى منه وهلم جرا أما مقدار زيادة كل منهما عن الاخرى منه رتبة فهو ١٣٥٣٥ ر. من المتر وذلك يوازي ١٨ خطاً مصرياً اذ كل خط مصرى يوازي ٠.٠٠٠٧٥ ر. من المتر وقد قال الموسيقي أو برت ان هذا القدر يساوى جزءاً من عشرين من نصف ذراع بابلية كالمرسومة على صورة الملك غودة التى هى غاية في القدم وقد دللنا الارقام الآتية وهى ١٨ و ٢٠ و ٣٦ و ٧٢ على ان الارتفاعات المذكورة أسماها الحساب الستيني والاثنا عشرى وهو أقدم من غيره على ما يظهر بل هو الذى أوجد قسمة الكرة الارضية الى ٣٦ درجة وقد اضطر الموسيقي غرابه الى ان استنتج من ذلك ان المصريين الاقدمين قاسوا الدرجة الارضية بالطريقة القريية الى الصحة وبأنهم كانوا يستعملون أدوات لاتنفص شيئاً من حيث الضبط والدقة عن الأدوات المستعملة اليوم في علم الطبيعيات ٥١

هذا ما ورد في جريدة التان ويستنتج اعضاء المجمع العلمى مما سبق ان الحساب الاثنا عشرى كان معروفاً في مصر في الازمنة المتوغلثة في القدم وان أهالى هذه البلاد كانوا يستعملونه وذلك أمر فيه نظروا لأفصدم معارضة أولئك العلماء الفطاحل ولكنى أقول انه لا يبعد ان يكون المصريون غيروا حسابهم الاثنا عشرى الى نصف اثنا عشرى للحصول على حساب يحوى عندا جسيمات الاعداد الأولية وأما ما حلفت على ما رأيت من ان هذا التغير أقدم عهداً من عهد العرب الذين أبدوا في العلوم الرياضية عجائب واكتشفوا اكتشافات لم يسبقوا اليها فهو نص الحديث المتقدم وهو بالضرورة سابق عن الزمن الذى اشتغل فيه العرب بهذه العلوم

من هذه الاراضى فى العمليات سواء كانت أثرية يدفع عليها الخراج أو مملوكة لأربابها ويدفع عليها العشر وهذا نص العبارة المذكورة : وأما أرض الخنادق عند جفافها من الماء اذا كانت تستعد للزراعة وتكون من المضاف بالمال أو بالعشور فيمكن للمضافة عليه الانتفاع بزراعتها بحيث ان الزراعة التى تجرى بها لاتضر بجسر السكة الحديدية ولا يترتب منها حرمان مرور مياه الصيفى او الشتوى بالخنادق المذكورة ٥١

وورد فى الامر المذكور ما يمنع بيع جسر السكة الحديدية والجنايتين المجاورتين له والجسرين اللذين يجانبهما المعدن للمرور والعبور عليهما ويجوز للأهالى زراعة الخنادق اذا كانت مستعدة للزراعة وتكون من المضاف بالمال أو بالعشور فيتضح من ذلك ان تلك الاراضى حينئذ لايرفع مالها أو انه يوجد أطيان أخذتها الحكومة ولم ترفع مالها وایضاح ذلك مما ورد فى الامر المذكور من التصريح لأصحاب هذه الاراضى بالانتفاع بزراعتها اذا كانت من المضاف بالمال أو بالعشور وكيفما كان الامر فالضرورة تقتضى اصدار لائحة جديدة بتحديد مقادير الاطيان التابعة لمسور السكك الحديدية فتعدل بذلك أحكام الامر المذكور القاضى بعدم بيع أراض من المجاورة لجانبى السكة الحديدية ولا يمكننا الآن الا استلفات نظر الحكومة لان تصدر لائحة تقضى بأن يرد للممولين مالهم من الاطيان التى يدفعون ضرائبها ولا يقدررون على التصرف فيها ولا على زراعتها كيف شاؤا وان تقضى تلك اللائحة أيضا بأن الاطيان الخالية يصير بيعها بشروط لائحة ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٠

باب التاريخ

الآلة المستعملة فى القطر المصرى لقياس الاراضى هى القصبة فقط وهى تقسم الى ٢٤ قيراطا كغيرها من المقاييس المصرية ويظهر ان قسمة كل مقياس الى ٢٤ جزأ كان مستعملا فى مصر فى القرون المتوغلّة فى القدم (١) والنابت الذى لارب فيه ولا شئ

(١) قدأت جريدة الثان (الوقت) الفرنساوية فى عددها الرقم ٢٠ مايو سنة ١٨٨٣ على ذكر ملخص جلسة مجمع علماء النقوش القديمة التى عقدت يوم ١٦ من الشهر المذكور وهذا تعريب ما فيها قالت

باب

(الاراضى التى لايجل بيعها)

أصدر مجلس الاحكام مضبطة بتاريخ ١٧ ذى الحجة سنة ١٢٩٢ (١٨٧٥) بمنع بيع وشراء أطيان من المجاورة لترعة الماء الحلوة ولهذا الحكم صفة ومفعول قانون وهو وارد فى مجموعة أوامر الاطيان التى صارت نشرها سنة ١٨٧٥ وعنوانها غمرة ٢ أما لترعة المقصودة فهى التى تمتد اليوم بين السويس والاسماعيلية

وان أردنا معرفة الاسباب التى حلت المجلس على اصدار الحكم المذكور والغاية منه وكيفية اكتسابه صفة ومفعول قانون من سنة ١٨٧٥ وجب علينا على ماأرى البحث عن هذه الاسباب فى تاريخ تأسيس شركة ترعة السويس وفى القضية التى انتهت بتحكيم الامبراطور المرحوم نابليون الثالث الذى حكم على الشركة باعادة أطيان الوادى التى كانت الحكومة قد تنازلت لها عنها وبالتنازل عما كان لها من الحق بتسخير أنفار مقابل مبلغ تدفعه لها الحكومة ومنهما كان الامر فانه لم يعط الى الآن ولم يبع جزء مهم من الاطيان المجاورة للترعة المذكورة الا انه يظهر ان الحكومة ناطرة فى أمر وضع لائحة تضع حدا قدره ١٠٠ متر تبدئ من جسر الترعة المذكورة للاطيان الممنوع بيعها وتستمكن نظارة المالية بذلك فى المستقبل من بيع مايتجاوز هذا الحد بشروط لائحة ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٠

وفى ٢٠ محرم سنة ١٢٨١ (١٨٦٤) أصدر باش مغاون الحضرة الخديوية (وهو رئيس أركان حرب) أمرا بأن الاراضى المجاورة لجانبى جسر السكة الحديد لايجوز مبيع شئ منها مالم يكن من بعد كل خندق من الجهتين بخمسة أفتاب اهـ

وكانت الحكومة عازمة على انشاء حصة خطوط حديدية جديدة وكانت موجهة جل اهتمامها الى عمل الطرق والى منع وقوع تعديات جديدة على الاطيان التى كانت أخذتها من ماليتها فأمرت بأن يترك من كل جانب من جانبى السكة الحديدية مسافة خمس قصبات أى ١٧ مترا و٧٥ سنتمرا ابتدأها منتهى عرض الخندق المجاور للخط الحديدى وان هذه السبعة عشر مترا وثلاثة ارباع المتر لايجوز بيع شئ منها ولا التصرف فيه بوجه من الوجوه

ومما يستغرب ان العبارة الاخيرة قضت بعدم التزام الحكومة برفع مال ما يؤخذ من

الضريبة العشورية عليها بدلا من الضريبة الخراجية ان أراد أما اليوم فالتقواعد المتبعة على الاطلاق في مبيع أملاك الميرى هي التي ضمنها مجلس النظائر قراره الرقم ١٤ اكتوبر سنة ٨٠ بالتطبيق لقانون التصفية وهذا ما جاء في البند ١ من هذه اللائحة قال : جميع العقارات الميرية من أملاك وأراض سواء كانت موحدة بالمسكن أو بالبنادر أو بجهات المديريات ولم تكن مخصصة للمنافع العمومية تباع بالمزاد أو بالممارسة

وقد ورد في البند ١٢ من اللائحة المذكورة ملخصه

الاطيان التي تباع تكون جميعها خراجية ومع ذلك تعطى بها هجج بفليك العين وتربط عليها ضريبة خراجية قياسا على ضريبة اطيان الجهة التي من جنسها ونوعها وعلى ذلك فكل الاطيان التي هي في ملك الميرى سواء كانت ملكة في الاصل أو انقلت لجهة بابة طريقة تطرح كلها للمبيع وتباع بشروط الاطيان الاثرية المفروض عليها الخراج والتي دفعت المقابلة كلها أو جزأ منها أى يكون لمشتريها ملك العين فيها اه

هذا ومنذ سنة ١٨٧٦ كف الخديويون عن اعطاء اطيان تكرما وانعاما ومنذ سنة ١٨٧٣ لم يحصل الا يبيع اطيان تطبيقا للاصلح على الرقم ٢٤ ربيع اول اما منذ سنة ١٨٨٠ فأحكام اللائحة الرقمية ١٤ اكتوبر من السنة المذكورة وما تلاها ككذيل لها هي السارية في بيع الاطيان الميرية سواء كانت قابلة للزراعة أو كانت بورا أو ذات رشح أو ملحة أو غير ذلك مما ينحل للميرى محققا تسحب صاحبها أو وفاته عن غير ورثة شرعيين

وهنا اردت ماقلت سابقا وان كان في التردد تكرار ان سلطة المراقبة الاجنبية ونفوذها هي التي اخضعت القوانين والعوائد المتبعة التي ذكرناها الى احكام الشريعة الغراء واهدتها الى الصراط المستقيم فيعلم القارئ ان الشرع الشريف قضى بان كل ما يتبعه الحكومة او تنم به من اطيان في بلاد خراجية يقيد خراجيا سواء ملكه مسلم او غير مسلم وقد بينت ان الشريعة المطهرة لم تمنع ابدا احدا من تملك هين الارض بيتا كافيا وقصارى القول ان الحكومة المصرية بانباها ناصح وارا لجنة التصفية والمراقبين جرت على الغرض الحقيقي من الشريعة الغراء

وقد صرحت اللائحة المذكورة أيضا للمديرين بإعطاء أراض من الاراضى البور بلا مال لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات ومن الاراضى الرديئة الماخلة أو ذات الرشح بلا مال أيضا مدة ست سنوات لأكثر فإذا انقضت هذه المدد وضعت على تلك الاطيان الضريبة الخراجية أو العشورية الموضوعة على أطيان الحوض الموجودة هي فيه (١)

أما اطيان البرارى (٢) فقد بينت اللائحة المذكورة فيها انها تعطى بلا مال مدة خمس عشرة سنة فإذا انقضت هذه المدة ربطت عليها الضريبة العشورية الموضوعة على الاطيان التى من آخر درجة فتدفعها مدة ست سنوات ثم تربط عليها ابتداء من السنة الثانية والعشرين ضريبة الدرجة التى تفرز فيها وعلى ذلك فكلفت تعطى بشرط دفع العشر وبموجب تقسيط من الروزنامة يجعلها مملوكة لاخذها ملك العين وهذا يستفج من القرائن وان كان لم يذكر باللائحة المذكورة

وورد أيضا فى اللائحة المذكورة ان الاطيان الواقعة فى سفح الجبال تدفع الضريبة العشورية مادامت مزروعة زراعة عادية والضريبة الخراجية اذا زرعت خضراوات فإذا زرعت أطيان من هذا الصنف وجب فرزها سنويا

ولم تنفذ هذه اللائحة فيما يخص إعطاء الاراضى اصدود أمر حال بتاريخ ٢٤ ربيع أول سنة ١٢٩٠ (١٨٧٣) قضى ببيع كافة أملاك الميرى الحرة وقد صدر الأمر المشار اليه بالتصديق على قرار صدر من المجلس الخصوصى بهذا الشأن ولم يبين هذا الأمر شروط بيع هذه الاطيان وانما نعلم ان اليسوع كانت تجرى على وجه العموم تحت شرط الضريبة الخراجية على ما يباع وان الخسديو كان يحفظ لنفسه الحق فى فرض

(١) مما يجب الانتباه اليه ان الارتباك الذى نشأ عن اطلاق اسم العشر على الضريبة التى فرضت سنة ٥٤ على الاطيان التى كانت معفاة فى ذلك الوقت حل مجلس النواب على الرغبة فى معاملة الاطيان التى فرض عليها العشر المذكور بمقتضى أحكام الشرع المطهرة وهذا ما أبداه فى هذا الشأن فى قرار قد أصدره سنة ٦٧ قال : المترافى للمجلس هو ان الاطيان البور والمخالطة وذات الترفض عليها الضريبة الخراجية ان كانت داخله ضمن أطيان خراجية وان كانت داخله ضمن أطيان عشورية فتفرض عليها الضريبة العشورية وتقدر الضريبة من واقع الضريبة المقررة على مائتها من الاطيان فى نفس الحوض اه

ولكن لم يشبه المجلس وفاته ان الشريعة الغراء تمنع غير المسلمين من امتلاك أطيان عشورية (٢) برارى جمع برية وهو المكان القفر ويطلق هذا التعريف فى القطر المصرى على الاراضى الواقعة على وجه العموم شمالى الدلتا

وقد جاء في البند ١٥ من لائحة الاطيان الرقعة ٢٨ ذى الحجة سنة ١٢٧٤ (١٨٥٨) ما ينبت أحكام الامر الموى اليه وزاد عليه ما مضاه ان لم يأخذوا من هذه الاراضى ان يستبدلوها من الاطيان المماثلة لها من ذات الاطيان المستبعدة بالتاجسية ولكن يجب على من يأخذ الاطيان بأن السنوات التى مضت من بعد تسليم الاطيان المرغوب استبدالها الى وقت استلام البذل تكون محسوبة عليه من أصل المشاركة بمعنى انه اذا كان مضى مدة سنتين من الذى بلامال وهو واضع يده على الاطيان الاولى وأراد تركها وأخذ بدلها فالبدل الذى يعطى له تكون شروط سنة واحدة بدون مال وثلاث سنوات بنصف الضريبة وبعدها تكون الاطيان بالمال كاملا وأما الذى يريد ترك الاطيان التى تكون بالشروط المحكى عنها فلا مانع من قبول تركه فيها الا ان السنوات التى وضع يده فيها على تلك الاطيان وان كانت باصل الشروط هى بدون مال ولكن نظرا لترك الاطيان ومخالفة الشروط بعد التسليم يلزم ان السنين الواضع يده فيها من المقرر عنها بدون مال يتصل منه ربع مال تلك الاطيان سنويا عن مدة وضع اليد باعتبار كل فدان ربع الضريبة سنويا اهـ

هذا وان عدد الانعامات التى من هذا القبيل كان قد تزايد تزايداً كلياً حتى ان الحكومة أبت سنة ١٨٦١ الانعام بمثلها ولو تحت شروط وألغيت أحكام الامر العالى وأحكام البند ١٥ المتقدم المذكور ألغاهما أمر صدر بتاريخ ١١ جادى الاولى سنة ١٢٧٨ (١٨٦١) قضى ببيع كافة الاطيان الخارجة عن الزمام ببيع العين بتقليط من الروزنامة الا ان منع اعطاء اراض من قبيل التى أشرنا اليها لم يستمر فانه صدر قرار من مجلس النواب بتاريخ ٩ رمضان سنة ١٢٨٣ (١٨٦٧) صدق عليه الخديو فى التاريخ نفسه قضى باعطاء الاراضى المذكورة لمن يرغب فى أخذها وباعتبارها من الضريبة أما الذى حل المجلس المذكور على طلب التصريح باعطاء الاراضى المذكورة فهو هبوط أسعار القطن عقب حرب التحرير فى أمريكا لدرجة استحال معها الحصول على أرباح من تصليح الاراضى اذا كان لابد من أخذها بطريق الشراء فصدر اذا القرار المذكور ومعه لائحة حوت نصريحا للمديرين بجميع الزيادات التى تظهر فى المزرو والحيضان بفن يوازي قيمة ثلاث سنوات من ايجار قدر مثلها كية من الاطيان المجاورة لها أو من الاطيان التى تماثلها وبعدهم اعطاء حجب بها للمشتريين الابد دفعهم الثمن كله سواء دفع مرة واحدة أو نجوما على خمس سنوات

المعروفة باسم مسموح المشايخ ومسموح المسطبة فانها بقيت مغفلة منها حتى صدر الامر العالى الرقم ٢٤ محرم سنة ١٢٧٤ (١٨٥٧) ففرض عليها وقتلذ أعلى خراج موضوع على الاطيان التى فى نفس الناحية

وصككات الانعامات العقارية قد بطلت ولم يبق منها الا ما كانت صفته صفة انعام أعطى مجانا بموجب تقسيط من الروزنامة فصار ملكا مطلقا للنعم عليه بها يدفع عنها الضريبة العشورية والاطيان المتطروف التى صككات تصير اثر لمن رسا عليه مرادها

على ان انتشار الزراعة وتكاثر عدد السكان وازدياد الثروة العمومية عقب الغاء استثمار الحكومة بالتجارة واعطاء الحق لاي انسان فى الاتجار (١٨٥٤) هذه الاسباب كلها اولدت فى الاهالى رغبة فى أخذ الاطيان الخارجة عن الزمام اللهم ما كان منها قابلا للزراعة فطلبت هذه الاطيان بكثرة الا ان الاهالى مع شدة رغبتهم فيها ما كانوا يقدمون على أخذها بشروط الاطيان المتطروف بل كانوا يذلون وسعهم فى الحصول عليها انعاما من لدن الخديو وأدرك جناب المشار اليه ان الاهالى لا يقدمون على أخذ هذه الاطيان بالمال وانهم لا يخاطرون بأموالهم فى أخذ أراضى لا تعطى ايرادا الا بعد مضي سنين كثيرة من أخذها وعقب بذل أموال جسيمة فى سبيل اصلاحها وكان سموه راغبا فى حل الناس على احياء أراض بور فاتهم بها ولكن تحت شروط فرضها على التمتع عليهم ملائمة لاحتياجاته ولاحتياجات الحكومة ولم ينعم بهامع اغفلتها من الضريبة كما كان عمل والده الخالد الاثر فأصدر أمرا ساميا بتاريخ ٨ شوال سنة ١٢٧٢ (١٨٥٦) جاء فيه ما معناه

ان الاطيان البور الخارجة عن الزمام تعطى مجانا لمن يطلب أخذها وتعفى من كل ضريبة مدة السنين الثلاث التالية لاخذها فاذا انقضت هذه المدة فرض عليها نصف خراج ما مثلها من الاطيان مدة ثلاث سنوات اخرى وعند انقضاء السنوات الست المذكورة اى ابتداء من السنة السابعة لاخذها تربط عليها الضريبة بكاملها اهـ

وقد قضى الامر المشار اليه بعدم اعطاء أراض من المذكورة الا لمن تعهدوا بالخضوع لعوائد واصطلاحات البلاد فى المسائل العقارية والقوانين التى كانت سارية يومئذ على الاطيان وكانت تعطى بشروط الاطيان الاثرية التى كانت على وجه العموم تدفع الضريبة الخراجية أى ليس للمعطاة له الاملاك منفعتها فقط

فلما جلس سعيد باشا على كرسي الخديوية غير هيئة عسكريه مرآرا عندبدة ولما كان
يجب ترغيب الناس في الانخراط في خدمة العسكرية اهتم بنوع خاص في البند ٢١
من لأئحة الاطيان الرقمة سنة ١٨٥٨ بحالة العساكر ذوى الاطيان فقد ورد في البند
المذكور ما معناه ان الاشخاص الذين يتوجهون الى الجهادية من الآن فصاعدا
و يتركون اطياناً كانت بأيديهم قبل توجههم تجرى الحكومة زراعتها على طرف
النائب بواسطة أحد أقاربه أو غيره ويؤدى أموال الميرى وعند عود الشخص من
الجهادية يأخذ اطيانه ولا يعتبر فيها طول المدة التى مضت عليها ولا قصرها اهـ

وقد ألقى الامر الصادر بتاريخ ٢٦ رجب سنة ١٢٨٢ (١٨٦٥) فيما جاء في البند ٣
منه أحكام البند ٢١ المذكور وجعل حالة الجهادى كحالة غيره من الناس ففضى بأن
أرضه تبقى مقيدة باسمه مادام موجودا تحت السلاح وان له الحق في أن يتصرف في
أرضه كيف شاء وقد وجدت في مجموعة لوائح الاطيان تحت عنوان عمرة ٣٤ هذه
العبارة الآتية

«الاطيان المراد اعطاؤها للجهادية الذين يعودون الى بلادهم تعينها الحكومة من
الاطيان الخارجة عن الزمام» وكأن هذه العبارة لم تكن الا الجهادية الذين لم يكن لهم
أرض مطلقا عند توجههم الى العسكرية والراجع ان الحكومة أرادت باعطائهم أراضى
مكافأتهم على خدمتهم أو وقايتهم من الفقر فان الامر العالى الرقيم ٢٦ رجب سنة
١٨٦٥ قضى بأن الاشخاص الذين يلحقون بالخدمة العسكرية تبقى اطيانهم على اسمهم
مدة وجودهم تحت السلاح اسوة الاشخاص غير الجهادية وفي هذا دليل كاف على ان
العبارة التى أوردناها لم تكن الا الجهادية الذين لم يكونوا مالكيين أراضى عند الحاقهم
بالخدمة العسكرية وبالجملة فالجهادية يعاملون فيما يخص الاطيان والضرائب اسوة
باقى الناس من غير تمييز ولا استثناء

باب

(الانعام بأراضى الميرى وفي بيع عينا)

ان الاطيان التى كان أنعم بها اسلاف سعيد باشا واعفوها من دفع كل ضريبة فرض
عليها كلها ضريبة أثناء المدة المنقضية بين سنة ١٨٥٤ وسنة ١٨٥٦ ففها ما فرض عليها
الخراج ومنها ما وضع عليها العشر ولم تبقى اطيان معفاة من الضريبة الا الاراضى

يضاف على اسم صاحب الاطيان بحسب ضريسة أطيانه ولا يعطى منه شئ للمخبر لكونه جزئيا بالنسبة لظهوره في أربعة وعشرين قراطا وأما اذا بلغ مقدار الزيادة أكثر من قراط في كل أربعة وعشرين قراطا فيكون جميع ما يظهر من الزيادة يعطى الى المخبر اهـ

وانه ليغرب ان الامتيازات التي خولها الامر العالى الرقم ٢٨ ذى القعدة سنة ١٨٥٧ لمن يخبرون بوجود زيادات مساحة لم يحض عليها حول الا وقد قيلت واختصرت الا ان عينا يسقط اذا نظرنا الى كمية الاخبار التي كانت ترفع الى الحكومة فانها كانت تنصب انصباب الديم الهائلة حتى زادت اعمال التحقيق عن طاقة عمال التاريخ كلهم وبقيت أحكام البند ٢٦ من لائحة الاطيان الرقيمة سنة ١٨٥٨ واحكام الامر العالى الرقم ٢٨ ذى القعدة نافذة حتى ألغاه الامر العالى الذى صدر بتاريخ ١١ جادى الاولى سنة ١٢٧٨ (١٨٦١) الذى قضى بأن زيادات المساحة تباع عينا ومنفعة ويربط عليها العشر مهما كانت مساحتها وباعطاء المخبر بوجودها مكافأة نقدا فكلان المشار اليه كان قاضيا على الاخبار اذ اقتطع واردها تماما وسنحت في باب التاريخ عما اذا كانت هذه الاخبار تساعد على الوقوف بالضبط على حقيقة مساحة الاطيان المظنون ان فيها زيادة عن الوارد بسندات التملك أو في الدفاتر التاريخية

باب

(أراضى الجهادية)

لما ازمع محمد علي باشا فكره سنة ١٨١٢ أو سنة ١٨١٣ على تنظيم عسكره على الطريقة الانجليزية وجمع عسكرا سنة ١٨١٦ فرض نوعا من الخدمة العسكرية فاضطر كثيرون من الذين وزع عليهم أطيانا سنة ١٨١٣ الى الانخراط في مصافف العسكرية فالتزم مشايخ البلاد باعطاء هذه الاطيان لانس يزروعونها بدلا من أربابها الذين أخذتهم القرعة وبذلك نزع الاطيان فعلا من ملكية من كانت في أيديهم على انه كان اذا عاد العسكرى الى بلده عند انتهاء مدة خدمته العسكرية يستولى بدون اكلاف البتة على الاطيان التي كانت له قبل انخراطه في العسكرية فكانت الحكومة تعامل الجهاديين في هذه الحالة كطبقة ممتازة من الناس لا كما جرين عادوا الى بلادهم بعد أن هجروها مدة

هذا وإن كان لا يزال اليوم بعض أطيان من هذه الرتبة فهم من التي تركت من صاحبها أو من صاحب الممنوعة فيها عند تسخيه قبل سنة ١٨٥٤ فاضطرت الحكومة لاخذها ولتأجيرها أو بيعها بعد مضي الخمس سنوات رغبة في الاتفاغ بقصيل ضريبة عليها

باب

(الانعام بأرض أخبر عنها انها زيادة مساحة)

ان ساكن الجنان سعيد باشا لما ارتقى مسند الخديوية الجليلة كان عارفا ان كثيرا من أرباب الاطيان كانوا واضعين اليد على أطيان لاحق لهم فيها وما كان ذلك الامر بخفى على أحد في مصر وكان القول الشائع ان دفاتر التاريخ الاصلية التي عملت سنة ١٨١٣ غير مستوفاة وفيها نقص كثير فلما زاد الخديو ان يقف على الحقيقة فأمر بإجراء مساحة جديدة فلما صدر أمره بهذا الشأن أمر اليه بعض المقربين منه ان هذه المساحة لا تنتهى قبل زمن طويل وإن زيادات المساحة لا يمكن اظهارها الا بعد الفراغ من الاعمال الهندسية وأشاروا عليه بأن يعد الخبرين عن وجود زيادات بمكافآت وقالوا ان تلك هي الوسطة التي تمكنه من معرفة الاشخاص الواضعين أيديهم على أطيان زيادة عن الوارد بسندات التملك المعطاة لهم فأعار الخديو أقوالهم أذنا واعية وعمل بحسب ارشاداتهم فانها لت الاخبار تترى وكانت الحكومة تكافئ الخبرين وتستولى على زيادات المساحة ورأى الناس ان الاخبار يعود عليهم بفائدة فتألبوا على موزده افرادا وأزواجا وازداد عدد الاخبار كثيرا فأصدر الخديو أمرا بتاريخ ٢٨ ذى القعدة سنة ١٢٧٣ (١٨٥٧) بإعطاء زيادات المساحة للخبرين بوجودها وبربطها عليهم بالخراج ان كانت أخذت في الاصل من أرض خراجية أو بالعشور ان كان أصلها عشوريا

وفي سنة ١٨٥٨ صدرت لائحة الاطيان لجاء في البند ٢٦ منها ما يثبت أحكام الامر المشار اليه وما يعطى الحق لواضعي اليد على الزيادات بأخذها اذا هم اخبروا عنها وفضلا عن ذلك فقد جاء في البند المذكور مانصه

اذا أنهى أى شخص انه في أطيان شخص آخر زيادة وبلغت مساحة الطين تعلق الشخص المذكور أربعة وعشرين قيراطا مثلا فاذا ظهر بها زيادة قيراط واحد فالقيراط

فيها أطيان خراجية مسموحة الى أطيان رزقه بلا مال تدفع الضريبة العشورية بحسب الامر العالي الصادر سنة ١٨٥٤ وجوز فيها لاوروبايين أى لاجانب ليسوا من التبعية العثمانية ان يدخلوا في المزادات العمومية لشراء أراض في القطر المصري وتملكها وهي أيضا المرة الاولى التي أعطى فيها هذا الحق للمصريين الوطنيين وفي ١٩ ربيع أول سنة ١٢٧٦ (١٨٥٩) صدر أمر عال جديد فجاء مثبتا للامر العالي الرقم سنة ١٨٥٨ وقد منع منعاً عاماً وأضحى اليد على الاراضى الخراجية من تركها كلها أو بعضها للحكومة ان شئوا وقال ان الحكومة تستعمل هذه الاراضى فيما تراه أرجح اضرارها فكان عقب صدور هذا الامر أكثر المديرين اعطوا ما تركه من الاطيان بالزراعة أو بالاجارة لمدة تختلف من سنة الى ثلاث سنوات ولما كان الخديو قد حفظ الحق لنفسه ضمنا في التصرف فيها كيف شاء فكان يعطيها لبعض الناس ملك العين بموجب تقسيط من الروزنامة أما تكسرها منه وانعاما وأما في نظير معاش تقاعد فكان يعطيها رزقة بلا حال ولا يكلف المعطاة لهم الا بدفع ما يربط عليها من الضريبة العشورية

على انه يجب استلفات الاضرار الى أمر وهو أنه من ذلك الوقت بطل بيع الارض وقل حصول تركها وزاد تعلق كل بارضه عقب صدور لأحكام الاطيان الرقيمة سنة ١٨٥٨ التي أمنت الفلاحين بتثبيت حقوقهم في ملك أطيانهم تنبيها لم يعهد له نظير في مصر قبل ذلك الزمن فانها ثبتت ما أعطته الاوامر السابقة لأرباب المنفعة في الاطيان الخراجية وعلى وجه العموم لكل أصحاب الاطيان في مصر من الحقوق الا انه صدر أمر عال في ٢٥ رجب سنة ١٢٨٢ (١٨٦٥) قضى في البند ٤ منه بمنع ترك الارض ورفض كل طلب يقدم في هذا الشأن فزال بذلك أسباب وجود الاطيان العشورية والخراجية التي كانت تعطى أو تباع عقب تركها من واضع اليد عليها الا ان الامر المسمى اليه أعطى حقا لصاحب الارض ان يطلب في بعض الاحيان الى الحكومة ان تعمل الاشغال اللازمة لاجل جعل أرضه ذات ايراد أو ان تسهل تركه لها اذا لم يمكنها عمل الاشغال مطلقا ولم تكف الحكومة بمنعها من ذلك الوقت اعطاء أحد الحق في ترك أطيانه بل ندرانها علمت التحقيق اللازم لاجل عمل المصارف أو ببقية أعمال الرى اللازمة لتعجير أرض اسافة تدفع الضريبة العقارية ولانكاد نعلم انها صرحت مرة لشخص بتركه أرضه مع تأكدها ان تلك الارض اسافة

هذه البيانات أخذناها من الامر العالى الرقم ١٥ بجادى الاولى سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨) وقد قضى الامر المشار اليه بالغاء كل احكام الاوامر السابقة وبأن الاطيان المؤجرة لحساب الميرى أى التى تؤجر فى المستقبل يلزم بيعها للذوات (٢) أوللاوروباويين أو للاهالى (٣) بموجب تقسيط من الروزنامة ببيعها لملكهم عينها وتفرض عليها الضريبة العشورية ولم يسبق قبل تلك المرة ان الحكومة باعت الارض عينها ومنفعة وقدينا فيما سبق وأوضحنا الاسباب التى كانت ترغب الاوروباويين عن أخذ أطيان خراجية فان كان الامر المشار اليه أجاز بيع الاطيان عينها بحيث تصير مملوكة للمشتري فقصده بذلك ترغيب الاوروباويين فى شرائها وغايته سهلة الادراك لمن عرف ان الخزينة كانت لئذلك مكتنفة بالعسر الكلى وان الاوروباويين كانوا أصحاب القسم الاكبر من المبالغ المدبونة بها الحكومة المصرية وأنه كان يهم الحكومة ان تعطى مداينها أطيانا بدلا من دين تعذر عليها سده نقدا

وفوق ذلك فان من أمعن النظر فى الامر العالى المشار اليه وتأمله بعين البصير المتروى لم يصق عليه أن الخلدو كن مشغول البال مهم الخاطر بأمر استهلاك الدين السائر وقد ورد فى الامر مانصه

فبناء على ذلك يقتضى بوصول أمرنا الاطيان الذى بالكيفية المينة آتفا من الاطيان المتروكة الموحودة بقرى المديرىات نزلوها فى المزاد بشرط أن المشترين يدفعوا عشورها السنوى مثل سائر الاطيان العشورية وان الاحكام المستقنة عليها لائحة الاطيان الصادرة يجروها باسمها بدون قصور وحتى يعجز ان يحسب ويتسدد من ثمنها المبالغ أيضا المستحقة الصرف والمستحقة الخصم من الاستحقاقات والاجر التى استحققت من ابتداء سنة ٧٣ (سبتمبر سنة ١٨٥٦) لحد الآن والتى تستحق من الآن فصاعدا وبعد المبيع تصيروا تحريرا لتقاسيط الديوانية التى تكتب حسب اصول الروزنامة الكافلة ملكية المشتري لتلك الاطيان باسمائهم ويكون موضعها بم الشروط المذكورة ٨١ ولقد قلنا ان تلك هى المرة الاولى التى بيعت فيها أطيان ممسوحة عينها ومنفعة واستحالت

(٢) الذوات كلمة تطلق على أرباب الوظائف من الصف الاعلى فى خدمة الحكومة

(٣) ان عدد الذين حصلوا على أطيان بموجب تقسيط روزنامة من الاهالى لم يعجزوا فى ذلك الوقت النزرا لقليل وكان ذلك جاريا بالفعل لا بالقوة فقط ويقصد بالاهاى الشعب أى كل مصرى وطنى

ولما جلس سعيد باشا على الأريكة الخديوية سنة ١٨٥٤ اهتتمت الحكومة بمسئلة
الاطيان لان منها حياة مصر وأصدرت أوامر عديدة منها ماقضى بربط ضريبة على
أطيان كانت الى ذلك الوقت معفاة منها ومنها ماقضى بتعديل الضريبة الخراجية
وكان قد صدر الامر العالى الرقم ٢٧ محرم سنة ١٢٧٤ (١٨٥٧) فظن أصحاب المنفعة
فى الاراضى ان الزيادة فى الضرائب ليس لها حد وان الضريبة سيرتفع قدرها يوما
عن يوم لما كان محيطا بالخزينة من الضيق والعسر فقدموا عرائض للحكومة يلتمسون
بها أن يصرح لهم بترك أطيانهم فلما منهم انه سيأتى زمن لا يمكنهم فيه اداء الضرائب
مادامت فى ازدياد فصدر الامر العالى الرقم ١٥ جادى الاولى سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨)
مجازا لاي انسان ترك أرضه للحكومة ولقد ورد فى الامر المشار اليه ذكر الاوامر
السابقة له الصادرة بشأن ترك الارض فعلنا منه أنه فى سنة ١٨٥٤ سمحت الحكومة
بترك أطيان عديدة فى البحيرة وان فى سنة ١٨٥٥ سمحت بترك ٤٦٨٦٦ فداناً بمديرتى
الشرقية والدقهلية وان الاوامر التى صدرت بتجوز ترك هذه الاطيان ساعدت
المديرين على اعطاء الاطيان المذكورة لمن يرغب أخذها بالمال وأبناها الامر المذكور
أيضا بصور أمر بتاريخ ٢٣ صفر سنة ١٢٧٣ (١٨٥٦) قضى بعدم اعطاء الاطيان
المذكورة بالشروط المتقدمة الذكر وأشار الى المديرين بتأجيرها لحساب الحكومة

الا انه كان قسم كبير من هذه الاطيان عند صدور الاوامر العالية السابقة للامر
العالى الرقم ٢٣ صفر اعطى لبعض موظفى الحكومة ممن لهم حق فى معاش التقاعد
ورأى هؤلاء ان مأخذوه يكفيهم فرفضوا تصفية معاشهم بمعرفة الروزنامة وكان البعض
من هذه الاطيان قد اعطى تكريما وانعاما تحت شرط قيام الموهوب لهم بدفع عشورها
وكان البعض قد اعطى بدلا عن ابعاديات قليلة الايراد أو عن سندات مالية أو عن رجع
وكل البيوع والاستبدالات والهبات التى حصلت كانت بموجب تقاسيط من الروزنامة
أما الاطيان المبعة أو المستبدلة أو الموهوبة ففرضت عليها الضريبة العشورية (١)

(١) أعطيت الاطيان المذكورة لأصحاب الحق فى المعاش ليقتعوا بها مدى حياتهم بشرط قيامهم
بدفع عشورها فكان كل من له حق فى معاش تقاعدهما كان قدره يأخذ من الاطيان المذكورة
ويمكن ذلك الحكومة من تخفيف المبلغ الذى كان يصرف سنويا من الروزنامة فى المعاشات وقد
سميت هذه الاطيان أواسى وهو غلط اذ لوجه شبه بين هذه الاطيان وبين الاوامر الحقيقية الا
من جهة سند التملك فانه كان فى الاصل فى هذه وفى تلك مفعوله لا يتعدى مقدار حياة الذى
اعطيت له اما الاوامر الحقيقية فانها صارت بالوراثة يورثها الاب بنيه من سنة ١٨٥٥ مع ان
الاطيان الاخرى لم يحصل أربابها على الحق فى توريثها بنهم الاسنة ١٨٧٠ بعد أن امتثلوا الاحكام
البند ١٠ من لائحة المقابلة

أما اللائحة الثانية للاطيان وهي التي صدرت سنة ١٨٥٤ فقد عينت أجلا قدره ١٥ سنة لسقوط كل دعوى تقام بشأن ملكية منفعة الارض بمرور الزمن ولم يكن لهذا الامر ميعاد معين قبلا فصار الذي يعود الى بلده بعد تقيبه عنها ١٥ سنة لاحق له في الارض التي تركها عند تسجبه على ان البند ٢ من اللائحة المذكورة قضى بإعطائه من يعود الى بلده بعد هذه المدة أرضا تختلف مساحتها بين نصف قدان وثلاثة أفدنة ولما صدرت لائحة سنة ١٨٥٨ وهي اللائحة التي أعطت لواضعي اليد على الاطيان كل الحقوق في ملكيتها تقريرا استبدلت الاجل المذكور باجل قدره خمس سنوات فامكن بذلك للمتسحب أن يطالب بحقوقه قبل مضي خمس سنوات لتقيبه

ثم ان الامر العالي الرقيم ٢٥ رجب سنة ١٢٨٢ (١٨٦٥) خفض هذا الميعاد فجعله ثلاث سنوات فاذا انقضت ولم يطالب ذو الشأن بحقه فقد كل حقوقه في الارض ولم يعد له حق المطالبة بها فتقيد في خلال الثلاث السنين باسم ورثة المتسحب الشرعيين وان لم يوجدوا فتؤجر بمعرفة الحكومة فاذا انقضت هذه المدة ولم يطالب صاحب الارض بها صارت أترا لورثته أو مستأجرها ولا يكفون بدفع عوائد رسم سند الانتقال

ولما عدلت اللائحة السعيدية سنة ١٨٧٥ وصدرت بزيها الجديد زيدت مدة الاجل فجعلت خمس سنوات كما كانت في لائحة سنة ١٨٥٨ فاذا انقضت هذه المدة ولم يطالب صاحب الارض بارضه فقد كل حقوقه فيها وفضلا عن ذلك فان مجلس الاحكام كان أصدر مضبطة بتاريخ ٩ ذى القعدة سنة ١٢٨٢ (١٨٦٦) عين فيها أجلا قدره خمس سنوات للمطالبة بكل حق مهما كان وقد ورد فيها مامعناه اذا ترك الارشد في العائلة الاطيان الخراجية فتركها لايحجف بحقوق القصر فيها الا اذا لم يطالب بها المذكورون لمضي خمس سنوات من بلوغهم سن الرشد (١)

فعلى ذلك اذا مضى بعد بلوغ القصر رشدهم خمس سنين ولم يطلبوا رد أطيانهم اليهم صارت تلك الاطيان ملكا للحكومة أو للمنع عليه بها أولن تنتقل ليده انتقالا جديدا وكان ترك أرباب الاطيان لاطيانهم يجري على غير الوجه القانوني فكان ينشأ عن تسحب صاحب المنفعة فيها بغتة وما كانت الحكومة قادرة على منع التسحب على انه من أول القرن الحالى لم يصرح لاحد بوجه قانوني أن يترك أطيانه

(١) سن الرشد ٢١ سنة

قد عرفنا ان الشرع الشريف يجوز لكل صاحب أرض ان يتنازل عن حقوقه في ملكية الارض بتركها اذ بمجرد تركه لها تعود في ملك الحكومة أى بيت المال ولقد مكتنا الفرصة من معرفة الاحتياطات العظيمة والتحفظات الكلية التى تقضى الشريعة المطهرة باتخاذها نحو الاراضى المملوكة لanas متسهبين أو غير قادرين على اداء ما عليها من التكليف تحفظات الغاية منها منع الحكومة من الاستيلاء عليها ويظهر أن غرض الشريعة التبعاد من المشاكل الدقيقة جدا التى تتولد فى مثل هذه الاحوال عن مسئلة الملكية فوضعت تميزات واجراآت عملية هى غاية فى الدقة فيعلم القارئ ان أبا حنيفة لايجوز نزع مالك الارض بها الا اذا ثبت ان القصد منه النفع العام مع ان صاحبيه محمدا وأبا يوسف يجوز ان يحجز ويبيع الارض بالرغم عن مالكيها بدون تخصيص ذلك بالاحوال التى يقتضيها النفع العام

أما ترك الارض لتسحب أربابها فهذا أمر لايمكن للحكومة مراقبته ولكن لما كان المهاجر يعود أكثر الاحيان الى بلده بعد مدة من الزمن فقد اهتمت الحكومة بالمحافظة على حقوقه واستعملت لهذه الغاية معظم ما جاء فى الشرع الشريف من الاحكام فى هذه المسئلة رغبة منها فى عدم حرمان الرجل من ملكية منفعة الارض ولكن لما تجاوزت ملكية الرجل لمنفعتها وصار عين الارض مملوكا له فالتغير الذى طرأ على مسئلة الملكية أوجب حصول تغير فى الاحكام فتركت الحكومة تدريجا العناية التى كانت تحيط بها الارض التى هجرها صاحبها والتى كانت نوعا من الوصاية

وهذا حق فقد رأينا فى البند ٢ من لائحة الاطيان الاولى التى صدرت سنة ١٨٤٦ مامعناه أن المتسهبين الذين يعودون الى نواحهم للتوطن فيها ترد اليهم أطيانهم بناء على طلبهم ولو ان المشايخ وضعوا اليد عليها أو ان بعض الناس أخذوها بالغاروقة فان كان المشايخ وضعوا اليد عليها وجب عليهم ردها حالا لصاحبها بدون ان يكاف بدفع شئ أما اذا كان اناس أخذوها بالغاروقة فلا يردونها الا بعد استيلائهم على ما يكونوا دفعوه أما اذا كانت الحكومة اعطت الارض لغير صاحبها بشرط دفعه ما تأخر عليها من الضرائب فلصاحب الارض عند عوده الى بلاده الحق فى استرداد نصف ما كان له من الارض المذكورة قبل تسحبها ولو ان الارض بقيت خمس سنوات أو أكثر من ذلك فى يد واضع اليد الجديد على ان صاحب الارض الاصلى لايمكنه الحصول على نصفها الا اذى أتى على هذا النصف من الضرائب المتأخرة

الارض في يد هذا الشخص خمس سنوات فمن بعد مضي هذه المدة تبقى مع من هي تحت يده أثر له من غير رسم

وقد نظر البند ٢٨ من اللائحة المذكورة الى ما كان يأتيه المشايخ والعهود رغبة في عدم دفع رسم سند الانتقال أوفى عدم تكليف بعض الناس في دفعه من عدم تعريفهم الحكومة عما يفعل بناحيهم من الاطيان المحلولة عن ميت لم يترك ورثة ووضع أيديهم على الاطيان المحلولة أو ترك غيرهم يضعون اليد عليها وهي بمقتضى الشريعة يجب ان ترجع للحكومة فاراد ملافاة هذه الحالة وردع أولئك المشايخ عن تصرفاتهم المشوبة بالغش والتدليس فوعدهم باعطاء من يخبر عن حصول أمر من هذا القبيل الارض التي تكون أخذت زورا مكافأة له ويدفع رسم الانتقال وان لم يكن المخبر مقتدرا على دفع هذا الرسم فيعطى له مكافأة نظير اخباره واحد في المائة من مال ذلك الطين في سنة واحدة أما الارض المخبر عنها فتوجهه بالتطبيق لما ورد في البند ٣ من اللائحة المذكورة

وقد عدل الامر العالي الرقيم ٢٦ رجب سنة ١٢٨٢ (١٨٦٥) أحكام البند ٢٨ على الشكل الآتي قال

الاطيان الاثرية المحلولة للميرى لعدم وجود ورثة للميت المنحلة عنه لاتعطى في المستقبل بدفع رسم سند الانتقال وانما تؤجر أو يزارع عليها أو تباع وتسرى عليها الاحكام السارية على كل أطيان الميرى الاخرى اه
فصارت الاطيان المذكورة اسوة ببقية أطيان الميرى وطرات عليها نفس التقلبات التي طرأت على أطيان الحكومة الحالية حتى اذا صدرت لائحة ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٠ صارت تباع عينا ومنفعة وأخضعت للضريبة الخراجية

باب

(الانعام بأرض الت الى الميرى عقب ترك أربابها لها)

تلك أيضا رتبة من الاطيان تعود للحكومة اذا هجرها المزم بها عليه لتسحب أو اذا كانت الحكومة قبلت تركه لها لاسباب ارتأتها أما هجر الاطيان لتسحب واضع اليد عليها فمسئلة ذات اهمية كبرى فاستمع حضرات القراء الاذن في استيعاب شرحها فأقول

واستمرت الحكومة على اعطاء أرضها بالمزاد بالصفة التي ذكرناها حتى سنة ٦٣ أو ٦٤ حين أرادت الحكومة بيع أملاكها على أن أحكام الاوامر المتعلقة بهذه الاعمال لم تفسخ قطعيا الا سنة ١٨٦٥ حين صدور الامر العالي الرقم ٢٦ رجب الذي قضى بذلك فيما ورد في البند ٢ منه ولكن لم ينزع من أيدي الراسي عليهم ما كان رسي عليهم مراده قبل ذلك التاريخ بل استقر في حيازتهم الا انه ورد في البند ٤ منه ما يمنع المذكورين من ترك ما كان في ايديهم من الاطيان (١)

أما الاوال الموضوعة اليوم على الاطيان التي من هذا القبيل فقيمها تختلف فن هذه الاطيان ما يدفع ضريبة قدرها ٣٣ ١٩٣٥ ومنها ما يدفع ٢٣ فقط

باب

(الانعام بارض آلت الى الميرى)

لقد تقرر لنا فيما سلف ان كل أرض توفى واضع اليد عليها ولم يخلف وريثا تحمل لجهة الحكومة التي تتصرف فيها كيف شئت تصرف المالك في ملكه بدون معارض ولا منازع ومربنا أيضا ان الانعامات التي تكرم بها محمد علي باشا سنة ١٨١٣ من الاطيان المسوخة المفروض عليها الخراج كانت تعود للحكومة عند وفاة صاحب المنفعة فيها فانه انما كان ينتفع بها مدى حياته فقط وان مشايخ البسلاد وبعدهم المديرون كانوا باعطاء اطيان جديدة من هذا القبيل وانه كان للظلم وللغايات الذاتية مجال واسع وميدان فسبح في القرارات التي كان يصدرها هؤلاء الموظفون فلما صدرت اللائحة السعيدية سنة ١٨٥٨ جاءت منظمة لحالة الملكية والمسئلة الاطيان التي هي موضوع هذا البحث فقررت بصفة عمومية ان كل أرض تخلف عن متوف لم يعقب تعود للحكومة وورد في البند ٣ منها ما يقضى بتوجيهها بالاولوية لمن يرغب فيها من أهالي البلدة اذ ارغب أخذها ودفع مبلغ أربعة وعشرين قرشا عن كل فدان عوائد رسم السند واذا لم يوجد من يعطى له على هذه الكيفية فتعطى لمن يرغب في زراعتها فقط بالمال واذا بقيت

(١) ان الامر المشار اليه لم يرد في مجموعة لوائح الاطيان (مرة ١٦) الا انه لم يرل معمولابه فان الحكومة تنكر على الاهالي الحق في ترك ما في أيديهم من الاطيان وهو حق كانوا خولوه قبل سنة ١٨٦٥ ولم يأت بعد الامر المشار اليه أمر نسخ أحكامه ٥١

الخدو أصدر بتاريخ ٥ ذى الحجة سنة ١٨٦٦ امرا جاء ناسخا لكل الاحكام التي
شردناها وهذا نصه

صورة ارادة سنية صادرة لنظارة المالية رقمية ٥ الحجة سنة ١٢٨٢ (١٨٦٦) نمرة ١٦٤
قد عرض لدينا انما كم المؤرخ ١٩ صفر سنة ٨٢ المشقل على ما تراهى لكم فيما صار
اجراه ضمن تعديل ضرائب الاطيان وهو

أولا - ما حصل من ربط زمام مال اطيان المزايدات بواقع مال اطيان حيضانها مع
كون واضعين اليد عليها ما استحقوا الاثر فيها الاجناسبة مارسا عليهم من المزايد
وبترك هذه الزيادة فالاطيان تبقى حق الميرى ولا يكون لهم فيها استحقاق وبما
انه اذا اخذت منهم الآن بواسطة ما ذكر يحصل منهم التضرر بالنظر لما أجروه
بها من التصليح والبناء والغرس وما أشبه استصوبتم انه لاجل أمنيتهم في
استحقاقهم باثريتها يصير اضافة ما كانوا أجروا علاونه بالمزايد مقابلة حق الاثرية
لهم فيها

ثانيا - ما حصل من تنزيل بعض ضرائب الاطيان الاثرية في بعض القرى ولكونها
مربوطة من سنين سابقة بحسب حالتها واستحقاقها رأيتم عدم موافقة تنزيلها
واستنسبتم أيضا رد ما صار استنزاله وان يكون هذا وذلك اعتبارا من ابتداء
سنة ١٥٨١ وحيث ان ماراً ينمو في هذين الوجهين على وجه ما توضح قد
استحسن لدينا فأصدرنا أمراً هذا اليكم بذلك لتعلموه وتكتبوا من يلزم باضافة
قيمة ما صار تنزيله من مربوط أموال تلك الاطيان وتحصيله اعتبارا من ابتداء
سنة ١٥٨١ حسبما اقتضت ارادتنا

ثم عرض للامر العالى أن يضمن لواضى اليد حقهم في الاتفاق بهذه الاراضى فقرر
ان يضاف على الضريبة المفروضة عليها قيمة الفرق بين الضريبة الحالية والضريبة
الاصلية محجبا بأن زيادة هذا الفرق انما هى بدل الحق الذى منح لهم بتلك هذه الاطيان
ثم ان هذا الامر وان كان صدر سنة ١٨٦٦ فقد سرى مفعوله فيما خص زيادة الفرق
على المدة الماضية من سنة ١٨٦٤

هذا وان كان الرفع قد حصل خلال السنتين المذكورتين فلم يمنع ذلك ان قيمة الضريبة
عن السنتين المذكورتين حصلت بتمامها سنة ١٨٦٦ فكأنه لم يحصل رفع

أما من جهة القاعدة الجديدة الحاصل العرض عنها فيما خص الضريبة فنظرا لكون ان الضرائب المفروضة على بعض هذه الاراضى صار تقريرها بحيث ان تناسب فياتها قيمة الخارج

وحيث ان ضرائب الاراضى المزاد التى كانت قدرت لها فيات فاحشة لم تعدل وان ضرائب الاراضى الاخرى التى من هذه الدرجة التى لا تبلغ فياتها القدر اللازم زيدت تدريجيا بعد تقديرات تقريريه

وحيث ان السير على هذا النقط هو بخلاف الطريقة المتبعة فى الوجه البحرى حيث أجرى التقدير بكيفية واحدة بمراعاة حالة الاراضى من حيث كثرة ريعها أو قلتها

وحيث ان قاعدة الضريبة يجب ان تكون واحدة فى القطر المصرى كله الخ فالضرائب التى فياتها تناسب ربع الاراضى يصير ابقاؤها على حالها اما ضرائب أراضى المطروف التى فياتها من $\frac{1}{4}$ الى $\frac{1}{2}$ يصير تنزيلها الى $\frac{1}{4}$ فى المديرية القبلية الخمس والى $\frac{1}{4}$ فى مديرية الحيزه

ضرائب الاراضى التى من هذا النوع التى فياتها دون اللازم بالنسبة الى ريعها يصير ابلاغها الى أعلى فية حوضها الخ

فعلى هذا الامر لافرق بين الاطيان المطروف والاطيان الخراجية لامن حيث أموالها ولامن حيث الحق فى ملكيتها الذى كان قد تنظم سنة ١٨٥٨ وذلك صحيح مبدئيا على على اتنا لو نظرنا الى أن الضرائب الباهظة التى كان يرسو عليها المزداد خففت حتى أبلفت أعلى فية مفروضة على الاطيان الواقعة فى نفس الناحية وان الضرائب التى كانت دون القدر اللازم زيدت حتى ساوت أعلى ضريبة الحيطان الواقعة فيها الاطيان راينا أن التعديل أحدث فرقا بين ضريبة الاطيان الخراجية وضريبة أطيان المطروف من حيث قاعدة كل منها والاربعية فيه بلخائب الاطيان الخراجية على ان هذا التباين ما كان يذهب بعظم أهمية القدر الذى حصل تنزيله ورفع له ولقد أرضى الامر المشار اليه بأبعازه بهـ هذا التخفيض أصحباب أطيان المطروف بعض الارضاء اذا أراح عاتقهم من وزر ضريبة باهظة أنقأت كاهلهم أشار الى ذلك قرار المجلس الخصوصى الذى اشترنا اليه

على اتنا نقول انه لسوء الحظ لم يحصل التخفيض المذكور أو لم يستمر زمنا كافيا فان

أكثر من أربعة وعشرين الى أن يكف الراغبون أيديهم فالذى ينتهى عليه بعد ذلك يكون هو الأولى بتوجيه تلك الاطيان اليه ٥١

وقد جاء هذا البند عمدا الطريق للامر العالى الرقيم ١١ جادى الاولى سنة ١٨٦١ القاضى بأن كل الاطيان التى تتحل للميرى فى المستقبل عقب وفاة واضعى اليد اذا لم يتركوا خلفا شرعيا هذه يصير تأجيرها بشروط اطيان المطروف ومن ذلك الوقت اتسع نطاق الاطيان التى من هذا القبيل اتساعا عظيما وأضافت الحكومة على الاطيان غير المسوحة المؤجرة بشروط البند ١٣ من اللائحة السعيدية الاطيان المسوحة المسماة أثرية المملوكة لها فصارت كلها صنفا واحدا هذا ولما كانت قيم ايجارات أى أموال هذه الاطيان عالية جدا كان الراسى عليهم مزادها يتركونها عقب زمن فتلتزم الحكومة بعمل مزايده جديدة عنها وما كانت تعطى من جديد الا اذا كانت قيمة الضريبة المراد الاخذ بها تزيد عن الضريبة التى كانت مفروضة عليها فى المرة الماضية أو بالاقل موازية لها وكانت أثناء وجود راغبين لاختها بهذه الشروط مطروحة هملا لاتنتفع منها الحكومة

وفى ١٨ رجب سنة ١٨٦٤ صدر امر عال بالتصديق على قرار المجلس الخصوصى القاضى بتعديل الضريبة الخراجية وقد نظرا أيضا فى مسألة أموال اطيان المطروف فورد فى المحضر الموضوع قبل الامر المشار اليه قول المفتش عموم الوجه البحرى معناه ان المشايخ والاعيان يورون لو خفضت الضريبة المفروضة على اطيان المطروف المعطاة بالمزاد حتى تبلغ أعلى ضريبة مفروضة على الاطيان الموجودة فى نفس الناحية وزيادة ما كان من ضرائب هذه الاطيان دون القدر اللازم حتى تبلغ قيمتها قيمة الضريبة المفروضة على اطيان حيطانها وقد قال حضرة المفتش المشار اليه أيضا مانصه ان المشايخ والاعيان لم يهتموا بأمر الاطيان التى أعطيت بالمزاد التى بلغت ضرائبها ٥٠٠ قرش صاغ فانهم أبقوا هذا المبلغ على قدره الخ الى ان قال ان الاطيان التى من نفس الدرجة التى لم تبلغ الضريبة المفروضة عليها الفية اللازمة كانت مغفورة بالمياه وكذا فلم يمكن للمشايخ والاعيان تقدير قيمتها فاقتصروا على زيادة الضرائب المفروضة عليها بتعديلات تقريبيه مع التزام الفيات القديمة بقدر الامكان ٥١ أما الامر العالى فقد صدق على التقدير الجديد الذى عمل بالوجه البحرى فان الضريبة التى فرضت على اطيان المطروف ناصت أو كادت تناسب ما يخرج من الارض بعد أن كانت تزيد عن هذه القيمة كثيرا وهذه حبيبات الامر العالى بشأن الوجه القبلى قال مانصه

حيث جاء ما يقضى بان طلبات الزيادة تجري في المستقبل كتابة ضمن مطرووف والقصد منه تجنب ضياع الوقت الذي كان يتسبب عن طريقة الزيادة بالكتابة التي كانت تقضى على كل من الذين دخلوا في الزيادة بالاعتراف كتابة انهم خرجوا منها وكان اذا لم يؤخذ هذا الاحتياط يحصل ان بعض المزايدين يدعى على من رسا عليه المزاد بأن لاحق له فيما أخذه لقد ورد في اللائحة السعيدية الرقمة ٢٤ ذى الحجة سنة ١٨٥٨ أشياء في هذا الصدد فان البندين ١٣ و ١٤ يؤيد ان ما جاء في الامرين العالين الرقيمين سنة ١٨٥٦ و سنة ١٨٥٧ فقد قال امانه

ان الاطيان والابدييات غير الداخلة في زمام النواحي والجارى جعلها في المزاد ونشر الاعلانات عنها هذه بانتهاء مزادها تقيد على ما تنتهى عليه بحيث تكون أثرية له يتمتع بالانتفاع بها مادام مؤديا أموالها الميرية واذا ظهر من يرغب الزيادة في أبعادية يكون انتهى مزادها بقصد أخذها من أربابها بزيادة شئ على أموالها السابق ربطها بواقع المزاد لا يقبل منه ذلك بل تبقى تحت أيدي الراسى عليهم الزيادة اهـ

على انه قد ورد في اللائحة المذكورة ما يخول الحق للرأسى عليه الزيادة الحق في التنازل عن حقوقه بارادته وفي هذه الحالة فقط يجرى اعادة مزاد الابعادية التي يكون انتهى أمرها هذا وان اللائحة المذكورة تنظمها مسألة الملكية بحسب ما قضى به الامر العالى الصادر عام ١٨٥٧ تطرت الى مسألة أساس الضريبة المقتضى فرضها على الاطيان التي من هذا القبيل وقد جاء في البند ١٠ منها بشأن اطيان غير التي أشار اليها البند ١٣ امانه اذا بلغت الزيادة في الاطيان المزروعة عشرة أفدنة فافوق حقوق الزيادة الناجمة بناء على التسيكات فهذه الزيادة تجعل في المزاد ويجرى في ذلك مقتضى البند الثالث عشر والرابع عشر اهـ وجاء في البند ٢٧ منها امانه

حيث انه قد تقرر في البند الثالث ان رسم سند الاطيان التي توجه بمعرفة بيت المال يكون باعتبار كل فدان أربعة وعشرين قرشا وحيث انه لا يخلو الحال من الاطيان التي تنحل الى بيت المال يكون فيها اطيان من اطيان الضواحي وتلك الاطيان اقربها من التبادر وتنوع زراعتها ومحصولاتها يكون لها التمييز عن اطيان النواحي البعيدة عن التبادر ولتعدد الراغبين فيها وطلبها من بيت المال فباعاؤها لاحدهم يتضرر ويتشكى الآخر فلاجل رفع الشقاق الذي يحصل بين الراغبين فيها يلزم انه من الآن فصاعدا كلما انحلت اطيان الى بيت المال من اطيان الضواحي فلا توجه لشخص ما مالم يصير طرح رسم سند انتقالها المختص بها بميدان الزيادة ومهما بلغ رسم الفدان

الاطيان التي يرسو مزادها على أحد الناس وتكون ضريبةها مقررة في دفتر الشروط هذه تعتبر أطيان اثر لمن رسا مزادها عليهم ومن ثم فلا يمكن أخذها منه ٥١

وكانت الاراضى المذكورة تتركب غالباً من قطع قديكون بين الواحدة والاخرى منها مسافة بعيدة فيها ما يكون بقرب بلدة من رسا مزادها عليه ومنها ما يبعد عن هذه البلدة بعدا عظيماً على أنها لما كانت تعرض بالمزاد بجهة كان يضطر من رسا عليهم مزادها الى هجر ما تبعد منها عن بلادهم وللتفرغ الى ما اقرب منها وكان ذلك يضطر الحكومة الى عمل مزايمة جديدة عن الاطيان التي هجرت ونظرت الحكومة الى هذا الخلل فارادت ملاقاته فتم الامر المشار اليه بان كل قطعة من الارض تطرح في المزاد وحدها وتعطى بالاولوية لاصحاب الاطيان المجاورة وقد ورد فيه بصريح العبارة ان الابعاديات المقتضى طرحها في المزاد هي الاطيان الخارجة عن المساحة الموجودة في النواحي الواقعة تحت ادارة المديرية والاطيان الغير ممسوحة الواقعة في النواحي الداخلة في العهد ولم يذ كر في الامر المشار اليه شئ عن الاطيان الاواسى ولا عن الاطيان الاثرية الخراجية المحولة لجهة الميرى مع انها كانت الى ذلك الوقت تعطى بعض الاحيان بالايجار أو بالمزارة

أما ماورد في الامر المشار اليه وفي الامر الرقم سنة ١٨٥١ من عدم امكان اضافة أية علاوة على ضرائب الاطيان متى قررت قيمة الضريبة في دفتر شروط المزايمة فقد ثبتت تثبيتاً جلياً ما جاء في الامر العالى الرقم ٢٧ محرم سنة ١٨٥٧ حيث ورد ما معناه ان الضريبة التي توضع على الاطيان التي تعطى بالمزايمة تبقى قيمتها على ما قرر في دفتر شروط المزايمة ولوزادت عن مائة قرش

وهنا استلقت أنظار القارئ الى كلية المزايمة فالغرض منها كما هو ظاهر المزايمة في اجارة الارض او مزارتها الا ان الامر العالى الرقم سنة ١٨٥٦ والذي تلاه في سنة ١٨٥٧ قد أطلقا على ايجار وبدل المزارة اسم (الضريبة) وليس في الفعل نفسه ما يستوجب العجب اذ تفضى الجملة بصيرورة ايجار ضريبة عقب صيرورة الارض ملكاً لمستأجرها كالأطيان الاثرية الخراجية العادية على انه لم يبرح من باله ان الضريبة المذكورة هي أعلى كثيراً بوجه العموم من الضريبة الخراجية المفروضة على أطيان شبيهة بالتي نحن بصددنا وفضلاً عن ذلك فلم يتضمن القدر الوارد في دفتر الشروط أدنى تمييز فهو اجارة أو بدل مزارة أو ضريبة كيفما شئت فقل ولما كان تمييزه لودعونه (ضريبة) عن الضريبة الخراجية أطلقنا عليه فيما يأتى من هذا الكتاب اسم (ضريبة اجارة) اما تسمية هذه الاطيان بالمظروف فانها أخذت مما ورد في أحكام الامر العالى الرقم ١٧ جاد آخر سنة ١٨٥٨

هذا ولم ينم باراض من هذا القبيل ابتداء من سنة ١٨٥١ بل بطلت هذه الانعامات
وما سبق الانعام به منها دخل سنة ١٨٥٥ في مصاف الاطيان الاثرية المسوحة المقروض
عليها الخراج

باب

(الابعاديات المؤجرة المعروفة اليوم باسم اراضى بالمظروف)

يوجد قرائن عديدة تدل على ان الحكومة كانت قبل سنة ١٨٥١ تؤجر أوتزارع أطيانا
تملكها وان قيمة الايجار أو بدل المزارعة كانت أحيانا تقرر بالممارسة بين الحكومة
والمستأجر أو المزارع وأحيانا بالمزاد العمومي ومما يدل على ان الحكومة كانت متبعة هذه
الخطوة ماورد في الامر العالى الرقم ١٤ ذى القعدة سنة ١٨٥١ الصادر بناء على رأى الجمعية
العمومية بمنع مستأجرى أطيان الحكومة من تأجير ما أوجر لهم لسواهم وكنت أود
فرزها بحسب ما تتحمله من التمييز الا أنه لم يمكن معرفة أنواعها فيظهر أنها كانت في الاصل
من ضمن الاطيان التى لم تدخل فى المساحة التى عملت سنة ١٨١٣ ويدلنا على ذلك
أنها كانت مسماة أبعاديات كغيرها من الابعاديات التى لم تدخل المساحة على انه كيفما
كان الامر فلا يمكننا مع عدم وجود مستندات قاطعة الجزم بأن هذه الاطيان ما كانت
مبدئيا الا اواسى انحلت لجهة الميرى عند موت واضع اليد عليها وبالجمله فهذه المسئلة
مكتشفة بظلام مدلهم بحيث انه يتعذر علينا عمل التمييزات التى اشرنا اليها

وقد صدر فى ١٩ ذى القعدة سنة ١٨٥١ امر عال بالعمل بموجب لائحة سنها المجلس
الخصوصى بشأن تأجير اطيان الميرى ولم يذكر فيه شئ عن درجات الامن فمما قضى
به الامر المشار اليه تأجير الاطيان بطريق المزاد العلنى فن دفع اعلى ثمن رسا مزادها
عليه ومتى رسا مزادها على شخص منع وضع أية علاوة على ضريبتها ولا يلزم المزارع
أو المستأجر الابدفع ماقررت قيمته فى دفتر شروط المزايدة ويظهر من أحكام هذه اللائحة
نفسها ان المزايدة الى ذلك الوقت لم تكن جارية تقريبا اذ انه كان يجوز عمل مزايدة جديدة
كل سنة ولا يلزم بذلك الا أن يدفع شخص ما اجارة أعلى قيمة مما دفعه من رسا عليه المزاد
فى العام الماضى ولقد تلا فى الامر العالى هذه الحالة اذ قضى برفض كل طلب يقدم بعد
اقفال المزاد ورسو الارض على أحد المزايدى فتمكن بذلك مزارعو أطيان الحكومة من
التمتع بما رسا عليهم مدة حياتهم ماداموا مقيمين على أداء حقوق الميرى بانتظام
وفى ٨ شوال سنة ١٨٥٦ صدر أمر عال أحدث تغييرا محسوسا فى حالة مزراع أو مستأجر
أطيان الحكومة ولقد ورد فيه ما معناه

بعض حالات خصوصية لغايات خصوصية كعاقبة قبيلة أنت ذنبا أو عقب خصام حصل حين عمل الحساب بين العربان المنعم عليهم بالاطيان والمزارعين لها ولقد ورد في الامر العالى الرقم ٨ جادى الاولى سنة ١٨٥٥ الذى يفتى باستمرار العربان على مزارعة اطيانهم للفلاحين لغاية تلك السنة مانصه .

حيث قد رفع لاعتابنا العالية انه فى الوجه القبلى والوجه البحرى اطيانا منها مايزرعها العربان بالاشتراك مع الفلاحين وان الاطيان المذكورة مربوطة بنصف المال كالجارى من قديم الزمان (١) وعلنا أيضا انه يوجد سوى ذلك اطيان يزرعها العربان وان هذه الاطيان يرفع مالها سنويا بحجة ان تلك هى العادة المتبعة الخ

فالامر المذكور لم يمنع المزارعة بين العربان والفلاحين ويعلم من مطالعته ان بعضا من الاراضى يزرعها العربان فقد أدرك محمد على اذن الغاية التى كان ساعيا وراءها ويعلم القارئ ان كثيرا من القبائل ومن أخذ القبائل قد اعتادوا الحضارة منذ سنين عديدة ولا ريب انها تؤدى لمصر خدمة عظيمة بارهابها القبائل التى نزلت مكانها فى الصغر ولقد نال محمد على نفرا عظيما اذ مكن هذه القبائل الرحالة من ولوج باب التمدن بتحويلها عن الحل والترحال واستقرارها فى البلاد

هذا وقد كانت هذه القبائل احبب مقامها الحديد ورغبت به عن سواء حتى ان الخديو لم يخش من انها امره بالقول ان كل اطيانهم أى اطيان العربان يجب ان تدفع فى المستقبل الضريبة الخراجية وقد ورد فيه فى هذا الصدد مامعناه

وحيث ان الاطيان التى كانت تعفى من الضريبة كل سنة كان مربوطا عليها العشر وسيفرض عليها فى المستقبل الضريبة الخراجية فقد أمرنا باعفاؤها من دفع العشر وتخريجها بحسب فئة اطيان حوضها اهـ

ويظهر مما تقدم ان الاطيان المعفاة من الضريبة المعروفة باسم ابعديات ربط عليها العشر بعد صدور الامر العالى الرقم ٧ محرم سنة ١٨٥٤ وانهم فرضت عليهم الضريبة الخراجية بعد ذلك حين عرف الخديو انه لم يعط بها لاربابها تقسيط روزنامة فان العشر لايفرض الا على الاطيان التى أعطى بها تقسيط كالاباعد والجفالك والاواسى

(١) لا أعلم فى أى سنة ابتدأت الحكومة فى أن تأخذ على هذه الاطيان نصف ضريبة ويظهر لى أن هذه الضريبة كانت خراجية اهـ

سنة ١٨٥٤ فتدفع الضريبة العشورية أما الجنائن الواقعة ضمن القاهرة والاسكندرية فصفتها صفة مبان وتسرى عليها المبادئ السارية على المباني

باب

(الابعاديات المنعم بها بدون خراج بشرط عدم اعطاء سند تملك للمنعم عليه)
أن محمد على أراد أن يجعل للعربان المقيمين على حدود القطر المصري الشرقية والغربية مقاما يلتزمونه دائماً ولا يتركونه في أوقات معلومة فيمكن بعد الجهد والعناء من حملهم على الرضا بأخذ أطيان عديدة من التي لم تدخل المساحة مجاناً بدون ان يدفعوا عليها ضريبة بشرط ان يعروها ولم يعطهم محمد على سندات تملك بها وانما وعدهم وعدا جازما انهم لا يكفون بأعمال السخرة ولا بالخدمة العسكرية وبأنهم لا يكفون بدفع ضريبة ما مقررة

أما الوقوف على ما كان يقصده الخديوى باتباع هذه الخطة فأمر سهل ولا يحتاج ان تقرير العربان في القطر المصري بمنسل الشروط المذكورة من أقوى الوسائل لتحيب الحضارة لاقوام عاشوا حتى ذلك الوقت في النهب والسلب والسرقات وفي انتفاع الهيئة الاجتماعية بوجودهم لا اشتراكهم في اعمال بقية قاطنى وادى النيل فضلا عن ان فيما أتاه محمد على باشا وسيلة لزيادة الثروة العمومية

هذا ولما كان العربان المذكورون لا يمتلكون ماشية ولا آلات زراعية وكانوا لاجرة لهم في عمل كلزراعة لم يعتادوه ولم يألفوه لم يرجعوا عن عيشتهم المتنقلة الرحالة وزارعوا أطيانهم بنصف ما يخرج منها على ان ذلك لم يرق في عيني محمد على فأصدر سنة ١٨٣٧ أمرا بمنع العربان من تأجير أطيانهم أو من مزارعتها وكرر هذا المنع في الامر العالى الذى أصدره فى ٢٩ ذى القعدة سنة ١٨٤٦ وقد ورد فى هذا الامر تهديد للعربان بنزع أطيانهم منهم انا لم يحرقوا بأنفسهم وفى ١٣ ذى القعدة سنة ١٨٥١ أصدر عباس باشا أمرا بمنع العربان والفلاحين من الاشتراك فى زرع الاراضى أى فى المزارعة على ان هذه الحالة استمرت حتى سنة ١٨٥٥ رغما عن تعدد الاوامر التى صدرت بإبطالها واظن ان الاوامر المشار اليها لم تنفذ بوجه عموى وبكل صداقة وانما وان كانت قد صدرت ولها صفة التحذير بصرف النظر عن الاحوال فلم تصدر الا فى

يحصل أربابه على تقسيطه قبل هذه السنة استمر على دفع الضريبة الخراجية وأما ما كان منها قد نال أربابه التقسيط قبل ذلك التاريخ فقد فرضت عليه الضريبة العشورية

مطلب البساتين

قلنا ان محمد على لما أراد ترغيب الناس في انشاء جنائن عقب حفر ترعة المحمودية في ضواحي الاسكندرية أنعم بأطيان على شاطئ الترعة المذكورة واعفاها من كل ضريبة والاربح ان الامر القاضى بفرض العشر على كافة الاطيان التى كانت معفاة من كل ضريبة اطلق حتى سنة ١٨٥٤ على أطيان الجنائن المذكورة على ان تشيكات بعض أرباب الاطيان المذكورة وإياه الاجانب دفع الضريبة المذكورة حلت سا كن الجنان سعيد باشا على اصدار أمر عال بتاريخ ٢٥ شعبان سنة ١٨٥٥ باعفاه حدائق التزهة التى فى المدن من دفع الضريبة العشورية الا أنه لم يعف الا جنائن الاسكندرية وضواحيها وضاحية القاهرة

وفى ٢٨ صفر سنة ١٨٦٣ صدر أمر عال بفرض الضريبة العشورية على كل الجنائن على انه صدر قرار من المجلس الخصوصى بتاريخ ١٠ ربيع اخر من السنة المذكورة ميز بين الجنائن التى بداخل المدينة وبين الجنائن القائمة فى ضاحيتها وقضى بأن الجنائن التى بداخل المدينة لاتدفع الضريبة العشورية المفروضة على الاطيان العشورية التى من الدرجة العليا وبأن الجنائن القائمة فى الضاحية تقسم الى ثلاث درجات اسوة الاطيان الزراعية وهى عليا ووسطى ودنيا

وأخيرا صدر قرار من المجلس الخصوصى بتاريخ ٩ رجب سنة ١٨٧٤ قضى بأن الجنائن الواقعة فى حيز نطاق دخولية مصر والاسكندرية توضع عليها عوائد الاملاك وتعفى حاصلاتها من دفع الضريبة العشورية (١)

وقصارى الامر انه لافرق اليوم بين أسامى الضريبة المفروضة اليوم على الجنائن على وجه العموم وبين أسامى الضريبة العقارية فان الجنائن ان كانت خراجية من أصلها دفعت الضريبة الخراجية وان كانت فرض عليها العشر عقب اللائحة التى صدرت

(١) الان عوائد الدخولية تؤخذ على حاصلات الجنائن المذكورة

ضفتى ترعة المحمودية التي أمر بحفرها جلب مياه النيل الى الاسكندرية وكانت هذه التربة قد ردمت منذ قرون عديدة

نعم انه قد ورد في قرار المجلس الذي ترتب عليه صدور الامر العالى المشار اليه مايعين نوع الشجر المعنى للارض القائم فيها من كل ضريبة الا انه كان الجارى في العمل اعطاء هذه الخاصة لكل الاشجار الكبيرة وكان أناس كثيرون من الراغبين أخذ أرض وعدم دفع ضريبة عليها يتعهدون بغرسها أشجارا حتى اذا حصلوا عليها أخلفوا الوعد وزرعوا الارض أصنافا من التي لا تبطل في اعطاء اليراد ولما لم يكن ذلك غرض محمد على باشا أصدر أمرا عاليا بتاريخ ١٧ رجب سنة ١٨٤٠ قاضيا بعدم اعطاء التقاسيط لمن أنعم عليهم بأبعاد بشرط تعهدهم اياها بالاعمال المحسنة لها وغرسها أشجارا الا بعد التأكد من انجاز المنعم عليهم لهذه الشروط

وفي ١٠ ربيع أول سنة ١٨٥٤ صدر أمر عال جاء فيه مامعناه

ان الاطيان المنعم بها مجانا مع اعفائها من كل ضريبة تحت شرط تعهداها من المنعم عليهم بها ببعض أشغال وبغرسها أشجارا اذا كانت لم تعمر بعد ولم تغرس أشجارا فلم يستحق أربابها الحصول على التقاسيط من الروزنامة يلزم اعادة الانعام بها تحت شرط تخريجها بقدر ماتعمله الا انه ورد في الامر المشار اليه ان الانعام ثانية بالاطيان المذكورة يفضل تمتيع واضعى اليد الحاليين على تلك الاطيان به اذا قبلوا بما ورد فيه من الاحكام المتعلقة بدفع الضريبة الخراجية

ومع ذلك فيظهر انه لغاية سنة ١٨٦٨ كان باقيا بعض اطيان معفاة من الضريبة بحجة انها مغروسة أشجارا ويظهر ذلك من صدور أمر عال تاريخه ١٠ رجب من السنة المذكورة معناه ان الاراضى المسوحة والاباعد (أى غير المسوحة) المغروسة أشجارا تدفع الضريبة الخراجية او العشورية بحسب ما تكون مسوحة وجزأ من زمام ناحية أو خارجة عن المساحة وداخله في ملكية صاحبها للانعام بها عليه بموجب تقسيط روزنامة

هذا وان الامر العالى المشار اليه لم يخرج عن كونه جاء منبثا ومؤيدا للامر العالى الرقم ١٠ ربيع أول سنة ١٨٥٤ وكان تاريخا لانقضاء زمن محاولة ايجاد الغابات في وادى النيل ومما سبق يرى ان الاطيان المغروسة أشجارا كانت معفاة من الضريبة مبدئيا وانها خرجت فيما بعد وانها منذ سنة ١٨٥٤ قسمت الى قسمين فما كان منها لم

وماعدا ذلك فانه أنعم على بعض من الناس باطيان لم تدخل ضمن المساحة ولم يقيدهم بشئ وهي المعروفة باسم الابعديات والجنالك

ولما توسع نطاق الري وتحسن بسبب الترغ التي أمر بحفرها والاعمال التي رسم باجرائها لمنع طغيان النيل وحصره في مجاريه وعاود الأمن والرفاهية البلاد المصرية لانتشار العدل والمعاملة بموجب احكامه بما يلزم من العزم والحزم تحت مراقبة محمد على نفسه زاد عدد الاطيان القابلة للزراعة واستصلحت الاطيان الغير المعورة التي كانت لم تسمع ولما كانت الاراضي الخالية المذكورة قابلة للزراعة وملكا للميرى أنعم محمد على باشا بجزء منها على البعض ووزع جزءا بين آخرين بشروط مختلفة بقصد تعميمها وكان عدد الاطيان المملوكة للميرى يزداد يوما بسبب وفيات واضعي اليد على الاواني أو الاثرية وذلك يستلزم انحلالها لجهة بيت المال اذا كانت منعها على مدى حياة من توقفوا فقط

ولنتظر الآن الى الشكل الذي أعطاه محمد على باشا للاطيان التي انعم بها بعد ذلك وكيف استحال شكلها المذكور بعد ذلك بزمن ولنبحث في القانون المتبع اليوم في شأن الاطيان المملوكة للميرى والاطيان التي محل بيعته

باب

(في الابعديات المنعم بها بدون خراج بشرط تعميمها وغرس الاشجار فيها وعلى تنفيذ هذه الشروط يتوقف اعطاء سند التملك للمنعم عليه بها)

مطلب في الغابات

قد رأينا ان الشريعة الغراء تميز في الضرائب بين الجنائن المزروعة بالخضر اوات والمغروسة اشجارا والحدائق المغروسة اشجارا فقط وضريبة الغابات وضريبة الاراضي والجنائن المسورة والجنائن الغير المسورة المزروعة خضر اوات فقط ولم تكن هذه الفروق في القطار المصري وقد اتضح جليا مما أسلفناه كيف ان الشريعة الغراء تعتبر كل اراضي وادي النيل خراجية من دون استثناء الا أن محمدا عليا باشا أبي الال استعمالها كما خولته الشريعة المطهرة من الحق والسلطة فأصدر أمرا عاليا رقم ٨ صفر سنة ١٨٢٧ باعفاء الاراضي المغروسة باشجار السنط (شجر الصفغ العربي) من كل ضريبة قاصدا بذلك تعميم زراعة هذا الشجر وترغيب الاهالي في انشاء حدائق على

الرقم ٤ محرم الحرام سنة ١٨٢٦ وليس الامر كذلك في الوجه القبلي فان طريقة رى الاراضى بواسطة الخوايز العظيمة تسهل معرفة الاطيان التى لم تبلغها المياه ولذلك فكل عام يحصل مساحة بعض المولىين مما عليهم من الاموال ولا اظن أنه يوجد قانون يتبع في تحقيق هذه المواد وفي الامر بالمساحة وان كان يوجد احكام خاصة بذلك فهى لاريب وارده في لوائح مسنونة باللائمة لعوائد واصطلاحات كل مديرية ولا بد أن تختلف كل من اللوائح المذكورة عن الاخرى وفضلا عما أشرنا اليه من أوجه الخلل يجب الانتباه الى أمر وهو ان للمدير ولأمور المركز وخصوصا مشايخ البلاد نفوذ لا بد أن يؤثر على ما يتخذها ناظر المالية من القرارات في هذه المسئلة وعلى الحكم الفاصل الذى يصدره فيها ولا سيما انه هو الذى يفصل قضاها في أمر المساحة وعدمها

الكتاب الرابع

(أحكام متنوعة)

باب أراضى الميرى والاراضى التى تصير لها وفي بيع هذه الاراضى أو الانعام بها لقد قلنا فيما مضى ان الذين خلفوا العرب على سرير ملك مصر اعتبروا وادى النيل كارض فتمت عنوة فملكوا عين أراضىها وجعلوها ملكا لبيت المال أى للحكومة وان شئت فقل للسلطان جريا على عادة العرب فلما ارتقى محمد على باشا الاريكة الخديوية لم يتصرف في هذه المسئلة الا باسم سلاطين آل عثمان فابقى حالة ملكية عين الارض على ما كانت عليه ولم يعتبر أوامرهم الا ما كان منها خاصا بالاراضى التى كانوا قد جعلوها أوقافا أو بصفة أرزاق أما بقية الاطيان فلما كانت معتبرة ملكا للسلطان وكان محمد على باشا وكيله المطلق فتملك الباشا المشار اليه عين هذه الاراضى له خاصة ولقد رأينا ان محمد على باشا بعد استيلائه على هذه الاطيان جريا على ما كان جاريا أيام من سلفه من الملوك أمر بمساحتها ووزع المهور منها بين أهالى النواحي بصفة أثرية فتمتعوا بمنفعتها وفرض عليها الخراج وأنهم بقسم منها على مشايخ البلاد اذ كان قد أوجد منهم في كل ناحية ومنعهم أيضا أطيانا يستغلونها بدون أن يدفعوا عليها ضريبة ما وهى المعروفة باسم مسموح المشايخ ومسموح المصطبة وأنهم على الملتزمين بما كانوا واضعين اليد عليه من الاطيان الاوامى ليتفعوا بها مدى الحياة بدون دفع ضريبة عليها

هذا ومن العجب ان الامر المشار اليه عل بموجبه بخلاف ما حصل للامرين اللذين سبقاه فاستمر العمل جاريا به رغما عن صدور منشور من مجلس الشورى بتاريخ ٢٣ ذى القعدة سنة ١٨٤٢ بإبطال ما أمر به الامر العالى المشار اليه أى الرقيم ٤ محرم سنة ١٨٢٦ أما الاسباب التى حملت مجلس الشورى على اصدار المنشور المذكور فان تلك السنة كانت رديئة جدا اذ لم يبلغ ارتفاع مياه النيل متوسطه وبقيت أطيان كثيرة بدون رى ورأت الحكومة انه سيحصل عن هذه الحالة لالمحالة بحزفى ايراداتها فأصدر مجلس الشورى القرار المذكور وقاية للميرى من عدم دفع الممولين ما عليهم من الضرائب على انه قد بلغنى من أناس ثقات كانوا فى ذلك الزمن ان قرار المجلس لم يعمل به قط بل كان كانه لم يصدر وانما أحليت أموال تلك السنة على السنوات التالية فبلغت بذلك المتأخرات مبلغا جسيما فلما كان الامر العالى الرقيم ٤ محرم سنة ١٨٢٦ قد سن للعمل به حين تعذر وقوع أهم أسباب خصب الارض أى حين تعذر رى الاطيان وكان ينطبق بذلك على ما تقضى به أحكام الطبيعة كان قابلا لدوام العمل به وليس ذلك شأن المنشور الذى أصدره مجلس الشورى فانه لما كان قد أصدر لمقاومة طارئة قضت بها حادثة استثنائية فكان معدا بالطبع لان يعقد مفصوله ولان يطل العمل به حين زوال مسبباته ولقد كان من أمره ما كان من امر الاوامر التى أعادت الضريبة للاسباب التى بينهاها

هذا ويجب علينا ان نقول هنا ان الحكومة لاتساع اليوم الممولين الذين شرفت أطيانهم الا من جزء حقير جدا من الضريبة فان التكاليف العديدة التى عليها لاتسمح لها بالتلطف بمالية الممولين وهذه المسامحة ليست جارية بنوع انتظام الا فى الوجه القبلى أما فى الوجه البحرى فوجود الترع الصيفية يجعل الحكومة تعتقد انه ان شرفت أرض فلاهمال صاحبها استعمال الواورات التى يمكن الحصول عليها . فيلزم لمسامحة أهالى الوجه البحرى من الاموال ثبوت الشرق المقتضى ذلك ثبوتا محسوسا لايحتمل الريب أى ان تكون المياه هجرت ترعة من الترع ذات الاهمية الاولى مدة طويلة وان ينشأ عن ذلك ابدية عامة فاذا حصل ما ذكرناه جال فى فكر الحكومة ان تسامح من الاموال ولما كان يندرجدا بل يستحيل على نوع ما حصول مثل هذه الداهية حق لنا أن نقول انه ليس فى الوجه البحرى ما يخول لاحد الاهالى طلب المعاملة بموجب الامر العالى

فجعله ستمائة ألف قرش (والقرش عشرون قرشا فضة من عملة اليوم) عند بلوغ مياه النيل ١٧ ذراعا وعشرة أصابع وإذا نقص ارتفاع المياه عن القدر المذكور فيخفض قدر الضريبة بنسبة النقص المذكور

وكانت مقاييس النيل مبنية بطريقة تدل على ما كان يروى من الأطباء وما لا يروى وهذا هو سبب توجيهه من توالوا على سرير ملك مصر انتظارهم وجل انتذاتهم الى بناء المقاييس المذكورة

هذا وإن المسامحة من الاموال ما كانت تجرى الا في حال ييس الارض لعدم ربحها على ان حاكم البلاد الاكبر كان يقدر في بعض الاحيان ان يسامح الممولين بالاموال فان كثيرا من الذين استولوا على مصر وجدوها حين ملكهم لها فقيرة قد عفا الاضعلال فساحوا أهاليها من أموال سنة أو أكثر لمساغدتهم على قهر الفاقة التي كانت قد اكتنفتهم بسبب الحرب الاهلية أو بسبب فتح الملوك أنفسهم واستيلائهم على البلاد وكان غيرهم يسامح من الاموال لاسباب خلاف المذكورة كالطاعون والحريق والجوع وغيرها على ان المسامحة لم تكن في كل الاحوال معتبرة قانونا أو عادة تتبع وما ذاك الا لان تلك الحوادث لم تتجى به بكثرة

هذا وإن محمد علي باشا نفسه جوز بالامر العالي الرقيم ١٤ رمضان سنة ١٨٢٢ المسامحة من الاموال اذا احترقت الحاصلات بطريق العرض ثم أصدر أمرا عاليا بتاريخ ٢ جادى الاولى سنة ١٨٢٣ بالمسامحة اذا فقدت الحاصلات والغلات بفعل الاقوات السماوية كالصواعق والتجفيف بالهواء الحار وغيرها أو لاهلاك النباتات الطبيعية (١) لها على اننا نكرر هنا ما قلناه سابقا وهو ان كل هذه الاحكام لم تتخذ قانونا والتظاهر انه بطل العمل بها من زمن غير قليل

وفي ٤ محرم سنة ١٨٢٦ أمر محمد علي باشا بالمسامحة من الاموال اذا تلفت الغلات بسبب عاهات جوية وما كان أمره المشار اليه الا تنييتا لقانون يتبع في القطر المصرى بحكم الضرورة وتقضى به الاحوال وتعمل به في كل الازمان سواء كان الاقرار عليه جليا أم لا

(١) هي الاعشاب التي تعيش على نفقة غيرها من النباتات فتأخذ من أغذيتها حتى تضعفها وهي المدعوة بالفرنساوية Parasites.

الاموال والعوائد السالف ذكرها مطلوبات على الحكومة لغاية سنة ١٨٧٩ فخصم مما عليه لغاية سنة ١٨٧٥ الخ اه
وما القصد من هذه الفقرة الاخيرة الا تمكن الحكومة من خصم المقابلة التي كانت أكبر دين عليها للاهالى

أما المتأخرات من سنة ١٨٧٦ لغاية سنة ١٨٧٩ فصعب أمر تسويتها زيادة عن المتأخرات لغاية سنة ١٨٧٥ فان تسويتها اقتضت اصدار منشور بتاريخ سنة ١٨٨٠ (فبراير) من نظارة الخارجية الى وكلاء الدول بشأن المتأخرات المستحقة طرف تبعتهم من سنة ١٨٧٦ لغاية سنة ١٨٧٩ وتبعه منشور اصدرته نظارة المالية للمديرين في شأن هذه المسئلة نفسها على أن هذه المنشورات لم تقم على أساس متين الا بعد أن قررت المحاكم المختلطة أن الاجانب خاضعون لاحكام الضريبة العقارية اسوة المصريين الا أنه لم يعمل بهذا الحكم ولم تنفذ نتائج الاعقب صدور الامر العالى الرقم ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ المعين مواعيد تحصيل الضريبة العقارية والامر العالى الرقم ٢٥ مارس من السنة المذكورة المبين للطرق المقنضى اتباعها في حجز ومبيع الاثمار والغلات والمنقولات والمواشى والعنار المملوكة لمن يتأخر عن دفع الضريبة في مواعيدها وقد أصدرت نظارة المالية عدة منشورات جاءت شارحة ومنسرة للامرين المشار اليهما أما اليوم فقد سنت القوانين الخاصة بهذه المسئلة والكل اجانب ومصريون خاضعون لاحكامها وكلهم يدفع الضريبة العقارية فاذا تأخر أحدهم في دفع ما عليه من الضريبة حق للحكومة أن تضع الحجز على الثمرأى على الحاصلات وان شئت فعلى الارض نفسها ودينها امتياز عن دين سواها ونحن وان كنا وصلنا الى هذه الغاية فالفضل عائد على الافرنج وعلى نظاماتهم أى على المحاكم المختلطة

باب

(جعل الخراج لصاحب الارض)

كانت العادة المتبعة في سالف الازمان على ما يظهر لنا أنه اذا لم تبلغ المياه الارض فاجدبت بسامع صاحب الارض مما عليها من الاموال تلك السنة تلك هى القاعدة التي كانت متبعة في القطر المصرى في العصور الغابرة وبذا قضت أحكام الشريعة الغراء فان المأمون لما أراد فرض الضريبة على الارض مباشرة أمر بأخذ ثلاثة أرباب برا عند بلوغ النيل ١٧ ذراعاً و ١٠ أصابع وبعد ذلك باجبال عين السلطان سليم قدر الخراج الواجب على مصرفه سنوياً للباب العائى

من انبثاته بنتائج توافق الحكومة لولا ان المحاكم المختلطة أنشئت سنة ١٨٧٥ فان تلك المحاكم لم تعتبر هذا الامر رغما عن نشره في السنة نفسها في مجموعة لوائح الاطيان كقانون أساسي ولما أنشئت المحاكم المذكورة وصارت القوانين تنفذ بانتظام أخذت الحكومة تتدرب في الامور القضائية وفي ٨ يناير سنة ١٨٨٠ نشر قلم قضايا المالية بحثا عنوانه في المبادئ العمومية التي هي أساس لقاعدة الضريبة في مصر وها نحن نبين التجليد الذي وضعه قلم القضايا للمبادئ المذكورة مع تجنبنا البحث في الموضوع فنقول

- (١) الضريبة العقارية مفروضة على الارض نفسها
- (٢) تحصيل الاموال ومضمونه ما للحكومة من الامتياز العام ومن السلطة بمجوز من الارض والارض نفسها
- (٣) تتمتع الحكومة بمالها من الحقوق على الارض نفسها وان يكن لاشخاص آخرين حقوق على الثمر أو على الارض المذكورة فلا يضعف ذلك شيئا من حقوق الميرى التي لها الاولوية

وبعد أن قرر المبادئ العمومية المتقدمة الذكر انتقل الى البحث في أهم المسائل التي تتفرع عن هذه المبادئ وهي معرفة ما اذا كان الاجاب خاضعين لتلك المبادئ تسرى أحكامها عليهم اسوة المصريين وكان الانتظام والضبط قد انتشرا في سائر المصالح الميرية وأنى حصولهما بفوائد الحكومة فان المحاكم المختلطة قررت أمرا وصدقت على مسألة لم تتوصل الحكومة الى حلها رغما عما كابدته من العناء سنين عديدة ألا وهي معاملة الاجاب فيما خص حقوق الملكية ودفع الضريبة وفرضها عليهم اسوة الرعايا العثمانيين وكان التحول والتغير قد تحللا كل المصالح الميرية وكانت الاصلاحات قد أعادت الاشياء الى مجراها الطبيعي وكانت الطرق الحسائية من جلة الامور التي أصابها التغير فأبطل ما كان جاريا من ترحيل المتأخرات من سنة الى أخرى وصدر أمر عال بتاريخ ١٧ يناير سنة ١٨٨٠ بإبطال عدة مكوس وقد ورد في الامر العالى المشار اليه في هذا الصدر مانصه

كافة متأخرات الاموال العشورية والخراجية مع متأخرات جميع العوائد بسائر أنواعها المطلوبة للحكومة لغاية سنة ١٨٧٥ افرنكية سواء كانت مقسطة أو غير مقسطة لا يطالب بها ماعدا ديون الاهالى المقسطة عليهم وإذا كان لاحد من المتأخرين في

مقتضية لتوسيع امتيازات الحكومة بحفظ الحق لها في حجز الملك فضلا عن هذه الضمانة فقد كان للحكومة الحق في الحصول على ما يتأخر من الضرائب بحجز ثمن الارض

على ان النظام القضائي الذي كان موجودا وقتئذ لم يكن يعضد للحكومة كفاية وكان المالكون من الاجانب من جهة أخرى يستندون على المعاهدات الدولية فيرفضون ظلما وعدوانا دفع الضريبة فنشأ عن هذا كله ان الاجراءات القانونية في هذه المادة كانت في أكثر الاحيان لا تأتي بنتيجة

وأرادت الحكومة أن تتلافى هذا الخلل وبحث عن الطريقة الموصلة لهذه الغاية وظنت انها وجدتتها حين أصدرت قرارا من المجلس الخاص بتاريخ ٣٠ جادى الاولى سنة ١٨٧٠ بوضع قاعدة تتبع في حجز ربيع الغلة للحصول على متأخرات الضرائب ولقد اقتصر هذا القرار على البحث في حجز ومبيع الثمار ولم يرد فيه شيء عن حجز الارض التي تعطى هذه الغلة ويظهر ان رأى الامام أبى حنيفة وهو عدم جواز بيع أرض الأبرضا صاحبها كان هو السائد في مجالس الحكومة وانه لا يزال هو المستوى على رأى العام رغما عن نفوذ القوانين الاوربية المطابقة لرأى الصالحين محمد وأبى يوسف تلك القوانين التي حملت الحكومة على اصدار الامر العالى الرقم ١٠ رجب سنة ١٨٧٢ بحجز الارض نفسها وقد ورد في الامر المذكور امتياز حقوق الحكومة على حقوق سواها وقد عم هذا الامتياز كلما كان مطلوب الميرى من الاهالى وهنا نذكر ما قلناه سابقا وهو انه في التاريخ المذكور كانت الملكية قد تظمت بطريقة قطعية عقب دفع المقابلة واقتضى ذلك اتساع نطاق ما كان يضمن للميرى الحصول على المتأخرات واستيفاء كلما يعطيه هذه الصفة اذ كانت المبادئ المعترف بها في الملكية كادت تجعل الملك ملك صاحبه المطلق ثم وضعت لائحة جديدة واستجدت حقوق وواجبات لم تكن من قبل واقتضت تمرينا جديدا ولم يمكن العمل بهذه اللائحة حسب المرغوب من حين وضعها ونشأ عنها نزاع ودعاوى كادت لاتنتهى وظنت نظارة المالية ان في الامر العالى رقم ٢ ربيع أول سنة ٧٣ دواء حاسما لهذه الحالة فاستصدرته ومضونه انه اذ بايع شخص أرضا وكان عليه للميرى أموال مهما كان نوعها فلا تعطى الحجة ولا يسلم سند التملك للمشتري الا بعد وفاء ما هو مطلوب للحكومة من البائع وهو حكم ظلم كل لا بد

متأخرات الضرائب لغاية سنة ١٥٦٩ وزيادة العلوة الموضوعه سابقا على الضرائب
فجعلها سدسا بدلا من ثمن (١)

هذا وانى أجهل تاريخ فرض علوة الثمن المذكور فاني لم أتحصل على الاوراق
الخاصة بها

وصرف النظر هذا عن المتأخرات كان أمرا صوريا من يوم الامر بعلوة اضافتها على
الضريبة وأعطتها شكل ضريبة قطعية فكان ما اعتاضه أكثر كثيرا مما تظاهرت
لصرف النظر عنه أما استعمال الطرق القانونية لتحصيل المتأخرات فقد كان الى عهد
صدور اللائحة السعيدية لم يصدر بشأنه حكم له صفة قانونية فلما صدرت اللائحة
المذكورة ورد في البند ٦ منها ما معناه

إذا حصل عجز من صاحب الاثر في الاطيان أو من المقيم بأشغال الزراعة عن وفاء
أموالها ومطالبها فتمدد له المديرية ميعادا لدفع ما عليه بمناسبة محل اقامته أى اقامة
صاحب الاصل فان دفع أو تعين بمعرفته من يقوم بالوفاء فيها والافتتصرف المديرية في
الطين بالرسم المقرر (٢٤ قرشا عن الفدان الواحد) لمن يرغب أو موقتا اذا لم يوجد
من يرغب لاخذه بالرسم كما سلف ذكره في البند ٣ (٢)

ولما كانت هذه اللائحة مقتضية لتوسيع دائرة حقوق الملكية حق لها ان تكون

(١) هذه ترجمة جزئية مما ورد في افادة سعادة اربين بك المقدمة المذكورة المحفوظة في دفتر خزانة نظارة
الخارجية قال ان الخديو لا يزال في القاهرة وبالأحرى في شبري وقد ختم المجلس الاكبر جلساته
وكان قد انقضى لاجل النظر في جملة مسائل تختص بالادارة الداخلية فقرّر جملة أمور نافعة في حد
نفسها حسنة التأثير تدل على ان سموه شديد الرغبة في تحسين حالة البلاد في جملة ما قرره المجلس
المشار اليه ان الضرائب المتأخرة على كثير من النواحي لا يحصل منها كل سنة الاما يوازي عنها وان
في هذا القرار فوائد لاهالي لانه يضع لهم حدا يعرفون به ما عليهم سنويا من التكاليف ويخلصهم
من اضطهاد جباه الاموال اذ يعين قطعيا القدر الواجب عليهم دفعه سنويا خلاصة القول اني
اعتبر ما قرره المجلس حسنا جدا سواء بالنسبة الى الانتظام الذي سينشأ عنه في تحصيل متأخرات
الضرائب أو بالنسبة الى ما سينفج عنه من الراحة والسكينة لقسم كبير من الاهالي

(٢) ورد في البند ٣ مائه ان الاطيان المحولة بلجهة بيت المال توجه بمعرفة المديرية لمن يرغب
زراعتها فقط بالمال المقرر موقتا ويعتبر في ذلك تحديد مدة ٥ سنوات أعني انه في أثناء هذه المدة
ان يظهر من يريد أخذ زهابا بالرسم المعين والذي تكون تحت يده لا يرغب أخذه بالرسم المذكور
تعطى لمن يريد الاخذ وأما من بعدهم ٥ سنوات وعدم وجود من يرغب تبقى مع من هي تحت
يده أثره من غير رسم

فترى من ذلك ان الحكومة لم تكن تستكتفى بجعل أهالى الناحية الواحدة مسئولين
كلهم بالتضامن بدفع ماعلى كل منهم من الضرائب بل انها كانت تجعل الناحية الواحدة
مسئولة بالتضامن مع الناحية الاخرى بدفع ماعليها من الضرائب لو حصل تأخير في
ذلك على ان فساد هذه الطريقة وعموبها لم تحقق على محمد على باشا بل ادرك ماتحويه
من الضرر العظيم فأوجد العهد السنية للحصول على المتأخرات وللأسباب التى أشرفنا
اليها (١)

فنتج عن ذلك ان حصلت الحكومة على قسم كبير من التصيلات على ان ذلك لم يمنع
حصول متأخرات جديدة تراكت حتى بلغت في آخر سنة ١٥٦٩ (١٨٥١)
٩٨٩٩ و٤٨٣ و٣٠٠ جنيه و٥٨ قرشا ديوانيا كما ورد ذلك فى الامر العالى الرقم ١٣ صفر
سنة ١٨٥١ أما الاسباب فهى اما ثقل التكاليف واما الطريقة الحسابية المستعملة اذ
ذلك التى كانت تترك المتأخرات تتراكم من سنة الى سنة وترحلها فى ميزانية السنة
الجديدة واما ابطال العهد ولقد ختم الامر المشار اليه بما يقضى بصرف النظر عن

(١) - قد وفتت على ما كانت تؤمله الحكومة من ايجاد العهد من خطاب أرسله الى بعدان طبع
القسم الاكبر من هذا الكتاب - مادة تكرر ان باشا اكيه ل نظارة الخارجية وهأنا أأمر دونه
ما تضمنته افادة صادرة بتاريخ شهر نوفمبر سنة ١٨٤٤ من سعادة اريين بك ناظر خارجية وتجارة
الحكومة المصرية اذ ذاك لجناب الموسى جراد وقال
قد أصدر المجلس قرارا آخر يكون له تأثير ابيض على حالة مالىتنا وبالضرورة على حالة الشعب فان
الحديث بوى بناء على رأى المجلس أنعم على عدد غفير من المتوظفين من المكيين والجهاديين
المستودعين أو الذين ألغيت وظائفهم بدون اضرار بسير المصلحة بعدد من النواحي يستغلونها
ويتعهدونهم بالاشغال والزراعة بالشروط الآتية وهى على من وضع يده على احدى تلك النواحي
ان يحاسب الحكومة بمجملة قيمة الضريبة ويزرع هو لحسابه كل الاطيان المشاءة التى لا يتخلو
الحال من وجودها فى دائرة اختصاص كل ناحية فى القطر المصرى ويبتولى هو من اصحاب
الاراضى والمزارعين فى الجهة ما عليهم من الضريبة لى يبرى بحيث انه يكون هو المسئول للخرينة
العمومية عن دفع الضريبة وان هاته الطريقة فيها مزية للاهالى من حيث انها تحصر علاقتهم
مع شخص واحد يدفعون اليه ما عليهم من الضرائب وتلزم واضع اليه بذاته بمراعاة خواطرهم
وبستفيد من هذه الطريقة انه يستغل لحسابه الخاص جزءا من الارض وترى الحكومة من هذه
الطريقة انها توفى عنها مصارف تحصيل الضرائب وتشتب من ميزانيتها ما تدفعه من الماهيات
ونصف الماهيات للمواطنين ذوى القربى

للنظر فيما يجب اتخاذ اذا تأخرت الضرائب فانه لاوجه لتأخير أدائها على انه مهما كان السبب فقد تطرت الحكومة قبل سنة ١٨٣٩ الى أمر المتأخرات التي كانت قد تراكت اذ ذاك وصدر بشأن ذلك أمر عال بتاريخ ١١ جادى الاولى سنة ١٢٥٥ (١٨٣٩) وهذا نصه

أمر بتوزيع أطيان النواحي العيانه على النواحي المقتدرة ببقاياها

صورة

أمر كريم تاريخه ١١ جاد اول سنة ١٢٥٥ موافق سنة ١٨٣٩

انه لما قد استصوب انه يصير توزيع أطيان النواحي العيانه على النواحي المقتدرة ببقاياها ويجرى الخصم والاضافة ما بين بعضهم بدفاتر الصيارف بالنواحي ودفاتر حساب المديرية وقد صار اجراء الخصم والاضافة ما بين النواحي وبعضها على الوجه المقتضى الا انه لم يجز الخصم والاضافة وتسديدها بدفاتر صيارف النواحي سواء انخصوم لهم والمضاف عليهم فقط صار اجراء ذلك بدفاتر المديرية وحيث ان الموجب لعدم اجراء الخصم والاضافة بدفاتر صيارف النواحي تحقق أسماء المستحقين خصم ذلك ولحد الآن ملحوظ اجراء التحقيق اللازم لذلك فقد اقتضت ارادتنا سرعة فهو تحقيق الاسماء المذكورة واجراء الخصم لمن يستحق على الاصول المستقيمة ولاجل عدم الطول في ذلك ونهوه في مدة قريبة على أحسن حال قد تخصص لتمام اجراء ذلك ختام توى سنة ٥٤ فبناء على ما ذكر اقتضى اصدار أمرنا هذا اليكم ينبغي حالا يصير التأكيذ والتشديد على من يلزم له التنبيه بهوذلك وتعلمه لغاية توى سنة ٥٤ على الوجه المستقيم ومن بعد اجراء اللازم في ذلك اذا كان يتضح ان أحدا خصم له شئ بدون استحقاق حالا يجرى تحصيله ويضاف جهات لجانب الديوان وحيث انه من بعد ختام الميعاد المذكور لابد من ارسال مخصوصين لاجراء التحقق والتجسس والتفتيش عن ذلك فاذا كان يظهر انه مازال موقوف شئ بدون تسديد والدفاتر لم تزل مفتحة حالا بوقته يصير اجراء الجزاء على من كان السبب في هذا الخصوص لان عدم فهو ذلك مما يؤدى الى الشبهة والتداخل اعلموا ذلك واجروا همتهكم في فهو مقتضا

وأما عشور النخيل فالميعاد المعين لتحويلها هو المدة بين توت وطوبه (من سبتمبر الى يناير) فيحصل نجوما كل شهر لمجم يوازي لخمس الضريبة
نعم ان التوزيع على الوجه المذكور لا يتخلو من محل للاتقاد ولم ينطبق تماما على
مرغوب الاهالى لترك الحرية للحكومة بتوزيع الضريبة على جملة شهور كما تريد الا ان
ما حصل يعد نجاحا لو نظر الى اطلاق التصرف الذى كان للحكومة قبل صدور هذه
اللائحة وفي الواقع ان الحكومة صارت مضطرة الى عدم الخروج عن الحيز الذى تحدد
لها فى جباية الضرائب وما عاد فى امكانها التصرف كيف شامت فى هذه المسئلة
وجباية الاموال فى الاوقات التى تروم بل وطلب تعجيل ضرائب سنة لم تأت بعد
وقصارى القول ان القرار المذكور وضع للحكومة قيودا امن معها الفلاحون العود
الى الحالة القديمة ولو بعض الامن

على ان الحكومة وان كانت رضية بقرار مجلس شورى النواب كما هو الا انها لم تنفذ
مفعوله حالا واليك بيان الاسباب التى وردت عن ذلك فى القرار نفسه قال
فى يوم ١٥ رمضان حضر ناظر المالية الى مجلس النواب وتلى بمحضرة قرار اللجنة
وأعرب عن صحة ما ارتآه المجلس واللجنة وعن تصديق الحكومة عليه الا انه اوضح
عن اضطراره الى ابقاء مبالغ جسيمة مستحقة لبعض أشخاص بأيديهم سندات مالية
مواعيد استحقاقها هى نفس المواعيد السابق تحديدها من سنين مديدة لتحويل
الضريبة العقارية فلهذه الاسباب ولكون ان نصف السنة الحاضرة قد انقضى فما
ارتآه المجلس لا يصير العمل به فى المدة الباقية من السنة الجارية لالتزام الحكومة بدفع
الديون المذكورة وانما يعمل به من ابتداء سنة ١٢٨٤ (١٨٦٨)

باب

ما ينبغى اجراؤه فى أخذ ما تأخر من الخراج

انه بسبب تنظيم الملكية العقارية فى صدر ملك محمد على باشا بالطريقة التى أشرنا
اليها لم يكن يحول دون تحويل متأخرات الضرائب صعوبات كاية ولا سيما اذا نظرنا
الى القواعد الموضوعة للحصول التى قد أشرنا اليها. ولما لم يكن فى الحقيقة ما يكون
وكانت كل الضرائب تؤدى عينا من الغلة حق للمعترض غير المدقق ان يقول لازوم

مقادير نجوم الضرائب وأوان وجوبها في سنة ١٨٨٠ (١)

شهور		الوجه البحري			الوجه القبلي			شهور النخيل	
افرنجية	قطبية	تعريفات عمومية	تعريفات خصوصية		تعريفات عمومية	تعريفات خصوصية		الوجه البحري	الوجه القبلي
			بلاذ الارز والدراري	مركز الثمن ومركز اللجان وبلاذ التنازل في مركز النخيل		مديرية الفيوم	قسم حلفاء ومعاونة اصحوان		
يناير	طوبه	١	١	١	١	١	١	١	١
فبراير	امشير	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
مارس	برمهات	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣	٣
ابريل	برموده	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
مايو	بشنس	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
يونيو	بوته	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦	٦
يوليو	اييب	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧	٧
أغسطس	مسرى	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨	٨
سبتمبر	توت	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩	٩
اكتوبر	بابه	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠
نوفمبر	هانور	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١	١١
ديسمبر	كهك	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢	١٢

(١) صدر أمر عالي في ١٠ مايو سنة ١٨٨٣ بتعديل أنجم الضريبة العقارية في الوجه القبلي ماعدا مديرية الفيوم وقسم حلفاء الكنوز ومعاونة اصحوان بالكيفية الآتية

شهور افرنجية	شهور قطبية	تعريفات عمومية
يناير	طوبه	١
فبراير	امشير	٢
مارس	برمهات	٣
ابريل	برموده	٤
مايو	بشنس	٥
يونيو	بوته	٦
يوليو	اييب	٧
أغسطس	مسرى	٨
سبتمبر	توت	٩
اكتوبر	بابه	١٠
نوفمبر	هانور	١١
ديسمبر	كهك	١٢

جـدول
مقدیر نجوم الضرایب
وأوان وجوبها
فی سنة ١٨٨٠
ومنة ١٨٦٧

نقداً في كل القطر المصري فاضطرب لهذا الامر كل من عرف الوجه القبلي وقالوا انه يصعب كثيراً على فلاح تلك الجهة الحصول على النقد اللازم فانه ليس في الوجه القبلي تجار مستعدون لشراء الغلة كما في الوجه البحري اذن يلزم الفلاح بيع حاصلاته بالبخس وخسارة جزء من ثمرة تعبسه وكذله للقيام بما فرضه عليه الامر المشار اليه وفضلا عن ذلك فان الحكومة لم تحصل على فائدة كبرى من ذلك بل عادت أرباحه على المرابين وأمثالهم من الساقطين وكلها اعتراضات مصيبة الا أن مجلس النظارات قد قراره بناء على رأى قلم المراقبة وجرب العمل بموجبه سنة ١٨٨٠ وسنة ١٨٨١ لخبات النتائج دالة على ان المراقبين أصابا في حملهما الحكومة على الامر بتحصيل الضرائب نقدا فان هذه الطريقة كانت أوفق لها وأقرب الى الصواب اذ كانت الضريبة موزعة أجزاء من اثني عشر تقريبا فلا يوافق الا تحصيلها نقدا وفي سنة ١٨٨٢ عقب انقضاء السنة العراية طلب كبار أغنياء الوجه القبلي وأصحاب النفوذ فيه التصريح لهم بدفع الاقساط الباقية عينا من الغلة فأجابت الحكومة طلبهم على انهم عادوا في ابتداء السنة الحالية (١٨٨٣) الى الحالة التي قضى بها قرار مجلس النظارات المتقدم الذكر (١٦ مارس سنة ١٨٨٠) القاضي بتحصيل الضرائب نقدا الجاعل دفعها على هذه الصفة أمرا منعولا وقصارى الكلام ان الضرائب العقارية وعشور الخيل جار تحصيلها نقدا علا بالامر العالي الرقيم ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ وسيتمنع لنا ان القانون المنبع يترب كثيرا من القانون التقسيمي الذي وضع سنة ١٨٦٧ ولكن لو نظرنا الى حالة البلاد الزراعية لرأينا ان القانون الرقيم سنة ١٨٦٧ لو حوى ما حواه قانون سنة ١٨٨٠ من تعيين مواعيد التحصيل تعيينا جليا لكان أقرب منه الى الصواب وأوفق لاحتياجات البلاد واليك الكشف الآتي المبينة فيه مقادير أنجسم الضريبة العقارية وآونة وجوبها بموجب القرارات التي صدرت سنة ١٨٦٧ وسنة ١٨٨٠

فبعد صدور هذا القرار اضطرت المديريات ان تبين في دفاتر الصراف مساحة كل أرض فرضت عليها الضريبة العشرية فصارت تلك الاراضى من ذلك العهد جزءاً من زمام النواحى الواقعة فيها

هذا وان كنت قد أطلت البحث فى أمر هذا القرار فلانى وجدته قائماً على ما قام عليه القرار المتعلق بالاراضى التى رُبط عليها العشر التى أُتهم أربابها مراراً عديدة فى تلك المدة بالتمتع بامتيازات عظيمة ومع ذلك فان التشكى من هذه الامتيازات لم يبلغ أبداً المبلغ الذى أدركه عقب تشكيل لجنى التحقيق والتصفية وانهاء أعمالهما فى سنة ١٨٨٠ وفضلاً عن ذلك فقد بينت فيما سبق ان الاهالى كلوا مبالغاً الى التشكى من أصحاب الاراضى العشرية وأن هذا الميل شوهد فيهم من سنة ١٨٥٤

ولما أُعيد قلم المراقبة سنة ١٨٧٩ أجهز على الاراضى العشرية بحمله الحكومة على اصدار الامر العالى الرقم ١٨ يناير سنة ١٨٨٠ القاضى بفرض علاوة قدرها ١٥٠٠٠٠ جنيه مصرى على الاراضى العشرية وأظن ان الذى حل قلم المراقبة على هذا العمل هو عدم وقوفه حق الوقوف على أحوال معظم أرباب هذه الاراضى وكيفما كان الامر ففرض العلاوة المذكورة لم يأت عنه حرمان من فرضت عليهم من امتيازات اذ لم يكونوا حاصلين على امتيازات بل نزع منهم السهولة فى أداء ما عليهم من الضرائب اذ قضى على بعضهم وبالأحرى على معظمهم بأن يرسل كلما استحق نجم قيمة ذلك التجم الى الصراف فان القسم الاكبر منهم لم يكونوا مقيمين فى أراضيهم هذا وان فى ارسال النقود الى صراف الناحية التابعة لها الاطيان صعوبات شتى وكلافاً عظيمة على المرسل فضلاً عن امكان ضياع المبالغ المرسل لعدم انتظام حالة بوليس الأرياف التى لاتزال أحواله حتى اليوم مختلة وغير منتظمة والحق أقول ان فى هذه الطريقة مضايقة للاهالى تزيد كثيراً عن الربح الذى يعود على الحكومة من المساواة فى كيفية الجباية ان كان فيما أمرت به فائدة لها

هذا وقد ابتأ الطرق المتبعة الآن فى جباية الضرائب فى الوجه البحرى والوجه القبلى وأقول هنا ان أهالى الوجه القبلى أعنى من كان له فيه أطيان كانوا مخيرين حتى سنة ١٨٨٠ بأداء ضريبة أطيانهم نقداً أو عيناً من الخارج وفى اليوم السادس عشر من شهر مارس سنة ١٨٨٠ قرر مجلس النظارت بأعلى رأى قلم المراقبة تحصيل الاموال

نفسه يجب على اعيان ومشايخ وصيارف البلاد والقرى والنواحي ان يحصلوا كل شهر من عمولى جهاتهم الجزء الذى يستحق من الضريبة بحيث يجرى تحصيله فى المواعيد اللازمة وبمعرفة صراف الناحية التابعة لها الاطيان وحده فيستوليه امامن صاحب الارض مباشرة وامامن وكيله المفوض وامامن المزارع وامامن المستأجر وتتبع هذه القواعد فى تحصيل بقية أنواع اقلام الإيرادات أما اداء الضريبة العقارية بطريقتة الرجوع أى بواسطة دفع المستحق من الضريبة فى خزائن مصالح ثانية وأخذ وصول بها فهذا قد أبطله البند المذكور كما أنه قد أبطل طريقة تحويل الحكومة على بعض من مصالحها لتحصل منها ما يكون مستحقا لبعض الاهلين وتخصمه من الضرائب المطلوبة من المذكورين وحيث انه وان كان لم ينفذ القرار المذكور لان الحكومة اذ ذاك ما كانت تنظر فى أمر التحصيل الى مواعيد الاستحقاقات الا أن المراد اليوم تنفيذه والعمل به الخ اه

(قال المؤلف) ولقد أطلعت على ما أمكننى الحصول عليه من بنود الامر العالى الرقيم ٢٧ صفر سنة ١٨٧٦ وترقبت فيما وصل الى من بقاياه ومن جملتها البند الرابع عشر الذى أشار اليه القرار المذكور فظهر لى بعد التأمل والتدقيق ان قصد الحكومة به كان حل الاهالى على دفع ما عليهم من الضرائب نقدا لا أوراق مالية من أوراق الحكومة فان قيمة تلك الاوراق كانت سقطت الى أسفل دركات الحضيض لان الحكومة كانت قد فلتت قبل اصدارها ذلك الامر بشهر اذ لم تدفع شيئا من الديون التى عليها

وأما الدفع الى الصراف أو الى خزينة المديرية أو الى المالية أو الى صندوق الدين عند انشاء هذه المصلحة فبقى جاريا حتى آخر سنة ١٨٧٩ كما يظهر ذلك من الامر الوزارى الذى أشرنا اليه على ان السبب فيه هو ان كل مصلحة مدينة كانت وتتخذ تقبض نقودا متى تسر لها ذلك وتعطى به وصولا بدون ان تنظر هل ذلك المبلغ يخصها أم لا وان تنظر الى مصدره وقد ورد فى القرار الذى أشرنا اليه ما يقضى على كل صاحب أرض بدون استثناء بدفع الضرائب الواجبة عليه مهما كان نوعها ليدصرف الناحية التى هو فيها فقط بالمواعيد المعبنة بالامر العالى الرقيم ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ وان الدفع بالتحويل غير مقبول أبدا

ان في ترك الحريّة للمالكى الاطيان العشرية بدفع ما عليهم من الضرائب لخزينة المالية مباشرة ان شاؤا أو لخزينة المديرية أو لصندوق الدين العمومى ان أرادوا امتيازاً لا ينطبق على مبادئ المساواة الواجب اتباعها في أخذ الضرائب اهـ

ولنشرح الآن هذا النص ونأتى على ما يحتمله من التفسير فنقول لما أنتم محمد على باشا مجانا بمجفالك وإبعاديات وأواسى وغيرها مما استبعد من المساحة وأعناها من كل ضريبة قيدت هذه الاراضى في دفاتر خاصة بها بالرزنامة وكانت المصلحة المذكورة تعطى تقاسيط بها ثم ان المديرية كانت تقيدها هى أيضا في دفاترها وتعطى حجبا بواسطة المحكمة الكبرى الموجودة بها التى كانت تذكر في الحجة أو التقيسيط مقدار مقياس الارض من واقع بيان المديرية

فلما فرضت الضريبة على هذه الاراضى سنة ١٨٥٤ أنشأت المديرية دفاتر مخصوصا للاراضى التى فرض عليها العشر وهى المذكورة آنفا ولما كانت هذه الاراضى قد استبعدت فى الاصل من المساحة لم ترد فى دفاتر الصيارف أو الجباة واستقرت الحال على هذا المنوال فاستحال بذلك على هذا الصيارف اعطاء وصول للمذكورين بما يدفعونه من الضريبة التى فرضت على اراضيهم واضطر أصحاب الاراضى المذكورة الى دفعها الى خزينة المديرية ورخص لآخرين بدفعها الى خزينة المالية لأنه كان يصعب عليهم ارسال المطلوب منهم الى المديرية أو توريده الى خزنتها بأنفسهم ولهذا نرى ان التصريح للمذكورين بأداء ما عليهم لخزينة المديرية أو لخزينة المالية لم يكن امتيازاً خاصاً بمالكى الاراضى العشرية خو لو لمالكهم اياها بل اقتضته الطريقة التى كانت متبعة فى قيد الحسابات فانها أى الطريقة المذكورة لم تكن تسمح للصراف الموجود فى الناحية التابعة لها الاراضى المذكورة ان يستولى على ما فرض من الضريبة على أراض عشرية غير معتبرة قسما من زمام الناحية لداعى استبعادها من المساحة كما قلنا وواقع الامر ان الامتياز الحقيقى الذى كان محظوظا لمالكى الاراضى العشرية انما هو عدم اخضاعهم لسلطة شيخ البلد والصراف فان اراضيهم كانت مقيدة في دفاتر خاصة بها فان اعتبر هذه الحالة امتيازاً لهم فقد امتازوا والا فلا

ولقد ورد فى القرار المذكور فى أثناء كلام مامعناه

وحيت انه بموجب البند ١٤ من قرار المجلس الخوصوى الرقم ٢٤ صدر سنة ١٢٩٣ (٢٢ مارس سنة ١٨٧٦) غرة ١٨ المصدق عليه بالامر العالى الرقم ٢٧ من الشهر

الوجه البحرى

١ الوجه البحرى على وجه العموم

ب مركز اشمون ومركز الدلتجات وبلاد التاره فى مركز النجيلة فان هذه الجهات وان كانت واقعة فى الوجه البحرى فهى تزرع تقريبا كما تزرع اراضى الوجه القبلى
ت بلاد الارز والبرارى

الوجه القبلى

الوجه القبلى على وجه العموم

ب مديرية الفيوم

ت قسم حلفا ومعاونة اسوان

وقسّطت الضريبة قرارى على اى اجزاء من اربعة وعشرين وعين الامر العالى مقدار القرارى الواجب تحصيله شهريا من كل من الاقسام والمراكز المذكورة على ان الحكومة تصرف فى هذه الحالة بكيفية ان يكون لديها كل ستة أشهر المبلغ اللازم لدفع ما استحق من الدين ولقد كان واجبا على الحكومة ان تنظر الى مصلحة الاهالى فلا تعتبر هذا الوجه ولا سيما ان مصلحة المذكورين من مصلحة حاملى القرايطس كما اثبتنا الى ذلك على اثبات وان لم نر الحكومة اقتفت هذه الخطة لا يمكننا الا اظهار سرورنا من عمل الحكومة بالامر المشار اليه ولا سيما قبل الآن بثلاث سنين اذ كان عملها فيها على وجه الانتظام فان كل فرد من افراد الاهالى يعرف مقدار ما يجب عليه ان يؤديه كل شهر وليس من سلطة تقدر على اجباره على دفع أكثر مما عينه الامر العالى المولى اليه ونزعت السلطة التى كانت فى يد صغار المستخدمين من مشايخ وعد وصيارف فاذا أرادوا أن يضايقوا أحد الاهالى لا يتدربون على نكايته الا بطريقة واحدة وهى مطالبته بالنجم فى أول الشهر المعين للموالة بدلا من مطالبته به فى آخر الشهر ولنا الأمل ان يزول هذا النقص أيضا بحكم الاحوال متى ثبتت ماليتنا اقدامها فى طريق التقدم والنجاح أما الآن فلنستمسك بما أوتينا حتى يتم لنا ما نتمناه

وفى ٢٨ فبراير سنة ١٨٨٠ أصدرناظر المالية قرارا ورد فى حيثيته الاولى
مامعناه

الاقساط التي قررت بموجب البنود المذكورة الخ فقد أمرنا بدفع فوائد الدين الموحد
وبدفع الجزء المقرر استهلاكه منه في أول مايو وأول نوفمبر من كل سنة بدلا من ١٥ لوليو
و ١٥ يناير» ولا ريب في أن الميعادين الجديدين كانا أكثر ملائمة للزراعة

وفي سنة ١٨٨٠ طلب قلم المراقبة العمومية تنظيم مسئلة جباية الضرائب والحق أقول
ان ما أتمه هذه المصلحة في هذا الشأن أتى بفوائد عظيمة للناحين وللقطر على ان
الحكومة اضطرت كما حصل ذلك سنة ١٨٦٧ الى ان تنظر بعين الاعتبار الى التعهدات
التي كانت مرتبطة بهامع حاملي القراطيس المصرية وهي تلك التعهدات التي كان
الامر العالي الرقيم سنة ١٨٧٧ قد ثبتها تثبيتا نهائيا باتا فلم يمكنها ان تنجز كل ما ارتآه
قلم المراقبة ولو نظرت في الامر العالي السابق ذكره القاضي باستبدال مواعيد دفع فائدة
الدين الى انه لا يمكن ان حاصلات الوجه البحري والوجه القبلي تقوم بدفع الضريبة
بحيث يمكن كلا منها القيام بدورها بدفع ما يجب دفعه من الدين كل ستة شهور لكان
الاصلاح الذي أجراه قلم المراقبة أتم وأكمل

وقصارى القول انه كان يلزم الحكومة ان لا تنسب تشبها كليا بتقليد الطريقة المتبعة
في فرنسا وهي الدفع نجوما كل شهر نجم وكان ينبغي عليها ان تنظر بعين الاعتبار الى
مصلحة المزارعين ولا سيما ان مصلحتهم ومصلحة حاملي القراطيس مرتبطتان فتجعل
أساس مواعيد دفع الدين جباية الخراج لا أن تخضع أو ان أخذ الخراج لمواعيد دفع
الدين

أما الامر العالي الذي صدر في ٢٥ فبراير سنة ١٨٨٠ فهو أوضح من القرار الرقيم
سنة ١٨٦٧ وأقل منه قبولا للاتقاد وينضله بكون العمل جاريا به بكل انتظام من سنة
١٨٨٠ وبأنه قيد الحكومة في تصرفاتها بعض التقييد

ولقد قسم القطر المصري بموجب هذا الامر الى قسمين كبيرين ينقسم كل منهما الى
اقسام فالقسمان الاصليان هما

الوجه البحري

والوجه القبلي

وهذه اقسام كل منهما

أما في بلاد الارز فتلاثة ارباع الضريبة تحصل من كيهك لغاية برمهات (دسمبر الى مارث)
والربع الاخير من بشنس لغاية أييب (من مايو الى لوليو)
اما في القسم الاول والثاني من الجيرة فتلاثة ارباع الضريبة تحصل من برمودة لغاية
مسرى (من ابريل لغاية اغسطس) والربع الباقي يحصل من نوت لغاية برمهات (يناير
لغاية مارث) وفي بقية الوجه القبلي تحصل الضريبة بكاملها من برمودة لغاية مسرى
(من ابريل لغاية اغسطس) وفي اسوان ووادي حلفا تحصل الضريبة من كيهك لغاية
مسرى (من دسمبر لغاية اغسطس)

فلم ينفذ ذلك القرار اذن سنة ١٨٦٧ رغما عن صدور أمر عال بالتصديق عليه
واكتسابه بذلك صفة قانون ولا يريد بذلك انه نفذ فيما بعد فانه لم ينفذ لاني سنة ١٨٦٨
ولا فيما تلاها من السنين واستمرت الحكومة على حالتها الماضية من جباية الضرائب
مضى أرادت وكلما قضت عليها بذلك الاحتياجات المالية غير ناظرة الى احتياجات
الشعب (١) وتوصلت الحكومة الى ان اصدرت أمرين عاليين رقمين ٧ مايو و ١٨
نوفبر من سنة ١٨٧٦ حين كانت مشغولة بتوحيد الدين قاضيين بتعيين ١٥ يناير
و ١٥ لوليو لدفع كوپونات الدين الموحد مع ان كلا مناه يعلم ان الزراعة الشتوية
لا تحصد في الوجه القبلي الا في شهر لوليو وأن الزراعة الصيفية وخصوصا زراعة
القطن لا تجمع الا في شهر يناير ففي هذه الحالة كان لابد للانحلال من الاقتراض أو من
بيع غلاله قبل الاوان بخسارة ولولوا التجأ الى هذه الطريقة الاخيرة مع ما كان مثقلا
كاهله من الديون أو من الضرائب والعلاوات لكان كالباحث عن فقره بظلمه ولم تلبث
هذه الحالة ان استدعت الحكومة الى ملافاة الخلل فصدر أمر عال في تاريخ ١٥
دسمبر سنة ١٨٧٧ بإبطال المواعيد التي عينت سابقا بالاوامر العالية التي اشترنا اليها
واقدر ورد في الامر المسمى اليه مامعناه « حيث ان مواعيد جباية الضرائب لا تلائم

(١) كانت الحكومة قد تركت من زمن مديد عادة جمع المديرين لتعيين مواعيد أخذ الخراج
ولتعيين مقدار كل من النجوم فكان ناظر المالية يعين المواعيد المذكورة وقد ركل من النجوم غير
مستشير لذلك الاحتياجات المالية هذا ولا يمكن تعيين الزمن الذي الغيت فيه جمعية المديرين
سيما انه عند صدور القانون الرقم سنة ١٨٦٨ كانت تنعقد هذه الجمعية من وقت الى آخر على ان
انعقادها لم يكن الا صورة فقط فان الحكومة ما كانت تلتفت الى ما كانت تصدره هذه الجمعية من
القرارات ولا تعابها

هذا وان جمعية المديرين التي كانت تنعقد في ديوان المالية من سنة ١٨٥٠ لتعيين مقادير أنجيم الخراج وآونة أخذها صارت تهتم من سنة ١٨٦٢ بإجراء العمل بنفسه فيما يتعلق بالضريبة العشرية على انه من قبل سنة ١٨٦٣ صارت الحكومة تنجي الضرائب أجزاء أوجلة في أول السنة أى قبل البذر وذلك بسبب أعواز المالية التي حاقت بها ولما رأته من قيام الفلاحين بكل سهولة بدفع ما عليهم من الضرائب نقدا وانصل الامر حتى صارت الحكومة تفرض في السنة التي جبت ضرائبها علاوات تحت خصمها من مطلوب السنة التالية ويظهر من بعض أوراق أنها استمرت الى سنة ١٨٦٣ على محاسبتهم بما كانوا يدفعونه من قبل العلاوات المذكورة ولكنني أتأخر عن الحتم بما كان بعد هذا التاريخ فلا أدري هل استمرت الحكومة على محاسبتهم أولا هذا والكثير ممن عاشوا في تلك الازمان يقول بأن هذه العلاوات كان شكلها شكل قرض عادم رأس المال لا يعطى فائدة ولا يخول حقا بطلب رفع مال أو انها كانت تنزيا بزي اعانة وطنية للقيام بنفقات حرب أو لايفاء قسم من الدين أو لعمل أعمال من قبيل المنافع العمومية الى غير ذلك من الازياء

فم الكدر الامة كلها ولم يكف الرخاء والاقبال الوقتيان اللذان نشأ عن حرب التحرير في أميركا لسد الاعواز الذي حاق بالاهاى والبلاد وتفاقم أمرهما حتى انه عند حسم النزاع وانتهاء الحرب المذكورة كان الاهاى قد أصبحوا لا يملكون ما ينفقون ولقد نشأ عن ذلك ان مجلس النواب وكان قد التأم مرة اولى في سنة ١٨٦٦ رأى ان يهتم في السنة التالية بتسوية وتنظيم طريقة جباية الاموال بطريقة منتظمة بحيث يردع معها ظلم المديرين وناظر المالية والحكومة جلة فاصدرت بتاريخ ١٦ رمضان سنة ١٢٨٣ (١٨٦٧) قرارا صدق عليه الخديو بتاريخ ١٩ رمضان من السنة المذكورة ولقد جاء حاويا لكل ما من شأنه سد احتياجات الشعب الى الاصلاح حتى ان الامر العالى الصادر بالتصديق عليه قوبل بالسرور العام وقد ورد فيه مامعناه

في الوجه البحرى يجبى ثلاثة ارباع الضريبة من نوت لغاية امشير (من سبتمبر لغاية فبراير) ولايجرى تحصيل شئ من الضريبة في شهرى برمهاث وبرموده (مارس وابريل) لعدم وجود حاصلات فهما أما الربع الباقي فيصير الاستيلاء عليه في شهر بيشنس وبوثه وأيب (مايو وجونيو ولوليو) ولايحصل شئ في شهر مسرى (اغسطس)

ولما ضربت الضريبة سنة ١٨٥٤ على الاطيان التي كانت في ذلك الوقت معذاة منها ترك الخيام المالكي هذه الاراضى بين دفع ضرائبها نقدا وبين دفعها عينا من الغلة وأوجدت الحكومة في كل مديرية مخازن لقبول الغلال التي كان يمكن ان يدفعها النلاحون ضريبة على ان هذه المخازن ابطلت بعد ذلك من الوجه البحرى لما رغب معظم اصحاب الابعاد في دفع مائلى اطيانهم من الضرائب نقدا أما في الوجه القبلى فكان الامر بالعكس فان معظم الاهالى فضلوا اداء الضريبة عينا من الغلة ويظهر من ذلك أنه لم يوضع قاعدة تتبع في هذا الشأن وان كل لكل من الاهالى ان يدفع ضرائبه كما يريد نقدا أو عينا على ان الاصل الذى كان مقررا أن جباية الضرائب تؤخذ عينا من الغلة ويظهر ذلك من المخازن التي كانت أوجدتها الحكومة في المديرىات وكانت تنفق عليها مبالغ جسيمة ومن كل ما تقدم يتضح جليا ان جباية الضرائب كان ميعادها بعد أوان الغلة

هذا وان الامر العالى الاول الذى اهتم بنوع خاص بمسئلة التحصيل هو الصادر في سنة ١٨٦٢ ولو اخذ بظاهرها ورد فيه لوجد مناقضا كما ابدىناه في هذه المسئلة ولذلك يجب أن نبين المعنى الحقيقى المقصود منه والغاية التي وضع لاجلها ان الامر المشار اليه وتاريخه ١٨ شعبان قد قضى بتحصيل الضريبة العشورية نجوما شهرية كما هو جار في تحصيل الضريبة الخراجية في مواعيد قال انها ستد كر بعد ويظهر مما ورد فيه ان الضريبة الخراجية كان دفعها مقسما نجوما شهرية ولو صح ذلك لالزم من وضعه اى الحكومة ان تعرض بذكر الافساط الدورية وبيان تبينها وتعين أزممتها أما ما ورد في الامر المشار اليه من تحصيل الضريبة العشورية بالطريقة المتبعة في تحصيل الضريبة الخراجية فلم ترد الحكومة به الا الهرب من التأخير الذى كان حاصل في دفع الضريبة المذكورة لسوءية من فرضت على اطيانهم فانهم كانوا يكرهون دفعها ويلتجئون لكل الطرق التي تمكنهم من تعويق قيامهم بادائها ولم يكن مسموحا لهم اقامة الحجة عليها بخلاف الطريقة المذكورة التي لم تكن مسموحة أيضا ولكنها لما كانت لاتعود عليهم باضرار كما لو تلتظوا بكلام ما فكانوا كثير ما يستعملونها فالامر باطلاق الطريقة المتبعة في تحصيل الضريبة الخراجية على الضريبة العشورية أبطل امتيازها فان قد تمتع به ذلك الوقت اصحاب الاطيان الممتازة وهو دفع ضرائبهم متى شاؤوا وكيف شاؤوا

شراؤها من جيهم الخاص فاصبحوا بذلك مدينين للحكومة التي كانت تستوفي دينها باستيلائها على حاصلاتهم فكان معظم الحاصلات يرد في مخازن الحكومة التي كانت شخصها محمد علي باشا فاضطرته هذه الحالة لان يكون أكبر تاجر في القطر المصرى أو بالبحرى التاجر الوحيد في تلك الديار فانه اضطر الى تصدير الغلال بدلا من بيعها في محل وجودها رغبة منه في الحصول على أرباح أعظم ولما رأى بالاختبار أن في تصديرها ربحا يفوق كثيرا بيعها في محل وجودها وما كان يرد الخزينة لوجيبت الضرائب نقدا وسع نطاق شغله ولم يقتصر على تصدير الغلال التي كانت ترد مخازن الحكومة بدل الضريبة بل صار يشتري من الفلاحين حاصلاتهم ويصدرها الى الخارج وكان يدفع للفلاحين قيمتها نقدا ويعمل هو وحده اخطار التصدير والخسائر وغيرها مما يعرض نفسه لها التاجر

وخلاصة القول ان الضرائب جبيت عينا معينة من الغلة طول مدة ملك الباشا المشار اليه

وفي سنة ١٨٥٠ أبطلت الحكومة تقريرا كاملا الاشوان التي كانت لها في الوجه البحرى وصارت تجبي الضرائب نقدا في معظم الوجه المذكور ولقد رأينا في الخططان الفاطميين مدة ملكهم عملوا ذلك فلعل الاسباب الواحدة أتت بنفس النتائج في أزمنة مختلفة ومهما كان من الامر فان انتشار التجارة وكثرة عدد الاباعد المعناة من كل ضريبة التي كان مالكوها يبيعون غلالها كيف شاؤوا استجلبا في أول ملك عباس باشا في الوجه البحرى أشخاصا توفروا النقد لديهم فرغبوا في شراء الغلال اتجارا ولم يلبث الفلاحون أن عرفوا ان من صالحهم بيع حاصلاتهم فباعوها ودفعوا مما استولوه من الثمن نقدا ما عليهم من الضرائب أما الحكومة فلما كانت رأت ان لها ربحا من انتشار الحالة الجديدة لم تحاول توقيفها بل عملت على تشجيع الفلاحين على سلوك هذه الخطة ولم يمس زمن حتى لم يعد الفلاح يجهل شيئا مما يعود عليه بالربح والفائدة فصارت مخازن الحكومة صفرا زائدا على يسار المدد فالغيت واعتادت الحكومة من ذلك العهد على اعتماد مديري الوجه البحرى كل سنة الى نظارة المالية كي يعينوا بالاتحاد أو ان جباية الضريبة نقدا في السنة التالية ولما كان الوجه القبلى يكاد يكون محروما من التسهيلات التجارية التي كان حائزها الوجه البحرى أبقى اشوان الحكومة فيها وهي تعمل الى يومنا هذا

مكة المكرمة والمدينة المنورة في السنة الاولى لفتح مصر كية عظيمة من الجنوب
حصلت عن الخراج أو بالأحرى عن الجزية التي كان قد دفعها المصريون عينا ويمكننا
بذلك ان نفهم ان من يوم الفتح الى عصرنا هذا مازالت الضريبة العقارية تجبي عينا
الافيا شذ وندروانها من ثم كانت تجبي عقب حصاد الغلة أو جمعها

أما قولنا الافيا شذ وندروان المؤرخين المذكورين نقول لا البنا انه كان يؤخذ في
الوجه البحرى على حاصلات قصب السكر والعنب والزعفران وغيرها ضريبة خاصة بها
وكانت تجبي نقدا

أما من ابتداء عهد الالتزامات الى جلوس محمد على باشا على الاريكة الخديوية فالارجح
بل المؤكد ان الملتزمين كانوا يدفعون قيمة الالتزام نقدا ثم يحصلونها من الفلاحين
نحوما

ولما أمر محمد على باشا بتوزيع الاطيان كما كان النقد عزيز الوجود في القطر المصرى
ولذلك جبيت الضرائب عينا من الغلة وهذا يدلنا على أحد الاسباب التي حلت
الخديو المشار اليه على احتكار التجارة واستثاره بها دون سواء ولقد لامه الناس على
هذا حتى مدة حياته فقالوا انه غلل التجارة وأقول ان احتكاره للتجارة لم يوقف نجاحها
بل كان ذريعة اذذاك لتقدمها وانتشارها فان تجارة مصر كانت منحصرة في أوائل هذا
القرن في نقطة ضيقة فكانت قائمة على مرور المراكب المصرية على شطوط الديار
المصرية الى الاستانة العلية فلما ارتقى محمد على باشا سري ممالك مصر وسع دائرة عمل
هذه السفن فأوصلها في بادئ الامر الى مالطة ولينورون ثم الى تريت ومارسيليا
وليقربول وكان يرسل الى هذه الاسا كل ما كان يرد في مخازن الحكومة من الضرائب
عينا فتصرف فيها ويلزمنا قبل البحث فيما اذا كان احتكار محمد على باشا أتى بفوائد
للتجارة أو أضر بها النظر الى الطريقة التي كانت متبعة في جباية الضرائب والى الحالة
التي كانت عليها مصر يومئذ من المدينة

قلنا ان قلة النقد بين أيدي الفلاحين استوجبت جباية الضرائب عينا من الغلة ونزيد على
ذلك انه لم يكن في غير القاهرة والاسكندرية ورشيد تجار مستعدون لشراء الحاصلات
بالنقد أو تسليف الفلاحين نقودا على حاصلاتهم قبل حصدها وان محمد على لما أراد
حمل القرى على اصلاح الاراضى التي أنعم بها عليها وعلى زرعها وحرثها اضطر لان
يقدم لها البندر والماشية والآلات الزراعية وغيرها مما لم يكن في امكان أهاليها

أذهبها البحر أو التي أخذت بالعمليات وكان الحق يقضى عليها بذلك سيما انها لما وجدت زوائد مساحة في الاطيان فرضت على تلك الزوائد ضريبة ثم تملكها ثم باعتها مع ابقاء الضريبة عليها ولعل الحكومة أرادت بذلك التخلص من اعادة ماعهـله الارفيون الذين كانت تمكثهم مهارتهم من غش الحكومة لو أرادوا فيمسهون الاطيان مسحا موافقا لصالح الاهلين فيحصل هؤلاء على رفع أموال عن غير وجه حق ولنا الامل انه اذا أنجز التاريخ أعماله التي أشار اليها الامر العالى الرقم ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ على طريقة حسنة فيسد النقص الموجود في اللائحة على وجه مرض الجميع

(الكتاب الثالث)

(في أخذ الخراج)

(باب)

(كيفية أخذ الخراج)

يظهر لنا من قرائن عديدة ان الضرائب كانت تجبي في القطر المصري في الازمنة السالفة بعد جمع الغلة أو حصدها فقد جاء في الخطط ان الضريبة كان قدرها في الوجه القبلى ثلاثة أرباب برا وانها كانت تجبي عينا ومن المعلوم ان جباية الضريبة عينا لا يمكن اجرائها الا بعد الحصول على الغلة

نعم ان المقررى قال ان تلك الحالة كانت حالة القرن الثانى عشر الان السيوطى انبأنا بما يفيد ان عمرو بن الخطاب كتب الى عامله على مصر عمرو بن العاص يوعز اليه ان اطلب الى المقوقس الارشاد الى الطرق التى من شأنها نشر الرفاهية والرخاء فيما وليته من العمل فلرشد المقوقس عمرو الى ما طلبه منه وكان من جملة الطرق التى أشار بها تحصيل الضرائب دفعة واحدة بعد جنى العنب والبلح وعصر هذين الصنفين للحصول منهما على خرفكاته عين شهرى أغسطس وسبتمبر فان اجتناء العنب والبلح انما يحصل في الشهرين المذكورين

واتنا نعلم أيضا نفلا عن المؤرخين اللذين أشارنا اليهما ان عمرو بن العاص أصدر الى

ذكر في تقرير القومسيون ان أطيان الجزائر لا تماثل باقي الخيضان سواء كان في
الايجار أو في المحصولات الا أطيان الجزائر التي جميعها رمال فساد فانها مستننة فتمن
زيادة أطيان الجزائر غير المستثنى يكون بواقع ايجار ثلاث سنوات وتضاف بالمال
بحيث ان المال لا يقاس بمال الخيضان المجاورة بل انه يكون مساويا لمال حوض
الاطيان المناسب لايجار الجزائر

أطيان
مستثنى
تقرير
مستثنى

(الوجه الثاني)

(عن الاطيان الزيادة بالخيضان)

قبل بالتقرير المذكور بأنه يكون ثمنها كذلك أى بواقع ايجارها ثلاث سنوات والمال
يكون مساويا لمال الحوض الموجودة فيه تلك الزيادة وانه لاجل معرفة مقدار الاثمان
في هذا الوجه والذي قبله تكون قيمة الايجار الذي يعتبر في ذلك بمناسبة ايجار الاطيان
المجاورة للطين المذكور بالجزيرة أو الحوض الموجود فيه ذلك الطين ولا يجرى تقدير
الثن بمعرفة المديرية بل يكون بواقع ايجار الاطيان المجاورة كما ذكر اه
أما زيادات المساحة التي تظهر في أطيان غير التي ذكرت فقد جاء في القرار المذكور
ما يقضى أيضا ببيعها بتقدير اثمانها بواقع ايجارها عن ثلاث سنوات كاطيان الجزر
وما سبق الكلام عليه وانه يستند في تقدير قيمة الايجار على قيمة ايجار الاطيان
المجاورة لها في الحوض نفسه ولا يسوغ للمديرية ان تصرف المسائل التي من هذا
القبيل على حسب ما تراه

ولقد جاء في اللائحة الرقمية ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٠ الخاصة ببيع أملاك الميرى
الحرية مامعناه

ان كل ما ينظر من زوائد المساحة يصير من يوم ظهوره ملكا للميرى ويبيع مع اعطاء
مشتريه حق ملك العين ويربط بالخراج وذلك مطابق لما جاء في الامر العالي الرقيم
سنة ١٨٦٥ وفي اللائحة التي صدرت سنة ١٨٦٧ وفي الارادة السنية المؤرخة
بتاريخ سنة ١٨٧٤ وفي قانون التصفية الرقيم سنة ١٨٨٠

ولا أدري كيف أفسر كلمة (عجز مساحة) مع ان الحكومة لم تجز مساحة الارض
حتى يقال انه اذا ظهر في بعضها عجز زفعت ماله وعاملته كما عاملت الاطيان التي

اذهبا

لغاية عشرة أفدنة فمثل ذلك يعطى لارباب الاطيان أصحاب الاثر بالحوض أو القبالة التي ظهرت به (وذلك مجانا) حكم ضريبة الحوض أو القبالة وأما اذا بلغت الزيادة بالحوض أو القبالة من العشرة أفدنة فما فوقها (قال سعادة المؤلف واذا بلغت هذه الزيادة أكثر من عشرة أفدنة) فهذه الزيادة هي التي يصير جعلها في المزارع اه وستنكلم على ذلك حين البحث في الانعام بأطيان الميرى وبيعها

أما الزيادة المتقدم ذكرها فهي التي كان مطنونا ظهورها من جهة عن اعادة المساحة التي كانت أمرت بها الحكومة وقتئذ ومن جهة أخرى عن التحريات التي عملت في شأن الوثوق من وجود زيادات مساحة والتحريات المذكورة كانت حصلت بناء على بلاغ بعض من الناس وسنعود الى هذا الموضوع عند كلا منا على التاريخ وقد جاء في الامر العالي الرقم ٨ صفر سنة ١٢٧٦ (١٨٦٠) مانحه

اذا ظهرت زيادة بأطيان أحد يتحصل مربوطها من واضع اليد عليها من وقت ظهورها لحد أخذها اه المقصود هوانه من حيث ان ظهور الزيادة هو وجودها وذلك لا يعلم الا من المساحة فالمطالبة بالايجار يكون من سنة المساحة ولو كانت في آخر السنة فانه يعتبر المطالبة بالايجار من أول السنة بدون تشبث لتحقيق سوابق الزراعة وصدرت بعد ذلك ارادة سنية بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٢٨٠ (١٨٦٤) قضت بعدم جواز فك زمام أى ناحية الا بأمر عال وقد جاء فيها مانحه واذا صدر أمر بفك زمام بلد ووجدت زيادة فلا يصير اعطاء تلك الزيادة لاحد بل تكون على ذمة الميرى اه

وبذلك ألغيت كل الاحكام السابقة التي وضعتها الاوامر العلية العديدة وفي ١ بجادى الاولى من سنة ١٢٨٢ (١٨٦٤) صدر أمر عال قضى ببيع كافة زيادات المساحة التي استولت عليها الميرى من عهد صدور الامر العالي الرقم ٢٧ شوال سنة ١٢٨٠ وبوضع الخراج على من يشترونها ولقد نظم مجلس النواب في قراره الرقم ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ (١٨٦٧) مسئلة زيادات المساحة في الحالتين الاوليين فقد ورد فيها مانحه

(الوجه الاول)

(عن الاطيان الزيادة في الجزائر)

الاحكام ما يضطر واضع اليد على الاطيان التي لم تدفع عنها المقابلة الى دفعها والا فليتملوا ان قدروا الحالة التي تجعل لاطيانهم

وان هذه هي اللائحة السارية اليوم على هذه الاطيان وان لم يكن سريانا محكما على انه عند العمل بها ينشأ صعوبات كثيرة ومشاكل متعددة والادارة هي التي تصرفها وتحلها كما يحسن لديها ولقد حسب اولياء الامر أنه يمكن ملافاة هذا الداء باستصدارهم الامر العالي الرقيم ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩ الذي ورد فيه مامعناه

لقد نتج عن أخذ الاطيان بالعمليات حرمان الخازن لهذه الاطيان من حقوقهم في ملكيتها أو في الانتفاع منها ولذلك أمرنا بأنه في المستقبل عند ما يؤخذ أطيان في العمليات يعينها عمال التاريخ أثناء وجودهم في العمل ويصير اعفاؤها من كل ضريبة عقارية اه

ولا يخفى ان في ذلك تقدما وتحسينا ولونسيين اذ لم يعد الذي أخذت منه الاطيان ملزما بالعرض للحصول على رفع مال ما أخذ منه بل صار عمال التاريخ هم الملتزمون ببيان الاطيان التي أخذت في العمليات وتعهدت الحكومة برفع مالها فعلا

أما أمر اعطاء بدل أو قيمة ما يؤخذ من الاطيان فانه بقي على ما كان عليه اذ لم ينسخ الامر العالي الرقيم ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩ شيئا من الاحكام السابقة المتعلقة بهذه المسئلة ومع ذلك يجب الانتباه الى ما يأتي وهو انه من حين صدور الامر العالي الرقيم ١٨٧٤ القاضي ببيع كل أطيان الحكومة أصبح اعطاء البدل عينا معينة أى أرضا أمرا مستحيلا وذلك لالتزام الحكومة بدفع قيمة الارض المأخوذة في العمليات متى كانت هذه الارض مملوكة للشخص الذي أخذت منه أو اذا كان دفع عنها المقابلة على أن التحسين الذي أجرى في اللائحة المتعاقبة بذلك لم يشعر به في العمل لاخذ الادارة تنفيذ الاوامر العالية واللوائح وغيرها على نفسها وصيرورتها بذلك خصما وحكما في آن واحد كما أشرنا الى ذلك فيما مضى

مطلب

(زيادة وعجز المساحة)

ورد في البند ١٥ من اللائحة السعدية مانصه الزيادة بالحيطان اذا بلغت زيادته عن زمام الحوض أو القبالة المذكورة من فدان

بعد اجراء مساحة الاطيان التي يصير اتلافها في العمليات يتظر لما يكون مدفوعا عنه مقابلة ويعطى ثمنه أو بدله بناء على الصادر من المجلس الخصوصى عن اجراء العملية التى تتلف فيها الاطيان المذكورة وأما الاطيان التى لم توجد مدفوعا عنها مقابلة فيجبرى فيها مقتضى الاصول المتبعة فى شأنها تطبيقا لما هو منصوص ومدون عن ذلك بلائحة الاطيان اهـ

ولقد قرر البند ٢٤ من اللائحة المذكورة ضابطا لرفع مال كل أرض أتلفتها أعمال المنافع العمومية على ان الشارع رأى ان رفع الاموال ربما سبب عجزا فى ميزانية الإيرادات ولذلك فقد أشار بسد هذا العجز سواء كان بتعديل ضرائب الاطيان الغير مدفوع عنها مقابلة أو بوضع الضريبة على أراض غير ممسوحة صارت صالحة للزراعة بسبب ما أجرى من العمليات وكأن البند ٢٣ من اللائحة المذكورة يحاول بنوع جلى حل واضع اليد على الاطيان الخراجية على دفع المقابلة أو التعهد بدفعها على أنه ينتج من البند المذكور ومن البند ٢٤ أن الحكومة تعطى الحق لمن أخذت منه أطيانه فى طلب قيمة ما نزع منه سواء كانت الارض التى أخذت أثرية وخاضعة للخراج ودفعت عنها المقابلة أو مملوكة له وفى هذه الحال الاخيرة لافرق بين مادفعت عنها المقابلة وما لم تدفع عنها هذا وان الاحوال هى التى عملت فى هذه المسئلة أكثر من الحكومة على جعل بعض التسوية بين الاطيان الممتازة وغيرها وبين حقوق مالكي هذه وحقوق مالكي تلك

أما رفع المال عن الجزء الذى يصير أخذه من واضع اليد عليه فهو حق مكنسب لكل أرض نزع من يد حائزها بدون استثناء كما ورد ذلك فى لأئحة الاطيان التى أشار اليها البند ٢٤ المذكور على ان البند المذكور أبطل فعلا رفع مال الاطيان التى تؤخذ بالعمليات اذا كانت خراجية لم تدفع عنها المقابلة فان البند المتقدم ذكره قضى بان ما يرفع من مال الاطيان المذكورة يفرض على الاطيان التى لم تدفع عنها المقابلة وعلى الاطيان التى صارت صالحة للزراعة بواسطة العمليات

فان كان العمل المقصود اجراؤه هو ترعة فى فرض الضريبة على الاطيان جديدا ما يزيد عن قيمة ما يكون رفع من المال أما اذا كان العمل المذكور هو طريق أو سكة حديدية فعلى الاطيان التى لم تدفع عنها المقابلة ان تتحمل كل ما رفع من المال وان فى هذه

أما في العمل فإنه كان يتسبب عن تسديد قيمة الجزء المزروع من ملك مالكة تقدا نزاع يطول أمره بين الحكومة ومالك الأرض ولذلك كان الشخص يفضل المعاملة بموجب الطريقة الثانية أى أخذ البدل على أنه إذا اختار هذه الطريقة كان يلزمه أن يتحرى بنفسه ليجد أطيانا حرة ملك الميرى غير موضوع عليها ضرائب بعد فيطلب أخذ البدل منها ومالم يجد هذه الأطيان ولم يجر الاجراءات اللازمة ليملكها يستمر على دفع الضريبة عن الأرض التي نزعته منه وتسلم الحالة على ذلك حتى اذا قيدت الأرض الجديدة باسم ذلك الشخص بتقسيم من الرورنا بجه رفعت الضريبة عن الأرض المزروعة من يده ووضعت على الأطيان التي اعطيت له بديلا منها مهما كانت قيمتها من حيث كثرة الربح أو قلتها

ولم يكن ذلك القانون في حد نفسه بالغاً أقصى الراداة بل كان يحوى وجوها حسنة ولكن لما كانت الحكومة هي الخصم والحكم كانت القاعدة الواحدة تنفذ أحيانا بكل سهولة وطورا يحول دون تنفيذها صعوبات جمة وقصارى القول ان ذلك كان موقوفا على ارادة الوالى أو الوزير أو المدير بل على رغبة صغار المستخدمين وأخص بالذكر منهم مشايخ البلاد

وقد جاء في البند السادس عشر من اللائحة المذكورة في شأن الاجراءات المقترضة اتخاذها للحصول على رفع مال الجزء الذى نزع من يد مالكة مائه فالأطيان التي يرفع مالها لا يكون الرفع الا بعد العرض والاستحصال على أمر الرفع وذلك من بعد أخذ مقاسات الأطيان المذكورة بمعرفة المهندسين واستيناف حقيقتها وصحتها بمعرفة المديرية قبل العرض الى السلطة العليا اه

والسلطة العليا المذكورة هي سلطة الخديو فيعطيا لناظر ماليته وفي بعض الاحيان لناظر الداخلية ليستعملها بالنيابة عنه فينشأ من ذلك تنازع في السلطات يوقف رفع المال الى ماشاء الله بالرغم عن استيناف جميع الاجراءات وما ذكرناه من الاحكام لم يحذف منه شئ وقت تعديل اللائحة السعيدية في سنة ١٨٧٥ بل حفظ في البنود ١٢١٠ و ١٢١١ من اللائحة المذكورة

على انه قد ورد في البند ٢٣ من لائحة ترتيب مجالس تفتيش الزراعة التي صدرت بتاريخ ١٨ شوال سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) ما يأتى في شأن الأطيان التي دفعت عنها المقابلة قال

زمام الناحية وزاد اجمال المطلوب من الناحية بقدر الضريبة المربوطة على الارض التي أنعم بها فمما أبديته يظهر جليا ما كانت عليه حالة الفلاح الواضع اليد على أطيانه الاثرية في الازمنة السابقة لصدور اللائحة السعيدية الرقيمة سنة ١٨٥٨

نعم ان هذه اللائحة قد حسنت حالة الفلاحين الا انها لم تخلصهم تماما من ظلم الادارة وفي الواقع انها وان كانت لاتلزم الحكومة الارتفاع مال الجزء المتزوع من الواضع اليد عليه الا انه قد نظر المشرع في البند ١١ الى امكان أخذ ماتحت يد الشخص كلا أوجلا فيتعذر عليه القيام بأوده فأراد ملافاة هذه الحالة فاكتفى بتكليف المدير بإعطاء ذلك الشخص أطيانا تكفيه لمعيشته تؤخذ

أولا - من اطيان الناحية التي لم تسمح ما عدا أطيان الجزائر والاطيان المكونة جديدا من طمى النيل

ثانيا - واذا لم يوجد ذلك بالناحية ووجد بها أطيان متروكة من أربابها فيعطى له منها البديل أو بقدر ما يحتاجه من ضمن البديل حسب رغبته

ثالثا - وان لم توجد أطيان بالناحية من هذا القبيل ووجد بها أطيان محلولة عن أربابها فصارت حق بيت المال فيعطى له منها بدون تأدية رسم السند حيث هو أحق بالأخذ منها عن سائر من يتقدم خلافه لاختها من أهالى الناحية أو المجاورة

رابعا - وأما اذا لم توجد بتلك الناحية أطيان مما ذكر يعطى منها البديل ويرغب صاحب الطين أن يأخذ البديل من البلاد المجاورة فيعطى له على وجه ما توضع تفصيله اهـ

ومن يطالع البند المذكور يظن ان ذلك البند ضامن لحقوق الفلاحين مع ان تلك الضمانة ليست الا بالقول لا بالفعل اذ ان المدير في يده سلطة مطلقة في هذه المسئلة فواضع اليد أى الشخص المذكور تحت رحمة (١) ولقد ورد في البند المذكور فيما يتعلق بما يصير نزعه من صاحبه من الاطيان المملوكة له مانصه

وأما اذا دخل بتلك العمليات أطيان من الاطيان غير الخراجية أى المملوكة لاربابها فهذه يعطى بدلها لصاحبها أو قيمتها بحسب ما تساوى اهـ

(١) أقول ان الواضع اليد المذكور انما هو في الحقيقة تحت رحمة شيخ البلد فان المدير انما يطلب من الشيخ المذكور البيانات التي يروم اتخاذها أساسا لرأيه

هذا وان اللاتحة التي نظرت قبل سواها في أمر نزع الملكية ووضعت له قواعد وقررت الحق المكتسب بالبدل هي اللاتحة السعيدية التي صدرت سنة ١٨٥٨ فقد ورد في البند ١٠ منها في شأن الحجج وسندات التملك المقتضى اعطاها للملكى الاطيان في مصر أو لواضعي اليد عليها مانحه

يكتب في الحجة شروط على المسقط له أو المفرغ له بأنه اذا ألزم الحال مصلحة الرى ان تعمل جسورا أو ترعا أو قناطر أو طرقا أو بناء أو نحو ذلك بحسب لزوم المصلحة ودخل فيها شئ من تلك الاطيان أى الاطيان الخراجية خلاف الاطيان الغير الخراجية أى خلاف الاطيان المملوكة فلا تكلف الميرى بشئ في مقابلة ذلك خلاف رفع مال الاطيان التي أخذت في تلك العمليات وأما اذا دخل فيها شئ من الاطيان المملوكة فيعطى لاربابها بدلها أو قيمتها اهـ

فان كانت الارض التي نزعت من يدواضع اليد عليها مملوكة للميرى لزم الحكومة اعفاء مازنعة منه من الضريبة وأما اذا كان مازنعة مملوكا لواضع اليد عليه ملك العين فتعفى صاحبه من دفع الضريبة عنه وتعطيه بدلا منه اما قيمته نقدا واما مثله مساحة من أرض أخرى والمراد بالارض المملوكة ملك العين الارض التي في يد صاحبها تقسيط روزناجحة

وقد كرر البند الحادى عشر من اللاتحة المذكورة ماورد في البند السابق من حصر الزام الحكومة برفع مال الجزء الذى تنزعه من واضع اليد عليه فليس لواضع اليد على أرض الا ان يشتغل فيها وينتفع منها مادامت في يده ولقد أبنا فيما سبق انه مامن لاتحة قبل اللاتحة المذكورة أعطت لواضع اليد حقا في طلب رفع مال أرض أخذت منه وقد كان الرجل في الايام السالنة يتحصل على اعطاء الحكومة له بدلا من الارض التي تنزعتها منه أرضا غيرها على انه كان ياتزم بتوزيع ما كان من الضريبة على مازنعة منه بين الاطيان التي أعطيت له جديدا علاوة على الضريبة المفروضة على هذه ولم يرفع مال الجزء الذى نزع من الواضع اليد عليه الا فى النادر بل كان الجارى دائما والمتسع توزيع ما كان على ذلك الجزء من الضريبة على أطيان الناحية كلها وان نقصت مساحة أطيان الناحية فلا ينقص اجمال المطلوب منها ولم يكف بذلك فقط بل كان الجارى انه اذا أعطى لمن نزع من يده أطيان بدلا منها أطيانا غير ممسوحة من أراضي الناحية كانت الارض المنعم بها على هذه الكيفية تعتبر حالا أرضا ممسوحة وزادت في

شراؤها من جيهم الخالص فاصبحوا بذلك مدينين للحكومة التي كانت تستوفي دينها باستيلائها على حاصلاتهم فكان معظم الحاصلات يرد في مخازن الحكومة التي كانت شخصها محمد علي باشا فاضطرته هذه الحالة لان يكون أكبر تاجر في القطر المصري أو بالبحر التاجر الوحيد في تلك الديار فانه اضطر الى تصدير الغلال بدلا من بيعها في محل وجودها رغبة منه في الحصول على أرباح أعظم ولما رأى بالاختبار أن في تصديرها ربحا يفوق كثيرا بيعها في محل وجودها وما كان يرد الخزينة لوجيبت الضرائب نقدا وسع نطاق شغله ولم يقتصر على تصدير الغلال التي كانت ترد مخازن الحكومة بدل الضريبة بل صار يشتري من الفلاحين حاصلاتهم ويصدرها الى الخارج وكان يدفع للفلاحين قيمتها نقدا ويحمل هو وحده اخطار التصدير والخسائر وغيرها مما يعرض نفسه لها التاجر

وخلاصة القول ان الضرائب جيت عينا معينة من الغلة طول مدة ملك الباشا المشار اليه

وفي سنة ١٨٥٠ أبطلت الحكومة تقريرا كامل الاشوان التي كانت لها في الوجه البحرى وصارت تجبي الضرائب نقدا في معظم الوجه المذكور ولقد رأينا في الخططان الفاطميين مدة ملكهم عملوا ذلك ففعل الاسباب الواحدة أتت بنفس النتائج في أزمنة مختلفة ومهما كان من الامر فان انتشار التجارة وكثرة عدد الابعاد المعناة من كل ضريبة التي كان مالكوها يبيعون غلالها كيف شاؤوا استجلبا في أول ملك عباس باشا في الوجه البحرى أشخاصا توفر النقد لديهم فرغبوا في شراء الغلال اتجارا ولم يلبث الفلاحون أن عرفوا ان من حاصلاتهم بيع فباعوها ودفعوا مما استولوه من الثمن نقدا ما عليهم من الضرائب أما الحكومة فلما كانت رأيت ان لها ربحا من انتشار الحالة الجديدة لم تحاول توقيفها بل عملت على تشجيع الفلاحين على سلوك هذه الخطة ولم يمس زمن حتى لم يعد الفلاح يجهل شيئا مما يعود عليه بالربح والفائدة فصارت مخازن الحكومة صفرا زائدا على يسار المدد فألغيت واعتادت الحكومة من ذلك العهد على استمداء مديرى الوجه البحرى كل سنة الى نظارة المالية كي يعبئوا بالاتحاد أو ان جباية الضريبة نقدا في السنة التالية ولما كان الوجه القبلى يكاد يكون محروما من التسهيلات التجارية التي كان حائزها الوجه البحرى أبقى اشوان الحكومة فيها وهي تعمل الى يومنا هذا

مكة المكرمة والمدينة المنورة في السنة الاولى لفتح مصر كية عظيمة من الجنوب
 حصلت عن الخراج أو بالأحرى عن الجزية التي كان قد دفعها المصريون عينا ويمكننا
 بذلك ان نجزم ان من يوم الفتح الى عصرنا هذا ما زالت الضريبة العقارية تجبي عينا
 الا فيما شذ وندر وانما من ثم كانت تجبي عقب حصاد القلة أوجعها
 أما قولنا الا فيما شذ وندر فلا ن المؤرخين المذكورين نقلا اليانا انه كان يؤخذ في
 الوجه البحرى على حاصلات قصب السكر والعنب والزعفران وغيرها ضريبة خاصة بها
 وكانت تجبي نقدا

أما من ابتداء عهد الالتزامات الى جلوس محمد على باشا على الاريكة الخديوية فالاربع
 بل المؤكد ان الملتزمين كانوا يدفعون قيمة الالتزام نقدا ثم يحصلونها من الفلاحين
 نجوما

ولما أمر محمد على باشا بتوزيع الاطيان كما مر كان النقد عزيز الوجود في القطر المصرى
 ولذلك جبيت الضرائب عينا من الغلة وهذا يدلنا على أحد الاسباب التي حملت
 الخديو المشار اليه على احتكار التجارة واستثماره بها دون سواء ولقد لامه الناس على
 هذا حتى مدة حياته فقالوا انه غلل التجارة وأقول ان احتكاره للتجارة لم يوقف نجاحها
 بل كان ذريعة اذالك لتقدمها وانتشارها فان تجارة مصر كانت منحصرة في أوائل هذا
 القرن في نقطة ضيقة فكانت قائمة على مرور المراكب المصرية على شطوط الديار
 المصرية الى الاسمانه العليا فلما ارتقى محمد على باشا - برير ملك مصروسع دائرة عمل
 هذه السنين فأوصلها في بادئ الامر الى مالطة وليفورن ثم الى تريست ومارسيليا
 وليقربول وكان يرسل الى هذه الاسا كل ما كان يرد في مخازن الحكومة من الضرائب
 عينا فتصرف فيها ويلزمنا قبل البحث فيما اذا كان احتكار محمد على باشا أتى بفوائد
 للتجارة أو أضربها النظر الى الطريقة التي كانت متبعة في جباية الضرائب والى الحالة
 التي كانت عليها مصر يومئذ من المدينة

فلنا ان قلة النقد بين أيدي الفلاحين استوجبت جباية الضرائب عينا من الغلة ويزيد على
 ذلك انه لم يكن في غير القاهرة والاسكندرية ورشيد تجار مستعدون لشراء الحاصلات
 بالنقد أو تسليم الفلاحين نقودا على حاصلاتهم قبل حصدها وان محمد على لما أراد
 حمل القرى على اصلاح الاراضى التي أنعم بها عليها وعلى زرعها وحرثها اضطر لان
 يقدم لها البندر والماشية والآلات الزراعية وغيرها مما لم يكن في امكان أهاليها

أذهبها البحر أو التي أخذت بالعمليات وكان الحق يقضى عليها بذلك سيما أنها لما وجدت زوائد مساحة في الاطيان فرضت على تلك الزوائد ضريبة ثم تملكها ثم باعها مع ابقاء الضريبة عليها ولعل الحكومة أرادت بذلك التخلص من إعادة ماعمله الارفيون الذين كانت تمكثهم مهارتهم من غش الحكومة لو أرادوا فيمسخون الاطيان مسحا موافقا لصالح الاهلين فيحصل هؤلاء على رفع أموال عن غير وجه حق ولنا الامل انه اذا أنجز التاريخ أعماله التي أشار اليها الامر العالي الرقيم ١٠ أغسطس سنة ١٨٧٩ على طريقة حسنة فيسد النقض الموجود في اللائحة على وجه مرض الجميع

(الكتاب الثالث)

(في أخذ الخراج)

(باب)

(كيفية أخذ الخراج)

يظهر لنا من قرائن عديدة ان الضرائب كانت تجبي في القطر المصري في الازمنة السالفة بعد جمع الغلة أو حصدها فقد جاء في الخطط ان الضريبة كان قدرها في الوجه القبلي ثلاثة أرباب برا وانها كانت تجبي عينا ومن المعلوم ان جباية الضريبة عينا لا يمكن اجرائها الا بعد الحصول على الغلة

نعم ان المقرري قال ان تلك الحالة كانت حالة القرن الثاني عشر الان السيوطي انبأنا بما يفيد ان عمرو بن الخطاب كتب الى عامله على مصر عمرو بن العاص يوعز اليه ان اطلب الى المقوقس الارشاد الى الطرق التي من شأنها نشر الرفاهية والرخاء فيما وليته من العمل فلرشد المقوقس عمر الى ما يطلبه منه وكان من جملة الطرق التي أشار بها تحصيل الضرائب دفعة واحدة بعد جنى العنب والبلح وعصر هذين الصنفين للحصول منهما على خرفكانه عين شهرى أغسطس وسبتمبر فان اجتناء العنب والبلح انما يحصل في الشهرين المذكورين

واتنا نعلم أيضا نفلا عن المؤرخين الذين أشرنا اليهما ان عمرو بن العاص أصدر الى

لغاية عشرة أفدنة فنسل ذلك يعطى لارباب الاطيان أصحاب الاثر بالحوض أو القبالة التي ظهرت به (وذلك مجانا) حكم ضريبة الحوض أو القبالة وأما اذا بلغت الزيادة بالحوض أو القبالة من العشرة أفدنة فما فوقها (قال سعادة المؤلف واذا بلغت هذه الزيادة أكثر من عشرة أفدنة) فهذه الزيادة هي التي يصير جعلها في المزداد اه وسنتكلم على ذلك حين البحث في الانعام بأطيان الميرى وبيعهما

أما الزيادة المتقدم ذكرها فهي التي كان مظنونا ظهورها من جهة عن اعادة المساحة التي كانت أمرت بها الحكومة وقتئذ ومن جهة أخرى عن التحريات التي عملت في شأن الوثوق من وجود زيادات مساحة والتحريات المذكورة كانت حصلت بزيادة على بلاغ بعض من الناس وسنعود الى هذا الموضوع عند كلا منا على التاريخ

وقد جاء في الامر العالي الرقم ٨ صفر سنة ١٢٧٦ (١٨٦٠) مانصه

اذا ظهرت زيادة بأطيان أحد يتحصل مربوطها من واضع اليد عليها من وقت ظهورها لحد أخذها اه المقصود هوانه من حيث ان ظهور الزيادة هو وجودها وذلك لا يعلم الا من المساحة فالمطالبة بالايجار يكون من سنة المساحة ولو كانت في آخر السنة فانه يعتبر المطالبة بالايجار من أول السنة بدون تشبث لتحقيق سوابق الزراعة

وصدرت بعد ذلك ارادة سنية بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٢٨٠ (١٨٦٤) قضت بعدم جواز فك زمام أى ناحية الا بأمر عال وقد جاء فيها مانصه

واذا صدر أمر بفك زمام بلد ووجدت زيادة فلا يصير اعطاء تلك الزيادة لاحد بل تكون على ذمة الميرى اه

وبذلك ألغيت كل الاحكام السابقة التي وضعتهما الاوامر العلية العديدة

وفي ١ جمادى الاولى من سنة ١٢٨٢ (١٨٦٤) صدر أمر عال قضى ببيع كافة زيادات المساحة التي استولت عليها الميرى من عهد صدور الامر العالي الرقم ٢٧ شوال سنة ١٢٨٠ وبوضع الخراج على من يشترونها ولقد نظم مجلس النواب في قراره الرقم ٢٥ شعبان سنة ١٢٨٣ (١٨٦٧) مسألة زيادات المساحة في الحالتين الاوليين فقد ورد فيها مانصه

(الوجه الاول)

(عن الاطيان الزيادة في الجزائر)

الاحكام ما يضطر واضع اليد على الاطيان التي لم تدفع عنها المقابلة الى دفعها والا فليجعلوا ان قدروا الحالة التي تجعل لاطيانهم

وان هذه هي اللاتحة السارية اليوم على هذه الاطيان وان لم يكن سريانا محكما على انه عند العمل بها ينشأ صعوبات كثيرة ومشاكل متعددة والادارة هي التي تصرفها وتحملها كما يحسن لديها ولقد حسب أولياء الامر أنه يمكن ملافاة هذا الداء باستصدارهم الامر العالي الرقيم ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩ الذي ورد فيه مامعناه

لقد نتج عن أخذ الاطيان بالعمليات حرمان الحائزين لهذه الاطيان من حقوقهم في ملكيتها أو في الانتفاع منها ولذلك أمرنا بأنه في المستقبل عند ما تؤخذ أطيان في العمليات يعينها عمال التاريخ أثناء وجودهم في العمل ويصير اعفاؤها من كل ضريبة عقارية اه

ولا يخفى ان في ذلك تقدما وتحسنا ولونسيين اذ لم يعد الذي أخذت منه الاطيان ملزما بالعرض للحصول على رفع مال ما أخذ منه بل صار عمال التاريخ هم الملزمون ببيان الاطيان التي أخذت في العمليات وتعهدت الحكومة برفع مالها ففلا

أما أمر اعطاء بدل أو قيمة ما يؤخذ من الاطيان فانه بقي على ما كان عليه اذ لم ينسخ الامر العالي الرقيم ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩ شيئا من الاحكام السابقة المتعلقة بهذه المسئلة ومع ذلك يجب الانتباه الى ما يأتي وهو انه من حين صدور الامر العالي الرقيم ١٨٧٤ القاضي ببيع كل أطيان الحكومة أصبح اعطاء البدل عينا معينة أى أرضا أمرا مستحيلا وذلك لالتزام الحكومة بدفع قيمة الارض المأخوذة في العمليات متى كانت هذه الارض مملوكة للشخص الذي أخذت منه أو اذا كان دفع عنها المقابلة على أن التحسين الذي أجرى في اللاتحة المتعلقة بذلك لم يشعر به في العمل لاخذ الادارة تنفيذ الاوامر العالية واللوائح وغيرها على نفسها وصيورتها بذلك خصما وحكما في آن واحد كما أشرنا الى ذلك فيما مضى

مطلب

(زيادة وعجز المساحة)

ورد في البند ١٥ من اللاتحة السعدية مانصه الزيادة بالحيطان اذا بلغت زيادته عن زمام الحوض أو القبالة المذكورة من فدان

بعد اجراء مساحة الاطيان التي يصير اتلافها في العمليات ينظر لما يكون مدفوعا عنه
مقابلة ويعطى ثمنه أو بدله بناء على الصادر من المجلس الخصوصي عن اجراء العملية
التي تتلف فيها الاطيان المذكورة وأما الاطيان التي لم توجد مدفوعا عنها مقابلة
فيجبرى فيها مقتضى الاصول المتبعة في شأنها تطبيقا لما هو منصوص ومدون عن ذلك
بلائحة الاطيان ٥

ولقد قرر البند ٢٤ من اللائحة المذكورة ضابطا لرفع مال كل أرض أتلفتها أعمال
المنافع العمومية على ان الشارع رأى ان رفع الاموال بعاسب عجزا في ميزانية الإيرادات
ولذلك فقد أشار بسد هذا العجز سواء كان بتعديل ضرائب الاطيان الغير مدفوع
عنها مقابلة أو بوضع الضريبة على أراض غير ممسوحة صارت صالحة للزراعة بسبب
ما أجرى من العمليات وكأن البند ٢٣ من اللائحة المذكورة يحاول بنوع جلي حل
واضع اليد على الاطيان الخراجية على دفع المقابلة أو التعهد بدفعها على أنه ينتج من
البند المذكور ومن البند ٢٤ أن الحكومة تعطى الحق لمن أخذت منه أطيانه في
طلب قيمة ما نزع منه سواء كانت الارض التي أخذت أثرية وخاضعة للخراج ودفعت
عنها المقابلة أو مملوكة له وفي هذه الحال الأخيرة لا فرق بين مادفعت عنها المتبالة ومالم
تدفع عنها هذا وان الاحوال هي التي عملت في هذه المسئلة أكثر من الحكومة
على جعل بعض التسوية بين الاطيان الممتازة وغيرها وبين حقوق مالكي هذه وحقوق
مالكي تلك

أما رفع المال عن الجزء الذي يصير أخذه من واصل اليد عليه فهو حق مكنسب لكل
أرض نزعت من يد حائزها بدون استثناء كما ورد ذلك في لائحة الاطيان التي أشار اليها
البند ٢٤ المذكور على ان البند المذكور أبطل فعلا رفع مال الاطيان التي تؤخذ
بالعمليات اذا كانت خراجية لم تدفع عنها المقابلة فان البند المتقدم ذكره قضى بان
ما يرفع من مال الاطيان المذكورة يفرض على الاطيان التي لم تدفع عنها المقابلة وعلى
الاطيان التي صارت صالحة للزراعة بواسطة العمليات

فان كان العمل المقصود اجراؤه هو ترعة ففي فرض الضريبة على الاطيان جديدا ما يزيد
عن قيمة ما يكون رفع من المال أما اذا كان العمل المذكور هو طريق أو سكة حديدية
فعلى الاطيان التي لم تدفع عنها المقابلة ان تتحمل كل مازرع من المال وان في هذه

أما في العمل فإنه كان يتسبب عن تسديد قيمة الجزء المتزوع من ملك مالكه نقدا نزاع يطول أمره بين الحكومة ومالك الأرض ولذلك كان الشخص يفضل المعاملة بموجب الطريقة الثانية أى أخذ البدل على أنه إذا اختار هذه الطريقة كان يلزمه أن يتحرى بنفسه ليجد أطيانا حرة ملك الميرى غير موضوع عليها ضرائب بعد فيطلب أخذ البدل منها ومالم يجد هذه الأطيان ولم يجز الاجراءات اللازمة لملكها يستمر على دفع الضريبة عن الأرض التي نزعته منه وتستمر الحالة على ذلك حتى اذا قيدت الأرض الجديدة باسم ذلك الشخص بتسليم من الرोजनाجيه رفعت الضريبة عن الأرض المتزوعة من يده ووضعت على الأطيان التي اعطيت له بديلا منها مهما كانت قيمتها من حيث كثرة الربح أو قلتها

ولم يكن ذلك القانون في حد نفسه بالغاً أقصى الرداءة بل كان يحوى وجوها حسنة ولكن لما كانت الحكومة هي الخصم والحكم كانت القاعدة الواحدة تنفذ أحيانا بكل سهولة وطورا يحول دون تنفيذها صعوبات جمة وقصارى القول ان ذلك كان موقوفا على ارادة الوالى أو الوزير أو المدير بل على رغبة صغار المستخدمين وأخص بالذكر منهم مشايخ البلاد

وقد جاء في البند السادس عشر من اللائحة المذكورة في شأن الاجراءات المقترضة اتخاذها للحصول على رفع مال الجزء الذى نزع من يد مالكه مانسه فالأطيان التي يرفع مالها لا يكون الرفع الا بعد العرض والاستمصال على أمر الرفع وذلك من بعد أخذ مقاسات الأطيان المذكورة بمعرفة المهندسين واستيناء حقيقتها وصحتها بمعرفة المديرية قبل العرض الى السلطة العليا اه

والسلطة العليا المذكورة هي سلطة الخديو فيعطها لناظر ماليته وفي بعض الاحيان لناظر الداخلية ليستعملها بالنيابة عنه فينشأ من ذلك تنازع في السلطات يوقف رفع المال الى ماشاء الله بالرغم عن استيناء جميع الاجراءات وما ذكرناه من الاحكام لم يحذف منه شئ وقت تعديل اللائحة السعيدية في سنة ١٨٧٥ بل حفظ في البنود ١٠٩ و ١٢١ من اللائحة المذكورة

على انه قد ورد في البند ٢٣ من لائحة ترتيب مجالس تفتيش الزراعة التي صدرت بتاريخ ١٨ شوال سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) ما يأتى في شأن الأطيان التي دفعت عنها المقابلة قال

زمام الناحية وزاد اجمال المطلوب من الناحية بقدر الضريبة المربوطة على الارض التي أنعم بها فيما أبديته يظهر جليا ما كانت عليه حالة الفلاح الواضع اليد على أطيانه الاثرية في الازمنة السابقة لصدور اللائحة السعيدية الرقعة سنة ١٨٥٨

نعم ان هذه اللائحة قد حسنت حالة الفلاحين الا انها لم تخلصهم تماما من ظلم الادارة وفي الواقع انها وان كانت لاتلزم الحكومة الابرغ مال الجزء المتزوج من الواضع اليد عليه الا انه قد نظر المشرع في البند ١١ الى امكان أخذ ماتحت يد الشخص كلا أوجلا فيتعذر عليه القيام بأوده فأراد ملافاة هذه الحالة فاكتفى بتكليف المدير باعطاء ذلك الشخص أطيانا تكفيه لمعيشته تؤخذ

أولا - من اطيان الناحية التي لم تسح ما عدا اطيان الجزائر والاطيان المكونة جديدا من طمى النيل

ثانيا - واذا لم يوجد ذلك بالناحية ووجد بها اطيان متروكة من أربابها فيعطى له منها البديل أو بقدر ما يحتاجه من ضمن البديل حسب رغبته

ثالثا - وان لم توجد اطيان بالناحية من هذا القبيل ووجد بها اطيان محمولة عن أربابها فصارت حق بيت المال فيعطى له منها بدون تأدية رسم السند حيث هو أحق بالأخذ منها عن سائر من يتقدم خلافه لاختها من أهالى الناحية أو المجاورة

رابعا - وأما اذا لم توجد بتلك الناحية اطيان مما ذكر يعطى منها البديل ويرغب صاحب الطين أن يأخذ البديل من البلاد المجاورة فيعطى له على وجه ما توضح تفصيله اهـ

ومن يطالع البند المذكور يظن ان ذلك البند ضامن لحقوق الفلاحين مع ان تلك الضمانة ليست الا بالقول لا بالفعل اذ ان المدير في يده سلطة مطلقة في هذه المسئلة فواضع اليد أى الشخص المذكور تحت رحمة (١) ولقد ورد في البند المذكور فيما يتعلق بما يصير نزرعه من صاحبه من الاطيان المملوكة له مانصه وأما اذا دخل بتلك العمليات اطيان من الاطيان غير الخراجية أى المملوكة لأربابها فهذه يعطى بدلها لصاحبها أو قيمتها بحسب ما تساوى اهـ

(١) أقول ان الواضع اليد المذكور انما هو في الحقيقة تحت رحمة شيخ البلد فان المدير انما يطلب من الشيخ المذكور البيانات التي يروم اتخاذها أساسا لرأيه

هــذا وان اللانحة التي نظرت قبل سواها في أمر نزع الملكية ووضعت له قواعد
وقررت الحق المكتسب بالبذل هي اللانحة السعيدية التي صدرت سنة ١٨٥٨ فقد
ورد في البند ١٠ منها في شأن الحجج وسندات التملك المقتضى اعطائها للملكى الاطيان
في مصر أو لواضع اليد عليها مانحه

يكتب في الحجة شروط على المسقط له أو المفرغ له بأنه اذا ألزم الحال مصلحة الرى ان
تعمل جسورا أو ترعا أو قناطر أو طرقا أو بناء أو نحو ذلك بحسب لزوم المصلحة ودخل فيها
شئ من تلك الاطيان أى الاطيان الخراجية خلاف الاطيان الغير الخراجية أى خلاف
الاطيان المملوكة فلا تكلف الميرى بشئ في مقابلة ذلك خلاف رفع مال الاطيان التي
أخذت في تلك العمليات وأما اذا دخل فيها شئ من الاطيان المملوكة فيعطى لاربابها
بدلها أو قيمتها اهـ

فان كانت الارض التي نزعت من يدواضع اليد عليها مملوكة للميرى لزم الحكومة
اعفاء مانزعتة منه من الضريبة وأما اذا كان مانزعتة مملوكا لواضع اليد عليه ملك
العين فتعفى صاحبه من دفع الضريبة عنه وتعطيه بدلا منه اما قيمته نقدا واما مثله
مساحة من أرض أخرى والمراد بالارض المملوكة ملك العين الارض التي في يد صاحبها
تقسيم روزنامجة

وقد كرر البند الحادى عشر من اللائحة المذكورة ماورد في البند السابق من حصر الزام
الحكومة برفع مال الجزء الذى تنزعه من واضع اليد عليه فليس لواضع اليد على أرض
الان يشتغل فيها وينتفع منها مادامت في يده ولقد أبنا فيما سبق انه مامن للائحة قبل
اللائحة المذكورة أعطت لواضع اليد حقا في طلب رفع مال أرض أخذت منه فقد
كان الرجل في الايام السالنة يحصل على اعطاء الحكومة له بدلا من الارض التي
نزعها منه أرضا غيرها على انه كان ياتزم بتوزيع ما كان من الضريبة على مانزع منه
بين الاطيان التي أعطيت له جديدا علاوة على الضريبة المفروضة على هذه ولم يرفع
مال الجزء الذى نزع من الواضع اليد عليه الا فى النادر بل كان الجارى دائما والمتسع
توزيع ما كان على ذلك الجزء من الضريبة على أطيان الناحية كلها وان نقصت
مساحة أطيان الناحية فلا ينقص اجمال المطلوب منها ولم يكلف بذلك فقط بل كان
الجارى انه اذا أعطى لمن نزع من يده أطيان بدلا منها أطيانا غير ممسوحة من أراضي
الناحية كانت الارض المنعم بها على هذه الكيفية تعتبر حالا أرضا ممسوحة وزادت في

البلاد العشرية اذا كان المنعم عليه بها أو المشتري أو المحيي لها مسلماً وأما اذا كان ذلك الشخص ذمياً فالأرض خراجية ولو كانت في حيز أرض العشر أما اذا وجدت تلك الاطيان في حيز أرض الخراج فهي خراجية مهما كانت ديانة مالكيها اذلا أطيان عشرية في البلاد الخراجية ولما كانت أراضي مصر خراجية أصلاً لزم لصحة البيوع والتمتع وغيرها أن تجرى بشرط وضع الخراج على تلك الأراضي وهو ما قالته اللائحة الرقمية ١٤ أكتوبر سنة ١٨٨٠

ومما ينبغي استحضاره دائماً ان للسلطان ونائبه ان ينعم بأطيان خراجية مع اعفاؤها من الضريبة كلها أو من جزء منها على أن الأرض وان اعفيت من جزء من الضريبة فلا تبرح ضر بيتها هي الخراجية وقد جاءت اللائحة المذكورة آنفاً منطبقة في ذلك على الشريعة الغراء

مطلب

(الأراضي التي تنزع من ملك صاحبها لنفع العامة)

ذكرنا فيما سبق ان الاطيان التي مسحت ووزعت سنة ١٨١٣ هي الاطيان التي كانت تزرع وان الذين وزعت بينهم لم يعطوا الا الحق الانتفاع بها على قيد الحياة وانهم نالوا بعد ذلك حقوقاً تخولهم توريث هذه الأرض الى وراثتهم وانهم حصلوا عقب اللائحة السعيدية الرقمية سنة ١٨٥٨ على حقوق جسيمة جداً على ان عين الأرض كانت دائماً مملوكة للحكومة

هذا وانه قيل اللائحة المذكورة كانت كل أرض مملوكة للحكومة أي كل الأراضي التي لم ينعم بها الميرى بموجب تقسيط من الروزنامة يتحول للمنعم عليه الحق في ملك العين تنزع من ملك صاحبها بدون اعطائه أدنى بدل عنها متى كان القصد من نزاعها عمل أشغال يعود نفعها الى العامة كالجسور والقرع والبنائات وغيرها وأما الاطيان التي كانت مملوكة لأربابها فكانت تنزع أيضاً من ملك صاحبها ولكن كانت الحكومة ملزمة باعطائه بدلا عنها أطياناً مثلاً مساحة وههنا نقول انه في أكثر الأحيان كان يعطى تعويض أيضاً عن الاطيان الاثرية المقروض عليها الخراج على ان الحكومة كانت تفعل ذلك تنكرماً منها اذ انها ليست مجبورة قانوناً على اعطاء الاهالي بدلاً مما تأخذ منهم من الاطيان الاثرية

وان هذه القوانين كلها القاها بالفعل القانون الذى صدر فى ٢٤ ربيع أول سنة ١٢٩١ (١٨٧٤) ببيع أطيان الميرى غير اللازمة لها ولم يرد فى هذا القانون شئ فى شأن شروط البيع وفى شأن وضع الضريبة على مايباع بل تركت هذه المسائل مهمة وترك الفصل فيها للإدارة وفى الدرجة النهائية للتخديو

أما اللائحة التى صدرت فى ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٠ عقب قانون التصفية بشأن بيع أملاك الميرى الجائز التصرف بها فانها أصح من حيث الشكل والموضوع من التى سبقتها وقد ورد فى البند ١٢ منها مامعناه

الاطيان التى تباعها الحكومة يربط عليها ضريبة ابتداء من تاريخ التوقيع على عقد البيع والضريبة المذكورة هى الضريبة الخراجية المفروضة على ما مائلها من الاطيان فى المركز الواقعة فيه وعقد البيع المذكور هو حجة أو سند التملك الذى تعطيه الحكومة وقد أصدر بعد ذلك ناظر المالية منشورا ملغيا لهذه الفقرة الاخيرة واتا فجد فى هذا المنشور الاسباب التى حلت الناظر على اجراء ما اجراء فقد ورد فيه مامعناه

لقد عرفنا ان كثيرين من الذين برسو عليهم م مزايا الاطيان يستولون عليها قبل اتمام باقى الاجراآت اللازمة ويؤجلون انجازها الى ماشاء الله فهم يتمتعون بهذه الواسطة بمنفعة الاطيان بدون دفعهم ضريبة ما فلاجل ملافاة هذا الخلل قد أمرنا بوضع الضريبة من يوم التسليم والاستلام ووضع المشتري يده على ما اشتراه

أما الاطيان غير المتزرعة فقد جاء فى المنشور ما يقضى بعدم وضع الضريبة عليها الا من ابتداء السنة السادسة من تاريخ انتهاء مزاياها وعقب معاينة تجرى اذذاك بقصد تعيين الضريبة المقتضى وضعها عليها والدرجة الواجب درجها فيها وأما أهل الخبرة المنوط بهم أمر اجراء الفرز فهم غالباً مشايخ البلاد وما كانت القرارات التى يصدرونها تكفى الا بأمر من الادارة التى كان لها الفصل النهائى فى هذه المسائل فكانت تفصل فيها بحسب ما يترأى لها اذ لا قاعدة هناك ولا قانون

والعجب كل العجب ان سلطة المراقبين مع انهما غير مسلمين هى التى اعادت الضرائب الموضوعة على أطيان الميرى الجديدة فى الحدود التى وضعتها لها الشريعة الغراء فانها قضت بان الاطيان التى ينعم بها أو التى تباع أو تحيى تجعل من النوع العشرى فى

ان الاراضى غير المتزرعة التى لا يحول دون اصلاحها صعوبات يمكن للاهالى الحصول عليها مجانا وعلى الشخص المنعم عليه بها ان يضرب أجلا لوضع الضريبة عليهم عند انقضائه على ان هذا الاجل لا يتجاوز ثلاث سنين وفى كل الاحوال يطلب من هذه الاطيان الخراجية ابداء ما عليها من الضريبة ابتداء من السنة الرابعة للانعام بها أما الاطيان البور أو الرائحة أو المستصلحة وغيرها من الاطيان التى من هذا القبيل فيحصل عليها الاهالى مجانا على ان الاجل الذى يعينه المنعم عليه بها بوضع الضريبة عليها عند انقضائه يمكن أن يكون ست سنين بدلا عن ٣ فلا تطلب الضريبة الخراجية اذا منها الا ابتداء من السنة السابعة

أما أراضى البريات الواقعة شمال القطر المصرى على شواطئ البحيرات المالحة فيأخذها الاهالى مجانا على ان المنعم عليه بها لا يدفع ضريبة عنها الا من ابتداء السنة الحادية عشرة من تاريخ الانعام بها والضريبة التى يدفعها اذذاك هى الضريبة العشرية من الدرجة الاخيرة وبعد مضى ١٦ سنة أى من ابتداء السنة السادسة عشرة يدفع عن تلك الاطيان الضريبة العشرية المفروضة على اطيان الدرجة التى تدرج فيها

ولم يرد فى القرار المذكور شئ فى شأن ملك المنعم عليهم بهذه البريات بقيد هل نصير مملوكة لهم ملك العين بتقسيط من الرोजनाجة أولا على اننى أظن ان ذلك كان قصد الشارع ودليلا على ذلك ما صار اجراءه نحو البريات التى أنعم بها حينئذ فان المنعم عليهم بها ملكوها ملك العين نعم ان فى القرار المذكور نقصا من حيث المعنى والموضوع وعيبا من جهة الشكل الا أنه مع ذلك قام ببعض احتياجات الحالة اذذاك ولكن لما كان غير مقيد للادارة لم يلبث زمنا طويلا بل مات بدون ان يلغى وبطل العمل به قبل صدور قانون سنة ١٨٧٤ ولائحة سنة ١٨٨٠ فى شأن بيع املاك الميرى الحرة وفى ١٦ محرم سنة ١٢٨٥ (١٨٦٨) صدر أمر عال بالنصديق على قرار صدر من مجلس النواب بتاريخ ١٢ من الشهر نفسه قاض باعفاء الاطيان التى انتهت عليها الرمال من كل الضرائب تحت اعادة الضريبة عليها اذا عادت سالحة ذات ايراد عقب اشغال واعمال مستقبلية ولقد جاء فى الامر المشار اليه ايعاز الى المديرين بدقة التحرى عن الاطيان المعفاة من الضرائب لانهم يال الرمال عليها وبملاحظة الزمن الذى فيه يعيدها طمى النيل سالحة للزراعة وبالنعام بها فى كلا الحالين لمن يطلبها بشرط ان يقوم بدفع ما عليها من الضرائب

اتتقلت رأسا في ملك مستترها على ان الامر لم يجر على هذه الصفة فان معظم
الاطيان أعطى مجانا بصفة أبعاديات ولم تستول الحكومة على ثمنها
وصدر أمر عال بتاريخ ١١ ذى الحجة سنة ١٢٨٢ (١٨٦٦) بالفاء أحكام الامر
العالي الذي صدر بالتصديق على قرار الجمعية العمومية الرقم ٨ رجب سنة ١٢٧١
(١٨٥٤) وقضى بوضع الضريبة حالا على مازرع من الابعاد التي أعطتها الحكومة
مجانا أو بالثمن اماما لم يزرع منها فقد قضي الامر المشار اليه بوضع الضريبة عليه
لمضى ثلاث سنوات من بيعه أو من الانعام به وهذا الاجل يتدنى من سنة ١٨٧٦
والمعنى في ذلك انه ابتداء من سنة ١٨٧٩ تجب الضريبة على كل أطيان الاهلين
سواء أصلحت أو لم تصلح فقد أعطت الحكومة اذا لاصحاب الاطيان ميعادا لاصلاح
أراضيهم المعفاة من الضريبة لا يزيد عن اثنتي عشرة سنة ولا يتقص عن ثلاث سنين
ولقد نفذت أحكام هذا الامر وفي سنة ١٨٧٩ ٤٤ بها فلا ترى اليوم أرضا صالحة
أولا معفاة من الضريبة سواء كانت تلك الأرض تعطى إرادا أولا
هذا وان الامر العالي الرقم سنة ١٨٥٦ والبند ١٥ من اللائحة السعيدية الرقبة
سنة ١٨٥٨ المتعلقان بإعفاء الأراضي المنتم بها من الضريبة بصفة مؤقتة كان قد
ألغاهما أمر عال صدر سنة ١٨٦١ على انه لما كان الاحتياج الى العمل بهما قد
اشتد بعد الغائهما لان الأراضي البور والنعوص والأراضي المستصلحة والأراضي التي
هالت عليها الرمال هذه الاطيان التي كان يتم بها سابقا مع اعفائها من الضرائب
لوقت كانت سنة ١٨٦١ وما بعدها توضع عليها الضريبة حال بيعها ولان اصلاح
هذه الأراضي وجعلها ذات إيراد كان يستلزم شغلا جسيما يستغرق زمنا طويلا ولان
الاموال التي تنفق في هذا السبيل وفي شرائها كان لا يمكن أن يحصل عن صرفها
فائدة قبل اتمام اصلاح الأراضي ولانه فضلا عن خسارة فوائد رأس المال كان
يلزم المشتري بدفع الضريبة السنوية ولما كانت تلك الحالة قد ثبوت عزائم الاهالي
عن شراء الاطيان المذكورة فهذه الاسباب وغيرها ولا سيما عبر الحكومة المالي
جملت الميرى التي رغبت بترغيب الاهالي وبحملهم على الشراء على ان سألت مجلس
النواب سنة ١٨٦٧ غما اذا كانت تباع الاطيان البور المذكورة مع اعفائها من
الضريبة لوقت فأصدر المجلس المذكور قرارا تاريخه ٢٥ شعبان سنة ١٨٧٦ جاء
فيه ما معناه

وضع الضريبة فلا قاعدة تتبع ولا قانون ينفذ في هذه المسئلة الا الامر الذى ذكرناه وهو الذى أوعز الى المديرين بقرض الاطيان أما من جهة فرض الضريبة على بعض الاطيان ورفعها عن الاخرى فكانت أسبال المنوطين بهذا العمل هى القاعدة الوحيدة المتبعة

وفى سنة ١٨٥٦ صدر أمر عال بالانعام ببعض أطيان بورغير ممسوحة بصفة أثر قابلة لان تجرى عليها أحكام الخراج ووضعت فى شأنها الشروط الاتية وهى اعفاؤها من كل ضريبة مدة السنين الثلاث الاولى ودفعها نصف الضريبة مدة السنين الثلاث الثانية وفرض كامل الضريبة عليها ابتداء من السنة السابعة من تاريخ الانعام بها والضريبة المذكورة هى الضريبة الخراجية المفروضة على أطيان الخوض الموجودة فيه الاطيان المنعم بها وقد ثبت منطوق هذا الامر العالى ما جاء فى البند (١٥) من اللائحة السعيدة الرقمية ٢٤ المجلة سنة ١٢٧٤ (١٨٥٨) على ان الامر المشار اليه والبند المحكى عنه أُلغيا لما صدر الامر العالى الرقم ١١ جمادى الاولى سنة ١٢٨٢ (١٨٦٤) القاضى ببيع أراضى الميرى البورفانها أى الاطيان المذكورة صارت مملوكة عينا لمن يبعث لهم وفرض عليها العشر

وكان قد صدر قبل ذلك أمر عال تاريخه غرة جمادى الاولى من السنة المذكورة قضى ببيع هذه الاطيان وبفرض الضريبة الخراجية عليها وبوضع العشر على الاطيان غير الممسوحة (المستبعدة) والتي تركها أربابها

وان الاطيان التى تركها أربابها كانت على وجه العموم أطيانا أثرية تدفع الخراج وكانت قد أصحلت من زمن مديد فقويها الى أطيان عشرية لبيعها قلى الاراد الذى كانت تستولى عليه الحكومة من الضريبة العقارية على ان الحكومة كانت يومئذ ترجح تخفيض الضرائب من ابقائها على أسعارها العالية وإيجاد متأخرات وخسارة قسم كبير منها لعدم تحصيلها ادعاء منها بأن ترك أرباب الاطيان لاطيانهم انما ينشأ غالبا عن انتقال كاهل الارض بالضرائب الجسيمة فضلا عن ذلك فان الحكومة حسبت انها ببيعها تلك الاطيان يبعث يجعل لمشتريها حق ملك العين فيها وبوضع العشر عليها تحصل عنها من الاثمان أعلاها وهى آراء مصيبة فى حد نفسها وحسنة فى ذاتها وكانت أنت بفوائد عظيمة لو أن البيوع أجريت بانتظام ولو أن الاراضى المبيعة

هذا وناظر المالية والداخلية يفصلون فصلا اداريا نهائيا في المواد التي ذكرناها
وحكمهم لا يتقبل الاستئناف

مطلب

(الاراضى التى ضعفت عن الانتاج والاراضى التى أعفيت من الضريبة باسباب)
مر بنا ان ساكن الجنان محمد على باشا أنعم على بعض الناس باطيان خارجة عن
المساحة وأعفاها من كل ضريبة لرغبته فى تعميم الزراعة والحراثة أولغايات أخرى
وان هذه الاطيان هى
الابعاديات والجفالك
والاطيان الاواسى

والاطيان المعروفة باسم مسموح المسطبة ومسموح المشايخ
وستعرف مما يأتى انه أنعم أيضا بابعاديات معفاة من الضريبة على بعض قبائل العربان
على انهم لم يعطهم حق ملك العين فيها وانه أعفى من دفع الضرائب الاطيان المفروسة
أشجارا وانه أنعم باطيان واقعة على ضفة المحمودية بشرط جعلها جنائين واعفاها من كل
ضريبة

فهذه الاطيان كلها وضعت عليها الضريبة فى خلال المدة من سنة ١٨٥٤ الى سنة
١٨٥٧ فنما ماربطت عليه الضريبة الخراجية ومنها ما فرضت عليه الضريبة العشرية
وستعود الى الكلام فى ذلك فى فصل آت

واعقب صدور الامر العالى الرقم ١٥ محرم سنة ١٢٧١ (١٨٥٤) القاضى بفرض
العشر على كل الاطيان المملوكة لاربابها التى كانت معفاة من الضريبة فى ذلك الوقت
اصدار الجمعية العمومية أمرا الى المديرين بفرض الابعاد والجفالك والاواسى وغيرها الى
مئزر وعاقرا لاجل أخذ العشر على المئزر وعدم أخذه على العاقر وأصدر الخديو أمرا
عاليا فى تاريخ ٨ رجب من السنة المذكورة بالتصديق على هذا القرار

ولم يعط مهلة للعنعم عليهم لاصلاح الاراضى غير القابلة لوضع الضريبة عليها (العاقرة)
ويظهر لنا من هذا انه وان كانت الضريبة مقدارها عشر الغلة الا ان القصد كان
أخذها حالما تصير الاطيان المفروضة عليها قابلة لان تعطى ايرادا وفى الواقع انه كان
كلما فرزت الاطيان القابلة لوضع العشر عليها فرزا جديدا فرضت الضريبة على اطيان
كانت معفاة فى ذلك الوقت ورفع مال اخرى ولا ضابط لذلك الارادة من عهد اليهم

من حيث تارة تحدث جزائر بالبحر من دون أكل بحر من أطيان المعمور قبل هـ - هذه الجزائر تعطى لاهالى البلاد التى ظهرت فيما بينهم بالمزاد على الوجه المشروح وتضاف على زمام بلد من تنتهى عليه وكل ما يوقعه البحر من تلك الجزيرة فيما بعد ونقصه عن أصلها فن بعد المساحة ومعلومية مقدار الجزير يعرض عنه بالاستئذان عن رفع ماله (انما يجب ان تجرى التعريبات بناء على طلب أصحاب الشأن) وأما مظهر زيادة فيها فينقيد على من سبق قيد أطيان الجزيرة عليه بالفية السابق الاعطاء له بها بدون ان تنزل الزيادة المذكورة بالمزاد وكل ما انتهى المزا فيه على أحد في جميع ذلك يتقيد أثره له ويجرى فيه كما في بنود الاطيان الخراجية اهـ

ومما يجب الانتباه اليه هو ان البيع أو التنازل بالمزاد المذكور في هذه الاسطرلابى على الاعلى الايجار أو على الضريبة المقتضى دفعها بحسب الشروط التى وضعت للاراضى التى عرفت من ذلك الوقت باسم مطروف وستكلم عليها فيما بعد

ولما نقتت اللائحة السعيدية ونشرت سنة ١٨٧٥ فى شكلها الحالى درجت أحكام البندين ٢٣ و ١٦ اللذين تكلمنا عليهما فى البندين ١٣ و ١٤ من اللائحة الجديدة وأضيف الى هذا البند الاخير مانصه بالحرف

ما يظهر زيادة بالجزائر بعد وفاة الزمام يجرى فيه مقتضى الصادر فى ١٧ ربيع الاول سنة ١٢٩١ (١٨٧٤) اهـ

وهذا الامر هو القاضى ببيع أراضى الميرى غير اللازمة لها وان البيع الذى يجرى بموجب الامر العالى المشار اليه هو بيع الارض نفسها ولم يتكلم على هذه المسئلة فى لائحة غير اللائحة السعيدية بشكليها مع انها ذات أهمية كبرى بالنسبة لعظم طول النيل الممتد من الجنوب الى الشمال وذلك هو سبب النزاع الدائم والمشاحنات المستمرة بين النواحى أو الاهالى الواقعة أطيانهم على احدى ضفتى النيل

هذا والادارة تسد نقص القانون الخاص بالمسئلة المذكورة باجرائات لافاعده لها مقررته أو بالقياس على العوائد والاصطلاحات الجارية التى تختلف باختلاف النواحى فى أكثر الاخيان حتى اذا سن لذلك قانون مستوف عمل بموجبه فاذا أذهب البحر أطيانا يرفع مال الجزه الذهاب أو يعطى بدله لاربابه من الاطيان المكونة جديدا أو يرفع مال الجزه الفائد وتباع الاطيان المكونة جديدا بشروط اللائحة التى عملت سنة ١٨٨٠ عقب صدور قانون التصفيه وهى اللائحة الخاصة ببيع أملاك الميرى الجائز التصرف بها

جديدا على الارض الفاسدة فالزيادة تؤثر بطريق المزايدة العلية ويعطى لاهالى
الناحية التى فيها تلك الزيادة حق الاولوية فى استئجارها

هـ- هذا وان البند ٢٣ من اللائحة المذكورة يؤيد فى الفقرة الاولى منه ما جاء فى البند
١٦ المذكور آنفا وزاد عليه انه اذا كانت الارض المكونة جديدا فى ناحية لم يفقد
البحر من اطيانها شيئا فطرح كلها بالمزاد للتأجير وما يرسو المزاد عليه منها يصبح جزا
غير منفصل من زمام الناحية التى منها من رسا عليهم مزادها

نم ان البند ٢٣ لم ينص صريحا على ان هذه الاحكام تنطبق على الاطيان الخارجية
وعلى الاطيان التى دخلت فى ملك اصحابها الا انى أظن ان هذا هو المراد للواضع وبما
يدلنا على ذلك ورود هذه العبارة فى البند ١٦ هذا وان الحكومة لم تعهد لاصحاب
الاطيان الذين لهم فيها ملك العين أو ملك المنفعة - الارتفاع مال الجزة الفاقدة بسبب
البحر أما اذا وجد فى الناحية التى تعدى البحر على بعض اطيانها اطيان مكونة جديدا
فقد تعهدت الحكومة بالتعويض على ارباب الاطيان الفاقدة مهما كان نوعها من
الاطيان المكونة جديدا وأظن أن هذه هى أول مرة علمنا فيها بالتساوى بين حقوق
مالكي الارض ملك العين وحقوق مالكي منفعتها فقط

ومن الامور المهمة أن نستلفت الاقطار الى المسيل الذى كان ظاهرا بمحو أسباب عدم
المساواة التى كانت موجودة بين الاطيان المملوكة ملك العين وغيرها ولذلك فأنقذ
لحظة عليه وأقول ان رأى العام كان له تأثير فى ذلك فان الخديو يفرضه ضريبة
أوبالحرى ضرائب على الاطيان التى كانت معفاة منها اذذاك كان أول من أضر
بالامتيازات التى كانت حاصلة عليها تلك الاطيان وبعث رأى العام على الخروج
الى عالم الوجود

وقد ورد فى الفقرة الثانية من البند ٢٣ مانصه

اذا كانت الجزيرة التى تظهر هى بين البحرين والبحر اذهب اطيانها من احدى النواحي
التي ظهرت بينهم من الاطيان العلو المكنانة على الاهالى فبالحال يصير مقياس ماأ كاه
البحر ويرفع ماله على طرف الديوان واطيان الجزيرة المذكورة يصير نزولها فى المزاد
بين أهالى البلاد التى ظهرت الجزيرة مقابلة لحدود اطيانهم وتعطى لمن تنهى عليه
المزايدة وتلقى بزمام بلده اه

وجاء فى الفقرة الثالثة منه مانصه

من الضريبة بل كان صاحبه يستمر على دفع الضريبة الواجبة عنه وكان بعض الاحيان
يجرى توزيع ما كان مفروضا من الضريبة على الجزء الفاقد بين أطيان الناحية كلها
وكان اذا أعطت الحكومة بدلا من الاطيان المكونة جديدا عن أطيان اذهبها البحر
فالضريبة التي تفرض على هذه الاراضى تضاف الى جملة الضريبة المطلوبة من
الناحية وعلى ذلك كانت أطيان الناحية اذا نقصت مساحتها لاينقص اجمال المطلوب
منها في مقابلة ضرائب الناقص بل ان ذلك الاجمالى كان يمكن زيادته بما يفرض
من الضريبة على الاطيان المعطاة للاهالى بدلا عما فقدوه بتعدى البحر (١)

هذا وان البند السادس عشر من اللائحة السعيدية الرقمية سنة ١٨٥٨ وضع هذا
الضابط العمومى وهو ان كل أرض خراجية كانت أو عشورية أى سواء كانت ملكا واضع
اليدها أم لا اذا اذهبها البحر ترتفع أموالها بشرط ان لا يتكون من ذلك أراض جديدة
من طميه توازى الارض الفاقدة فهذا البند جعل للارض التى تذهب بالبحر بدلا
بشرط ان ما كان على الارض التى ذهبت بالبحر من الضريبة يحمل على الارض
المعطاة بدلا منها

أما رفع المال فلا يمكن حصوله بموجب البند المذكور الا اذا كان النيل لم يكون بطميه
أرضا ذات مساحة تساوى مساحة الارض الفاقدة وكيفما كان الامر فقد ورد في
اللائحة المذكورة ما يقضى بعدم اتخاذ قراراتى المسائل التى من هذا القبيل الا بعد
عريضة أصولية للسلطة العليا

اذا كانت الارض المكونة من الطمى فى الناحية التابع لها الشخص الذى تعدى
البحر على أطيانها فالارض الجديدة تعطى له بدلا عما فقدوه أما اذا كانت الارض المكونة
جديدا غير كافية للتعويض على الذين فقدوا أطيانا بتعدى البحر فانها توزع بين
واضى اليد أو المالكين كل منهم بنسبة ما اذهب البحر أما اذا زادت الارض المكونة

(١) والظاهر ان هذه العادة قديمة فقد جاء فى كتاب وضعه أحد المتسوحين الذين زاروا مصر
سنة ١٦٧٢ فى أخبار رحلته ما معناه قال وكانوا يجددون كل يوم جزرا جديدة ولما كانت هذه
الامور بصرف قد صارت غير قابلة للتغيير من يوم قرر كيفية سيرها السلطان سليم العثمانى لما فتح
تلك البلاد ولما كانت تلك الجزر غير مندرجة فى دفاتر الديوان التى انشئت تحت عيني السلطان
المشار اليه جهلا يومئذ - لم يوجد ما يفهم عن ذلك انهم لا تدفع خراجا للسلطان بل هى لمنفعة والى
مصر خاصة فهو يلزمها الكشف المدير بات أو غيرهم ويستولى على قيمة الالتزام اهـ

(عن الوجه القبلى)

س ١٨٦٣	س ١٨٧٦	س ١٨٨٤
٣٨٧٥٤٣	٣٧٤٣٠٥	٣٥٢٣٠٣ مديرة الحيزة
١١٦٥٢٢	٨٧٧١٥	١٠٦٩٨٦ = بنى سويف
٣٦٥٢٨٥	٣١٢٤٥٠	٢٤١٦٥٧ = الفيوم
١٩٢٨٢١	١٧٦٣٩٨	٢٠٤٥٨٠ = المنيا
٣٦٠٥١٠	٣٣٣٩٩٤	٣٥٥٩٠٣ = سيوط
٢٩٣٣٣٢	٦٧٩٧٦٥	٣١٥٥٨٦ = جرجا
مجهول	٥٦٦٨٧٦	٢٦٢٣٨١ = قنا
مجهول	٥٢٨١٤٢	٥٢٢٠٨٨ = اسنا
١٨١٦٠١٣	٣٠٥٩٦٤٥	٢٣٦١٤٨٤
٧٦٦١٥٣	١٠٢٤٣٥٥	٨٦٠٨١٤ الجلة عن الوجه البحرى
٢٥٨٢١٦٦	٤٠٨٤٠٠٠	٣٢٢٢٢٩٨ الجلة العمومية عن الوجهين البحرى والقبلى

باب

زيادة ونقصان الارض القابلة لان يوضع عليها الخراج

مطلب

الاراضى التى يستأصلها البحر (أكل بحر) والاراضى التى تتكون من الطمى

انه قبل صدور اللائحة السعيدية الرقبة ٢٤ ذى الحجة سنة ١٢٧١ (١٨٥٤) لم يكن ثم قاعدة تتبع فى مسئلة الاطيان التى يستأصلها البحر تارة من الواقعة على الضفة اليمنى وطورا من الواقعة على الضفة اليسرى منه والاطيان التى تتكون من اطميه قتريد فى مساحة اطميان بعض الاهالى فكان الاهالى المالكون اطميانا على احدى ضفتى النيل اذا فقدوا شيا منها يتعدى البحر لاسبيل لهم الى مداعاة الحكومة التى كان لها فضلا عن ذلك ان تفرض على الاطيان المكونة من طمى البحر ضريبة جديدة ان شئت

على ان الحكومة كانت فى بعض الاحيان تعوز على الشخص كل ما فقدته أو جراً منه باعطائه قسما من الاطيان المكونة من النيل على ان ذلك كان منوطا بارادة الحكومة لاقاعدة له تراعى ولا ضابط يتبع وما كان الجزء الفاقد ليعفى قط

انها قليلة اذ لابد انها تحول دون انتشار زراعة النخيل المتعدد المنافع الذى يدفع
 ضريبة على غلته مع ان الارض القائم عليها تدفع ضريبة هي نفسها
 وقد رأيت ان أدرج هنا كشفا ببيان مقادير النخيل التى صارت تعدادها عامى ١٨٦٢
 و ١٨٧٦ وفى سنة ١٨٨٤ أما البيانات المختصة بالتعدادين اللذين حصلوا عامى
 ١٨٦٢ و ١٨٧٦ فهى مأخوذة من التقرير الشامل الذى رفعه للجنة التحقيق العليا
 جناب البارون ده كرامار النائب عن دولة النمسا والمجر لدى اللجنة المذكورة وقد
 أخذت البيانات المختصة بتعداد سنة ١٨٨٤ من مجموعة الكشوف الخاصة بالاموال
 وعشور النخيل عن سنة ١٨٨٤ هذه الذى نشرته ادارة الاموال المقررة هذا وما
 يجب الانتباه اليه هو انه فى سنة ١٨٦٢ لم تكن العشور موضوعة على نخيل مديرتى
 قنا واسنا ولذلك لم تدرج فى جداول التمويل ولم يحصر عددها فلما صدرت اللائحة
 الرقيمة فى ١٠ رجب سنة ١٢٨٤ (١٨٦٨) بوضع العشور على النخيل كله الموجود
 فى القطر المصرى جرى تعداد نخيل المديرتين المذكورتين وهذا مايسر لنا ان نعرف
 عدد هذا النخيل فى سنة ١٨٧٦ وأقول هنا ان عدد النخيل سنة ١٨٨٤ هو نفس
 العدد الذى ربط عقب الاحصاء الذى عمل بناء على الامر العالى الصادر بذلك فى ٢٨
 مايو سنة ١٨٨١

جدول

بيان نتائج احصاءات النخيل التى عملت فى سنى ١٨٦٢ و ١٨٧٦ و ١٨٨٤

(عن الوجه البحرى)

	سنة ١٨٨٤	سنة ١٨٧٦	سنة ١٨٦٢
مديرية البحيرة	٥٨٠١٦	٥٢٠٠٩	٥١٨٩٦
الغربية	١٨٠٧٧	٢٢٠٩٨٩	٩٥٩٦٨
الدقهلية	١٢٢٢١٥	١١٩٠٤٨	٧٢٦٠٢
الشرقية	٥٠٤١٧٥	٤٩٩٨٥٤	٤١٩٤٦٩
القليوبية	١٣١٥٥٧	١١٠٨٨٩	١٠٤٤١٢
المنوفية	٢٦٦٧٤	٢١٥٦٦	٢١٨٠٦
	٨٦٠٨١٤	١٠٢٤٣٥٥	٧٦٦١٥٣

أولا الخيل المغروسة في حيشان وجنائن بيوت السكن التي تدفع عليها عوائد الاملاك

ثانيا الخيل المغروسة في حيشان وجنائن محلات العبادة أو المدافن

(المادة الرابعة)

ربط العشور على الوجه المقرر أعلاه يكون بمقتضى تعداد الخيل الجارى الآن والعشور التي تربط على هذا الوجه عن سنة ١٨٨١ يستمر اعتبارها والعمل بها في الاربع سنوات التالية للسنة المذكورة ولا عبرة بما يحدث في هذه المدة من الزيادة أو النقصان في كمية الخيل التي تصلح لربط العشور عليها

(المادة الخامسة)

كل ما يخالف أمرنا هذا من الاحكام السابقة يكون ملغيا لا يعمل به

(المادة السادسة)

على ناظر مالية حكومتنا تنفيذ أمرنا هذا

صدر بمرأى رأس التين في ٢٠ جمادى الثانية سنة ١٢٩٨ (٢٨ مايو سنة ١٨٨١)
(الامضا)

(محمد توفيق)

(بأمر الحضرة الفخيمة الخديوية)

(رئيس مجلس النظار)

وناطر المالية)

(الامضا) رياض

وعدم ذكر شئ في شأن تقدير محصول الخيل في الامر العالى المذكور قطع اسباب الغش والظلم وما كان يجربه الخنثون من هذا القبيل اذ كانوا هم الذين كانت تكافهم الحكومة باجراء التعداد والتقدير لكونهم مشايخ وعلمد البلاد واقدر غير الامر المسمى اليه شكل هذه الضريبة التي لم تعد عشر الغلة حتى ولا بالقول فقط وصارت ضريبة مقررة وفي هذا ما يدل على انه كان موجودا في ميزانية سنة ١٨٨١ مبلغ معين باسم عشور الخيل فوزع بين الخيل بالسوية

والامل انه عند حلول سنة ١٨٨٥ وهو الاجل المضروب لاجراء التعداد الثانى تكون الحكومة قد تلافت اخلال الحاصل في مآليتها فيمكنها الفاء هذه الضريبة ولو

وبين ١٤ قرشا على النخلة الواحدة ولم يكن هذا البون العظيم فقط في مديرية دون أخرى بل كان بين الضريبة المفروضة على نخيل ناحية وبين الضريبة نفسها الموضوعة على نخيل ناحية أخرى من نفس المديرية الواحدة فاضطربت الحكومة لتلك الحالة ولما لم يكن في امكانها ابطال هذه الضريبة خوفا من حصول نقص في ايراداتها التي خصصها قانون التصفية لوفاء الدين اكتفت بتعديل أسامها فأصدر الجنب الخديو العظم أمرا عاليا بتاريخ ٢٨ مايو سنة ١٨٨٠ قضى يجعل الضريبة ٣٠ ^٢/_٢ على كل نخلة ذكرا كانت أم أنثى سواء جلت ثمرا أم بذرا وذلك اعتبارا من تاريخ نشره المستقبل وجاء فيه ان التعداد الذي يجري في هذه السنة يتخذ أساسا في القيد بجريدة الاموال ويعمل به مدة أربع سنوات وعند انقضاء هذه المدة يعمل جرد جديد عن النخيل وهو الامر العالى المعمول به حالا فيما يخص النخيل وهذا نصه

(نحن خديو مصر)

بعد الاطلاع على التقرير المقدم بتاريخ ٢٨ فبراير سنة ١٨٨١ من قوميون تعديل الضرائب لنظارة المالية والرأى المعطى من قومسارية صندوق الدين العموى وبناء على ما رفعه البنا ناظر المالية وموافقة رأى مجلس نظارنا
ناصرا بما هوأت

(المادة الاولى)

تربط عشور النخيل باعتبار قرشين ونصف على كل نخلة في جميع جهات القطر المصرى ماعدا جهات الواحات وقسم حلنا التابع لمديرية اس-سنا فان عشور النخيل فيها تكون قرشا ونصف على كل نخلة وذلك من ابتداء سنة ١٨٨١ الجارية

(المادة الثانية)

تربط العشور المذكورة على جميع النخيل الحامل للثمرا أو للطلع في سنة ١٨٨١ فيشمّل الذكر منها والاثنى وتدخل في ذلك النخيل المغروسة في أراضي الاوقاف الخيرية

(المادة الثالثة)

تعنى من العشور

اذنا واعية أهمل الناس زراعة النخيل بل ان بعضا منهم قطعوا تلك الاشجار فظهر نقص في التعداد الذى حصل سنة ١٨٧٣ من حيث عدد النخيل ولما رأت ذلك الحكومة جمعت الانجار الباقية ضريبة الانجار المقطوعة فكان ذلك عبارة عن زيادة سعر الضريبة

وفى ٢٧ ربيع آخر من سنة ١٢٨٠ (١٨٦٣) اهتمت الحكومة بوضع ضريبة على جنائن الاسكندرية فأصدر الخديو أمرا عاليا قضى بتحصل عشور على النخيل خلاف مال الارض المغروس فيها هذا النخيل

وفى ١٠ رجب سنة ١٢٨٤ (١٨٦٨) صدر أمر عال يذكر بنوع عموى الاهالى بان الاراضى المزروعة نخيلا تدفع عشر حاصلات النخيل القائمة فيها فضلا عن الضريبة العقارية خراجية أو عشرية المفروضة عليها نفسها . ويظهر من احكام الامر العالى المشار اليه انه كان ثم نخل لا يدفع ضريبة فى ذلك الزمن كنخيل ارمنت فانها لم تربط بالضريبة الا بعد صدور الامر العالى المسمى اليه

ولما زادت الضريبة العقارية سدسا بموجب الاوامر العلية الرقمية ٤ صفر سنة ١٢٨٤ (١٨٦٨) و ١٦ جادى الاولى سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) وضعت هذه العـلاوة على الضريبة المفروضة على النخيل التى كانت من مدة مديدة فقدت صفتها العشرية من حيث نسبة العشر من الغلة وصارت ضريبة لاقاعدة لها كسائر الضرائب

ولم ينفذ قرار الجمعية العمومية الرقيم سنة ١٨٦١ فيما خص التعداد الثانى الا بعض التنفيذ نعم ان ناظر المالية أصدر أمرا تاريخه ١٠ جادى الاخرى سنة ١٢٨٥ (١٨٦٩) الى محافظ الاسكندرية أوعز فيه اليه باجراء تعداد النخيل الموجود فى دائرة اختصاص محافظته وبتقدير قيم الضرائب وان أوامر أخرى من هذا القبيل أصدرت للمديرين أو منهم لمؤسسيهم فى أزمنة مختلفة على ان هذه الاوامر لم تأت بنتيجة حسنة اما لعدم فهم المأمورين لها واما لعدم تنفيذهم اياها على حسب المرغوب وحاصل الكلام انه نشأ عن تعديل المشايخ والعمد لقاعدة رفع الضريبة المذكورة ووضع كيفية اضرار عظمية فان المذكورين كانوا يتبعون أهواءهم الشخصية فيغشون ويظلمون غير مباليين

ففى آخر سنة ١٨٨٠ كان مقدار الضريبة المعروفة باسم عشور النخيل يختلف بين ١

تقديرها بدون زيادة ولا نقص في قيمتها فلو زاد عدد هذه الاشجار أو نقص ولو زادت حاصلاتها أو قلت في أثناء تلك المدة لما كان ذلك موجبا لاجراء أدنى تغيير فيما ورد في الدفاتر الميرية ومتى مضت الست سنوات المذكورة أجرى تعديل وتقدير جديديان يعمل بهما مدة ست سنوات أخرى وهم جراً

فلو نظرنا الى ان هذه الضريبة كانت تعطى ايرادا جسيما في صرف النظر عنه ما يخل ويوجب عجزا بالميرانية وجدنا انه من الضروري ومن قبيل الانصاف تحصيلها وان نظرنا الى ما اعتادته المصالح وما ألقه صغار المستخدمين من مضايقة الاهلين والى ما هو عليه الفلاح من جهل ماله من الحقوق وما عليه من الواجبات حتمنا ان ذلك الامر الواضحة أحكامه بنوع ينفي الاجهام كان يتأتى عنه حصول فائدة لو عمل به بطريقة حسنة

ولقد أظهرت التجارب وأبان الاختبار ان غلة النخيل تكون جيدة سنة واحدة فقط أما في السنة التالية فتكون متوسطة أو أقل فالتخاذ متوسط محصول سنتين أساسا في تقدير الضريبة عدل وصحيح ولما كانت النخلة لا تعطى ايرادا يعتد به قبل مضي خمس أو ست سنوات من نخلها ونقلها لا يحصل الا بعد مضي سنة أو سنتين من غرسها أول مرة فلو فرضنا ان كل الاشجار المنقولة حصل جردها في سنة ١٨٦٢ وجدنا انه كان يمكن للحكومة ان تغض النظر بدون ان تعرض نفسها لخسارة كبيرة عن قسم كبير من الشجيرات التي كان يرى انها ستعطى محصولا في المدة الواقعة بين سنة ١٨٦٢ وسنة ١٨٦٨ لكون هذه الشجيرات لابد أنها كانت تدخل سنة ١٨٦٩ ضمن التعداد الدوري

أما من جهة الشخص الذي كان يفقد في غضون السنوات الست بعض نخيله ويستمر مع ذلك على دفع الضريبة عما فقده الى حصول التعداد الجديد هذا كان مظلوما على ان الجمعية العمومية لم ترد ان تعتبر هذا الامر فانها رأت وهي مصيبة فيما رأت ان صاحب النخل لا يسعه الا أخذ الاحتياطات اللازمة لوقاية نخيله متى كان عارفا انه سيلزمه دفع الضريبة على ما ينقد من ذلك النخل الى حصول التعداد الجديد فعمل بالطريقة التي وضعتها الجمعية العمومية على انه لم ينبج عن ذلك فائدة حسنة فان الامر العالي لم ينفذ قط على الاطلاق ونشأ عن ذلك ارتباك عظيم في أساس هذه الضريبة - حتى ان التشيكات ارتفعت من كل الجهات ولما لم تصادف هذه التظلمات

والحاصلات لكان حصل على المرغوب تماما فأجيب عن ذلك بأن الأرجح ان هذه الضريبة لا بد أنها كانت اذ ذلك تعطى ايرادا جسيما لم يمكن لمحمد علي باشا صرف النظر عنه فتخميننا لهذه الضريبة وتسهيلا لدفعها أمر باعفاء قسم من الارض من الضريبة العقارية وذلك غاية ما كان قادرا على عمله على اننى أقول بأن ليس لدى مستندات تؤيد ما أبدته سوى مستندات الفكر وظواهر الاحوال فلا أجزم بصحة ما أراه جرما تاما

وكذلك لا يمكننى تعيين الزمن الذى أعيدت الضريبة فيه على القصة المربعة المحيطة بكل نخلة بعد أن أمر باعفاؤها محمد علي باشا فصارت الارض بواسطة وضع الضريبة على تلك المساحات تدفع ضريبتين احدهما مفروضة عليها والاخرى على حاصلاتها كما اننى أعجز عن تعيين الاساس الذى كان يستند عليه فى فرض تلك الضريبة وعن تعيين قدر النسبة التى كانت قبل سنة ١٨٦١ بين الضريبة وبين الغلة قبل رفع شئ منها فى مقابلة مصاريف زراعة أو غيرها مهما كانت

نعم ان النسبة بينهما كانت بحسب القاعدة نسبة ١ - ١٠ على اننا اذا استندنا على ما حصل من سنة ١٨٦١ واتخذناه قياسا يتبع ترجيح لدينا ان القاعدة المذكورة ما كانت مرعية قبل

وانما نعلم ان هذه الضريبة كانت قبل سنة ١٨٦١ أى الى سنة ١٨٦٠ تؤخذ على كل نخلة اما قيمتها فكانت اما ٢٠ بارة واما ٢٠ ^٢ وان نخيل مديرية المنوفية كان معفى من هذه الضريبة وكذلك النخيل القائم فى أراض كانت معفاة من الضرائب وربطت بالعشور من سنة ١٨٥٤

وفى سنة ١٢٧٧ (١٨٦١) ٨ صفر صدر أمر عال بالتصديق على قرار من الجمعية العمومية قضى باجراء تعداد النخيل ذكورا واناثا وتقدير ما يجب ربطه عليه من الضريبة وان هذا العمل يجرى فى سنة ١٨٦١ ويعاد فى سنة ١٨٦٢ وان متوسط ما ينتج عن هذين التعدادين يتخذ أساسا فى تعيين ما يملكه كل مالك من النخيل القابل لربط الضريبة عليه وتلك الضريبة هى العشر مقرر من واقع متوسط نتائج التقريرين اللذين سيعملان فى وقت واحد مع التعدادين المذكورين

فاذا عين عدد الاشجار القابلة لربط الضريبة عليها وقد ردت ضريبتها على الوجه الذى أشرنا اليه وجب على صاحب النخل دفع الضريبة مدة ست سنوات بحسب ما صار

باب عشور النخيل

ان عشور النخيل وان لم تكن في ذاتها ضريبة على الارض رأساً أى ضريبة عقارية الا انها تعتبر كذلك في القطر المصرى لكونها تؤخذ على احدى حاصلات الارض ولولا ذلك لما كنت أدخلتها ضمن مباحث هذا الكتاب ولما أثبت على ذكر شئ في شأنها

ولا يمكننى تعيين الزمن الذى فرضت فيه هذه الضريبة أول مرة ولا بيان الاسباب التى اقتضت فرض ضريبة على شجر النخيل المتعدد المنافع ولا ما كان جارياً في الأزمان السالفة للملك محمد على باشا نحو الاساس المستند عليه في وضع هذه الضريبة فلا أدري أكانت اذ ذاك توارى عشر الغلة أم كانت ضريبة توزيعية أم ضريبة ظلية على أنه كيفما كانت الحال فالامر الذى لا يحتمل الريب هو أن هذه الضريبة كانت موجود قبل التاريخ الذى أمر به ذلك الولى الخالد الاثر في سنة ١٨١٣ (١) فالتا نعم بالنقل والسمع ان حضرة المشار اليه أعنى في السنة المذكورة من كل ضريبة قسبة مربعة من الارض حول كل نخلة آتى وانه أمر بأخذ عشر غلة هذه الاشجار الاثاث قبل رفع شئ من الغلة بمنزلة مصاريف زراعة وغيرها وان النخل المذكور كان معفى من كل ضريبة

وحقيقة الامر ان تلك الضريبة كانت استعملت الى ضريبة عقارية مفروضة فقط على الاطيان المزروعة نخيلاً ولقد ظهر لنا ان المغفور له محمد على باشا لم يرد فرض ضريبتين على الارض الواحدة رغبة منه في تعميم زراعة النخيل في القطر المصرى وان رغبته هذه كانت منطبقة على قواعد الشريعة حيث لا يجوز أخذ ضريبتين على الارض الواحدة فأعفى الارض المزروعة نخيلاً من الضريبة العقارية وفرض عشوراً على نخيلها ومما يدلنا على ميل الباشا المشار اليه الى تعميم زراعة النخيل المساعدة التى أبدأها والاعتناء الخاص الذى كان له بها

ورب معترض يقول لو أعفى الباشا النخيل من الضريبة كما فعل بغيرها من الاشجار

(١) يقول أحد الجهابذة الفطاحل وهو حضرة حفى افندى ناصف مدرس الانشاء بمدرسة الحقوق الخديوية أن أول من وضع الضريبة على النخيل عمر بن الخطاب رضى الله عنه ولقد أصاب حضرته في قوله (المعرب)

المائة فدان حصل على كل فدان تسعة قروش وأربعة وعشرون بارة وهو مبلغ يوازي ١٢,٢ في المائة من ضريبة أباعد الدرجة الاولى و ٧٤ في المائة من الضريبة المفروضة على اطيان الدرجة الاخيرة

وقد سبق لنا أنهم في سنة ١٨٧٠ وضعوا علاوة على الضرائب قدرها ١٠ في المائة للقيام بنفقات الري وأعمال الري هي الاعمال التي يعملها الناس بواسطة السفرة أو العونة

أما الاطيان العشورية وهي التي تتحمل القسم الاكبر من العلاوة الجديدة فانها كثيرا ما فرض عليها ضرائب للقيام بنفقات نفس هذه الاعمال التي لاغلة بدونها ومن ثم فلا ضريبة تجبي

وان كل هذه الزيادات وما جاء عليها من العلاوات تحول ماتيخ منها وما حصلته الحكومة بسببها من النقود عن الغاية الاصلية التي خصصت لها حتى اذا اضطرت الحالة التي استوجبت وضعها مرة أولى وطرأت الحاجة التي دعت اليها دفعة سابقة وضعوا علاوة جديدة لهذه الغاية عينها كانهم نسوا انهم قد وضعوا فيما سبق علاوة للغاية نفسها

ذلك هو تاريخ اساس الضريبة العقارية في الدبار المصرية أبتنه بما أمكني من التدقيق والاستيفاء

ولقد رأينا فيما مضى انه في أوائل الجيل الحاضر أى في سنة ١٨١٣ ان الضريبة العقارية على وجه العموم كانت عبارة عن قدر معين من المال يفرض على الاطيان وانه لم يكن هناك قاعدة موضوعة بنوع جلي يوزع بموجبها المال المذكور بين الاطيان وأن تعديل الضرائب لم يكن يجري في أوقات معينة وفصول مضروبة وأن ارادة الحاكم وحدها كانت الحاكمة في الضريبة العقارية ان شئت أضافت عليها علاوات لاتعلق لها معها وتلك هي الحالة التي دعت الخديو المعظم الى اصدار أمره العالي الرقم ١٠ اغسطس سنة ١٨٧٩ بعمل تاريخ ولقد صار ذلك فلنطلب الآن من الباري تحقيق ماورد في الملة الاولى من الامر الخديوى في شأن التاريخ أى فرض الضريبة العقارية بكيفية عادلة بين كل مالكي الاطيان بنسبة مايلزمه كل منهم

المائة التي فرضت على الاطيان زيادة على ضريبتها للقيام بحفقات الري فقد انضمت هذه العلاوة في ٥ شوال سنة ١٨٧٠ الى الضريبة العقارية ضمما لها باتا وفي سنة ١٨٧٦ أى حين تسوية أحوال مصر المالية كانت الضريبة العقارية المفروضة على أطيان بعض المديرية مخصصة لفواء الدين العام ولدفع فوائد على حين ان ما كان يتحصل من هذا القبيل عن الاطيان الاخرى كان يصرف في شؤون ادارة البلاد وفي سنة ١٨٧٩ ألغت الحكومة السخرة ووضعت بدلا منها العونة

وذلك لأن أبواب الإبعديات وبالمجمل أصحاب الاملاك الواسعة لم يكن عندهم عدد كاف من الرجال يقومون بأشغال أراضيهم وفضلا عن ذلك لما لم يكن لهم الحق في مراقبة سير رجالهم لم يمكنهم ان يقدموا الانتفاع للارزمن لأعمال السخرة وفي هذه الحالة اصدرت الحكومة لائحة موافقة ومطابقة لأمر عال صادر في ٩ فبراير سنة ٨٩ وقد جاء في البند الاول من الامر المشار اليه مامعناه « فلاحوا الاباعد الذين يصير طلبهم لاداء أعمال السخرة يمكنهم ان يتخلصوا من الاشغال بهذه الاعمال بأن يدفعوا مبلغا يصير تقدير قيمته من واقع عدد الايام المفروض عليهم عملها سخرة » ٥١

ولما لم يكن من الممكن معرفة عدد شغالة كل ابعادية بالضبط والتدقيق لعدم استقرار الشغالة المذكورين فاصدرناظر الاشغال العمومية بالاستناد على سوابق (١) قرارا ماله ان من أراد من أصحاب الاراضي ان يعفى شغالة أطيانه بدفع مبلغ عنهم وجب عليه ان يدفع ستين قرشا صافيا عن كل شغال والقرار المذكور اعتبر عدد الشغالة ثمانية في كل مائة فدان من الارض وذلك يوازي ضريبة قدرها أربعة قروش وخمس بارات عن الفدان الواحد وبعد سنة من صدور هذه اللائحة صدرت لائحة أخرى جعلت قيمة البدل مائة وعشرين قرشا عن الفدان الواحد فاذا حسبنا ان عدد الشغالة ثمانية أنفاز في كل مائة فدان حصل معنا تسعمائة وستون قرشا فاذا وزعنا هذا القدر على

(١) وقد حصل مرارا ان الابعديات التي أنعم بها محمد علي باشا مذكرا صلاحها القلة الشغالة فلما رأى ذلك المشار اليه أمر القرى التي سكانها كثير والعددان تقدم كل واحدة منها ٨ أنفاز لكل مائة فدان منعهم افكان الانتفاع المذكورون يتناولون مع عيالهم الى الارض المنعم بها ولا يقدر على مبارحة الابعادية ولا على الامتناع من العمل ولم ينسخ هذا الاستعداد الا في عهد سلاكن الجنان سعيد باشا في نواحي السنة ١٨٥٦ أو ١٨٥٧ أما قبل ذلك الوقت فكان مشايخهم مسئولين عنهم كما هم مسئولون اليوم عن رجال نواحيهم الذين يؤخذون للجهادية أو للسخرة ٥١

عن الاطيان التى لم تدفع المقابلة

(عن الوجه البحرى)

كسور باره — —

١٠٨	٠٣	$\frac{1}{5}$	ضريبة القدان من الدرجة الاولى
٠٧٤	٢٣	$\frac{1}{5}$	» » » الثانية
٢٣	١٠	$\frac{1}{4}$	» » » الثالثة

(عن الوجه القبلى)

كسور باره — —

٧٤	٢٣	$\frac{1}{5}$	ضريبة القدان من الدرجة الاولى
٥٨	٠٨		» » » الثانية
٢٣	١٠	$\frac{1}{4}$	» » » الثالثة

ولما صدر قانون التصفية فى ١٧ يوليوسنة ٨٠ بإلغاء لائحة المقابلة وتأتجها المالية رتب مبلغ مائة وخمسين ألف جنيه مصرى كل سنة يصرف فوائد بمثابة تعويض للذين دفعوا المقابلة عما دفعوه وان تلك الفوائد عن المقابلة التى دفعت عن الاطيان الخراجية والعشورية

تلك هى التقلبات التى طرأت على الاطيان التى يقال انها تدفع عشر غلتها فقد كانت فى بادئ الامر أى فى زمن مؤسس العائلة الشريفة المالكة حالا على القطر المصرى معفاة من كل ضريبة ثم فرض عليها العشر الشرعى من نحو ثلاثين سنة للحصول على نفقات الاشغال العمومية ثم صارت فيما بعد تفرض عليها الضرائب بدون قياس ولا قاعدة وهو شأن كل الاطيان فى القطر المصرى

وفى هذا المقام أرغب الى حضرات القراء ان آتى على بعض ما يخص الضرائب التى وضعت فى أزمسة مختلفة للقيام بنفقات بعض أعمال معينة فاختلفت بالضريبة العقارية اختلاطا تاما حتى استحتم فصلها عنها فقد رأينا مثل ذلك فى متأخرات الضرائب الخراجية التى لما تزايد قدرها اضطرت الحكومة الى وضع علاوة على هذه الضريبة للحصول على هذه المتأخرات وفى الفردة التى أضيفت أيضا على الضريبة الخراجية وبصرف النظر عن الماضى فان عندنا مثلا من هذا وهو علاوة العشرة فى

(بند أول)

من ابتداء أول يناير سنة ١٨٨٠ يزداد على أموال الاطيان العشورية مبلغ مائة وخمسين ألف جنيه مصرى وهذه العلاوة يصير توزيعها على جميع الاطيان العشورية بالنسبة للضرائب المربوطة عليها الآن

(بند ثانى)

على ناظر مالىتنا تنفيذ أمرنا هذا
صدر بسراى عابدين فى ١٨ يناير سنة ١٨٨٠
(الامضا) محمد توفيق
رئيس مجلس النظار و ناظر المالية
بالوكالة

(الامضا) رياض

وقد بلغت مقادير الضرائب عقب هذه الزيادة الى ما ترى
عن الاطيان التى دفعت المقابلة

عن الوجه البحرى بما فيه مديرية البحيرة

كسور باره

٩٩	٣٠	$\frac{9}{10}$	عال أول ضريبة الفدان
٨٣	٠٥	$\frac{3}{5}$	» ثانى »
٦٦	٢٠	$\frac{2}{5}$	» وسط اول »
٤٩	٣٥	$\frac{3}{8}$	» ثانى »
٣٨	١٠	$\frac{1}{4}$	» دون أول »
١٦	٢٥	$\frac{1}{2}$	» ثانى »

عن الوجه القبلى

كسور باره

٦٦	٢٠	$\frac{2}{5}$	عال أول ضريبة الفدان
٥٨	٠٨		» ثانى »
٤٩	٣٥	$\frac{3}{8}$	» وسط أول »
٤١	٢٢	$\frac{5}{8}$	» ثانى »
٢٤	٢٧	$\frac{3}{5}$	» دون أول »
١٦	٢٥	$\frac{1}{10}$	» ثانى »

عن الوجه القبلي

٥٧	٣٠	.	الدرجة الاولى ضريبة القدان
٤٤	٣٦	$\frac{2}{3}$	» » الثانية
٢٥	٢٦	$\frac{2}{3}$	» » الثالثة

فيرى من ذلك انه فضلا عن الربح الذى كانت تعطيه لأئحة المقابلة لمن رضى بها بتخفيض الضرائب المفروضة على أطيانه حتى النصف فان أصحاب هذه الاطيان امتازوا عن سواهم بأن الضريبة التى ربطت على أراضهم كانت أقل مما سواها وهنا نقول ان الاراضى العشرية التى لم يرض أربابها بلائحة المقابلة قليلة جدا فان معظم أصحاب الاراضى العشرية كانوا قبلوا وتعهدوا بالامتثال للأئحة المذكورة وقد ألغيت لأئحة المقابلة مرة أولى بمقتضى أمر عال رقم ٧ مايو سنة ١٨٧٦ الا انها أعيدت فى ١٨ نوفمبر من السنة المذكورة غير انه ابتداء من هذا التاريخ أبطل ما كان جاريا اجراؤه من رفع الاموال كل سنة وصار دفع المقابلة المذكورة اقساطا بنسبة ١ الى ١٢ الزاميا وفى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ الغيت لأئحة المقابلة بتا وأعيدت مقادير الضرائب الى ما كانت عليه قبل صدور لأئحة المقابلة أى الى الحالة التى كانت فيها بموجب الفرز الذى صار سنة ١٨٧٠ أما الاطيان التى لم تدفع عنها المقابلة فاستمرت على دفع العشر بوائع المقادير التى وضعها فرز سنة ١٨٦٨ للضرائب وان كل الضرائب العشرية داخله فيها علاوات السدس والعشر اللذين كانا قد اختلطا بالضريبة العقارية التى وضعت قبل سنة ١٨٧١ وفى ١٨ يناير سنة ١٨٨٠ صدر أمر عال بنقض مائة وخمسين ألف جنيه مصرى على الاطيان العشرية وتلك العلاوة توزع فيها بنسبة الضريبة التى على كل فدان منها فزادت بذلك الضرائب العشرية نحو ثلث قيمتها ولم يسبق زيادة ضريبة الى هذا الحد المجحف بالعدل فكانت تلك الزيادة هى الضريبة القاضية على ما كان باقيا للاطيان العشرية من الامتياز والميل نص الامر المشار اليه

(نحن خديو مصر)

بناء على ما عرضه علينا ناظر ماليتنا وموافقة رأى مجلس نظارنا قد أمرنا بما هو آت

عن الوجه البحرى بمافيه مديرية البحيرة

كسور باره — —

٧٧			عال أول ضريبة الفدان
٦٤	$\frac{2}{3}$	$\frac{1}{3}$	» » ثانى
٥١	$\frac{1}{3}$	$\frac{2}{3}$	وسط أول
٣٨	٢٠		» » ثانى
٢٥	٢٦	$\frac{2}{3}$	دون أول
١٢	٣٣	$\frac{1}{3}$	» » ثانى

عن الوجه القبلى

كسور باره — —

٥١	١٣	$\frac{1}{3}$	عال أول ضريبة الفدان
٤٤	٣٦	$\frac{2}{3}$	عال ثانى
٣٨	٢٠		وسط أول
٣٢	٣	$\frac{1}{3}$	وسط ثانى
١٩	١٠		دون أول
١٢	٣٣	$\frac{1}{3}$	دون ثانى

وفى ١٣ جمادى الاخرى سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) ظهرت لائحة المقابلة وشملت أحكامها الاطيان الخراجية والعشورية على انها قسمت الاطيان العشورية الى قسمين كبيرين لكل منهما ضرائب خاصة به مختلفة عن ضرائب الاخر فان الاطيان العشورية التى قبل أصحابها أن يدفعوا المقابلة عنها احتسبت عشورها على واقع الفرز الذى حصل سنة ١٨٧٠ أما الاطيان العشورية التى لم يتعهد أربابها بشئ ولم يدفعوا المقابلة عنها فاحتسبت عشورها بواقع الفرز الذى حصل سنة ٨٧ مع زيادة علاوة السدس والعشر فبقيت الضريبة المفروضة عليها هى الآتية

عن الوجه البحرى

كسور باره — —

٨٣	١٦	$\frac{2}{3}$	الدرجة الاولى ضريبة الفدان
٥٧	٣٠	.	» » الثانية
٢٥	٢٦	$\frac{2}{3}$	» » الثالثة

لحصولها على الاموال اللازمة فأصدرت تظارة المالية منشورا بتاريخ ٨ شوال سنة ١٢٨٧ (١٨٧٠) بزيادة الضرائب عشرة في المائة وقالت فيه ان القصد من العلاوة المذكورة القيام بنفقات الري الذي كانت تجريه الحكومة على مصاريفها ولقد أمرت بمنشورها البادى ذكره بقبض علاوة العشرة في المائة المحكى عنها بأصول حسابات الضريبة الخراجية والضريبة العشورية وخصوص حساب خاص وهو حساب لم يفتح قط لاختلاط تلك العلاوة من يوم وضعها اختلاطا تاما بالضريبة العقارية ولقد ثبت المجلس الخصوصى منطوق هذا المنشور بقرار أصدره صدقه عليه الخديو بأمر عال

أما فيما خص الاطيان العشورية فان العلاوة المذكورة أخذت عنها مرتين وذلك انه لما وضع في سنة ١٨٥٤ ضريبة على الاطيان التى كانت حينئذ معفاة من الضريبة فالامر العالى الذى صدر فى هذا الشأن بين بوضوح ان ذلك العشرانما فرض عليها للقيام بنفقات الري وأعمال التحفظات من طغيان النيل فترى الآن ان هذا الامر العالى كان منسيا بعد ظهوره بستة عشرة سنة رغما عن صراحة مبادئه فان الضريبة التى كانت تنجى بشكل وتحت اسم العشر لم تحفظ نسبتها الى الغلة وهى نسبة واحد الى عشرة

ولم تستعمل فى الغاية الاصلية التى وضعت لها وزد على ذلك انهم زادوها سنة ١٨٧٠ عشرة في المائة للقيام بنفقات الري وقد كانت تلك العشور مخصصة فى الاصل للقيام بالنفقات المذكورة نفسها

ثم ان مجلس النواب قرر ابقاء علاوة السدس نهائيا وهى العلاوة التى كان قررها لوقت أى لمدة أربع سنوات فقط سنة ١٨٦٨ ونرى انه قرر ابقاؤها نهائيا قبل انقضاء الاجل الذى كان حدده فى الاول بستين وأصدر بذلك قرارا صدر بالتصديق عليه وبجعله نافذ العمل ومرعى الاجراء أمر عال رقيم ١٦ جادى الاولى سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) وكانت اذ ذاك بلغت الضرائب بما فيها علاوات السدس والعشر المقادير الآتية

الطريقة المذكورة أى اذا زدنا على سعر كل ضريبة سعر ضريبة الدرجة الاخيرة حصل معنا سلسلة الضرائب كلها هذا ما ذكرنا فيما يختص بضرائب أراضى الوجه البحرى اما النسبة الكائنة بين مقادير ضرائب أراضى الوجه القبلى على اختلاف درجاتها فليست مرتبة على الكيفية المذكورة فان مقدار الضريبة المفروضة على الدرجة الخامسة أى درجة الدون الاول لا يزيد الاخيرين فى المائة من مقدار الضريبة الموضوعة على أراضى الدرجة السادسة وهى الاخيرة وان مقدار الضريبة المفروضة على أراضى الدرجة الرابعة والثالثة والثانية والاولى يزيد الواحد منها عن الآخر بقدر مقدار نصف الضريبة الموضوعة على أراضى الدرجة الاخيرة أى درجة الدون الثانى وهى السادسة بمعنى اننا لو أضفنا على ضريبة الدرجة الرابعة التى مقدارها ٢٥ قرشا نصف ضريبة الدرجة السادسة أى خمسة قروش لحصل معنا الضريبة الموضوعة على الدرجة الثالثة وقدرها ثلاثون قرشا وعلى هذا القياس

ولا أدرى لماذا جعلوا نسبة بين مقادير الضرائب هذه المرة مع انهم لم يجعلوها فى القروض السابقة تلك مشكلة لا يمكننى الفصل فيها على ان وجود النسبة المذكورة يؤيد اعتقادى ان توزيع الضرائب على كيفية عادة هذا لم يتجاوز الورق وان القاعدة الوحيدة التى كانت متبعة فيه هى الاحتياجات المالية التى كانت تحقيق بالحكومة ويجب أن يضاف على الضرائب التى ذكرناها علاوة السدس التى أضيفت على كانه ويجب أن يضاف على الضرائب التى ذكرناها فيما سبق علاوة السدس التى كان قررها مجلس النواب لوقت التى جعلها الزامية لمدة أربع سنوات فقط الامر العالى القيم ٤ صفر سنة ١٨٦٨ (١٢٨٥)

هذا وان الحكومة لم تتوصل بالرغم من زيادة الضرائب وعن العلاوات لسد عجز ميزانيتها ولما كانت مهمة باستهلاك الدين السائر بواسطة سلفات جبرية بشكل زيادات وعلاوات كانت تضعها على ضرائب الاطيان لم تجد الوقت اللازم ولا النقود اللازمة للقيام بأعمال صيانة الجسور والترع واستمرت على تلك الحالة حتى اذا ظهر لها أن استمرار التغاضى عن عمل هذه الاشغال الضرورية مضر بثروة البلاد وينزف ينبوع الضريبة بعدم رى الاطيان ارادت ان تجربها فلم تجد النقود اللازمة لان الدين السائر وغيره من التعهدات نزف خزائنها فاضطرت الى الالتجاء الى طريقة جديدة

قروش	أطيان وسط	وسط أول
٤٠	مقدار ضريبة القدان	وسط ثاني
٣٠	» » »	
	أطيان دون	
٢٠	مقدار ضريبة القدان	دون أول
١٠	» » »	دون ثاني

عن الوجه القبلي

	أطيان عال	
٤٠	مقدار ضريبة القدان	عال أول
٣٥	» » »	عال ثاني
	أطيان وسط	
٣٠	مقدار ضريبة القدان	وسط أول
٢٥	» » »	وسط ثاني
	أطيان دون	
١٥	مقدار ضريبة القدان	دون أول
١٠	» » »	دون ثاني

فترى من ذلك ان المجلس الخصوصي قد ضاعف عدد درجات الاراضى فجعلها ستا
وكانت ثلاثا على اننا نرى ان التغيير حصل في مقادير ضرائب الاراضى التى من
الدرجات العالية وان الفرز المذكور أبقي مقدار الضريبة المفروضة على أطيان الدرجات
الاخيرة على ماوضعها الفرز الذى حصل سنة ١٨٦٧

هذا وان النسبة الموجودة بين مقادير الضرائب الموضوعه على درجات الاراضى لعل
كيفية لاتسمح لنا بتعيين القاعدة التى سار عليها من عهد اليهم فرز الاطيان فى علمهم
لاتنا اذا زدنا على سعر الضريبة المفروضة على أراضى الدرجة الاخيرة فى الوجه
البحرى مثله حصل معنا سعر الضريبة الموضوعه على الدرجة التى قبلها حالا واتنا اذا
أضفنا على هذه قيمة سعر الضريبة الموضوعه على أراضى الدرجة الاخيرة حصل معنا
الضريبة المفروضة على أراضى درجة الوسط الثانى واتنا اذا اتبعنا عمل الحساب على

البحرى وبين أراضى الوجه القبلى الا انهم فرضوا على أراضى الدرجة الثالثة كلها ايضا وجدت ضريبة واحدة قدرها ٢٠ قرشا

وفى توحيد مقدار الضريبة التى فرضت على أراضى الدرجة الثالثة ما يعملى على ظن أن تقدير أهمية الخارج وفرز الارض نفسها لم يجزها ما اناس خبيرون بهذه الامور وأن المبلغ ككله الوارد فى قرار المجلس الخصوصى صار توزيعه بين درجات الاراضى كلها ومما يدل على ذلك أن كل الذين عهد اليهم تعديل الضرائب قبل هذه المرة وضعوا حدا فاصلا محسوسا بين أراضى الوجه البحرى وبين أراضى الوجه القبلى فيما يختص بمقدار الضرائب سيما الضرائب المقتضى فرضها على أراضى الدرجة الثالثة فكانت الضريبة المسماة عشرية آخذة فى الازدياد كالضريبة الخارجية على انها كانت تظهر بظهور انها ملازمة للمبدأ الذى قامت عليه فى القدم أى ان مقدارها لم يزد عن عشر الخارج

وفى ٤ صفر سنة ١٢٨٥ (١٨٦٨) صدر أمر عال بالتصديق على قرار من مجلس شورى النواب بخصوص اضافة السدس على كافة أنواع الاموال مدة ٤ سنوات على انهم لم تعط هذه العلاوة ما كانت أمثله الحكومة أصدر الخديوى أمرا عاليا فى ٢١ ربيع أول سنة ١٢٨٧ (١٨٧٠) بتعديل الضرائب العشرية احتجاجا بان الاطيان تحسنت وبأن الضريبة المفروضة عليها نقصت عن عشر غلتها فعمل فرز جديد أدرجت فيه مديرية البحيرة ضمن مديريات الوجه البحرى وبطلت الحالة الخاصة بمديرية البحيرة التى كانت جعلت لها يوم الفرز الذى حصل سنة ١٨٦٧ فأدخلت وهى مديرية البحيرة ضمن الفرز العام وها معنى بعض ما ورد فى الامر المشار اليه قال فلاجل راحة ورفاهية أصحاب الاراضى ونظرا للاحوال الحاضرة قد استصوبنا ان تكون فئات ضرائب الاراضى العشرية هى الآتية

عن الوجه البحرى بما فيه مديرية البحيرة

أطيان عال

قروش

٦٠

٥٠

مقدار ضريبة القدان

« « «

عال أول

عال ثانى

عن الوجه البحرى

قروش صاغ

٦٥	مقدار ضريبة الفدان	الدرجة الاولى
٤٥	» » »	الدرجة الثانية
٢٠	» » »	الدرجة الثالثة

عن مديرية البحيرة

٥٠	مقدار ضريبة الفدان	الدرجة الاولى
٥٣	» » »	الدرجة الثانية
٢٠	» » »	الدرجة الثالثة

عن الوجه القبلى

٤٥	مقدار ضريبة الفدان	الدرجة الاولى
٣٥	» » »	الدرجة الثانية
٢٠	» » »	الدرجة الثالثة

نعم انه ورد فى القرار المشار اليه « انا اذا تضرر أحد من ربط ما صار ربطه عليه فتؤخذ عشور محصولاته صنف عين » على ان ليس المراد من ذلك أخذ عشر الخارج عينا كما فى العشر الشرعى المرحى بل المراد بها انه يسوغ للمالك أن يؤدى قسما من غلته يوازى ثمنه الضريبة المفروضة على أرضه وهو ما كان حاصله فى الوجه القبلى خصوصا فى أخذ ما على الاراضى الخراجية من الخراج

ولتفهم الخديو بأن ما طلب اجراؤه هو مستوف من حيث الضبط والدقة قال المجلس الخصوصى فى قراره المشار اليه ان الضرائب لم تقدر الا بعد ان عاين الاطيان الاعيان وفرزوها ودليله الدفاتر التى قدموها مختومة باختتامهم اهـ

ومما يجب الانتباه اليه هو أنهم كانوا كلما حصل فرز يقيمون الاراضى الى قسمين كبيرين يشهل احدهما أراضى الوجه البحرى والثانى أراضى الوجه القبلى والضريبة المفروضة على هذه أقل من الضريبة المفروضة على تلك ولنلاحظ أيضا بأنهم وان كانوا وضعوا مديرية البحيرة من حيث مقدار الضريبة فى درجة متوسطة بين أراضى الوجه

وبعد تعديل الضريبة العشرية الذي حصل سنة ١٨٦٤ بثلاث سنوات أى في ٢٢ جادى الاولى سنة ١٢٨٤ (١٨٦٧) أصدر المجلس الخصوصى قرارا بعلاوة فيات درجات الاطيان العشرية ويظهر أن تقدير هذه الضريبة نيط أمره هذه المرة بأعيان البلاد وفضلا عن ذلك يؤخذ من تصنع قرار المجلس المذكوران هذه الضريبة كانت قابلة ان تتحول الى ضريبة توزيعية واليك نص القرار المذكور

صورة قرار المجلس الخصوصى

اقد تلى بالمجلس المنعقد يوم الثلاثاء ١٨ جاد أول سنة ١٢٨٤ مفردات الدفاتر الذى قدموها الممد عن بيان مفردات زمام الاطيان العشورية بمقتضى الفرز الذى عاينوه بكل مديرية وكل قسم وكل ناحية بتقدير ما يستحق كل جهة من العشور المقتضى ربطها سنوى على الاطيان المذكورة وبلغ مقدار المقتضى ربطه على الاطيان المحكى عنها ماهو بالاقاليم البحرية مبلغ ٦٧١١٤ كيسة ٦٠ قرشا ١٤ بارة باعتبار عشور الاطيان العال بالاقاليم المذكورة ٦٥ قرشا كل فدان ماعدا اطيان البحيرة يكون عشور الفدان العالى ٥٠ قرشا والوسط يكون كل فدان ٤٥ قرشا ومديرية البحيرة ٣٥ قرشا والاطيان الدون بكافة الاقاليم المذكورة ٢٠ كل فدان والاقاليم القبلية مبلغ ٢٦٣٣١ كيسة ١٠٢ قروش ٦ بارات باعتبار الفدان العالى ٤٥ قرشا والوسط ٣٥ والدون ٢٠ وحيث ان ربط ذلك هو بواقع الفرز والمعاينة التى صارت بمعرفة الممد بواقع الدفاتر التى تقدمت باختصاصهم قد استصوب المجلس اجرا ربط العشور المذكورة من ابتداء سنة ١٥٨٤ توفى على وجه ما ذكر ومع ذلك اذا أحدا تضرر من ربط ما صار ربطه عليه فلاجل ازالة تضرره يصير أخذ عشور محمولاته صنف عين هذا ما استصوب فباعراضه وصدور الامر العالى عليه يصير الاجراء بمقتضى ما يصدر به الامر اه

وصدق الخديو على هذا القرار فزيدت الضريبة التى كانت مفروضة على كل درجة من درجات الاراضى العشرية أما مديرية البحيرة ففرض على اراضيها ضريبة خاصة بها واليك بيان الصيات التى وضعت اذذاك

الوجه البحرى

الدرجة الاولى	مقدار ضريبة الفدان	٣٥	قرشا صاغا
الدرجة الثانية	" " "	٢٥	" " "
الدرجة الثالثة	" " "	١٨	" " "

الوجه القبلى

الدرجة الاولى	مقدار ضريبة الفدان	٣١	" " "
الدرجة الثانية	" " "	٢١	" " "
الدرجة الثالثة	" " "	١٤	" " "

ثم صدر أمر عال في تاريخ ١١ ذى الحجة سنة ١٢٨٢ (١٨٦٦) هذا نصه

الابعاديات التى تعطى انعاما أو التى تباع من طرف الميرى يلزم فرزها وقت تحديدها ويتوضح بقوائم التحدد عن الفرز الذى يصير بحسب ما يتقرر من معاينتها لاجل تقدير ما يربط عليها واذا كان يوجد حالة التحدد والفرز اطميان بور لا تسحق تقدير شئ عليها يتوضح عنها بقوائم التحدد أيضا وترسل القوائم للمالية لينتصرح للرزنامة باخراج التقاسيط بدون انتظار لربط عشور البور

الاطيان البور الواردة بتقاسيط أبواب الابعاديات وغير مربوط عليها العشور وجارى فرزها سنويا وربط العشور على كل ما يستصلح منها هذه اذا كانت تسمر على الطريقة المذكورة يعضى عليها أوقات وأزمنة بدون ان يهتم أصحابها فى اصلاحها مع ان المسارعة والاهتمام فى اصلاح تلك الاطيان يترتب عليه زيادة عمارية وانتفاع فلاجل ذلك استصوب تقدير وربط ميعاد ثلاث سنوات من ابتداء سنة ١٨٧٦ افرنكى لاصلاحها بدون أن يجرى عليها الفرز السنوى ومن ابتداء السنة الرابعة التى هى سنة ١٨٧٩ افرنكى يجرى ربط وتحصيل عشورها من ملاكها الموضوعه أيديهم عليها باعتبار فيات الحيضان الموجودة فيها ولولم يكن صار اصلاحها هـ فكان الحكومة أمهلت مالكي الاراضى المذكورة مدة اثنتى عشرة سنة لاصلاحها وزرعها

العقارية أسهل من الالتجاء الى وسائط أخرى للحصول على نقود فاتبعت هذه الخطة بالرغم من المبدأ الذي كانت وضعته وقررت حين وضع العشر على الاراضى التى أشرنا اليها ولم تقف عند هذا الحد بل انما وصلت فى المستقبل الى انكار المبدأ الذى هو أساس الضريبة وذهب عن فكرها ان الضريبة انما هى واجبة على الاهالى فى نظير أعمال الرى والأعمال التى تلزم لوقاية الاراضى من طغيان النيل

على ان سمو الخديو اسمعيل باشا لما ارتقى أريكة الخديوية أراد أن يستعمل ملكه بعمل سار فى ذاته فأصدر أمرا عاليا تاريخه ٥ شعبان سنة ١٢٧٩ (١٨٦٣) بالغاء الامر العالى الصادر فى ٩ محرم سنة ١٢٧٨ (١٨٦١) وبإبطال علاوة الخمسة فى المائة على الضريبة العشرية مع ابقائها على الاراضى الخراجية وبالغاء الامرين العالين الصادر أحدهما فى ٤ ربيع أول سنة ١٢٧٧ (١٨٦١) وثانيهما فى ١٢ من الشهر نفسه وكان سعيد باشا قد أمر بهما بعمل تقدير جديد عن قيمة الاراضى العشرية بحيث توجد النسبة بين الضريبة وبين الخارج وبوضع الاطيان التى أصلحت ومفروزة فى الدرجات السفلى فى الدرجات العالية التى تناسب حالتها حاليا

ولقد ظن البعض أن سمو الخديو أراد اتباع الخطة التى سار عليها محمد على باشا وهى إيجاد قوم ذوى غنى عظيم عقارى ينحسروا امتيازات ويستند عليهم وقت اللزوم على ان ماظنوه لم يتم فان الجنب العالى المشار اليه سار فى سبيل مناقض على خط مستقيم للخطة المذكورة واتباع آثار عباس باشا الذى كان وقف اتمام هذا الامر بالغائه العهد وآثار سعيد باشا الذى فرض الضريبة على أطيان كانت معناة منها اذ ذاك فانه أصدر أمرا عاليا فى ٢٤ شعبان سنة ١٢٨١ (١٨٦٤) بعمل تقدير جديد للضريبة الموضوعة على الاراضى العشرية وقد جاء فيه فى هذا الصدد مانصه حيث ان الاراضى العشرية قد تحسنت كثيرا من يوم وضع عليها العشر الى الآن وقد تحسنت أسعار المحصولات

وحيث ان بعضا من هذه الاراضى قد قلت قيمتها (ولعله أراد ريعها) فقد وافق ارادتها العاية تعديل مقادير الضريبة العشرية الموضوعة على الاراضى العشرية اه فنتج عن هذا التعديل زيادة فى مقادير الضرائب وزعت بين أراضى سائر الدرجات على الكيفية الآتية

في الوجه البحرى

قروش صاغ

الدرجة الاولى	مقدار الضريبة على الفدان	٢٦
الدرجة الثانية	" " " "	١٨
الدرجة الثالثة	" " " "	١٠

في الوجه القبلى

الدرجة الاولى	مقدار الضريبة على الفدان	٢٠
الدرجة الثانية	" " " "	١٤
الدرجة الثالثة	" " " "	٨

ولقد ترك الخديو لمالكى هذه الاراضى الخيار بين دفع هذه الضرائب عيناً من الغلة أو نقداً بما يوازىها على انه فرض عليهم انهم اذا أرادوا أدائها عيناً لزمهم أن تكون الغلة التى يؤدونها موازية على الاقل لقيمة الضرائب نقداً بحيث لا تخسر الحكومة لو حصل هبوط أسعار المحصولات

ولما شرع فى فرز الاطيان المذكورة وجد أن بعض الاطيان المنعم بها كانت عديمة الاراد أو اسافة وانها لا تستحق ان تفرض عليها ضريبة عشرية مهما كان مقدارها دنياً ولذلك قررت الجمعية العمومية يوم ٨ رجب سنة ١٢٧١ (١٨٥٤) بوجوب تكليف المديرين بفرز أطيان الابعاد الى متمر وعافر لاجل أخذ العشر على المتمر وعدم أخذه على العافر وصدر الامر العالى بالتصديق على هذا القرار وأعفيت الاراضى العديمة الربيع من العشر

وفى ٩ محرم سنة ١٢٧٨ (١٨٦١) صدر أمر عال بزيادة باروتين على كل قرش أى ٥٠٠ على الاموال الخراجية وعلى العشر وقد جاء فى الامر العالى فى هذا الشأن مامعناه أما هذه العلاوة فللعصول على ما يقوم بمصاريف الجهادية وبدفع معاشات الضباط المستودعين اهـ

ولم تكن الحكومة ابتدأت بعد فى عمل السلفات على ان احتياجاتها كانت آخذة فى الازدياد وكان مقدار الدين السائر عظيماً جداً فبدأت الحكومة ان زيادة الضريبة

وقد كان الوضع في الاصل ان العشر المذكور يجب تحصيله عينا على انه في حال ما صدر الامر العالى الرقيم ٧ محرم سنة ١٢٧١ (١٨٥٤) نشأت صعوبات عن تحصيل العشر عينا معينة من الغلة ففي هذه الحالة اصدر الخديو امر عليها ببيان الاحوال التى يجب فيها تحصيل العشر عينا أو نقدا وبينان كيفية تقدير العشر المقتضى أخذه نقدا وهذه ترجمة الامر المشار اليه

فمن خديو مصر

بعد الاطلاع على امرنا الصادر للمديرين بتحصل العشر اعتبارا من سنة ١٥٧٠ قبطية وبعد الاطلاع على المنشور الذى أصدرته المالية للمديرين عملا بأمرنا الصادر فى ١٨ محرم سنة ١٢٧١ عقب التعليمات التى أصدرت للدخوان المولى اليه بناء على طلبه

قد أمرنا بما هو آت

يحصل العشر من الاواشى ومن كافة الاطيان التى بدون مال فتؤدى عشر غلاتها فان كانت غلاتها من الحبوب أخذ ذلك العشر عينا وأما اذا كانت الغلات اصنافا أخرى كقصب السكر وخضراوات وفاكهة وغير ذلك من الاصناف التى من هذا القبيل فيؤخذ العشر نقدا بما يوازى قيمته التى يصير تقديرها من مقتضى الاسعار المنتشرة تلك هى ارادتنا فامتثلوا اه

على ان التحصيل على الكيفية المذكورة لم يكن بالامر السهل كما انه ما كان ليسرى بكل انتظام وهذا كان الداعى لصدور الامر العالى الرقيم ٢٩ ربيع الآخر من السنة ننسها الذى قضى باتباع طريقة بسيطة آلت الى الاختلال بالمبدأ المتبع فى تقدير العشر وذلك انه أمر بفرز الاراضى القابلة لوضع العشر عليها الى ثلاث درجات ووضع على كل درجة مبلغا من النقود موازيا لقيمة العشر الذى قدره لها بحسب الظن وكانت الضرائب التى فرضت على اراضى الدرجة الواحدة فى الوجه القبلى غير مساوية للضرائب التى وضعت على اراضى الدرجة ننسها فى الوجه البحرى واليك بيان النتيجة التى حصلت من تطبيق المبدأ المذكور

باراض خراجية من المتروكة يجرى بيعه للاهالى والاوروبايين على حد سواء بشرط قيام مبتاعها بدفع العشر فيكون لهم الحق في ملك عين الارض المباعة لهم وقد ورد في الامر المشار اليه في شأن التناسيط مانصه وبعد المبيع تجروا تحرير التناسيط الديوانية التي تكتب حسب اصول روزنامجه الكافلة ملكية المشتري لتلك الاطيان باسمه ويكون موضحا بها الشروط المذكورة اهـ

وفي ١١ ذى الحجة ١٢٨٢ (١٨٦٥) صدر أمر عال مضمونه ان الابعديات التي ينم بها أوتباع يوضع عليها حالا العشر ولما كان الاستقرار على ذكر قول (رزقه بلا مال) بعد صدور الامرين المشار اليهما ضربا من العبث حذف البند المشتل على هذه العبارة ومبدئيا يجب اعتبار هذه الضريبة بمثابة عونه تؤدى صنفا أو بمثابة ضرة تؤدى بما يوازي قيمتها قيما بنفقات الاشغال العمومية ونتج من ذلك ان لفظ العشر لا يصدق على الضريبة المفروضة على الاطيان التي لاتزال اخراجية على ان اسم هذه الضريبة كان حاملا على الغلط حتى ان الناس اشتبهوا في كونها الضريبة العشرية الشرعية مع انها كان من الممكن ان توازي قيمتها سدس الخارج أو جزءا من اثني عشر منه بدلا من أن توازي لعشره

ويتضح من هذا ان الاراضى المفروضة عليها الضريبة المذكورة ليست هي العشرية التي عنتها الشريعة الغراء وان تسميتها بهذا الاسم غلط وموجب لارتباك افكار الذين لم يحفظوا ماورد في الشرع الشريف في هذا الشأن وحيث قد بان الحقيقة مما ذكرته فاستعمل انا هذه التسمية في عباراتي حذرا من زيادة الارتباك وتعظيم الابهام

فالامر العالى الرقيم ٧ محرم سنة ١٢٧١ (١٨٥٤) ألزم أرباب الابعاد والجفالك بتوريد عشر غلات أبايدهم وجنالكهم وقد كانت حتى ذلك الوقت معفاة من ذلك وصدر في ١٨ محرم من السنة نفسها أمر عال قضى بمساواة الاواشي بالابعديات والجفالك أى بحصيل العشر من غلاتها أيضا وهذه صورة الامر المشار اليه بالحرف

صورة

ترجة اراده صادرة لمديرية الجيزة بتاريخ ١٨ محرم سنة ١٢٧١ الموافق ١١ أكتوبر سنة ١٨٥٤ بناء على استئذان حضرة المدير المذكور عن لزوم وعدم لزوم تحصيل عشر أيضا من الاوسية (مالها) انه من اللزوم ومقتضى الارادة تحصيل عشر من كافة سائر الاطيان التي بدون مال والاواشي بمثل الابعديات والجفالك اهـ

فن مطالعة هذا الامر يرى ان سعيد باشا كان طالب من الالهالى دفع عشر غلات
أراضهم المعنفة من الضريبة لاحتجابه بحصول مثل ذلك في سائر الممالك وتفسير
ذلك ان الارض حيث كانت يجب ان تفرض عليها ضريبة ويظهر ان الخديو لم ير
ذلك السبب قاطعا لكل انتقاد ودليل ذلك انه ذكر ان العشر يستعمل في صيانة
وقاية الجسور والترع وللقيام بمصاريف حفظ الاشغال التي تم عملها وبنفقات الاشغال
الباقية تحت الاجراء ولم يذكر في أمره شيئا مما يتعلق بالانعام الذي اجراه والده الخالد
الاثر وهو الاعفاء من الضريبة ولا عن ملك عين العقار وعدم تعرضه لهما انما هو
كراهة للغرض في مسئلة اختلفت فيها آراء أئمة الفقهاء وحلها والده الشهير ومن
جهة أخرى كى لا يقال انه أدخل بوعود اعطاها علنا أبوه وانجزها أخوه وابن أخيه
وهما سلناه على الاريكة الخديوية وتلك الوعود هي المتعلقة بالاعفاء من الضريبة
هذا ولا يظهر انه صار وضع ضريبة ما على تلك الاراضى على انه يتضح جليا من
الامر المشار اليه أنه كان من الجارى أخذ قسم من الخارج قبل رفع شيء من الخارج
مقابل نفقات الزراعة للقيام بنفقات صيانة الجسور والترع ومما يدل على ان ذلك كان
كل القصد من أخذ هذا الجزء مانع منه اللائحة السعيدية الاولى اذ ورد في البند
الخامس والعشرين منها مانصه

ان الابعاديات المنعم بها بمجانا رزقة بلا مال تكون ملك أربابها الخ
وكان الجارى أخذ عشر غلات هذه الاراضى منذ أربع سنوات ومع ذلك فلم يعتبر ذلك
نظير ضريبة ودليله ان اللائحة المذكورة ورد فيها مانصه بالحرف (رزقه بلا مال) اما
البند المذكور فقد حذف برمته من اللائحة المذكورة لما ظهرت بمظهرها الاخير
سنة ١٨٧٥

وكانوا في ذلك الوقت يعتبرون العشر المذكور كضريبة عقارية وبرهانه أن المستندات
التي اعطيت منذ سنة ١٨٥٨ لمبتاعى الاطيان التي بيعت لهم بشرط قيامهم بدفع العشر
والتي اعطيت منذ سنة ١٨٦٥ عن الابعاديات المنعم بها وان كان استقر فيها ذكر هذه
العبارة (رزقه بلا مال) فمع ذلك كانت حاوية شرطا مضموه الزام المشتري أو المنعم عليه
بدفع العشر عملا بالامر العالى الصادر في ١٥ جمادى الاولى سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨)
القاضى بان الاطيان الخراجية التي تترك للحكومة وما يستبدل من الاطيان العشرية

له من الشريعة الغراء فأمر من كانوا مستحوزين على أراض معفاة من الضريبة بدفع عشر غلال أراضيهم ولم يحدث ذلك تغييرا في نوع الارض ولا في أساسات الملكية ولم يقصد به كذلك تغيير أى استبدال نوع الارض يجعلها عشرية وقد كانت خراجية فالتا نعلم ان الاستبدال الذى من هذا القبيل لا يتجوز الشريعة المطهرة بل تنهه منعها مطلقا هذا ولاجل زيادة الايضاح واستيفاء الكلام في هذا المقام أرى أن لابد من سرد الامر العالى الذى أصدره الخديو المشار اليه في شأن الابعاديات والحقالك الواردة فيه المبادئ الواجب السير عليها في وضع الضرائب عليها وهذا هو بالحرف

حيث من المعلوم ان القناطر والجسور والترع والحوش والمساق وما يماثل ذلك من سائر العمليات التى صار ايجادها لغاية الآن والتى سيجرى عملها وانشاؤه من الآن فصاعدا منافعتها الجارية لم تكن عائدة على الاطيان المعبر عنها بالمعمور فقط بل ان جميع أطيان أقاليم مصر مستفيدة وتستفيد من تلك العمليات وفي مقابلة ذلك من اللزوم أخذ وتحصيل العشر أيضا من كافة الابعاد والحقالك كما هو جار في سائر الممالك فقد استنسب ان مادة هذا العشر يصير اعتبارها وتحصيلها من ابتداء سنة ١٢٧٠ وبما ان أصحاب الحقالك والابعاديات أكثرهم ذوات ومعتبرين واغنيا واناس يعرفون شرفهم واعتبارهم ويحافظون عليه وبذلك مجزوما انهم لا يخفون محصولات زراعتهم ويخبرون عنها على حسب صحتها فيقتضى الاعتماد على الكشوفات التى يحررونها ويقدمونها ويصير أخذ وقبض عشر الارزاق والاصناف المتصلة وتوريدها باشوان المديرية وقبدها ايرادا وأما اذا كان يسمع أو يفهم أن أحد أصحاب الحقالك والابعاديات ما أخبر عن كامل محصولاته وانحرف في طريق الاخفاء والكتمان فعندها تحصل الجبورية على اجراء الموازنة والكشف والتحقيق من طرف الميرى واجراء اللازم نحو ذلك فاعلموا الكيفية وبادروا بنشر وعلان مقتضى أمرنا هذا لأصحاب الحقالك والابعاديات التى في مديرية حضرتكم للعلم بالكيفية من الآن مع الاستحصال على العشر اللازم اعتبارا من توتى سنة ١٨٥٠ واعلموا انه كتب عن الكيفية لمنتشين العموم ولديوان المالية أيضا على هذا الوجه والتفتوا للاجراء على الوجه المحرر كما هو مطلوبنا اه

صدر في ٧ محرم سنة ١٢٧١ (١٨٥٤)

الباب الثانى

الاراضى العشرية

مر بنا انه عند ماشرع فى مساحة الاراضى سنة ١٨١٣ استبعد من النواحى كية من الاطيان غير المنزرعة وقسم من الاطيان المنزرعة ولم تجر عليها المساحة وأنعم بها على بعض الناس بلا ضريبة يؤدونها ولا مال يقومون بوفائه وكانت الاطيان المنعم بها على اختلاف تسمياتها اما ملاكاً مطلقاً للمنع عليه واما مملوكة له مدى الحياة فقط واستمرت معفاة من الضريبة الى سنة ١٨٥٤ وفى ٧ محرم من هذه السنة صدر أمر عال يربط ضريبة عليها نوازى عشر غلتها قبل رفع شئ من الخارج مقابل نفقات الزراعة وغيرها وهذه الضريبة تؤخذ من الغلة عيناً وعشراً فاطلق اسمها على الاراضى التى وضعت عليها ونعلم كذلك ان الشرع الشريف يمنح الحق للخليفة ولنائبه المطلق كخديوى مصر بالانعام باطيان خراجية مع اعفائها من الضريبة ان حسن لديه ذلك ويمكننا ان نستنتج من ذلك المبدأ العام انه قادر على الانعام بأرض مع اعفائها من جزء من الضريبة فقط وانه يسوغ له ان يعيد وضع الضريبة عليها وطالما صار السير على هذا المبدأ فى المدة من سنة ١٨٥٤ الى سنة ١٨٨٠

فالامر العالى كاف لاعفاء الاراضى من الضريبة الخراجية ولربطها بالعشر اما فيما يختص بالاراضى البور فبها الانعام بها على أحد أتباع الخديو أو تصليح أحد لها بوضع عليها الخراج أو العشر بحسب ارادة الخديو المالك واذا وجدت أراض عشرية متروكة من أربابها فللخديو ان يأمر بوضع الخراج عليها وله ذلك متى شاء ومهما كانت الاسباب

هذا وان الامر العالى الصادر فى تاريخ ١٥ جادى الاولى سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨) بالتخصيص لواضعى اليد على أراض خراجية ممسوحة فى تركها للحكومة أمر ببيعها بالمزاد باسم أراضى عشرية لاهالى وأوروبائين على حد سواء بشروط الابعادات المنعم بها بتقسيط من الرزنامة ولنجث الآن على العشر الموضوع على الابعاد والجنالان وكيف كان فى الاصل فى مصر وعلى أسباب وضعه عليها وكيفية استحقاقه الى ضريبة فادحة كالضريبة الخراجية وللبحث على ذلك نقول ان ساكن الجنان المغنور له سعيد باشا أعوزة النقد فى وقت من الاوقات فرام سد اعوازه فالتجاء الى السلاطة المخولة

سنة علاوة على الضرائب التي تقرر سنة ١٨٦٨ توازى نصف تلك الضرائب مع ان
الضرائب المذكورة نفسها كانت قد زادت سنة ١٨٧٠ وسنة ١٨٧١ سدس وعشر
قيمتها

هكذا ولقد أتينا فيما سبق مائشاً عن هذه اللائحة من تقدم مسئلة ملك عين الارض
فنقول الآن ان النتيجة التي حصلت تفوق كثيرا ما أنفق من المال في سبيل الوصول
اليها فليسر المصريون بما نالوه على غير قصد منهم بدون كبير انفاق ولقد تقدمتهم أمم
في السعي وراء ما أدركوه مكرهين فبذلت في سبيل ادراك ماقتسه ماعز وهان ولم
يعزلها مال ولا آل ومع ذلك فلم تصل الى المقصود الا بعد أن رويت الانهار والاراضي
من دماء رجالها

وفي ٧ مايو من سنة ١٨٧٦ صدر أمر بالغاء لائحة المقابلة وقد أعيدت ثانية في
١٨ نوفمبر من السنة نفسها هذا وان المبالغ التي دفعت ابتداء من هذا التاريخ لم
يحصل رفع أموال بنسبتها واستقرت لائحة المقابلة سائرة الى ٦ يناير سنة ١٨٨٠
فصدر ان ذلك أمر عال بالغائها ثم صدر أمر اخر في ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ بالغائها
قطعيا وذلك عقب سن قانون التصفية فأعيدت مقادير الضرائب أى أسعارها الى
ما كانت عليه عام ١٨٧١ أى قبل صدور اللائحة المذكورة

هذا وان قانون التصفية بتخصيصه ١٥٠٠٠٠ جنيه مصرى للتعويض على الاراضى
التي دفعت عنها المقابلة برفع جزء من الاموال السنوية قلنا ان قانون التصفية
بتخصيصه هذا المبلغ لتلك الغاية اعتبر ان المقابلة التي دفعت هى خاصة بالارض نفسها
وان الحوادث السياسية التي طرأت في غضون السنتين الماضيتين والوجهات المتعددة
والمتناقضة التي وجهت اليها الاعمال والصعوبات الكثيرة الموجودة في تفرغ حسابات
المقابلة لابد أن تؤجل تصفيتهما على ان المظنون ان الحسابات المذكورة سيصير
انهاؤها في سنة ١٨٨٣ والارجح انه سيخصص للاراضى التي دفعت عنها المقابلة مبلغ
سنوى يوازى واحدا ونصفا في المائة من قيمة المقابلة المدفوعة عنها يخصم لها رفعها
من الاموال السنوية المطلوبة منها (١)

(١) أنهيت تصفية الحسابات المذكورة وخصص للاراضى التي دفعت عنها المقابلة مبلغ واحد
ونصف في المائة فبلغ ١٥٠٠٠٠ جنيه مصرى وقرر انه تستهلك المقابلة كلها في مدة خمسين
سنة (المعرب)

يتفحص كل سنة إيرادات ومصروفات الحكومة وقد صدر أمر عال في ١٤ جادى الاولى ١٢٨٨ (١٨٧١) بالتصديق على ماورد في القرار المذكور

على ان مجلس النواب لم يستعمل ولو مرة واحدة ما حفظه لنفسه من الحق في تفحص أعمال الحكومة أو بالحرى حساباتها

ولما افرغت الحكومة كل الوسائط التى لديها من فرز أطيان وتقارير ضرائب ومعناها زيادة الضريبة ومن علاوات وبارات اضافية لملء خزانها رأت أن تلجئ الى عمل قرض مع أهالى البلاد

ولا يخفى أن السلفات من معدات الثروة ومسببات الغنى للبلاد التى نشر العدل فيها لواءه وأمن فيها الناس شر الظلم والخسف على ان الحالة ليست كذلك في البلاد المصرية ونحوها حيث توفرت الاسباب وتعددت الموانع الحائلة دون نجاح عمليات مالية كالتى أشرنا اليها ولذلك استحال القرض الذى قررت الحكومة اجراءه الى قرض جبرى بعد ان كان في صورة اتفاقية أبرمت بين الحكومة والاهالى ونج عنه نتائج وخيمة اذ أعدم المزارعين أموالهم قطعيا

ولما أصدر الخديو لائحة المقابلة في ١٣ جادى الآخرة سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) جاء فيها ما معناه من يدفع المقابلة عن مربوط مال أو عشور أطيانه ست سنوات يرفع له قيمة نصف مربوط عليها الحالة هذه رفعا مستمرا اه وجوزت اللائحة للاهالى دفع المقابلة على أطيانهم تدريجيا وجعلت للرفع أى رفع الاموال سلما نسبيا لمحاسبة من يدفعون المقابلة تدريجيا بموجبه

على ان معظم واضعي اليد على الاطيان الخراجية أبوا الانتفاع بالفوائد التى وعدت بها اللائحة المذكورة من دفع المقابلة أما سبب اجماعهم فهو ان لم يكن ضيق ذات اليد فلا نعلم

الا أن الحكومة ما كانت لتبيت على فشل وذلك انها لما رأت عدم اقدام القوم أصدرت أمرا بتاريخ ٢٣ ربيع أول سنة ١٢٩١ (١٨٧٤) باجبار كل مالك أرض على الاشتال لللائحة المقابلة وقد جاء فى الامر العالى المشار اليه مانصه : يمتد دفع الباقي من المقابلة من ابتداء توت سنة ١٢٩٠ على اثنى عشرة سنة بأوقات متساوية اه

وقصارى القول ان لائحة المقابلة دعت معظم المالكين الى أن يدفعوا مدة اثنى عشرة

ثم صدر قرار من المجلس الخصوصى بعلاوة المائة عشره على الاموال الخراجية نظير المبالغ المنصرفة فى المنافع العمومية من جسور وترع وغير ذلك وصديق الخديوى على هذا القرار بأمر عال أصدره فى ٣٠ ربيع أول سنة ١٢٨٩ (١٨٧٠)

ثم صدر فى ٢٥ رمضان وفى ٨ شوال من السنة نفسها منشوران من المالية قضا بأن علاوة العشرة فى المائة تكون عن كامل مربوط قرش الاطيان الخراجى والعشورى فنشأ عن هذه العلاوات الثقيلة المتتابعة ان أصبح المزارع غير قادر على أداء الضريبة التى أثقلت كاهله فتراكت المتأخرات وزاد مقدار الدين السائر المطلوب من الحكومة

فى ٢ جادى الاولى من سنة ١٢٨٨ (١٨٧١) اعرب مجلس النواب فى قرار أصدره عن رغبته بصدور الامر بتعديل ضرائب الاطيان الخراجية وهذا القرار يستحق الذكر من جملة وجوه فقد بدأ مجلس النواب بالتشكى من عدم صحة وضبط التقدير الذى أجرى سنة ١٨٦٨ وقد ورد فيه فى هذا الشأن مامعناه ان الضريبة قدرت اذ ذاك على أساس فاسد وبكيفية غير عادلة وفى ذلك ما يحملنا على العرض للاعتاب السنية عن وجوب اتخاذ ما من شأنه ملافاة الخلل اه

أما الوسطة التى أشار باتخاذها فى مشروع الامر العالى فغريبة عجبة وذلك أن المجلس عرض على الخديو أمورا أخذت برمتها من اللائحة التى صدرت فى هذا الشأن عام ١٨٦٨ ألا وهى تلك اللائحة التى أوجبت لتظلم مجلس النواب منها احتجاجا منه بان العمل بها أعطى نتائج وخيبة على انه لم يخل الحال من تضييع مجلس النواب لمشروعه بعض أمور جديدة فىرى منه ظهور الرغبة والميل الى فرز الاطيان الى درجات متشابهة على نوع ما بحيث يمكن ضم بعضها الى بعض لو اقتضت الحال وقد ورد فى القرار فى هذا الشأن مامعناه قال

قد قرر مجلس النواب بعد المداولة وضع قاعدة جديدة للاستناد عليها فى فرض الضريبة العقارية الخراجية بحسب حالة كل قطعة من الارض وبمراعاة درجات الاراضى فى الوقت الحالى اه ثم ورد فى القرار المذكور ما يقضى باجراء هذه الاعمال فى أثناء السنة على ان ذلك القرار لم يخرج الى حيز العمل بل بقى بصفة مشروع

ثم انه صدر فى ذلك الوقت قرار من المجلس نفسه بخصوص اضافة السدس على الاموال قطعيا للقيام بالمصروفات الميزانية على أن المجلس حفظ لنفسه الحق بأن

في استجلاء الحقيقة فظهر لي من أجوبتهم انهم لم يفهموا ما المراد من هذه العبارة وهي درجات الاراضى وانهم كانوا يتصرفون في هذه المسئلة بكيفية ظنوها انها هي حقيقة المقصود أما من جهة التمييز بين الاراضى من حيث درجاتها فهم لا يعلمون هل استندوا في هذا العمل على درجة كل أرض من حيث ماتساويه من الثمن أم من حيث ماتعطيه من الارباد أم على غير ذلك من الامور

وأظن أن كلمة «درجات» الارض أخذت من بعض الاوامر العالية الصادرة في شأن العشر فان الاراضى العشرية كانت منقسمة الى طبقات مختلفة وان الشعب أخذ هذه الكلمة واستعملها وفي الواقع فان الاوامر الخاصة بتقدير وزيادة الصربية العشرية كانت تقسم هذه الصربية الى درجات لكل منها أسعار خاصة بها كما سترى

هذا وان الفلاح كغيره من أفراد الشعوب التي لم تزل في حالة الطفولية الخاضعة للظلم سريع الادراك للقوانين البسيطة التي لا يستلزم تنفيذها الاتشغيل العقل في المضاهاة والمقابلة ولما كانت الارض العشرية قد قسمت في بادئ الامر الى ثلاث طبقات ثم الى ستة وكانت أسعار الضرائب الخاصة بكل طبقة معروفة ومعينة من قبل تقريرها فكان يسهل على الاهالى الذين يطمح بهم الفرز أى مشايخ البلاد وهم مقيمون دواما في الارض بين الحقول تميز الاراضى وتعيين درجاتها من مجرد النظر وعلى نوع ما بالسليقة

ولما كانت الحالة هي التي أشرنا اليها كان لابد للمالكي منفعسة الاطيان الخراجية من أن يميلوا ويتوقوا للحصول على ما كانت حاصلة عليه الاطيان العشرية وهي الحالة التي ذكرناها وان كان بينها وبين استيفاء الكمال بون عظيم فانها كانت لامشاحة خيرا من التذبذب الذي كانت لاتخلو منه عملية تقدير الصربية على الاطيان الخراجية

وقد أعقب صدور قرار مجلس النواب الذي نحن في صدد حصول فرز الاطيان أو بالحرى تقرير الضرائب تقريراً جديداً وهو التقرير الذي لا يزال معمولاً به حتى اليوم الا انه حصل فيه زيادة بعض العلاوة على الضرائب

والعلاوة الاولى وضعت بمقتضى أمر عال صدر في ٤ صفر ١٢٨٥ (١٨٦٨) بالتصديق على قرار صادر من مجلس النواب باضافة السدس على كافة أنواع الاموال مدة أربع سنوات

هذا وان الامر العالى والقرار قضيا بتعصيل العلاوة ابتداء من سنة ١٨٦٧ أى انهما أعطيا لما أمرا به مفعولا يسرى على ما مضى

ان العدل قائم على ربط ضريبة باهظة على الاراضى القليلة اليراد وربط ضريبة لانتكاد
تذكر على الاراضى ذات اليراد العظيم التى كانوا يمتلكون القسم الاكبر منها أما
الحكومة فكانت تزيد ظلما مقدار الضرائب كلها بدون استثناء ما كان منها مفروضا على
الاراضى الضعيفة أو غيرها وكان جل همها مصروفا الى تحصيل ما يقوم بوفاء تعهداتها
الجسمية وبمصاريفها التى كانت تتزايد دواما على غير جدوى

وقد كان من شأن الامرين العالين اللذين أشرنا اليهما انهما جلبا ارتباكا فى الضريبة
العقارية التى كانت مقررة فلم ترض الاهالى ولا المشايخ ولا العمد ورأت الحكومة ذلك
فانتهزت الفرصة لاجراء تعديل جديد فى الضريبة العقارية

فتقدمت فى هذا الشأن الى مجلس النواب الذى التأم سنة ١٨٦٦ بامر الخديوى فاصدر
لمجلس قرارا باجراء تعديل جديد وأصدر الخديوى فى غرة محرم ١٢٨٥ (١٨٦٨) أمرا
عاليا بالتصديق على هذا القرار

وكان القرار الذى أصدره مجلس النواب مرفوقا بلائحة من مقتضاها ان الاعيان الذين
يكافون باجراء التعديل المذكور يكونون ستة فى كل قسم وينتخبون بمعرفة اعيان
المديرية كلها وان الاعيان الذين ينتخبون للوجه البحرى يكافون بتقدير قيمة الضرائب
المقتضى ربطها على اطيان الوجه المذكور على أنهم لا يسوغ لهم ذلك فيما خص
أطيان المديرية التى هم منها وتتبع القاعدة نفسها فيما خص اطيان الوجه القبلى
والاعضاء الذين ينتخبون لتقدير الضرائب على اطيانه

وقد حكمت اللائحة المذكورة باناطة مراقبة هذه الاعمال بالمديرين وبمئنشى عموم
الاقاليم ولم يرد فيها فى شأن الاساس المقتضى الاستناد عليه فى تقدير الضريبة الا الماع
قليل فان اللائحة قالت بهذا الصدد مامعناه يقدر الاعيان قيمة الضريبة بمراعاة درجات
الاراضى من الجودة وطبقاتها اه

على ان اللائحة المذكورة كغيرها من الاوامر لم تستوف الايضاح بل لم تأت بما ينبذ
الاهام فانه لم يرد فيها شئ يوضح عن النسبة المقتضى وجودها بين الضريبة ودرجات
الاراضى هذا وقد يخيل القارئ ان القصد من ذلك فرز تتخذ نتائجها أساسا فى تعيين
درجات الاراضى من حيث تفاوت بعضها عن بعض فى كثرة اليراد وكيفما كان الامر
فالمسئلة مهمة ملتبسة ولقد تكلمت فى هذا الموضوع مع كثيرين من الاعيان رغبة

الاراضى التى ارادها متوسط أو قليل فرضت عليها ضريبة يختلف قدرها بين ٤٥ و ١٠٠ قرش لكل فدان

هذا ويذكر القارى ان الامر العالى الصادر فى سنة ١٨٥٦ بتعديل الضريبة العقارية حوى ما جعلنا نظن أنه قرر مبدأ وجود النسبة بين الضريبة والخارج ويذكر أيضا ان الضريبة المفروضة على أردأ الاراضى كانت ٢٥ قرشا لكل أردب برّا على الأقل وان هذه الضريبة زيدت سنة ١٨٥٧ حتى بلغت ٣٠ قرشا وبقيت على هذا القدر حتى سنة ١٨٦٤ فارتفعت اذ ذاك حتى بلغت ٤٥ قرشا لكل فدان فان رما عمل حساب النسبة التى بين الضريبة والاراد باعتبار ان ثمن الارذب البر ١٠٠ قرش وجدنا ان الضريبة التى كانت سنة ١٨٥٦ تعدل ربع الاراد صارت فى سنة ١٨٥٧ تعدل ثلثه وكادت توازى نصفه سنة ١٨٦٤ وهذا فقط عن الاراضى التى تعطى أقل من سواها أما الحالة فى الاراضى ذات الاراد العظيم فليست كذلك فان الفدان منها كان يدفع سنة ١٨٥٦ ضريبة قدرها ١٠٠ قرش ثم صار يدفع سنة ١٨٦٤ ١١٥ قرشا أى عبارة عن سدس غلته تقريبا كما كان يدفع قبلا

تلك هى مبادئ العدل التى مار عليها المشايخ والعمد الذين ذكر الامر العالى انهم أدرى من سواهم بحالة الاراضى فظلموا وانحرفوا عن طريق القسط وهم قادرون على تنفيذ أحكام الامر العالى بطريقة عادلة فلا يفرض على الشخص الا الضريبة المناسبة لحالة أراضيه

هذا وان ما ذكرناه انما هو خاص بالوجه البحرى فقط أما الوجه القبلى فلم يرد شئ عنه فى محضر الاعمال ولذلك لا نتكلم عنه فضلا عن ذلك فان أهمية القرار الذى ذكرناه ليست الا ثانوية من حيث تنفيذه فانه قد صدر فى ٥ ذى الحجة سنة ١٨٦٦ (١٢٨٢) أمر عال قضى بإعادة الضرائب الى أسعارها القديمة

ولقد جاء فى الامر العالى المشار اليه فى شأن ما صار تخفيضه مع عدم وجود داع لذلك من ضرائب بعض الاراضى الازرية ما معناه

وان ذلك التخفيض أجرى على غير وجه الحق فان الضرائب المذكورة مقدرة منذ سنوات عديدة فى كيفية مناسبة لحالة الاراضى وما تعطيه اه

واتبع الفريقان فى التزام العدل طريقة غريبة فى جنسها فان العمد والمشايخ ظنوا

وان الاصلاح الذى استلقت انظارولى النعم بنوع خاص واهتم به الجنب المظلم
 ووجه اليه كل عنايته الملوكية هو وضع الضريبة الخراجية على أساسات جديدة
 كافلة للعدل ولعدم الغش فى تقريرها اه

ثم جاء فيه مايفيد صدور الامر لمقتضى الاقاليم البحرية والقبلية بتكليف مشايخ
 وعمد كل من المراكز بتقدير قيمة الضريبة العقارية المقتضى فرضها على اراضى
 النواحى الواقعة فى دائرة اختصاصهم تقديرا عادلا مبنيا على مانعطيه كل ارض من
 الايراد مع تنويهم بزيادة قيمة الضرائب التى سبق فرضها أو تخفيضها الى ان قال
 فانهم (أى المشايخ والعمد) أدرى من سواهم بحالة الاراضى وبما يجب ربطه عليها
 من الضريبة وما القصد من اجراء هذا التعديل الا تجنب مس صالح أحد من الاهالى
 فاتنا نروم ان لايفرض على أحد كائنا من كان الا الضريبة العادلة التى يجب ربطها
 عليه اه

هذا ملخص ماورد فى الامر العالى والمحضر واتمنا يفتى لنا ان نبث عن حقيقة الضريبة
 العادلة التى قضى الامر العالى بفرضها على كل مالك ارض وعن النسبة الموجودة
 بين هذه الضريبة وبين الغلة وللبحث على هذا نقول

لم يرد شئ فى الامر العالى فى شأن نسبة الضريبة الى الخارج وكذلك لم يذكر فيه
 شئ يزيل اللبس والابهام على ان هذا النقص لم يفقد الامر العالى شياً من اعجاب
 الاهلين وأرباب الاملاك به بل كان له تأثير عظيم على لفيفهم لان الحاكم الذى أصدره
 كان حديث العهد بالملك وكانت ائمة الاقطان قد ارتفعت فى أيامه ارتفاعا عظيما
 فزادت فى ثروة الاهلين فتفاملوا من صدور الامر العالى المشار اليه

هذا وان ما كان وعده به الخديو فى الامر المشار اليه من تنظيم سير العدل ووضع
 قواعده ومن اجراء تعديل الضريبة العقارية بمعرفة المشايخ والعمد أى بمعرفة الاهلين
 أنفسهم ومن ابطال السخرة التى كانت أثقلت كاهل الاهلين جعلت شكلا محسوسا لما
 كان يحتلج فى ضمائر وأفئدة الاهلين من الرغائب التى كان الشعب يشعربها ولايعرف
 التعبير عنها ولنعد الآن الى الكلام عن الامر العالى فنقول

يظهر لنا من المحضرات انه قد نتج عن تعديل الضريبة العقارية فى الوجه البحرى أن
 الضرائب الاكثر ارتفاعا خفضت حتى بلغت قيمها من ١٠٠ الى ١١٥ قرشا بينما ان

تحميل كل الاراضى الخراجية مبلغا مصادره ضريبة تختلف ماهيتها اختلافا عظيما عن ماهية الضريبة العقارية فان الضريبة التى قضى الامر المشار اليه بتخصيصها هى أشبه بضريبة موضوعة على الاراد وكانت قبل صدوره موضوعة على منفعة الاراضى الخراجية وصارت عقب صدوره على نفس الارض الخراجية على وجه العموم (١)

وفى ٩ محرم سنة ١٢٧٨ (١٨٦١) صدر أمر عال بخصوص ضم القرش نصفين على الاموال الخراجية والعشرية ثم صدر أمر فى ١٨ رجب سنة ١٢٨١ (١٨٦٤) باستئناف تقدير الضريبة الخراجية واليك بعض ماورد فى الامر العالى المشار اليه وفى المحضر المرفوق به قال فى المحضر لقد علم القاصى والدانى أن سموولى النعم الخديو المعظم وجه ولا يزال موجهها جل عنايته العلياء لتحسين حالة الاهالى وثروة البلاد ولا يتخاذل مآنيه تقدم العمران وازدياد الرفاهية وانتشار الامن اه

ثم بين الامر العالى أن رغبة الحكومة فى الوصول الى هذه الغاية هى التى بعثتها على اقتراض مبالغ لوفاء ما كانت اقترضته الحكومة السابقة لتحرير الفلاح من عبية السخرة التى كانت مفروضة عليه فمحو شركة ترعة السويس تلك السخرة التى كانت مانعة له من السعى فى تحسين حاله ومن تفرغه لشئون أرضه الى غير ذلك من الكلام ومن ضمن ما جاء فى الامر العالى المشار اليه فى شأن الاعمال النافعة التى قامت بها الحكومة شغفا بزيادة الامن وازدياد ثروة الاهالى مامعناه ان سمو الخديو المعظم قد شكل وأسس أشياء من شأنها زيادة تقدم ورفاهية البلاد وتنظيم العدل الى ان قال بعد اراد ما كان لم يزل فى نية الحكومة اجراء من الاعمال العائدة على البلاد بالنفع والخير مامعناه

(١) لقد ورد فى أمر عال صدر فى ٥ ذى القعدة سنة ١٢٧٤ (١٨٥٨) مامعناه أن العلاوة على الضريبة التى دفعها المالكون الذين تركوا الزراعة عام ١٨٥٦ تخصم لهم سنويا على مدة ثلاث سنوات مما عليهم للمديرية ان كانوا من مدينها أما اذ لم يكونوا من مدينها فهذه العلاوة ترد لهم من خزينة المديرية باعتبار كل سنة ثلث أيضا اه ويطهر أنه فى سنة ١٨٥٥ أضيفت علاوة وقسية على الضريبة العقارية على أن لا تدرك قيمة هذه العلاوة ولا نسبته الى الضريبة وأقول هنا انه طالما التجأ حكم مصر عند الاحتياج الى الدراهم الى مثل هذه الوسائط وكانوا تارة يردون للاهالى ما يفرضونه عليهم من العلاوة وطورا لا يردونها وانى ذا كره ذلك على سبيل التذكار فنبط فأنى لم أعثر فى خلاف هذا الامر على شئ من هذا القبيل

حير أفكارنا ما جاء ختاماً للأمر العالى المشار اليه ألا وهو وجوب الحصول على ضريبة
يكون متوسطها ٦٠ أو ٧٠ قرشا ولا يخفى أن في ذلك ما يحملنا على ظن أن هذه
الضريبة كانت تعتبرها الحكومة أنها في مصر ضريبة تخصيص ولا يمكننا تخمين أن
التقدير ووضع الضريبة حصل بطريقه خالصة من الظلم لا سيما أن الذين يظلمهم
اجراء هذه الاعمال هم مشايخ البلاد وعمدها وفي الحقيقة أن تشيكات الاهالى تعددت
ورأى الخديو أن لا واسطة لديه يستعملها لاجراء هذه الاعمال الا التي كانت مستعملة
منذ القدم فاستند من عهد اليهم اجراء هذه الاعمال أن يراعوا في أشغالهم جانب
الذمة والصدق وأحكام الديانة وحسب أن ذلك زاجر لهم عن الغي ومانع لهم من
الغش وهأنذا أورد هنا بعض ما جاء في الأمر العالى الصادر في هذا الشأن لابين به
ما كان يحتج في ضمير الخديو من نوايا جيدة ومقاصد ظاهرة مما ليس يجهله أحد قال
وان جل مرادنا أن تلزموا في أعمالكم جانبي الحق والعدل وان تجتنبوا الغش في
اجراء التقدير فانبذوا ظهريا الظلم والجور واعلموا أن انحرافكم ولو بقدر ذرة عن
جادة العدل والقسط يحملكم تبعة تثقل كواهلكم يوم الحشر يوم يأتي الديان العادل
الازلى الذى لا تؤثر عليه الخيرات والاموال وقد بذات لكم النصيحة ومحضتكم خالص
النصح وتخلصت بذلك من تبعة أعمالكم فان ظلمتم فأنتم المسؤولون يوم تجادل كل نفس
عن نفسها ويوم لا تحمل وزارة وزر أخرى اهـ

ولا أدري أثر هذا الكلام على الذين يظلمهم هذه الاعمال فالتزموا جانب الحق وتمسكوا
بالعدل والانصاف أم لا على أننى أعلم أنهم ان كانوا ساروا في هذه الخطة في بادئ الأمر
فلم يستطردوها حتى يوم ٢٦ جادى الاولى من سنة ١٢٧٤ (١٨٥٨) وفي الواقع فان
الخديو أصدر في ذلك التاريخ أمرا عاليا قضى بتخصيص الويركو والجزء المفروض من
هذه الضريبة على الاطيان الخراجية بين كل المديرية بنسبة أهمية كل منها ولا ريب
في أنه لم يصدر هذا الأمر الا لما انضج له من تعامل المشايخ والعمد وارتكابهم الظلم
وجنوحهم الى الغش يوم قاموا ببناء على أمره الصادر في تاريخ ٧ صفر سنة ١٢٧٣
(١٨٥٦) يوزعون الفردة بين أراضى المديرية كلها

واقصدنا عن تنفيذ أحكام الأمر العالى الصادر في ٢٦ جادى الاولى من سنة
١٢٧٤ (١٨٥٨) الذى أشرنا اليه خلال في قاعدة الضريبة العقارية لما وقع من

عن القيمة المقتضى وجود نسبة بين الضريبة وبينها هل هي قيمة الاطيان من حيث
الثن الذى تساويه أو من حيث غلتها وكذلك لا ندرى معذل نسبة الضريبة لهذه
القيمة أمى ربعها أم ثمنها أم أكثر أم أقل

على أننا لو أردنا الاستناد على ما ورد فى الامر العالى الرقم سنة ١٨٥٦ الصادر فى
شان الاطيان المفروض عليها ضريبة تنقص عن ٢٥ قرشا التى تغل أردبا بزا على
الاقل لوجدنا ان النسبة بين ضريبة هذه الاطيان وبين غلتها كنسبة ١ - ٤ بيد
أن الامر العالى القاضى بزيادة الضرائب قد جعل الضريبة التى قدرها ٢٥ قرشا
ثلاثين فصارت نسبة الضريبة الى الغلة عقب هذه الزيادة كنسبة ٣ - ١ أى أن
الضريبة زادت بينما ان النسبة التى كانت موجودة بين قيمة الضريبة الموضوعه على
الاطيان الاكثر ايرادا وقدرها ٩٠ أو ١٠٠ قرش بقيت على حالها أى معادلة
لسدس غلة هذه الاراضى لعدم زيادة قيمتها كما قلنا

ثبت اذا انه لم يكن هناك قاعدة ثابتة يستند عليها فى تقدير الضريبة بل ان أحوالا
وقيمة كانت تتخذ أساسا يبنى عليها الملك أى الخديو ارادته ويؤيد ذلك ما ورد فى
الامر العالى المشار اليه حيث قال ما ملخصه

لكن بالنظر لوجود اطين وضع عليها ضريبة قدرها ٢٥ قرشا لاتسم غلتها بزيادة
الضريبة المفروضة عليها

وحيث انه يوجد اطين مفروض عليها ضريبة قدرها ٥٠ قرشا الا أنها مع ذلك
تستحق لان يربط عليها ضريبة قدرها ٦٠ أو ٧٠ قرشا

وحيث انه لو التزم الاحكام والاحوال المذكورة آنفا فى تقدير الضريبة العقارية
بدون اعتبار أهمية الخارج لم يخل الامر من ظلم البعض لمنفعة البعض الآخر
فلهذه الاسباب قد أصدرنا أمرنا هذا اليكم لكى تجروا تقرير الضريبة بكيفية عادلة
مع مراعاة قيم وعفات الاراضى بحيث أن يتيسر الحصول على ضريبة لايزيد متوسطها
عن ٦٠ أو ٧٠ قرشا على وجه العموم اهـ

ويرى القارئ من مطالعة هذا الامر أن كثيرا ما وردت فيه هذه العبارة
(أهمية الخارج) وأن النسبة المقتضى وجودها بين الضريبة والخارج لم يعين مقدارها
وقد رأينا أيضا أن الضريبة يجب أن يتخذ أساسا فى تقديرها أهمية الغلة على أنه قد

وكان أعقب تقدير الضريبة العقارية الذي صار اجرائه سنة ١٨٥٦ ان بعض الاطيان وضعت عليها ضريبة أعلى من التي وضعت على سواها وبسبب هذه الزيادة الفردة التي كان جاريا تحميلها لاراضي كل ناحية على حدة فأصدر الخديو أمرا عاليا في ٧ صفر سنة ١٢٧٣ (١٨٥٦) بتخصيص الويركو المضاف على الاطيان الخراجية بوجه المساواة ملافاة للخلل هذا واتنا نجد كلما أمعنا النظر في نعر في حقيقة عوائد واصطلاحات وقوانين هذه البلاد والاوامر التي أصدرها حكمها أمورا تين لنا ان الام التي تعاقبت في وادي النيل كانت متبعة في معيشتها مبدأ خاصا بها وهو ارتباط افراد كل ناحية برابط بعضهم جميعا بحيث ان الواحد منهم لم يكن شيا بذاته وان الناحية هي كل شيء وبحيث انه لو تأخر الواحد منهم عن اداء ما هو مطلوب منه للحكومة فكل أهالي الناحية مسؤولون عن هذا التأخير وكثيرا ما حاول الخديويون ازالة هذه الرابطة على انهم لم يلبثوا ان اضطروا في بعض الاحيان للتساهل بمراعاة عادات قد تخللت كل شعائر وأخلاق الشعب وسرت في مفاصله مجرى الدم في العروق حتى استحال نزعها أو كاد

وفي سنة ١٨٥٧ المجزت اعمال تقدير الضريبة العقارية التي كان صدر الامر باجرائها في العام الغابر ورأى الخديو أن ما صار تقديره لا يكفي للقيام بمصروفات الحكومة فأمر بإعادة العمل احتجاجا بأن الضرائب التي وضعت قام الشعب بادائها بكل سهولة واليك معنى بعض ما ورد في الامر العالي القاضي بإعادة العمل قال

حيث انه تأني لواضعي اليد على الاطيان الممسوحة زرعها وسهل عليهم القيام باداء ما عليها من الضرائب المختلفة القيم التي أسعارها منها ما هو ٢٥ قرشا صاعا ومنها ما هو أكثر الى ١٠٠ قرش صاعا فقد صار من الواجب تقرير الضريبة العقارية على نوع ملائم لقيمة الارض ولذلك فقد اقتضت ارادتنا السنية ابقاء الضريبة التي قدرها ١٠٠ قرش على حالها وزيادة الضريبة التي قدرها ٢٥ الى ٣٠ وجعل الضريبة التي سعرها ٣٠ خمسة وثلاثين وزيادة الضريبة التي سعرها ٣٥ الى ٤٠ وهم جزا حتى تبلغ الضريبة التي قدرها ٨٠ تسعين أما الضريبة التي سعرها ٩٠ فيصير ابقاؤها على حالها اه

فما سبق يتضح لنا جلليا وجود مبدأ صريح قاض بوجوب وجود نسبة بين سعر الضريبة وبين قيمة الارض على أننا لم نعر في الامر العالي المشار اليه على شيء ينبذنا

أردبا برا) فقد أمرنا بجعل ضريبة هذه الاطيان ٢٥ قرشا صانغا ٥١
ويظهر من هذه العبارة الاخيرة ان الضريبة كان يتخذ أساسا في تقدير قيمتها قيمة غلة
القدان وأظن ان ذلك هو السبب في تخصيص ناحيتي بنى سلامة وكفر البراغيث
في الامر المذكور والاولى في الشرقية والثانية في مديرية قنا وما أظنه أراد بقوله
ان الاطيان المماثلة لاطيان هاتين الناحيتين لا تدفع الا ٩٠ قرشا الا أن تكون
مماثلة لها من حيث قيمة ما تعطيه من المحصول ولكن ان صدق ذلك فلما ذا
خففت كل الضرائب المفروضة على أطيان جيدة حتى بلغت ١٠٠ قرشا فهل ان
المبدأ الذي قرره الامر العالي في شأن الاطيان التي ضريبتها أقل من ٢٥ قرشا وما
شابهها من الاطيان كان مختصا ببعض البلاد دون الاخرى ولم يكن له صفة عامة فان
صح ذلك فالمبدأ الفاضل بوجود التناسب بين الضريبة والغلة يحجب بالاطيان التي
غلتها قليلة وفي الحقيقة انه اذا وضعت ضريبة قدرها ٢٥ قرشا على فدان يغل
أردبا برا فتكون النسبة بين الغلة والضريبة نسبة الربع الى الكل باعتبار ان ثمن
الاردب البر ١٠٠ قرش كما كان سنة ١٨٥٦ مع أن الاطيان الجيدة التي يعطى
القدان الواحد منها ستة أرداد برا لا تدفع الا مائة قرش نظير ضريبة وعلى ذلك
فنسبة الضريبة الموضوعة عليها الى غلتها كنسبة السدس الى الكل

وان ما نستلفت اليه الانتظار هنا مهم في نفسه وجدير بالاعتبار فانه مهما كانت
الطريقة التي اتبعت من عهد محمد علي باشا الى اليوم في وضع الضرائب على الارض
فلدى أسباب جمة تجعلني اعتقد ان النسبة بين ضريبة الاطيان الضعيفة وغلتها كانت
أكثر من النسبة بين غلة الاطيان الجيدة وبين ضريبتها بمعنى ان الارض التي هي
غاية في الجودة كانت تدفع ضريبة قليلة جدا بالنسبة الى ايرادها وان الارض
الاسافة أو ما هو أردأ منها كانت تدفع الضريبة التي هي أكثر ارتفاعا بالنسبة
الى غلتها

هذا وان تخمين الاطيان ووضع الضريبة عليها بالكيفية التي ذكرناها حلا الاها الى
على طلب ترك الاراضي التي كانوا واضعين أيديهم عليها فأجيبوا الى ذلك ولما تعددت
الطلبات التي من هذا القبيل صدرت ارادة سنية في ١٩ ربيع الاول سنة ١٢٧٦
(١٨٥٩) بالتصريح لمن يرغب في ترك أطيانه للميرى وبقي هذا الامر
معمولا به حتى صدر الامر العالي الرقيم ٢٥ رجب سنة ١٢٨٢ (١٨٦٥) فألغاه

لائحة الاطيان الرقمة ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ (١٨٤٦) ما معناه تعدل هذه الضريبة كل سنتين أو ثلاث سنوات مرة . ويعتبر في تقديرها اراد كل مالك في الوقت الحال اه

وفي سنة ١٨٥٤ أضيفت الضريبة المذكورة على الضريبة العقارية وامتزجتا حتى استحال الفصل بينهما فلو أريد اليوم أو بعد اليوم ارباع هذه الضريبة الشخصية لاقتضى الامر السير على خطة اتبع في زمن مضى عند ما أريد ذلك فانها لم تفصل عن الضريبة العقارية بل كانت نتيجة ذلك العمل انها صارت تقبى مرتين بدل المرة الواحدة ولتنظر الآن الى ماهية الفردة

علمنا ان الفردة كانت ضريبة شخصية وان الاساس المتبع في تقديرها هو اراد كل حراث ويوجد دلائل كثيرة تجعلنا على اعتقاد ان أصل هذه الضريبة من الجزية التي فرضها العرب يوم الفتح على مسيحي القطر المصري فلما تعددت المظالم التي كان الامراء يسومونها المسيحيين وذلك بعد الفتح بزمن طويل رغب جمهور الاهالى التملص منها ومن دفع الجزية في نفس الوقت فداناو بدين المسلمين على أن هذه الضريبة لم ترفع عنهم أو حصل في اسمها تغيير فسميت الفردة ومعنى هذه الكلمة (الشخصى) وقد سبق لنا ان لفظه الجزية وهى الضريبة على الرؤس استعملت في القرون الاولى للفتح بمعنى كلمة الخراج ومعنى الخراج الخارج من خروج قيمة الضريبة من أصل الاراد الحاصل من الارض

وفي ٨ شوال سنة ١٢٧٢ (١٨٥٦) أمر الخديو بتعديل الضريبة العقارية وهو التعديل الاول الذى حصل في الضريبة المذكورة منذ سنة ١٨٢٤ وقد ورد في هذا الامر ما معناه ان الاطيان التي في الوجهين البحرى والقبلى في القسرى التي أطيانها جيدة والمفروضة عليها ضريبة تنيف قدرا عن ١٠٠ قرش صانا هذه تدفع ضريبة قدرها ١٠٠ قرش صانا فقط أما الاطيان الضعيفة كأطيان نواحى بنى سلامة وكفسر البراغيث التي تزيد ضريبتها عن ٩٠ قرش صانا فلا تدفع الا ٩٠ قرش صانا فقط اه

وورد في الامر المذكور ما يأتى في شأن الاطيان المربوط عليها أقل من ٢٥ قرش قال

وحيث ان هذه الاطيان يعطى الفدان الواحد منها أردبا على الاقل (وأعلن انه أراد

شئ يتنازبه على الثاني امام الشريعة ولذلك عجبنا لتذليل اللائحة السعيدية التي صدر الامر سنة ١٨٧٥ باعتمادها بعد تحويلها بما يأتي

(قرارشورى النواب الرقم ١٦ شعبان سنة ١٢٨٣)

يصير فك عهد البلاد من ابتداء سنة ١٢٨٤ وتساوى الاهالى ببعضها اه وانى لا أرى علاقة بين هذا القرار وبين الملك العقارى وبالحرى الارض سيما ان العدل والشريعة الاسلامية لم يرد شئ في نصوصهما وأساستهما مما يدعو الى الارتباب في ان الملك والسوقه في الحق سواء وان كنت مصيبا في ظنى وهو ان الحبس على دفع الدين كان أبطل يوم أصدر مجلس النواب قراره المذكور وان العهد بصفه كونها قاعدة تسرى عليها المعاملات بين المدائنين والمدينين كانت ألغيت منذ سنة ١٨٥٠ فلا أرى لزوما لاصدار هذا القرار الا اذا كان القصد من اصداره اذالك احاطة الفلاحين علما شاملا بما لهم من الحقوق التي تردع عنهم شر وجور أرباب الاملاك ذوى الثروة العظيمة والمشايع والمعد ولربما ان هنالك أسبابا لأعمالها

وأقول على سبيل العود الى موضوع بحثنا الاصلى انه منذ سنة ١٨٤٤ لم ترد قيمة الضريبة العقارية رأسا وفي سنة ١٢٦٩ (١٨٥٢) أصدر عباس باشا أمرا تاريخه ١٣ صفر باضافة قيمة سدس مال كل سنة على المزارعين بدلا من الفئ خصما من البقايا التي كانت تراكت من جديد

المطلب الثانى

(فى الفردة)

أمر سعيد باشا فى اللائحة الثانية للاطيان الصادرة بتاريخ ٨ جمادى الاولى سنة ١٢٧١ سنة (١٨٥٤) باضافة الفردة على الضريبة العقارية

ولقد ذكرنا فيما سبق انه لم يكن من قاعدة أو أمر عال يتبع فى تقدير هذه الضريبة وان كان قد وضع شئ من هذا القبيل فقد اندرت آثاره

على ان هذه الضريبة وان كانت تجبى فى نفس الوقت الذى كانت تجبى فيه الضريبة العقارية وجابوها هم جباة الضريبة العقارية الا انها كانت تختلف وضعا وشكلا عن الضريبة المذكورة وكانت عبارة عن مبلغ أو قدر معلوم فى المائة من ايراد كل حراث واضع اليد على أطيان بالمنفعة يؤخذ بجانب المبرى وقد ورد فى البند الخامس من

اجبارية رأس مالها عادم وكان محمد علي يعتبر المتعهد كرجل يساف نقودا لواقع
اليد المعوز في مقابلة اشتغال هذا عند المتعهد وايضا له المبلغ الاصلي الذي دفعه
عنه وفوائده

ومما يدل على ان هذا كان فكر محمد علي باشا هو أن اللانحة التي ظهرت عقيب
صدور الامر العالي الرقيم سنة ١٨٥٠ القاضي باسترجاع العهد لم يذكر فيها
شيئا عن المبلغ الذي كان كل من المتعهدين دفعه للخرينة أى عن قيمة الضرائب
المتأخرة على العهد الى سنة ١٨٤٠ التي كان قام المتعهد بدفعها عن واضع اليد مع
أنها أى اللانحة المذكورة بينت الطريقة المقتضى اتباعها في استرجاع هذه العهد
من أيدي المتعهدين وفي ردها لواضع اليد الاصليين عليها فلم يحصل المتعهد على
المبلغ الذي كان دفعه بل فقده

هذا وان لي ذوقا من الكلام أقوله في هذا الشأن فاقول انه كان للمتعهدين بصفتهم
دائنين لواضع اليد على الاطيان التي دخلت في عهدهم أن يجبروا مدينهم وهم
واضعو اليد المذكورون على العمل لحسابهم والاشتغال لذمتهم وحيث ان الحبس
على دفع الدين كان ساريا وقتئذ فقد تعهدت الحكومة ضمنا للمتعهدين بان تسلم اليهم
الفلاحين والمزارعين الذين يباحون أراضيهم بسبب من الاسباب فكانت حالة الفلاح
يومئذ مشابهة لحالة فلاح أوروبا في القرون المتوسطة لافرق بينهما الا في أن المحاكم
العادية هي التي كانت تنظر في دعاويه التي من قبيل الارث والتوريث وغيرها من
الاحوال الشخصية وانما هي التي كانت تحاكمه عند ارتكابه جناية تما وكان
للمتعهدين أن يصدروا على فلاحهم ورجالهم المذكورين أحكاما على انها ما كانت
تجاوز الابتدائية وكانت قابلة للنقض من المحاكم الاكبر

وكان عباس باشا خشي أن تولف فئة تستولى على كامل الاطيان فتفيد من ذلك قوة
عظمى وسلطة كبرى فبادر في سنة ١٨٥٠ أى عقب جلوسه على الاريكة الخديوية
الى ابطال العهد فاصدر أمرا بانه ترجعها ونفذ مفعول ذلك الامر الا في بعض
النواحى التي نالت من لونه أن تبقى عهدا ولم تزل هذه صفتها الى يومنا هذا على ان
المتعهد لم يبق ممتعا بشئ من الامتيازات الادارية التي كانت له بل أصبحت حالته
حالة رجل يؤدي خدمة للفلاح بتوسطه بينه وبين الميرى فيما تعلق بمقدار الضريبة
وفي دفعها وفيما عدا ذلك فكان شأن المتعهد وشأن الفلاح واحدا وما كان للاول

سنة ١٨٤٠ الى اتخاذ طريقة مالملافة الخلل على أن حصول ذلك لا يسمع لنا بان نستنج منه أن الضريبة العقارية كانت فوق طاقة الارض بل لتراكم المتأخرات أسباب أخرى ألا وهي خلل النواحي والقرى من السكان فإن الحروب التي كان أنارها محمد علي باشا في شبه جزيرة العرب وفي المورة وفي جزيرة أكرية وفي بلد الشام استمرت عشرين سنة فاخلت القرى من أهاليها والنواحي من قاطنيها وسيبت نفقات لانحصى فتراكت المتأخرات حتى لم تعد إيرادات خزائن الامصار التي استولى عليها كبلاد العرب والشام والمورة وغيره تكفي لايفائها ولتراكم المتأخرات أسباب عديدة غير التي ذكرناها

فظنت الحكومة انها تتوصل الى ملافاة الخلل ودفع الشر بتوزيعها أراضى النواحي الغير القادرة على وفاء ماعليها من متأخرات الضرائب على أهالى النواحي القادرة على ذلك فاصدر الخديو امرا عاليا قاضيا بذلك رقيما في ١١ جادى الاولى سنة ١٨٣٩ (١٢٥٥) على أن الخديو لم يلبث أن أدرك أن تنفيذ منطوق هذا الامر في الديار المصرية كلها مجلبة لخراب النواحي التي كانت لم تزل على درجة من الثروة فعدل عن هذا الفكر وألزم كبراء دولته وأمراء مملكته وقواد عساكره الذين كانوا أثروا في خلال ذلك بأسباب عديدة منها الحروب التي انتشبت ناراها مدة عشر سنوات بينه وبين الباب العالي بأمر عال تاريخه ١٩ محرم سنة ١٢٥٦ (١٨٤٠) بأخذ عهد أى بأن يأخذوا تحت مسؤوليتهم وبضمانتهم نواحي بتمامها بشرط قيامهم بوفاء ماعليها من متأخرات الضرائب ومن الضرائب التي تستحق في المستقبل وتوعدهم بأشد العقابات ان رفضوا الرضوخ لارادته وأبوا الامتثال لاوامره

وكانت تلك العهد عبارة عن التزامات بينها وبين الالتزامات القديمة التي كانت موجودة أيام المماليك شبه من بعض الوجوه على أن المتعهد لم يكن له أن يجبر المزارع على دفع ما ينيف على ما هو مضبوط عليه عن كل قطعة أرض مقيمة باسمه في الدفاتر التاريخية فكانت صفة الفلاح والحالة هذه صفة رجل لاصالح له ولا شأن في الارض بل يشتغلها كاجير عند المتعهد مع أن التمتع بمنفعاتها مقيمة باسمه أى الفلاح

فبرى مما سبق أن محمد علي باشا لم يتحول قط عن عزمه الاول وهو تمكين الاهالى من امتلاك الارض وانه لم يحتج بفكره العدول عنه حتى لما احتاج الى عمل سلفة

سلطتهم ممتدة على تلك النواحي بل التجأ الى طرق أخرى ووسايط ثانية وقد قال بطرس بك غالى في تقريره المذكور انفا مامعناه

وقبل سنة (١٨٣٤) وضعت الضريبة على أرباب الصنائع والحرف وهذه الضريبة هي الوريكو وكان سعرها غير مستقر على حال ولا مقررا بأمرتا وان كان صدر أمر بشأنها فقد فقد اذ لم نجد لشيء من ذلك أثرا

وفي سنة (١٨٣٩) أضيف على كل قرش بارتان زيادة أى عبارة عن زيادة $\frac{1}{10}$ وكانوا في بعض الجهات يحصلون على الارض ضريبة اضافية نظير الوريكو الموضوع على أنوال الحساكة ثم ان هذه الضرائب زيدت في سنة ١٨٤٤ نمنا أى $\frac{1}{12}$ بحجة متأخرات الحصيلات أيضا

وانى قد أخذت هذه البيانات جميعها المتعلقة بأسعار الضرائب وبالزيادات التى أضيفت اليها من دفاتر التاريع ومنها ما عثرت عليه في دفاتر الحسابات اه فيظهر مما سبق أن ضرائب أخرى وضعت فزادت قيمة الضريبة العقارية فن هذه الضرائب الوريكو الذى يصعب تحصيله عن جباية الضريبة العقارية وضرائب شخصية وكلها غيرت صفة الضريبة العقارية وذهبت بالنسبة التى كانت بين هذه الضريبة وبين الايراد ان فرضنا ان هذه النسبة كانت موجودة سنة ١٨١٣ وان محمد على باشا التزمها لما قرر خراجا على الاطيان وفرضها الى طبقات وقرر لكل طبقة منها سعر الضريبة الخاصة بها

المطلب الاول

(١) (في العهد السنية)

ان الزيادات التى حصلت في الضريبة العقارية وهى التى تكلمت عليها في الفصل السابق كانت سببا لزيادة المتأخرات وتراكبها فكثرت مقاديرها حتى دعت الحالة

(١) لما أمر عباس باشا سنة ١٨٥٠ باسترجاع ما كان كلن معطى للاهالى من قبيل العهد سمح لبعض المتعهدين بالتمتع مدى الحياة بمنفعة العهد التى كانت في أيديهم وأنتم على آخرين بما كان في أيديهم من العهد فجعلها لهم رزقة بلا مال يملكون منفعتهم او عينهم ما لم يلقوا ما كان هناك قواعد وقوانين تتبع في هذا الشأن بل كانت ارادة الخديو هى القل والكثر لكونه معتبرا انه هو المالك لعين الارض ولقد حصل مثل ذلك أيام سمو الخديو اسمعيل فانه اعطى عهدة ثم صيرها مملوكة عين لانه ثم وضع عليهم العشر بناء على طلب الذين كانوا يتمتعون بمنعتها

وقد قال بطرس بك غالى فى تقريره المذكور انقضاء معناه
وحصل فرز آخر عام ١٨٢٠ تحت ملاحظة ومراقبة كبار المستخدمين وقرر اناس
من الوجه البحرى الضرائب المقتضى وضعها على اطيان الوجه القبلى وعين اناس
من سكان الوجه القبلى أسعار الضرائب الواجب وضعها على أراضى الوجه البحرى
وأنشئت دفاتر جديدة لهذا العمل فى كل مديرية

ويظهر من هذه الدفاتر أن الفرز كان حصل مرات أخرى قبل المرة التى
حصلت عام ١٨٢٠ فقد ورد فى دفتر مديرية الشرقية أن الفرز الذى عمل سنة
١٨٢٠ كانت نتائجه من حيث أهمية مجموع الضرائب أقل من نتائج الفرز الذى
حصل سنة ١٨١٨ وأنه لما سئل الذين يظن بهم هذا العمل عن أسباب هذا الفرق
أجابوا بانهم اتخذوا أساسا فى عملهم ضرائب سنة ١٨١٩ وبأنهم ما كانوا رأوا اطيان
الوجه البحرى قبل تلك المرة وعلى ذلك أصدر الخديو أمرا عاليا للمدير بسد العجز
المذكور اهـ

ولا ندرى هل كانت مرات الفرز التى ذكرها صاحب العزة المشار اليه عامة أو خاصة
ببعض جهات وهل كان أمر بعملها لاسباب غير اعتيادية أو بناء على تظلم الاهالى كما
أنه يحتمل أن لا يكون أريد بها الا ظلم الاهالى

والارجح أنه لم يقصد بها الا الظلم وما يدل على ذلك صدور الامر العالى المشار اليه
للمدير بسد العجز فانه متى احتاجت الحكومة الى النقود فى بلاد زراعية كصرف أمرت
بفرز الاطيان فما يكون الفرز فى تلك الحالة الا لزيادة الضرائب وتعليه أسعارها

ولا يخفى أن الحروب التى كانت منتشرة بين محمد على باشا وبين أعدائه وأن الاعمال
العديدة التى كان أمر باجرائها فى داخل البلاد كوضع حواجز للنيل وحفر الترع وبناء
المعامل وإنشاء عمارة بحرية الى غير ذلك من الاعمال كانت تستغرق نفقات جسيمة
ومقادير باهظة من النقود والنفقات وكان بينها وبين عودها على البلاد بأرباح وفوائد
زمن طويل وأمد مديد يستلزمه انجازها ويتطلبه اتمامها فلما رأى محمد على باشا أنه
فى حاجة الى الدرهم لم يرد أن يسد الاعواز باصدار أوامر عالية كالذى أصدره للمدير
بسد العجز الذى أشرنا اليه ولم ير أن يستعمل هذه الطريقة للملافة النتائج السلبية التى
أتى بها الفرز الذى أجراه عمده النواحى تحت ملاحظة أرباب الخدم الذين كانت

نعم ان هذا العمل لم يكن مستوفيا من حيث صحة وضبط ارشادات المشايخ ومن حيث النظر الهندسى الا أن محمد على باشا لم يكن في امكانه استعمال غير الطريقة التى كانت متبعة فأشار بها مكرها لعدم تسير المعذات اللازمة لديه

ولو أردنا البحث عما اذا كان تقرير الخراج الذى عمل يومئذ منطبقا على قواعد العدل انطباقا كليا أو بقدر الامكان بحيث ان المبلغ الذى كان قدره معروفا من قبل وزع على الاطيان كما تريد الاستقامة ويقضى الانصاف أو ان الضريبة قررت على الاراضى بالنسبة لما تعطيه من الحاصلات بحسب قاعدة نسبية مقررة لما تسير لنا حل هذه المسألة بوجه من الوجوه فانى لم أعثر على شئ مسطر فى هذا الشأن وما تسرى من المواد لا يقوم بكفاية استنتاج هذه المسألة منه

وقد وجدت فى التقرير الذى وضعه صاحب العزة بطرس بك غالى فى شأن المستندات والاوراق الخاصة بالضريبة العقارية جدولاً بين فيه سعر الضريبة التى كانت موضوعة على أطيان كل طبقة وعدد أفدنة أطيان كل مديرية وأطيان كل درجة من هذه الطبقات فى سنة ١٨١٣ الا أن سعر الضريبة مبيناً بالمشط والمشط معاملة وهمية توازى القطعة منها ٢٠١٠ قرشا صانعا فضة

وانى أكرر ما قلته فيما سبق من ان الفرز الذى صار اجراؤه يومئذ ما كان يسمح بتوزيع الضريبة العقارية على الاطيان بنوع عادل ومنظم الا أنه مع ما حواه من العيوب لم يخل من فائدة عظيمة فانه مكن كل أحد من معرفة ما عليه ليقوم بأدائه للحكومة كضريبة عن الارض التى هو صاحب الاثر فيها وخلصه من جور الملتزم وظلم شيخ البلاد الذى خلف الملتزم فى بعض سلطته وكل خسفه

ومما أحبط تماماً أو كاد كل الاصلاحات الادارية والمالية التى اجريت فى الديار المصرية هو عملها قبل اصلاح ما هو أساس العمران وعلته التقدم أى قبل وضع قاعدة منتظمة تسرى عليها الاحكام وقبل توطيد دعائم العدل

فلو انتشر العدل وسرت أحكامه على الكبير والصغير بدون استثناء وكان الكل فى الحق سواء لعرفت الحكومة ما عليها من الواجبات ومالها من الحقوق ولعلم الاهالى بما عليهم من الواجبات ولم يجهلوا ما لهم من الامتيازات ولتخلص الشعب من ظلم أولئك الناس الحقيرين كشيخ البلاد وعمدة الناحية وغيرهما من الاشخاص الذين لا يقدر الحاكم على ادارة الامور وعلى الاطاعة بكل ما يلزم بدون مساعدتهم

سارية اذ ذاك ووضعت على الارض ضريبة من جديد وجعل السلطان سليم على الديار المصرية خراجا سنويا قدره ٦٠٠٠٠٠ قرشا تدفعه ذهبا عند بلوغ ارتفاع النيل ١٧ ذراعا (١) ووضع مقياسا نسبيا لادنى ارتفاعات النيل أى انه وضع نسبة بين مايجب على مصر دفعه من الخراج اذا لم يبلغ ارتفاع النيل هذا القدر وفوض الى نائبه في مصر أن يرسل الخراج الى الخزينة العامة ذهبا أو فضة أو نقودا محاسبية في السنين المشوطة

أما أطيان الممولين فكان العمل فيها ان الوالى الذى كانت تعيينه الاستانة العلية وبعده أمير المماليك كانا يفرضان عليها الضريبة التى يريدونها غير مكترئين بقواعد العدل ولا مبالين بالانصاف وما كان الباب العالى متلفتا الى أعمالهما فخلالهما الحق أما الطريقة التى وضعها المماليك الذين ملكوا فى مصر لمساحة الارض فانها استمرت متبعة حتى أوائل القرن الحالى

(الباب الاقل)

(فى الاراضى الخراجية)

لما أمر محمد على باشا بمساحة الارض عام ١٨١٣ أشار بأخذ متوسط مساحات الفدان يومئذ وقرر أن تكون مساحة الفدان $\frac{1}{4}$ ٣٣٣ قصبه مربعة وهى مساحة الفدان اليوم الا أنه يوجد بعض الفدان لا تبلغ مساحته هذا القدر وستسلكم عنها فيما بعد وورد فى دفاتر المساحة التى أمر بإنشائها بيان موقع القطعة من الارض ومقاسها واسم صاحب الاثر فيها وسعر الضريبة الموضوعة عليها ولأجل توضيح كل ما يتعلق بكل أرض من حيث موقعها ومناخها والدرجة التى هى عليها من الجودة وغير ذلك اتسدت الحكومة مشايخ كل مركز من المراكز فنيط بمشايخ الوجه البحرى فرز أطيان الوجه القبلى والعكس بالعكس فشكلتهم لجانا وأوعزت الى كل منها بتفقد حالة أطيان مديرية ما من المديرية ثم انقسمت كل لجنة من هذه اللجان الى جملة فروع يظ بكل منهم معاينة الارض قطعة قطعة لتعيين درجتها ولما أنجز أولئك القوم ما عهد اليهم من الاعمال وضعت نظارة المالية على كل أرض خراجا بحسب ارشادات اللجان المذكورة

(١) كان القرش يومئذ يعادل وزن عشرين قرشاً فضة صاغاً من عملة اليوم

نقاد الإيراد الذى كانت يجيبه من الجزية أو الخراج بفرضه على الأرض نفسها لعجز
النصارى عن القيام وحدهم بأدائه

وقال المقرئ أيضا

وفى أيام دولة الفواطم كان الفدان فى الوجه القبلى يؤدى للميرى ٣ أراذب برا وفى
سنة ١١٧٦ خفض هذا القدر فصار يؤخذ على الفدان $\frac{٢}{٣}$ ثم صار اردبين فقط وكان
محصول الفدان ١٠ أراذب برا أما مساحته فكانت ٤٠٠ قصبه اه

فيظهر مما رويناه أن الضريبة كانت وقتئذ خراج المقاسمة وقال المؤلف المذكور فى
كلامه على الوجه البحرى ان الضريبة كانت تجبى فيه نقدا لاعينا على أنه لم يبين
قدر الضريبة المفروضة على الفدان الا أنه قال مامعناه

الفدان المزروع قنبا يؤدى ضريبة يختلف قدرها بين ٣ و ٥ دنانير أما زراعة القطن
وقصب السكر والخضراوات فكان مفروضا عليها ضريبة خاصة بها اه

ولم يذكر المؤرخ السهمير الذى أروى أقواله نوع هذه الضريبة ولعلها كالتى هى
مفروضة اليوم على زراعة الدخان

وكانت عادة مساحة الأرض المزروعة والقابلة للزراعة منتشرة فى مصر قبل استيلاء
المسلمين عليها فاتبع الفاتحون من العرب هذه العادة وهى كانت تنبهم عن حصول
عجز او زيادة فى كمية هذه الأرض

ولما قبض المماليك على السلطة أوجدوا شبه تاربيع واتخذوه قاعدة فى وضع
الضريبة العقارية وألف القوم من ذلك الوقت اجراء المقاسات والتعمينات كل مدة
على ان العدل كان لادخل له فى هذه الاعمال التى كان يدبرها الغش ويرتبا الجور
والخسف فكان الحاكمون اذا أرادوا توزيع الضريبة على الاطيان زادوا أو نقصوا
مساحة الفدان نفسه بدلا من زيادة أو تنقيص الضريبة المقتضى تحصيلها عن كل
فدان

فلما استولت الدولة العثمانية على الديار المصرية كانت هذه البلاد فى حالة تقشعر منها
النفوس وتذوب لها القلوب فان الفقر كان ضاربا اطنابه فى أرجائها والذلة كانت راسخة
القدم فى أنحائها وكان الانتظام قد بارحها من زمن مديد وأوراق الادارة معدتها
السنة النيران أو ألتفتها أو أضعفتها أيدي الخسيران

فأمر السلطان سليم الفاتح باجراء مساحة جديدة فعملت بحسب القواعد التى كانت

عمر بن عبد العزيز (رضي الله عنه) أرسل نائبه يستأذنه في فرض الجزية على المسلمين كي لا ينقص الإيراد فأشار إليه هذا الخليفة بجمع النصارى بمقدار الجزية التي كانت منروضة على الذين تدينوا منهم بدين الاسلام وبالسيرة على هذه الخطة كلما جدد مسيحي دينه ودان بالدين المحمدي ثم ان الخليفة رأى أن عدد الكهنة ورؤساء الدين المسيحي تزايد كثيرا لانخراط كثيرين في مصافهم رغبة في التخلص من دفع الجزية فأوعز الى نائبه في مصر أن افرض الجزية على الكهنة وغيرهم من خدمة الدين المسيحي فامتثل النائب وفرض على البطريرك ٣٠٠٠ دينار وعلى من دونه دينارا واحدا في السنة على النفر الواحد

وما أوضحناه ثبت جليا أن الجزية لم يكن قدرها واحدا على كل مسيحي سنة من ١٢ الى ٦٠ سنة بل انه كان موزعا على الذكور عن استأنهم من ١٢ الى ٦٠ بنسبة ثروة كل منهم أو بنسبة مركزه في الهيئة الاجتماعية

وفي سنة ٧٣٦ أى لمضى قرن من الهجرة تزايد تدين النصارى بدين الاسلام تزايدا جسيما حتى ان نائب الخليفة في مصر وهو حنظلة بن سفيان أدخل الدواب والابقار ضمن التعداد الذي أمر بإجرائه لمعرفة عدد النصارى وفرض عليهم الجزية ولما صار معظم الاهالى من المسلمين وذلك بين القرن الثاني والقرن الثالث للهجرة أبطل اسم الجزية علي انها ضربت وقتئذ على المسلمين واستمروا على دفعها الى يومنا هذا وهي المعروفة الآن باسم الفردة

ولو أردنا التنقيب لمعرفة الزمن الاول الذي وضعت فيه الضريبة على الارض رأسا لوحدنا أنه حصل نقى من هذا القيل أيام خلافة المأمون أى في نحو سنة ٨١٣ وقد جاء في الخطط للمقريزى مامعناه

كان خراج مصر اذ ذاك ٤٢٥٧٠٠٠ من الدنانير وكان يجبي عند بلوغ النيل ١٧ ذراعا و ٧ أصابع بواقع دينارين عن كل فدان من الارض اه

هذا ولا بد من وجود غلط في ما نقله المقريزى على أن الامر نفسه وهو فرض مبلغ من النقود على الفدان يدلنا على ان الطريقة التي اتبعها المسلمون في وضع الضريبة يوم فتحهم مصر كانت ابطلت وان الدولة العربية كانت راغبة في الوثوق من عدم

الخطاب رضى الله عنه بالابحاز الى عمرو بن العاص بتحصيل ٢٠٠٠٠٠٠ من الدنانير وذلك قيمة الخراج الذى كانت تؤديه مصر الى اليونانيين يوم كانت خاضعة لهم على أن نائب الخليفة فى مصر أى عمرو بن العاص لم يفرض على المصريين الا ١٢٠٠٠٠٠ من الدنانير فاستعظم الناس هذه القيمة ووجدوها جسيمة وفى الواقع أنه لو أضيف الى هذا القدر مثله نظير مصاريف ادارة داخلية البلاد لكان الحاصل ٢٤٠٠٠٠٠ من الدنانير أى ل زاد ٤٠٠٠٠٠٠ على المبلغ الذى أمر عمر بن الخطاب بتحصيله نظير الخراج على أن عبد الله لم يلبث أن خلف عمر بن العاص فى مصر حتى زاد الخراج الى ١٤٠٠٠٠ من الدنانير ماعدا مصاريف الادارة ولم يبلغ الخراج أبدا أكثر من هذه القيمة بل انه هبط أيام خلافة معاوية (رضى الله عنه) الى ٦٠٠٠٠٠ من الدنانير ثم نزل أيضا وبقي بين الثلاثة والاربعة الملايين من الدنانير حتى القرن الثالث عشر الذى قبض فيه المعاليك على زمام الامور واستأثروا بالسلطان فى الديار المصرية

وقد نقل الينا المؤرخون أن هذا الخراج كان أصل وضعه على الرؤس وان عمرو بن العاص فرض على كل مسيحي ذكر سنه من ١٢ سنة فاكثر الى ستين دينارين فان صدق قولهم عرفنا ان عدد الذين كانوا يدفعون الخراج كان ٦٠٠٠٠٠٠ من النفوس لا يدخل فى هذا العدد الشيوخ ولا النساء ولا الاولاد ولا القس ولا غيرهم من رواسى الاديان ولا المسلمون

هذا وان الطريقة التى اتبعها عمرو بن العاص فى فرض الخراج دعت ولاية مصر الى عمل تعدادات كثيرة حتى كاد التعداد يحصل كل سنة وقد نقل الينا المؤرخون نتائج بعض هذه الاحصاءات قال بعضهم لما ولى ابن رفاعه مصر خرج ليحصى عدة أهلها ومعه جماعة من الاعوان والكتاب فاحصوا من القرى أكثر من عشرة الاف قرية فلم يحص فيها فى أصغر قرية منها أقل من خمسمائة جمجمة من الرجال الذين يفرض عليهم الجزية اه

أما أنا فاطن ان هذا القول لا يخلو من المبالغة ويظهر لى من نتائج تعداد سنة ٦٤١ وتعداد ابن رفاعه ان الجزية كانت موزعة على الاهالى بنسبة ثروة كل منهم أو مركزه فى الهيئة الاجتماعية

ويؤيد هذا ان كثيرا من النصارى لما تركوا دينهم وتدينوا بدين الاسلام أيام خلافة

ولا أن يوقفها فالمملوك منها انما هو المذفعة فقط أما العين فهي مملوكة للحكومة أى
للمخدوم كإثبات ذلك اثباتا نافيا للريب والشك عدم الزام الحكومة باعطاء بديل ما
لمن نزعته منه أرضه للمنافع العمومية (انظر البند العاشر من اللائحة السعيدية والبنود
٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ من لائحة ترتيب مجالس تفتيش الزراعة)
وخلاصة القول ان هذه الاطيان تسرى عليها أحكام اللائحة السعيدية التى ظهرت
سنة ١٨٧٥ بعد تنقيصها وتحويرها وأحكام اللوائح والاوامر التى تلتها لغاية تاريخ
صدور لائحة المقابلة التى لم تستفد هذه الاطيان شيئا مما ورد فيها من الامتيازات
لعدم قيام أربابها بما فرضته هذه اللائحة عليهم من الواجبات اذ أن تلك اللائحة لم
تكن فى الحقيقة الا عبارة عن عقد مشاركة تعهد الملك فيه بالتنازل لرعيته عن قسم
من حقوقه وامتيازاته فى مقابلة قيامهم بما فرضه عليهم

الكتاب الثانى

(فى الاساس المستند عليه فى وضع الضريبة العقارية)

وقد تقدم ان المسلمين عقب فتحهم الديار المصرية لم يهتموا فى وضع ترتيب جديد للإدارة
بل انهم أبقوا الترتيب والنظام اللذين كانا موجودين يوم استيلائهم على هذه البلاد
وصرفوا همهم الى الحصول على ما أمكن الحصول عليه من الاموال والارباح من هذه
البلاد التى عرفت فى كل الزمان وسالف الاعصر بالغنى والثروة (١) فوضعوا على
أهلها الجزية وهو ما يدفعه الذى ووزعوها على الرؤس والمظنون انهم كانوا يتبعون
هذه الطريقة فى جباية النقود اللازمة للقيام بنفقات الإدارة فى داخلية البلاد وكان
الفلاحون الذين تقاسموا الارض يدفعون قسما من هذه الضريبة فى حين ان أرباب
الصنائع والحرف والتجار وغيرهم كانوا يقومون بوفاء القسم الآخر

فالقسم الذى ألزم الفلاحون بدفعه وهو ما يطلق عليه اسم الضريبة العقارية لم يعين
له المسلمون قدرا فانهم لم يضعوا خراج الوطننة ولاخراج المقاسمة ولم يجعلوا أرضا من
النوع العشرى حتى يقال انهم وضعوا الضريبة العشرية انما اكنفى عمر بن

(١) انما كانت همهم نشر الدين واصلاح حال الامة وما كان به ذلك من الثروة واتساع الاموال
والربح فحصل بالتبع كما هو معلوم من كتب السير ٨١ مترجه

الاطيان التي تباع تكون جميعها خراجية ومع ذلك تعطى بها حجب بتلك العين اه
وكأنى بالحكومة قد اعترفت في هذه الحالة بجواز امتلاك المشتري لعين أرض لم تدفع
عنها المقابلة كلها أو بعضها أما اطيان القسم الاول فهذه ان كانت دفعت عنها المقابلة
كلها أو بعضها تباع ويكون لمشتريها الحق في ملك العين أما اذا كان لم يدفع عنها شيئاً
من المقابلة فلا وأسباب هذه التفرقة

ان اطيان القسم الاول كانت مملوكة لسمو الخديوى السابق ولولده الذكور والاناث
وكان البرنسات والاميرات قد تملكوا معظم هذه الاراضى بعد قيامهم بما قضت به
لائحة المقابلة ثم انهم تنازلوا عنها للميرى مع ما كان آل من الحقوق المكتسبة
أما اطيان القسم الثانى فانها كانت خالية من الزراعة أو غير مستصلحة أو نشأت من
زيادات مساحة وكانت مملوكة للميرى وبالطبع لم يدفع عنها مقابلة

فلما أرادت الحكومة مبيع اطيانها وتلك المشتري العين رأت أن تعطى من رغب
الشراء مهما قدرت عليه من الفوائد كي تحمله على الشراء فتنتفع هى من اصلاحه
هذه الارض بما تقرضه عليها من الضريبة في المستقبل

وخلاصة القول ان الاطيان جار مهاملة أربابها اليوم بالصفة المبينة بعد
من امتلاك أرضاً عشرية أو خراجية أى ابدية أو أوسية أو أرضاً خراجية مهما كان
نوع خراجها وكانت تلك الارض دفعت عنها المقابلة بتمامها أو بعضها أو أرضاً من
ضمن أملاك الميرى الحرة الجارى مبيعها من سنة ١٨٨٠ فهو مالك لعين تلك الارض
مهما كانت جنسيته ومهما كان دينه ولا فرق بين هذه الاطيان وبين الاطيان التي
تدفع للميرى عشرتها الا فيما خص الايقاف فان الاراضى التي تدفع خراجاً لا يجوز
ايقافها الا بتصريح من الخديوى اذ أن ايقافها متعلق بإرادته السنية كما جاء ذلك في

البند السادس من لائحة المقابلة وفي الامر العالى الرقم ٢٢ شعبان ١٢٨٣ (١٨٦٦)
أما الاطيان التي لم تدفع عنها المقابلة فلا تزال تسرى عليها أحكام الاوامر العالية
الصادرة في ٥ محرم ١٢٥٨ (١٨٤٢) و ١٨ رمضان ١٢٧٣ (١٨٥٦) و ٢ شعبان
١٢٧٦ (١٨٥٩) أى ان الابعديات التي في أيدي أربابها حجب وتقاسب بها تبقى مملوكة
لهم وان الاواشى والقوائظ المرتبة في الروزنامة تنحل للميرى عند انقراض الذرية من
الذكور والاناث والاراضى المذكورة هى قليلة جداً

أما الاطيان الخراجية على وجه العموم فحيث انه ليس لواضع اليد عليها ان يملك عينها

كل منهم تقييد باسمه خاصة وبذلك صار في امكان كل من الورثة ذكرًا كان أم أنثى ان يستحصل على حجة بما يملكه خاصة فيكتب من واقع ما جاء في المكلفة فليأمل المتأملون ولينظر المدققون الى ما كانت عليه الحالة في سالف الازمان والى ما صارت اليه في أقل من قرن بارادة مولى فاق الورى في عقله الا انها كانت ان تبلغ الكمال وفي الواقع أنه لم يبق الا خطوة واحدة تخطوها نحو الامام فنرى النهاية وتلك الخطوة هي التي ستمكن كل الواضعي اليد على مئات آلاف من القدن لم يمكنهم دفع المقابلة عنها ولا بعضها من امتلاكها ملكا مطلقا أى من امتلاكهم لذات العين لا مجرد المنفعة فاذا ذلك نصير أراضى الديار المصرية كلها مملوكة لاربابها كما هو اللازم فاذا تم ذلك حق للتدويى الذى يجرى هذا الاصلاح أن يقول انا الذى منعت الحربه لمن كان استعبدهم الذل وأذلهم صولة الملك

وقد فرغت الآن من سرد ما عثرت عليه في المواد التي أمكنني جمعها في هذه المسئلة العظيمة الاهمية فلنمسك عنان القلم رويدا حتى نستطلع ما حصل على وجه الاجال ينتج مما أوضحته ان مصر اعتبرت مدة أجيال عديدة بلادا فتحت عنوة وان أهلها ان لم يكونوا عوملوا معاملة ارقاء فقد اعتبروا انهم مديونون للذى فتح بلادهم بأموالهم وحياتهم واستمرت هذه الحالة حالهم بعد تدين معظمهم بدين الاسلام

ويظهر أيضا ان محمد على باشا الشهير هو أول من أشفق بالشعب وأراد له الخير وسعى في تحسين حالته ظنا منه أنه يصلح في ذلك الوقت حالة البلاد التي هو حاكمها وكانت الارض هي التي استلانت انتظاره فبدأ فيها بالاصلاح وسن ما رأيناه من القوانين فولدت اصلاحاته نجاحا ما زال ينمو أيام خلفائه حتى صارت الحالة كما نراها هذا ولا أزعج ان كل شيء قد تم وانه لم يبق ما يجب اجراؤه ولكنني أقول بان ما بقى سيعمل

هذا ولا يوجد اليوم أطيان يملك أربابها منفعتها فقط الا أطيان قليلة خراجية وأطيان مصلحة الاراضى الميرية (الدومين) على وجه العموم وتقسم الاطيان المملوكة للميرى الى قسمين

الاول الاطيان التي تديرها مصلحة الاراضى الميرية والدائرة السنية
الثاني الاطيان الغير المرهونة المعروفة باسم أملاك الميرى الحرة وهي التي اصدر مجلس النظر في شأن بيعها قراره الرقيم ١٤ اكتوبر سنة ١٨٨٠ بالتصديق على اللائحة التي عملت عن ذلك وقد جاء في البند ١٢ من اللائحة المذكورة ما نصه

سببا فيما اختص بأخلاق وعوائد ألفها منذ آلاف من السنين وكانوا يجارونهم رغبا عن رغبتهم في تقدم الامة وليس بخاف على أحد ان الامر العالى المشار اليه آخر السير نحو الامام ووقف التقدم والتجاح اذ وضع القاصرين تحت سلطة كبير العائلة يتصرف بهم وبأموالهم كيف شاء بدون مراقب على تصرفاته

وفي سنة ١٨٧١ نشرت لائحة المقابلة الشهيرة وما من أحد الا ويعلم ان هذه اللائحة كانت في الجملة عبارة عن عقد مشاركة بين الخديوى والاخالى حوت مبدئيا اعفاء الملك من عمل الخراج عن ست سنوات من دفع نصف هذا الخراج مدى الحياة واعطاه الحق في امتلاك الاراضى التى يهمل خراجها عن المدة المذكورة ملكا مطلقا أى فى امتلاك ذات العقار وتعهدت الحكومة بهذه اللائحة بعدم زيادة الخراج بعد تنزيله الى نصف قدره الا اذا قضى بذلك ديوان المالية ومجلس النواب

ولما لم تؤد هذه العملية الى المرغوب الغيت لائحة المقابلة فى ٧ مايو سنة ١٨٧٦ ثم أعيدت فى ١٨ نوفمبر من السنة نفسها ثم ألغيت ثانية بتا فى ٦ يناير سنة ١٨٨٠ بموجب الامر العالى الرقيم فى هذا التاريخ الذى تثبت أحكامه بما جاء فى قانون التصفية الذى نشر فى تاريخ ١٧ لوليوم من السنة المذكورة

فبعد صدور قانون التصفية تساوى الذين دفعوا المقابلة كلها والذين دفعوا بعضها اذ أصبح كل منهم مالكا ملكا مطلقا لذات العقار الذى أدى المقابلة عنه كلها أو بعضها وفى ٢٧ سبتمبر سنة ١٨٨٠ قرر مجلس النظراء اعطاء حجة للذين دفعوا مقابلة عن أطيانهم -م يذكر فيها دفع المقابلة وان تلك الاطيان صارت مملوكة لاربابها مع تكليف أولئك الناس بدفع رسم جزئى نظير ثمن الحجة ورسم كتابتها فالاطيان التى استفاد مالكوها حقيقة من لائحة المقابلة هى الاطيان الخراجية فانهم صاروا مالكيين لمنفعتها وللعين بعد ان كانوا لا يملكون الامنعتها فقط

وقد قلنا فيما سبق ان الامر العالى الرقيم ٢٤ ذى الحجة ١٢٨٦ (١٨٦٩) ألغى البند الثانى ٢ من اللائحة السعيدية اذ قضى بتكليف الاطيان على أكبر أولاد المتوفى صاحب العائلة وهنا نقول ان اصدار هذا الامر جعل أكبر الاولاد فى كل بيت على الإجماع بحقوق الاصغرين والقاصرين ودعاهم الى التماهم فلما رأت الحكومة ذلك وطدت العزم وعقدت النية على حسم حالة مؤدية الى الخراب فأصدر الخديوى أمره العالى الرقيم ٩ لوليوم سنة ١٨٨١ بتكليف كل من الورثة بما يخصه بحيث ان حصة

الحق في الايصاء بمأهم واضعوا ليد عليه من الاراضى الخراجية على ان الامر المشار اليه حفظ الحق للحدوي في الاقرار وعدمه على وقف هذه الاراضى ولا معنى لهذا التقييد الا امتلاك الحكومة وان شئت فقل السلطان لذات العقار

ولما كانت الشريعة المطهرة تجوز لواضع اليد على اراض ان يتركها للحكومة ان يعجز عن زراعتها أو عن القيام بوفاء خراجها وكانت قد صدرت أوامر عديدة في هذا الخصوص كما سترى ففسل عدد كبير من واضعي اليد على اطيان بالمنفعة بهذه التصريحات وتركوا ما في أيديهم من الاطيان للميرى اما لعجز منهم عن القيام بزراعتها واما تملصا من تطلبات الحكومة واما بأسباب أخرى

هذا وان البعض منهم لم يكتف بترك اطيانه الخاصة بل ترك أيضا للحكومة اراضى بقية العائلة ذكورا كانوا أم اناثا الذين اقامته اللائحة السعيدية وكيلا عنهم بصفته الارشد فيهم فأجفوا بعملهم هذا بحقوق بقية الورثة فتظلم الورثة المذكورون فصدرت مضبطة من مجلس الاحكام في ٩ ذى القعدة ١٢٨٣ (١٨٦٦) ملخصها أنه لا يسقط حق القاصر في الاطيان الخراجية بترك كبير العائلة لها ما لم يمض على القاصر بعد بلوغه مدة خمس سنوات مع الترك الاختيارى منه . البلوغ هو بلوغ عمر القاصر الى سن الواحد والعشرين اه

وقد تبين في البند الثانى من اللائحة السعيدية الاصلية حقوق كل من الورثة في ارث الاطيان الخراجية التي توفى عنها مورثهم على انه لما كانت احكام هذا البند مخالفة لعوائد وشعائر الاهالى ولا توافق صوالح مشايخ وعمد البلاد الذين كانت كثرة اراضيهم أساس قوتهم وسلطتهم فكانوا يابون تجزئة اراضيهم بين الورثة وتكليف كل من هذه الورثة بما اختص به منها لما ينشأ عنه من ضياع بعض نفوذهم فلم يجبر العمل بها بوجه الاطلاق

وفي سنة ١٨٦٩ أصدر الخديوى أمرا عاليا جاء موافقا لما يريده العمدة والمشايخ اذ قضى بما معناه . انه من الآن يكون تكليف الاطيان على أكبر أولاد المتوفى أما الاراد فيجرب تقسيمه سنويا على العائلة كل وما يخصه اه ولا أدري السبب الذى بعث على اصدار هذا الامر الذى حوى على نوعا مبدأ العود الى الاشتراك في المعيشة العائلية أى الى النظام الذى سرى عليه المصريون زمنا مديدا في عائلاتهم وقد اضطر الخديويون الذين ارتقوا أريكة الخديوية الى مجازاة الشعب فى امياله فى بعض الاحيان

رابعا - اذا فلس أحد أرباب الاملاك من الاجانب يجب على وكلاء التفليسة ان يتقدموا الى الحكومة والمحاكم العثمانية بطلب مبيع عقارات المفلس فهي من طبيعتها وبموجب الشريعة ضامنة لوفاء الدين

واذا صدر لاجنبي حكم على شخص اخر اجنبي صاحب املاك من محكمة اجنبية وأراد تنفيذ هذا الحكم ببيع مالمدينة من عقارات في البلاد العثمانية فتتبع القاعدة نفسها المذكورة انفاء أى انه يجب على الدائن ان يتقدم الى حكومة الجهة المختصة بطلب مبيع ما كان من عقارات مدينه ضامنا لوفاء الدين الا انه لا يسوغ للحكومة والمحاكم العثمانية أن تنفذ هذا الحكم الا بعد ان تتأكد ان العقارات المطلوب مبيعها هي بالفعل من أنواع العقارات التي يحل بيعها لوفاء الدين

خامسا - يجوز للاجنبي ان يتصرف بالهبة أو الايضاء بما كان له من عقارات تجوز الشريعة المطهرة التصرف بها على أحد الوجهين المذكورين أما العقارات التي لم يتصرف بها أو التي لا تجوز له الشريعة التصرف بها بالهبة أو الايضاء فهذه تقسم بعد موته بموجب الشريعة العثمانية

سادسا - يحق لكل اجنبي ان يتمتع بمنافع هذه الارادة من يوم تصديق الدولة التابعها على ما سيعرضه عليها الباب العالي من الاقتراحات في شأن مسئلة الامتلاك التي سبقت الاشارة اليها

صدر في ٧ صفر سنة ١٢٨٤ (١٨٦٧)

هذا وقد أعقب الترخيص لوضع اليد على الاراضى الخراجية بالتصرف فيها بسائر التصرفات السائغة للملاك في املاكهم من رهن واستقاط وبيع الخ اقسام المحاكم الصغيرة ونواب الشرع في البلاد الصغيرة والكنود الذين كانوا مآذونين بكتابة حجج على ارتكاب أمور منكرة فنشأ عن تصرفهم هذا مشاحنات عديدة وبلغ ذلك مسامع الخديوى فأصدر أمره العالي الرقيم ٣ رجب سنة ١٢٨٢ (١٨٦٥) القاضي بمانصه حجج الايولات بصير تحريرها من المحكمة الكبرى الكائنة بالاقليم الموجودة به الاطيان اهـ

على انه كان يرد في هذه الحجج ما كان يذكر فيها قبلا أى ان واضع اليد على الارض ليس الاملاك منفعتها فقط وبعبارة أخرى أن نفس العقار باق ملك الحكومة ولما صدر الامر العالي الرقيم ٢٢ شعبان سنة ١٢٨٣ (١٨٦٦) حازوا واضعو اليد

ملخص

(صورة الخط الهمايوني ليحل بموجبه)

لما كان جـ لـ قصد مولانا وولى نعمتنا السلطان المعظم ان يعم الرفاه العباد والعمران البلاد وان تمنع المظالم الخ فقد تعطفت ذاته الشاهانية وصدرت ارادته الملوكية بوضع القواعد الآتية لتسكون دستوراً يعمل بها الى ما شاء الله

(المادة الاولى)

قد رخص للاجانب أن يقتنوا املاكاً ثابتة في سائر ارجاء المملكة العثمانية ماعدا الحجاز فيقتنعون بهـ هذا الحق اسوة الرعايا العثمانيين ويكونون خاضعين لاحكام القوانين واللوائح السارية على الرعايا المذكورين كما سيأتى القول أما الاشخاص العثمانيون مولدا الذين نبذوا سيادة الدولة العلية وانتقوا الى دولة أجنبية فلا تقضى عليهم أحكام هذه الارادة السنية بل سيسن لهم قانون خاص بهـم يعاملون بموجبه فيما يتعلق بامتلاكهم املاكاً ثابتة في أرض الدولة العثمانية

(المادة الثانية)

يعامل الاجانب فيما يختص بالاملاك الثابتة التى يمتلكونها في المملكة العثمانية اسوة الرعايا العثمانيين بدون أدنى فرق وينتج شرعاً عن مساواتهم بالرعايا العثمانيين ماهوات

أولاً - الزامهم بالرضوخ والامثال لكل القوانين المسنونة في الوقت الحاضر والتي ربما تسن في المستقبل للتمتع بالعقار ولا تتقاله وللتصرف به ولرهنه ولكل لوائح الضبطية والمجالس البلدية الموضوعة في الوقت الحالى والتي ربما توضع في المستقبل فيما يختص بهذه الامور

ثانياً - الزامهم بدفع كافة الرسوم والعمائد على اختلاف أنواعها وتباين تسمياتها المفروضة في الوقت الحالى والتي ربما تفرض في المستقبل على العقارات

ثالثاً - تختص المحاكم العثمانية بالنظر في كل دعوى في شأن العقار وفي كل دعوى منازع فيها على حقوق عينية يكون أحد الفريقين فيها أجنبياً فتتبع في محاكمتهم نفس الاصول والاجراءات المتبعة في محاكمة أرباب الاملاك من العثمانيين بشرط عدم مس الامتيازات التى لاشخاصهم ومنتقولاتهم من مقتضى العهود نامات ولا يكون لهم الحق بالالتجاء الى الدولة التى هم منتمون اليها

السلطة بأخذ الارض من واضع اليد عليها بدون تكليفها بدفع شئ له في مقابلة ذلك على أن منح الحق لمن غرس في ارضه أشجارا أو حفر ساقية أو أنشأ أبنية فيها في امتلاكه تلك الارض ملكا مطلقا وتلك ذات العين أضعف حق الحكومة في أخذ الارض من واضع اليد عليها للمنافع العمومية

فيري القارئ المتأمل ان أحكام هذه اللائحة أعطت الحق في ملك الارض ثبوتا لم يكن موجودا قبل صدورها ومن ثم زادت قيم الارض وعلا سعرها

هذا وان مبدأ امتلاك الحكومة لذات العقار دون واضع اليد لم يستمر زمنا طويلا فقد أفضى به الامر الى الاتساع وصار الفرد من الاهالى قادرا على امتلاك نفس العقار ورهنه اذانه كان مضطرا قبل ذلك الى الالتجاء الى بيع الوفاء

وفي ١٩ ربيع الآخر من سنة ١٢٧٧ (١٨٦١) صدر أمر عال يرخص للاوروپاويين بإنشاء وابورات لحليج القطن في الاراضى حيازتهم ونقل ههنا على سبيل الاستطرد ان ساكن الجنان محمد على باشا كان سمح للاجانب ان يملكوا في الديار المصرية أراضى وكان ذلك محظورا عليهم بمقتضى المعاهدات الدولية وكان أنعم عليهم بإبعاديات بنفس الشروط التى كان ينعم بها على رعيته أى اعطاء المذم عليه الحق في ملك ذات العين ملكا مطلقا ولما أصدر المغفور له سعيد باشا أمره الرقم ١٥ جادى الاولى سنة ١٢٧٥ (١٨٥٨) بمبيع الاطيان الخراجية التى تركها من كانوا واضعين اليد عليها سمح للاجانب بشراء ما يريدونه من هذه الاطيان على ان هذه البيوعات كان مقتضاها ملك العقار بموجب تقسيم من الرزنامة كالأبعاديات التى أنعم بها الخديويون مجانا وكان لا يمكن للاجانب امتلاك أراضى خراجية بسبب الاحكام المقيدة التى كانت سارية على عين هذه الاراضى

فلما صدرت اللائحة السعيدية وكادت حقوق امتلاك الارض توضع على اساسات منتظمة سيما كان من هذه الاراضى خراجيا ومقامة عليه ابنية زال الخوف الذى كان يمنع الاجانب من استعمال أموالهم فيما يزيد في موارد غنى البلاد وغناها وزد على ذلك ان الارادة الشاهانية التى صدرت بتاريخ ٧ صفر سنة ١٢٨٣ (١٨٦٧) بالترخيص للاجانب ان يملكوا املاكا ثابتة في جميع ارجاء المملكة العثمانية زادت اللائحة السعيدية تثبيتا ووسعت معناها وما جاء فيها وهذه ترجمة ما جاء في الارادة الشاهانية الموحى اليها

وقد قال صاحب العزة بطرس بك غالى في تقريره البديع عن المستندات والاوراق
التي تختص بالضريبة العقارية الرقيم سنة ١٨٨٠ ما معناه

ان اللائحة الوحيدة التي نشرت بكيفية منتظمة هي اللائحة السعيدية الرقيمة ٢٤
ذى الحجة سنة ١٢٧٤ (٥ اغسطس سنة ١٨٥٨) وكانت حاوية ٢٨ بندا مخذف
منها ١٣ لم تذكر في مجموعة اللوائح وأوامر الاطيان التي صار نشرها سنة ١٨٧٥
مع القوانين لان هذه المواد الثلاثة عشرة كانت وقتئذ ملغاة لصدور أوامر عالية
ألغتها اه

واللائحة المذكورة تجوز صيرورة الارض الخراجية بالارث الى ذرية المتوفى من
الذكور أو الاناث بحسب قواعد الشريعة الغراء في الارث وكذلك تعطى لكل
شخص ذكرا كان أو أنثى الحق في ملك الارض التي هو واطع يده عليها مدة خمس
سنوات متواليات وقام بإداء خراجها ملكا مطلقا فلا تنزع من يده ولا تسع فيها
دعوى ولا قول من أحد بوجه من الوجوه ولا طريقة من الطرق وتسيغ له جعلها
بالغاروقة أو رهنها أو تأجيرها لمدة ثلاثة سنوات تحت شرط تجديد عقد الإيجار اذا
أراد المؤجر التجديد واللائحة المذكورة تحفظ للحكومة الحق في نزع الارض من
حيازة واضع اليد عليها للمنافع العمومية بدون تكليف الحكومة بشئ في مقابلة ذلك
سوى رفع مال الاراضى التي أخذت في تلك العمليات على انها توعد الى المديرين
بالتحقق من جسامه الاضرار التي لحقت بواضع اليد من جراء أخذ أرضه منه ومن
عوزة حتى اذا تحقق لهم انه في حاجة أعطوه أراضى من أراضى الميرى الغير الممسوحة
ولقد منحت اللائحة المذكورة لمن غرس في أرضه أشجارا أو حفر سواقي أو أنشأ أبنية
فيها الحق في التصرف في تلك الارض ولورثته من بعده بسائر التصرفات السانعة
للملاك في أملاكهم ولم يفتها وضع قاعدة لرفع أموال الاطيان التي يتلفها البحر
وللانعام بمختلف أكل البحر

فبمقتضى أحكام هذه اللائحة صار لواضع اليد الحق في التصرف في أرضه بسائر
التصرفات السانعة للملاك في أملاكهم من تصديرها بالارث الى ورثته أو رهنها
وأبيعها أو تأجيرها الى غير ذلك من التصرفات الشرعية فلا ينقصه الا امتلاك ذات
العقار فان اللائحة المذكورة لم تمنحه هذا الحق بل حفظته للحكومة اذ أعطت لها

الخراج على أحد أفراد أهلها وان كل النواحي كانت متضامنة بعضها مع بعض حتى ان ذلك النضامن عثم في بعض الاحيان كل وادى النيل فلما صدرت لائحة ٨ بجادى الاولى سنة ١٢٧١ (١٨٥٤) وسعت وزادت نطاق حق الملك بتعديلها للائحة التي ذكرت قبلا فوضعت أجلا مدته ١٥ سنة لسقوط الحق بمرور الزمن في الدعاوى والمطالبات المختصة بالارض وألزمت شيخ البلد بأن يعطى للنازح الذي يرجع الى بلده مقدارا كافيا من الارض لمعيشته وقضت بوجوب اجراء كل تنازل عن يد المديرية وبوجوب حجة شرعية ومنعت ورثة المتوفى ان كانوا ذكورا أن يستولوا على الارض التي تركها مورثهم وأما الورثة الاناث فقد جاء في اللائحة المذكورة في حقهن ما معناه اذا طلب الوريثات جزءا من الارض التي تركها المتوفى وأمكنهن اثبات لزوم هذه الارض لمعيشتهن فيجبن الى ذلك بشرط أن يقدمن ضامنا يضمن وفاء خراج هذه الارض فيستولين اذ ذاك على الجزء الذي يطلبنه لكن اذا صار لهن اكتساب يعشن منه غير غلة هذه الارض فتؤخذ الارض منهم اه

فالارث اذا حق ثابت حتى للنساء وان يكن ينقصه بعض شروط وقد صرف النظر عن الشهادات وصارت الحكومة تطلب من واضعي اليد مستندات شرعية صادرة من المديرية للاعتماد عليها في مراجعة القيد في المكلفات أى في التواريع هذا وان اكتساب واضع اليد لهذه الحقوق خلصه على نوع ما من حكم شيخ البلد وجوره كما شاء وان كان المدير يرقب أعماله

ولقد مر بنا أيضا انه عند ما وزعت الاراضى بين الاهالى عام ١٨١٣ أعطى منها قسم الى مشايخ البلاد في مقابلة الخدمات التي كانت الحكومة تمكفهم بها وكان المشايخ ملزمين بزرع هذه الارض وبجرنها ولهم أن يشاركون أو أن يزارعوا عليها وأن يؤجروها لائاس من نفس الناحية الواقعة فيها الاطيان على أن أولئك المشايخ حادوا عن هذا المبدأ واتبعوا خطة الملتزمين الاقدمين وألزموا أهالى الناحية ببحرث أراضيهم سخرة وسببوا لهم بذلك ضررا عظيما فلما رأى ذلك سا كن الجنان سعيد باشا أصدر أمره العالى الرقيم ٥ ذى القعدة سنة ١٢٧٤ (١٨٥٨) بإعطاء أولئك الفلاحين منفعة الاراضى التي كانت معتبرة أن مشايخ وعمد البلاد شاركهم أوزارعوهم عليها أو أجروهم اياها فقيدت تلك الاراضى بأسماء أولئك الفلاحين على نفس الشروط المختصة بمنفعة وخراج الاراضى الخراجية على وجه العموم

بمظهرها الاخير سنة ١٨٧٥ مع ان البند الحادى عشر موجود بالحرف الواحد فى البند العاشر من اللائحة الجارى بها العمل الآن فىرى مما سبق جميعه ان ولاية مصر قد أوجدوا فى بعض الاحوال نوعين من الاطيان الممتازة وان مالكتها حصلوا تدريجيا على حق ملكها ملكا مطلقا وكان قصد الولاة كلهم فى ذلك زيادة أسباب غنى البلاد

الباب الرابع

فى الاراضى الاثرية (خراجية)

ان الاراضى الخراجية لا محالة تستشيق الخاطر أكثر مما سواها من الاراضى فنقف عليها وقوف المشوق الى استطلاع أحوالها واستكشاف أشكالها واستقراء ما صدر فى شأنها وللإكلام عليها نقول

ان هذه الاراضى مسحت ووزعت بين أهالى الديار المصرية سنة ١٨١٣ وقيدت بأسماء من وزعت عليهم بدون أن يكون لهم الحق فى ملك العين نفسها فانهم ما كانوا الا ممتنعين بمرها مدى الحياة وان اللائحة الاولى التى صدرت فى شأن الاراضى هى الرقبة ٢٣ ذى الحجة سنة ١٢٦٣ (١٨٤٦) ومن مقتضاها أن لواقع اليد على الارض أن يتصرف فيها على مقتضى هذه اللائحة بأن يجعلها غاروقة وأن يتنازل عنها لشخص آخر بموجب حجة أو أمام شهود

وأعطت اللائحة المذكورة للذى يعود الى بلده بعد أن يكون نزح عنها مدة الحق فى استرجاع أرضه ولو كان زرعها شخص آخر مدة غيابه انما وضعت عليه بعض شروط وورد فيها أيضا انه يمكن نزع الارض من واقع اليد عليها اذا كان غير قادر على دفع خراجها وانه يمكنه أن يسترجعها يوم يدفع ما عليها من متأخر الخراج

وقضت أيضا بأن كل تنازل عن الحق النابت سواء كان بالغاروقة أو بالاشتراك أو بيع وفاء يجب اجراء بالكتابة وكتبه على ورق تمغه

فيعلم من ذلك ان واقع اليد على الارض لحد سنة ١٨٤٦ لم يكن له عليها الا مجرد وضع اليد بل لم يتعرض فى اللائحة المذكورة الى انه هل فى امكانه تصيير أرضه الى ورثته بالارت أولا وصرف هذه المسئلة المهمة كان موكولا الى شيخ البلد الذى كان قام فى الحقيقة مقام الملتزم فى القرن الماضى

ولا يبرح من بلنا ان الناحية كلها كانت حتى تلك السنة ملزمة بوفاء ما يتأخر من

والإعبادية من الآن فصاعدا أيضا يجرى تحريرهم وإملاهم تطبيقا لمنطوق أمرى
هذا وأنه يصير اجرا هـ هذه الأصول دستور العمل الى ما شاء الله تعالى بناء عليه قد
أصدرنا أمرا هذا من ديوان مصر وأرسل لطرفكم فينبغي منكم العمل والحركة على
موجبه والتعاضد للغاية عن مخالفته اهـ

ولقد دفع أرباب الإبعاد والحقا لك المقابلة عن هذه الاراضى ولو كان الحق المطلق يقبل
الزيادة لقلت ان حقوقهم فى امتلاك عين الارض زادت وانى لا يجب ان أرى اناسا
يقبلون بإحكام لأمتحة صدرت وقد نالوا منذ ثلاثين سنة الحق فى امتلاك عين أراضهم
ولم يقبلوا بها بقصد أن يرجعوا جزأ من الضريبة بل لبثتوا حقوقهم فى ملك الارض وهو
ذلك الحق الذى ما كان أحد لينازعهم اياه والذى اعترفت لهم به ضمنا للأمتحة السعيدية
اذ ورد فى البند الحادى عشر منها مانصه

واذا دخل بتلك العمليات أطيان من الاطيان الغير الخراجية أى المملوكة لأربابهم فهذه
يعطى بدلها لصاحبها أو قيمتها بحسب ما تساوى من الثمن اهـ

ومما يجب الالتفات اليه ان البند المذكور لم يقل اذا دخل بتلك العمليات أطيان من
الاطيان «العشورية» أو «الملك» بل قال من الاطيان «الغير الخراجية» وما ذلك الا
لان هذه الاطيان وان كانت فقدت نوعها الاصلى فهى لم تزل خراجية من بعض
وجوهها ولما كانت -لها لا تسمى- بتسميتها خراجية اضطر القوم لتسميتها أطيانا « غير
خراجية » لعدم امكانهم تسميتها باسم آخر اذ كما قلنا ليست هى بعشورية فنقول انها
أطيان عشورية ولا خراجية فنطلق عليها هـ هذا التعريف ونقول فى هذا المقام ان
الفقهاء يعتبرون ان هذه الحالة هى نتيجة اتفاق صار ابرامه بين السلطان والامة

هـ هذا وأنه ينضج لنا من مطالعة آراء الأئمة الحنفية ان الاتفاق الذى من نوع
المذكور يقرب حالة المالك بالنسبة لارضه من الحالة التى قصدتها الشريعة الغراء
وهى ان تكون الارض ملكا مطلقا لصاحبها وقد جاء فى البند ٢٥ من الأمتحة
السعيدية بصريح العبارة مانصه

وأما الاطيان التى تسمى ابعاديات وكانت بدون خراج وأعطيت بصفة رزقه بلا مال
فهى مملوكة لأربابها يتصرفون فيها بالبيع والوقف والهبة وغير ذلك من التصرفات
الشرعية السائغة للمالك فى أملاكهم اهـ وهذا النص جازم زيادة عن الاول ولا محل
معه للريب والاشتباه على ان هذا البند حذف من الأمتحة المذكورة لما ظهرت

اعطاهم ذلك رزقه بلا مال حتى انه بوقته تقدم لطرفكم أيضا خلاصة من مجلس ملكية الملقى عن العمل تتضمن بعض شروط وشرح بأعلاها خطاها لطرفكم تاريخ ٢٧ شوال من سنة ١٢٥٢ وختم عليه من لدنا بالاجرا بموجبها غير انه من حيث انه لدى النظر قد اتضح على ان التقاسيط المعطية من الديوان المرقوم هي بخلاف منطوق الخلاصة المذكورة وان بعض الشروط المحررة أيضا بالتقاسيط تطبيقا اليها هي منافية لحكم التملك الشرعى وقد ورد بالخاطر على انه اذا كان البعض من هؤلاء يعجز عن ادارة الاطيان المستملكتين من اطيان الابعادية والمعمور بسبب السفاهة أو من حصول الفقر والفلاسة وتكون جهات الحكومة غير حاضرة يبيع وشرا تلك الاطيان فالذين مثل ذلك يجرون افراغ ويبيع الاطيان التى تحت تصرفهم لراغبينها وطالينها كما يريدوا أرباب الغنى والمقدرة يشترونها ويزرعونها وبذا كافة أراضى القرى لا تنفضل متروكة ولا تخلى من الحرث والسلاحة بطريق واحد وحتى انه عند ما يصير معلوم أصحابها مرخصتهم بالبيع والتصرف يجتهدون فى تصليحها وزراعتها كما يجب ولذا فعادة العمارية الخيرية التى هى أقدم االى بصير الحصول عليها على الوجه الاتم وبما ان وجه تملكهم سند شرعى بالترخيص فى بيع وشرا واعطا وايماب الاطيان التى توجد تحت تصرفهم من الاطيان المعطية لحد الآن والتى ستعطى من الآن فصاعدا من اطيان الابعادية والمعمور بشرط رزقه بلا مال فهو موقوف على ان التقاسيط الديوانية المعطية بايادى أصحاب الاطيان يكونوا سالمين بالكلية من قيد الشرط على موجب افتاء حضرة مفتى افندى اعنى ان الاطيان الابعادية والمعمور المعطين لحد هذا التاريخ بطريق رزقه بلا مال والذى سيجرى اعطاها من الآن فصاعدا من الابعادية والمعمور على موجب الشرط المذكور فان أصحابها صاروا مأذونين فى بيعها وشراها واعطاها وايمابها وعطى لهم رخصة كاملة من طرفنا لبيعهم وتصرفهم فيها على الوجه الشرعى وعلى هذا التقدير اقتضى تغيير وتبديل التقاسيط القديمة بمنه تعالى عند ما يصير معلوم ذلك ومن كون مطلوبى ان تقاسيط الاطيان المعطية رزقه بلا مال من الابعادية والمعمور يجرى تبديلهم على موجب هذا التعريف من دون ذكر وبيان قيد شرط بهم بوجه من الوجوه وسبب من الاسباب والتقاسيط القديمة يصير تمزيقهم والحدود يجرى اعطاهم بايادى أصحابهم وان تقاسيط الرزقة التى ستعطى حسب الاقتضا من اطيان المعمور

ذلك يوافق الارادة العلمية فيصير توشيح اعلى هذه الخلاصة بالتلم الكريم خطابا الى
 الافندى الرزناجى بالا اجرا على موجبها ٥١
 وبعد صدور هذا الامر أعطى المنعم عليهم تقاسيط من الرزنامة وحبجا من المحاكم
 الشرعية متضمنة هذه الشروط ووردت الاطيان المذكورة في التقاسيط بصفة اطيان
 رزقة لصاحبها حق ملك عينها كما كان رتب ذلك السلطان سليم في الزمن الاول
 وكان قصد محمد على باشا باصداره أمره المشار اليه ايجاد طبقة من الناس تحصر في
 نفسها نسب الغنى العقارى ولكن لما كانت تلك الانعامات المفيدة مخالفة لاحكام
 وروح الشريعة الغراء وكان المنعم عليهم قد سئمو الاستمرار على تكلف نفقات باهظة
 في سبيل اصلاح أرض ليسوا بالمالكين لها ملكا مطلقا وكان مأمر به أو بالحرى
 مانصده محمد على مغايرا ومناقضا على خط مستقيم لنظام الهيئة الاجتماعية وللنظام
 العائلى عند المسلمين القائم على المساواة التزم باصدار أمره الرقيم ٥ محرم سنة ١٢٥٨
 (١٨٤٢) بتأييد اعفاء الابعاد المنعم بها محجانا من الضريبة وبمنح المنعم عليهم بها
 حق التصرف فيها كيف شاؤوا والحق في ملكها ملكا مطلقا وليس توثق المذكورون
 من ملكهم للمنتفعة ولا عين نفسها ملكا مطلقا أعطوهم تقاسيط من الرزنامة فضلا
 عن الحجج التى أعطيت لهم من المحاكم الشرعية الواقعة تلك الاراضى فى دوائر
 اختصاصها وهذه صورة الامر المشار اليه

صورة

فرمان على صادر لرزناجى مصر تاريخ ٥ محرم سنة ١٢٥٨ الموافق سنة ١٨٤٢
 افتخار الامجد والا كرم روزناجى مصر غطاس أفندى زيد قدره
 نهى اليكم انه بحيث ان عمارة ورفاهية كافة الممالك والملك حاملة بالزراعة والتجارة
 وبمحمده تعالى كامل أراضى قرى معمورة القطر المصرى قابلة للحرث والتصلب فاملا
 ليكون سببا أولا لازدياد العمارية ثانيا لازدياد ثروة ويسار الاهالى والخدمة فالذين
 يؤمل فيهم تعلق المقصرة الى الاصلاح والزراعة بالاراضى الخالية المعبر عنها ابعادية
 بالقرى المصرية قد عطى لكل منهم جانب اطيان ابعادية على حسب احوالهم ثم
 عطى أيضا بعضا من الاطيان المعمور باسباب مثل انشاء جنية وغرس أشجار ومن
 العادة أن يعطى سندات ديوانية من طرف الرزناجى بإيدى أصحابهم ليكونوا دليل على

واقترار الذقراء والضعفاء المستر يحين في ظل ظليل الجنب الداوري ثم انه غير
خفي ان العبد شاكرين احسان الخديوى فضلا عن كونهم صاروا مستغرقين بالغنا
ما بلغ وقد أغرقهم أيضا في بحر احسانه عليهم بالابعديات بما أنه من المعلوم ان أصل
مقصود الخديوى من احسانه بالاطيان فهو لاجل عمارة الاراضى واقترار الاهالى
وسيحصل بذل الهمة من الخديوى في اجراء نيته هذه الخيرية الى ما شاء الله ولذلك من
الاقتضاء اعطاء صورة حسنة لمصلحة الابعديات فقد استنصب على ان الابعديات المنعوم
بها قبل الآن وطلع تقاسيطها وعطيت بيد أصحابها بصير تجديد مسنداتها وان الذات
المنعم عليه يكون متصرفا مدة حياته ومن بعده أولاده وأولاد أولاده وبعد الانقراض
يكونوا العتقا وأولاد العتقا متصرفين نسلا بعد نسل بخلاف الغلام والخارية السود
واذا كان ينقطع نسل هؤلاء ولا يتبقى منهم أحدا فلاجل عدم تلف الاراد هباء بعد
الحصول عليه بصرف همة وافرة في ظل الخديوى وعدم هدر الهمة التي جهار
ابذلها يجرى الخلق ذلك بالوقوف الموقوفة من طرف حضرة الخديوى الى الحرمين
الشريفيين التي هما محل قبلة الانام بنيت الخيري ذخرا للأخرة ومن كون ان اجراء ذلك
موجب لتخليد حسن الذكر عن الخديوى الاعظم الى آخر الزمان ويستوجب
لاستجلاب الدعوات الصالحات من الجميع الى الخديوى الاعظم مع نوال الجنب
الداورى أيضا الادعية الخيرية من أصحاب الابعديات وأنجالهم وأنسالهم وعتقاتهم
وفضلا عن ذلك سينال المنوبات الجليلة من الخاقهم الى الحرمين الشريفين بالاجرا
على الوجه المحروروانه اذا كان أحدا من أصحاب الابعديات يبلغ الشيخوخة وليس
يكون له عتقا ومنقطع النسل ويريد افراغ الاطيان المتصرف عليها الى أحد محابا
فيصير قبول فراغه وأما الاطيان التي يصير فراغها اذا كانت تعطى الى أشخاص
غير مقتدرين فمن حيث ان ذلك يوجب لتبديل عمارة الاراضى بالخراب فقد استصوب
ان لا يصير طلوع تقسيطها مالم يتضمم ان الذات المعطى اليه مقتدر وأثبت انه مقتدر
يصير طلوع تقسيطها وان لا يصير مقارضة من جهة اخرى الى مصالح الابعديات وان
يجرى الخاقهم باوقاف الخديوى على موجب التقاسيط التي تطلع من الرزناجحه ومن
كون ان اجراء هذا الخصوص الخير منصوص دستور العمل الى ما شاء الله وهذا
موقوف على ارادة صاحب الامر فقد أوجب الاعراض للسيدة العلية راجيا به اذا كان

عليهم بهذه الاطيان بقبول دفع الخراج واصلاحها وميت تلك الاطيان أباعد أو أبعاديات لعدم دخولها ضمن الاطيان التي صارت مساحتها وكانت تعطى في بادئ الامر من لدن الخديوى بمجرد اصداره امرا بذلك وكان ذلك الامر هو السند الوحيد الدال على حق المنعم عليه في ملك هذه الارض وقد أصدر محمد على باشا الامر الاول في هذا المعنى في ٤ جادى الآخرة سنة ١٢٤٥ (١٨٢٩) وهذا نصه

أمر صادر من جنتيكان مرحوم محمد على باشا الى الرزنامة قد أحسن الى جوريجى ولى الدين أغا بمائة فدان بلامال من الاطيان المحرمين بناحية شلقان التابعة مديرية القليوبية فعند مغلوبيتكم هذا تبادروا بحسب ما اقتضته ارادتنا بتحرير واعطاء السند اللازم بذلك وقيد الاطيان باسم الاغا الموى اليه اه أما كبار الدولة والامراء فنالوا منه أراضى شاسعة معفاة من الضريبة وهذه الاراضى هى المعروفة بالجندالك

ثم أخذت هذه الانعامات بالزيادة والتكاثر وكان مقدارها يزيد كل سنة بنسبة زيادة ثروة البلاد والامن وكبات الاراضى المستصلحة وكان المنعم عليهم يبدلون ما عزوهان في سبيل اصلاحها مقتدين في ذلك بالخديوى نفسه الذى كان يحثهم على العمل بكل ما ييسر له من الطرق

ثم رأى محمد على باشا ازدياد رغبة الاهالى في هذه الانعامات لما كانت تعطيه من الارباح فأصدر أمره الرقم ٢٧ شوال سنة ١٢٥٢ (١٨٣٦) بمنح المنعم عليهم بها حق الانتفاع بربعها وتوريثه الى ذريتهم فان لم يكن لهم ذرية فالى عماليكهم البيض وان لم يكن للمنعم عليه ذرية ولا عماليك آلت اراضيه التى من هذا القبيل الى الحرمين الشريفين واليك ترجمة الخلاصة المرفوعة من مجلس ملكية في هذا الشأن

ترجمة

خلاصة عرضت على الاعتاب الخديوية من مجلس ملكية بتاريخ ٢٣ شوال سنة ١٢٥٢ وصدر عليها الامر العالى الى الرزنامة بالاجراء على موجهها رقم ٢٧ منه تقرير عبد كم عيسد الباقي بك ناظر شورى ملكية حيث من المعلوم ان أقدم افكار حضرة أفندينا الخديوى عالى الجاه نال ما يتناهى بحصول عمالية الاقاليم المصرية المعمورة

والأراضي التي تدخل على هذا الوجه يصير توجيهها بالسند اللازم من بيت المال كما هو
مدون بالبندين الثالث والخامس بصفة أراضي خراجية ٥١

وقد جاء المرسوم الرقيم ٢ شعبان سنة ١٨٥٩ (١٢٧٥) مفسرا للأمر العالي المشار
إليه إذ ورد فيه بأن توريث الأواشي يكون باعتبار الطبقات من الذرية بحسب
الشرع ٥٢

وقد أيد ذلك ما جاء في البند الخامس عشر من اللائحة السعيدية بعد تنقيحها
واصدارها في سنة ١٨٧٥ فقد أثبت البند المذكور منطوق البند ٢٤ من اللائحة
المذكورة قبل تنقيحها

وقد صرحت لائحة المقابلة الرقيمة سنة ١٨٧١ للواضعي اليد على الأوامر بدفع
المقابلة وبأن يتمتعوا أسوة غيرهم بما جاء في هذه اللائحة وبما منحه من ملك العقار
ملكاً مطلقاً وغير ذلك من النوائذ في مقابلة قيامهم بدفع ما قررت والتنازل عن
القوائظ المقيدة لهم بالرتنامة ٥٣

ولما صدر الأمر الخديوي الرقيم ٦ يناير سنة ١٨٨٠ وقانون التصفية المؤرخ
بتاريخ ١٧ يوليو سنة ١٨٨٠ ألغيا ما ورد في لائحة المقابلة فيما يختص بالأمور
المالية غير أنهما لم يمسأ بشئ الحقوق التي كان اكتسبها الذين دفعوا المقابلة فيما
خص ملكهم للأرض ملكاً مطلقاً فإذا تتبعنا التغيرات التي حصلت في صفات وأنواع
الأراضي في كل حالة من حالاتها رأينا أنها لم تكن في الأول تعطى للأهالي الإبصرفة
إيجاراً لاجل مسمى ثم أنها صارت في أوائل القرن الحاضر تبقى في أيديهم ماداموا
أحياء ثم صارت منفعتها تنتقل بالارث حتى أفضى بها الأمر إلى صيرورتها ملكاً مطلقاً
لمالكها يتصرفون فيها كيف شاؤوا

الباب الثالث

في الأبعاديات والحفالك

لما كان لمحمد علي باشا بصفة كونه نائباً مطلقاً عن السلطان أن يعنى الأراضي الخراجية
من الخراج وكانت كل أراضي الديار المصرية خراجية وزرع بين بعض الناس أطيافاً غير
منزوعة وغير مسحوة معفاة من الضريبة وقصده بذلك زيادة عمران البلاد بإلزام المنعم

انه اذا توفى صاحب الفائض (المرتب) فالارض والنائظ ينعان لجهة الحكومة (١)
على ان بعض الواضعى اليد على الاوامى كانوا يوقفون أواسيهم رغبة فى نقل حقوقهم
الى ورثتهم وفقا عائليا أى أهليا
وقد جاء ذكر ذلك بصريح العبارة فى الامر العالى الرقم ١٣ رمضان سنة ١٨٥٥
(١٢٧١) الذى ورد فيه مانصه

صورة ارادة سنية للرزناجه

انه من ترادف تقديم الاعراضات ينشأ من بعض أرباب الاوامى المقيمة بدوان
الرزناجه بالتمسك ابقافها قد سنح لناظرنا ان الحامل لهم على ذلك هو ما علموه من
ان الاصول الجارية بدوان الرزناجه اجراء انحلال الاوامى عند وفاة صاحبها وحرمان
ذريته من الانتفاع بها ومن حيث ان سريان الانتفاع بالاوامى المذكورة الى ذرية
من يتوفى من أصحابها قد سمحت به اودتنا لاجل أن يزول من فكرهم الهوس بتلك
الغائلة ويعيشوا هم وذريتهم بكل الرفاهية فى ظل مكارمتنا فقد أصدرنا أمرنا هذا
اليكم لتعلموا ذلك وتعملوا به بأن الاوسية التى يتوفى صاحبها أو صاحبها ولا يكون
لهم ذرية من الذكور أو الاناث هى التى يجرى عليها الانحلال حكم الاصول الجارية
بطرفكم وأما التى يكون لصاحبها أو لصاحبها ذرية فلا تفعل بل تتقيد باسم من
يعقبهم من الذرية ولا تفعل الا عند انقراض نسلهم اه
وقد جاء فى البند ٢٤ من اللائحة السعيدية ما يؤيد أحكام الامر العالى المشار اليه
وقد قيل فى هذا البند مانصه

(١) كان قدر الفائض المرتب للملتزم بالوزنامة بعد دل قيمة الربح الصافى الذى كان يفيد الملتزم
فى التزامه وكان الملتزم نفسه هو الذى يقرر قيمة هذا الربح كاترى
فلما وطد محمد على باشا عزمه على ابطال الالتزامات أو عزى الى الملتزمين بأن يقدموا اليه بياناً بالارباح
الصافية التى تعود عليهم من التزاماتهم بعد استئزال كل المصاريف فظن الملتزمون ان الباشا
يريد زيادة الضريبة التى قرر عليهم دفعها فذكروا فى البيان المذكور رأيا بالخساسة جدا فتمسكوا من
الزيادة التى كانوا يزعمون ان محمد على يقصد اضافتها على الضريبة فجاء الامر بخلاف ما كانوا
يحبسون وعاد عليهم سوءا وبالا اذرتب الباشا لهم فانظما معادلا لقيمة أرباحهم التى كانت قيمتها
دون الحقيقة بكتسب كما أشرنا الى ذلك ثم ان الحكومة استعملت ضرائب الاوامى القبلية التى
نزعتها من أيدي مالكيها العسايينهم فى دفع الفائض المخصص لواضعى اليد سابقا على أوامى الوجه
البحرى وأوامى مديرية الجيزة

الارصادات الا أنها حق واضح اليد عليها مدى حياته فقط والدليل القاطع على هذا ان هذه اللامحة نفسها لما صدرت في سنة ١٨٧٥ منقحة ومغيرة لم تذكر شيأ مطلقا يتعلق بهذه الارصادات بل ولم تذكر اسمها لانها كانت دخلت ضمن الاطيان الخراجية التي يتمتع واضعو اليد عليها في منفعتها فقط

وفضلا عن ذلك فقد مرت بنا ان الاراضى الرزق كانت قد قلت بين أيادي الناس في أوائل القرن الحاضر أما من سنة ١٨٥٨ فما بعد هذا التاريخ فلم تعد موجودة مطلقا بين أياديهم بالشروط التي وضعت لاراضى الرزق في بادئ الامر وان وجد اليوم منها بعض فهي أوفاف

الباب الثاني

في الاراضى الاواسى (١)

لما ضبط محمد على باشا الالتزامات ووزعها بين الفلاحين ترك للممالك أواسيم يستغلونها مدى الحياة بدون أن يدفعوا عليها ضريبة ورتب لهم فوائض (مرتبات) بالروزنامة يستولون عليها في مقابلة المبلغ الاصلى الذى كانوا دفعوه للتصرف في التزاماتهم على انه كان مشروطا

(١) لما أصدر محمد على باشا أمره بعدم تلزم النواحى ألغت الحكومة كل الالتزامات التى كانت أعطيت قبل صدور الامر المذكور وقبل معظم الملتزمين عن طيب خاطر أن يتنازلوا عن كامل الحقوق التى كانت صارت حقا مكتسبا لهم من التزاماتهم وعن المبلغ الاصلى الذى كانوا دفعوه للتصرف في التزاماتهم فكافأهم وتعويضاً بقت الحكومة أواسيم بين أيديهم يستغلونها مدى الحياة بدون أن يدفعوا عنها ضريبة مما ورثت لهم ماعد اذ لك فانظافى الروزنامة ولم تسمع الاواسى ضمن الاراضى التى أبرت مباحة الحكومة وقتئذ

أما الملتزمون في الوجه القبلى فكان أكثرهم من أمراء الممالك الكبار ذوى الصولة فرفضوا التنازل عن التزاماتهم وأكرهوا الحكومة على معاملتهم بالقوة والسوء فغلبوا وقتل معه منهم وحارب بعض الذين سلوا الاستحصال على العفو بالخضوع فأبت الحكومة العفو عنهم

ثم ضبطت الحكومة كامل الاراضى التى كان العصاة واضعين أيديهم عليها بصفة أثر منقعة وأدخلت ضمن المساحة أواسيم والواسى التى كانت لبعض الملتزمين في الوجه البحرى الذين لم ينقادوا بادىء الامر محمد على باشا وكان عددهم قليلا فخصت أواسيمهم وصارت اسوة ببقية الاراضى الخراجية

تكلف به أولئك المشايخ من الخدمات وهذه الاراضى هي المعروفة باسم مسموح المشايخ ومسموح المطبة
ولقد مرت بنا فيما سبق ان الملتزمين كانوا يعطون من الحكومة اراضى مشابهة لهذه وهي الاواشى فنقول هنا ان الملتزمين عند ما نزلت منهم التزاماتهم لم تزرع منهم اواشيهم بل تركت في أيديهم يتصرفون بها ويستغلونها مدى الحياة ونتيجة الاصلاح الذى اجراه محمد على باشا وهو توزيعه الاراضى المسموحة بين الاهالى هي ان الفلاح المصرى صار له ارض محددة وثابتة ومقيدة باسمه خاصة في الدفائر الرسمية ولم يكن سبق له الحصول على مثل ذلك ونتج عن هذا الاصلاح تغيير عظيم في حالة الفلاح بالنسبة للارض على ان ذلك النجاح لم يكن استوفى الشروط وفي الواقع فان واضع اليد على الارض المقيدة باسمه لم يكن في الحقيقة مالكةا بل كان بصفة مستمتع بربعها مدى العمر فلتتبع الآن سير هذا التغيير فقد رأينا يد ويدرج فلنلزمه الى أن يشب

الباب الاول

(في الاراضى الرزق)

لقد مر بك ان السلاطين انعموا على بعض من الناس بأراضى يتصرفون فيها كيف شاؤوا وان هذه الاراضى كانت معفاة من كل ضريبة فهذه الاراضى هي المعروفة بأراضى رزقة وكانت الروزنامة تعطى المنعم عليه في مثل هذه الاراضى تقسيما أو سند تملك يخوله ملكها ملكا مطلقا والتصرف فيها كيف أراد فلما ارتقى محمد على باشا على اريكة الخديوية السنية حافظ على هذه الارصادات التى كان أمر بها السلاطين ولكنه ضرب عليها الخراج ورتب بدل ذلك مرتبا في الروزنامة لكل من كان حائزا من هذه الاراضى وزرع منهم الحق في وقف الاراضى المذكورة فلما صدرت اللائحة للسعيدية الرقيمة ٢٨ ذى الحجة سنة ١٨٥٨ جاء في البند الخامس والعشرين منها ما نزرع من واضعى اليد على هذه الاراضى حق ملكهم للعين نفسها وقد جاء في البند المذكور أيضا ما نصه
وكل من كان تحت يده شئ من الاراضى المذكورة سواء كان بلجهة الوقف أو خلافه ويدفع عليها الخراج لحساب الميرى وواضع يده عليها خمس سنوات وقائم بما عليها من الخراج بلجهة الميرى فتقيد له أثر منفعة اه
ولم يرد شئ في هذه اللائحة يتعلق بالفائظ الذى ذكرناه والارجح ان هذا الفائظ كان يتبع صرفه عند موت واضع اليد وفي سنة ١٨٥٨ لم تكن الحكومة تعتبر هذه

وان محمد علي كان قد أمر بالعمل به دون غيره ومن المعلوم ان أئمة هذا المذهب يرون في شأن أراضي الديار المصرية ان الامام بالخيار بين ان يقسمها بين غانمها وبين ان يقر أهلها عليها ويضرب عليهم خراجا وبين ان يصرفهم عنها ويأتي بقوم آخرين ويضرب عليهم الخراج وانه ليس له أن يقفها على المسلمين أجعين ولا على غانمها وعرفنا ان مذهب أبي حنيفة يمنع من وقف الارض كلها فيمنع بيت المال من الاستيلاء عليها منعاً كلياً فباشر محمد علي العمل مستنداً في كل ما كان يجريه على نصوص الشريعة الغراء وأصول المذهب المذكور وابتدأ الاجراء في الاصلاحات الخاصة بالارض فأمر بمساحة كل أرض مصر المزروعة وراقب هذه الاعمال بكل دقة واعتناء ومما يؤيد ذلك ان معظم قوائم المساحة القديمة الموجودة في دفتراوات المديرية مبسومة بختم الباشا المشار اليه

ثم انه قسم مصر الى مديريات والمديريات الى مراكز أو أقسام وهذه الى نواحي وعين فيها موظفين لادارة أمورها وجباة لجمع الضرائب وأبطل الالتزامات ووزع أراضي كل ناحية بين أهالي تلك الناحية نفسها بحيث ان كل فلاح كان قادراً على الشغل ناله قسم من الارض بقدر قسم الآخر فوزعت كل أراضي الديار المصرية على الوجه المذكور وبلغ قسم كل فلاح ثلاثة أو أربعة أو خمسة أفدنة (١) واعطى في كل ناحية لمشايخ البلد بعض أراضي اعفاها من كل ضريبة مساعدة لهم على القيام بنفقات اضافة جباة الاموال الميرية الذين كانوا يرون في بلادهم ومقابلة لما كانت الحكومة

(١) قال الموسيومان في كتاب عنوانه «مصر في أيام محمد علي» مامعناه فلما أرادوا توزيع الضريبة العقارية اضطروا الى قسمة الارض الى ثلاثة أقسام بحسب درجتها من الجودة اه

فالاراضي التي وزعت بين الفلاحين كانت مركبة من الاراضي التي دخلت في الثلاثة الاقسام بمعنى أنه لم يعط لاحد منهم م أرض من قسم واحد فقط وذلك كي تكون حصة كل منهم معادلة لحصة الآخر صفة وقدرا اه فقد عمل ذلك الرجل العديم النظر الذي احيا مصر ونشلها من مخالب الفوضى وانياب الفقر أريد محمد علي باشا في مصر منذ خمسين سنة ما عجز المسترشان لان السبابي الانكليزي الشهير عن عماله اليوم في انكليزيا بالرغم عن منافعه التي لا تنكر وفوائده التي لا تحصى فانه عرض على حكومة دولته اعطاء كل من المزارعين ثلاثة آر (١) وبقرة وأثبت له بالبواهي الدامغة والحجج القاطعة ان في اجراء ذلك منقذة من غائلة الفقر المدقع فرفض طلبه لاسباب لا يستغاد كرهاة الثلاثي نطق هذا الكتاب أما محمد علي فانه أجرى هذا الامر منذ نصف جيل فترتب على ذلك ازدياد ثروة الاهل وعت الرفاهية

(١) الاثر مقدار ١٠٠ متراً مسطحاً من الارض مربعه ١٠ أمتار

وكانت الحكومة ملزمة جريا على ماقررت بمساعدة الملتزم على استيفاء مايجب عليه من الاموال على ان الارتباك المستمرة التي لم تنقطع يوما تقريبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر لم تسمح للحكومة بعقد الملتزم فكان هذا يضطر الى استعمال مايراه من الوسائل مؤديا الى الحصول على المقصود والوصول الى المرغوب فكان يجور على الفلاح كيف شاء ويسومه الخسف وليس من محير بل تجئ اليه الفلاح أو يسمع لشكواه فكان لايفتر عن التضرع لعل العناية ترسل ملتزما آخر نأى الصولة زائد السطوة يحل محل ذلك الملتزم ويربجه منه

وكانت الحكومة تجعل لمساعدة الملتزم على القيام بما عليه من الواجبات كالإيواء المسافرين وصيانة الجوامع والمدارس والجماعات والقيام بقسم من نفقاتها أراضى غير التي التزمها معفاة من كل ضريبة يحرقها فلاح الناحية نخرة لنفع الملتزم وهى المعروفة بالواسى

وما كانت الالتزامات تنتقل بالارث على أنه كان يجوز للملتزم اذا كان له أولاد أو ممالك بيض تسمح لهم استئجارهم بالقيام مقامه وكان جدد التزامه في المواعيد المقررة أن يقيم ابنه محله في الالتزام بشرط ان يستمر الابن أو المملوك على وفاء الضريبة السنوية كالمضى فما سبق يظهر ان الفلاحين لم يكونوا يملكون أرضا قط بل ان الملتزمين أنفسهم كانت تنزع منهم التزاماتهم اذا تصدى لهم أناس أبعد منهم همة وأكثر صولة وأعظم جاهها وأوفر غنى

أما الاراضى المعروفة باسم أراضى رزقه التي كان يملكها صاحبها ملكا مطلقا فلم يكن منها بين أيدي الناس الا القليل لان معظمها كان وقته مالكوه على الجوامع وبالجملة فلم يكن في مصر مالك أرض بل كان كل من الاهالى يستغل أرضا ويزرعها الى يوم تنزع منه

واتبع محمد على باشا الكبير في بادئ الامر خطة من سبقه على سرير ملك مصر ووقع فيما وقعوا فيه من الغلط ولما انتهت حروبه مع المماليك بذبحهم في القاعة ضبط أملا كهم أى الاراضى التي كانت في أيديهم سواء كان بالالتزام أم بصفة أرض رزقه ام كانت آلت اليهم بطريقة أخرى على أنه ما كان ذلك الرجل الشهير ليستطرد السير على خطة لم تكن اغلاطها لتخفى على ذكائه فلم يلبث بعد ان استراح من القلاقل الخارجية واعترفت الدولة العلية رسميا بولايته أن شرع في وضع أساسات متينة للملك الارض اذ أدرك ان ثبوت الحق في ملكها ثبوتا لا يتزعزع هو ركن الإصلاحات التي كان في نيته ادخالها في الديار المصرية وان الخير والرفاهية والتجاح مقرونة به

مر بك ان المذهب الرسمي في هذه البلاد كان من عهد طويل مذهب أبى حنيفة

واليك بيان الطريقة التي كانت متبعة في تلزيم الخراج في أوائل القرن الحالى
كان الشخص يلتزم ضريبة ناحية أو أكثر عن سنة أو أزيد ويجعل خراج سنة وكان
الالتزام يقرر اما بمزايدة واما باتفاق على الثمن بين الملتزم من جهة والنيابة
عن الحكومة من جهة أخرى حتى اذا تم الامر أعطت الرزنامة للملتزم تقسيطا أى
عقد تلزيم هذا ان سمح بذلك شيخ البلد أى كبير أمراء مصر من الممالك
فاذا دفع الملتزم الضريبة واعطى التصرف حاول بما فى جهده الحصول على المال
الذى يحمله للجزينة وعلى فوائده التى كان يقرر سعرها هو بنفسه كما يريد لعدم وجود
ما يقيد به عدم تجاوز سعر معلوم

أهالى البلد التى التزم بها بالطاعة للملتزم والخضوع لواحه والرضوخ لما يبشر به وان يدفعوا له
الضريبة التى قررت قيمتها فى وقت المزايدة

وكان السعر المحدد لفتح المزايدة يوازي خمسة أضعاف الجزء الذى كان يستأجر به الملتزم كل سنة وهذا
الجزء نفسه كان يوازي خمسة أضعاف ضريبة الاواشى التى كانت تعطى للملتزم المذكور معفاة من
كل ضريبة يستغلها مقابل ما يتفق في سبيل اخذ الخراج واى اء الغريباء وغير ذلك مما كان يفرض عليه
وكان الالتزام قابلا للتقال فكان للملتزم الحق فى التنازل عنه وفى بيعه على أنه كان يشترط فى صحة
البيع ان يبقى البائع فى قيد الحياة ١٠ يوما بعد نواله ترخيصا من الرزنامة ببيع حقه . ولما جلس
مصطفى باشا الكوبرلى فى دست الصدرة الجديلة فى عهد السلطان أحمد الثانى أراد وضع حد
لتلاعب الملتزمين ومنعهم من اجراء الغش والتحايل فاولغز الى الدفتر دار وكان يومئذ قوسى خليل
أن ارفع اليه تقريراً فيما تراه فى هذه المسئلة فأجاب الدفتر دار بالامتنان ورفع لجنابه المعظم تقريراً
شاملاً وافياً بالمقصود واطلع عليه حضرة الوزير الاكبر وأمر بتلزم خراج القرى على مدى العمر
مقابل مبلغ معين يؤديه الملتزم للجزينة فى كل سنة وقد جاء فى المرسوم المنيف الصادر فى هذا الشأن
ما معناه الملتزم اذا مات تطرح الرزنامة القرى التى كان ملتزماً بخراجها فى المزاد الا اذا تعهد ورثته
بالاستمرار على وفاء ما كان يؤديه مورثهم فى كل سنة للجزينة وان طرحت فى المزاد فقال الورثة هى
عائنا بكذا اولم يوجد من يغلبهم من ابداء قلمهم الاولوية على غيرهم وحققهم فيما لا يمكن هضمه ٥١
وكان الالتزام قد صار فى أوائل القرن الحاضر يعطى على مدى العمر بحيث ان القسرى التى لزم
خارجها لم تكن تؤل للميرى الا عند وفاة الملتزم لها على ان بعض الملتزمين تمكنوا بواسطة دفع مبلغ
للجزينة من وقف ما التزموا على ذرايعهم وبذلك ونقوا من حسيرورتهم الذرايعهم بدون تدخل
الرزنامة

هذا وليس مصر هى التى استتبعت تلزيم الخراج فقد تسبقت اليه شعوب كثيرة منها
القرطاجيون واليونانيون وكذلك الرومانيون أيام كانت حكومتهم جمهورية فان هذه الامم كثيرا
ما لزم الخراج لشركات من الاهالى أو بعض من افراد الرعية كبرى الغنى أو للجماعة فكان يجعل
هؤلاء الجزينة المبلغ الذى يتم اتفاقا عليه ثم يأخذون الخراج عما تيسر لديهم من الوسائل بدون
تدخل الحكومة ومهما يكن من التغييرات التى طرأت على الكيفية الاصلية فالثابت لدينا ان
تلزيم الخراج قديم جدا

الدولة الماقطة واعطائها لرجالهم أو أخذها لانفسهم وزرع السلطان سليم من أيدي المماليك كل ما كان لهم من الارض سواء كان بوضع اليد أو بالارث ووزعها بين العساكر التي تركها في مصر والمماليك الذين كانوا من حزبه ليستغلوها وهي الاراضى المعروفة بالرزق ويقال لها رزقة بلا مال

وعلى ذلك فمن يوم فتح المسلمين مصر الى الجبل التاسع عشر كانت الارض من حيث ملكها منقسمة الى قسمين أحدهما الاراضى التي كاد يكون لواضعى اليد عليها الحق في ملكها مطلقا وكانت معفاة من الضرائب والقسم الثانى الاراضى التي لم يكن لزارعها الا حق التمتع بريعتها وهذه الاراضى كانت عليها الضريبة الخراجية أما نفس العقار في هذين القسمين فكان ملك بيت المال أو الحكومة أو السلطان

ومن اطلع على ما جاء فى الاصحاح السابع والأربعين من سفر التكوين اتضح له ان هذه الحالة كانت موجودة فى مصر أيام ملك القرس واليونان والرومان

ولما استولت الدولة العثمانية على مصر لم يغير نواب السلطان فيها شيئا من النظمات التي كان انشأها السلطان سليم وابنه السلطان سليمان على ان الضعف لم يلبث ان تحال الدولة العثمانية وصارت القوة فى المماليك حتى اذا كان القرن السابع عشر استأنزوا بالقوة والسلطة واتخذ أحدهم لقب شيخ البلد وحكم البلاد المصرية فعلا وتصرف فيها حينما كان الباشا نائب السلطان فى هذه البلاد ينظر الى مايجرى ولا يقدر على الاتيان بأدنى حركة لانه لم يكن له من السلطة الا اسمها ومن القوة الا رسمها

ولم تلبث الديار المصرية ان صارت الى حالة من الكرب لا توصف فان الحروب الداخلية بين ممالكها التي كادت ان تكون مستقرة أضعفنها ضعفا كبيرا وزد على ذلك ان الاستانة العلية كانت نزفت غنى مصر وان التجارة مع الشرق الاقصى كانت اعتادت طريق رأس الرجا الصالح فل هذه الاسباب كلها اختلت نظمات هذه الديار سيما ماخص منها الملك ونزلت قيمة الارض نزولا كبيرا وأحملت الاشغال العمومية ووصلت الفوضى الى أوج الشدة وامتدت وسام الماكون الشعب خسفا ولم يأب الشعب ان يقر الخسف فيه ولما كانت هذه الاحوال مجلبة لضيق ذات اليد أصبحت الحكومة فى عجز كلى عن الاستحصا على دراهم وسقط فى يدما والتجأت الى الالتزامات فوضعتها واتبعها على الشكل الذى كانت عليه فى أوائل هذا القرن (١)

(١) ان الرزنامة هي التي كانت تعطى الالتزامات على انهما كانت تسمح للملتزم بالتصرف الابعد قيامه بدفع الخلو والخلوان هو الضريبة الموضوعة على البلا التي صار تلزمها الفكاك الرزنامة عند انهاء المزايدة تعطى لمن رسا عليه المزايدة نفسه يطارى عقد تلزم وفاميكأى مرسوماتأ مربة

إذا أقروا من القسم بالزيادة انصرفوا بتلك القسمة الى الكور ثم اجتمعوا هم ورؤساء
القرى فوزعوا ذلك على احوال القرى وسعة المزارع ثم ترجع كل قرية بقسمهم
فيجمعون قسمتهم وخارج كل قرية وما فيها من الارض العامرة فيبدؤن فيخرجون
من الارض فدادين لـكنائسهم وحماماتهم ومقدماتهم من جلة الارض ثم يخرج
منها عدد الضيافة للمسلمين ونزول السلطان فاذا فرغوا نظروا الى ما في كل قرية من
الصنائع والاجراء فقسّموا عليهم بقدر احوالهم فان كانت فيها خالية قسّموا عليها بقدر
احتمالها ولما كانت الالرجل المنتاب أو المتزوج ثم نظروا فيما بقي من الخراج فيقسمونه
بينهم على عدد الارض ثم يقسمون بين من يريد الزرع منهم على قدر طاقتهم فان عجز
أحدهم وشكا ضعفا عن زرع أرضه نزعوا ما عجز عنه عن الاحتمال وان كان منهم من
يريد الزيادة أعطى ما عجز عنه أهل الضعف فان تشاحنوا قسّموا ذلك على عدتهم وكانت
قسمتهم على قراريط الدينار أربعة وعشرين قيراطا يقسمون الارض على ذلك وكذلك
روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انكم ستفقهون أرضا يذكر فيها القيراط اهـ

فيتضح جليا مما ذكره هذا الامام ان ملك الارض المعروف لنا لم يوجد البتة في الديار
المصرية وانه من يوم الفتح لم يكن المزارع مالكا للارض نفسها بل كانت ملكا للناحية
وان شئت فقل للحكومة أو السلطان ونرى من جهة أخرى ان الخليفة عر ضبط
الارض التي كان مالكوها يونانيين والاراضي التي كانت تختص بالحكومة اليونانية
التي كانت مالكة في مصر قبل الفتح ووزعها بين النواحي وانه أعطى فيما بعد الى بعض
أشخاص املاكا كانت الارض فيها معفاة من كل ضريبة على انه لا يمكن الحتم بان هذه
الاملاك اعطيت لهم ملكا مطلقا يتصرفون فيها كيف شاؤوا ولكن اعرف ان الخلفاء
الامويين والعباسيين اعطواهم أيضا لبعض رجالهم املاكا كالتي اعطاها عمر لمن
ذكرنا وان هذه الاملاك ان لم نقل انها صارت ملك من أعطيت لهم ملكا مطلقا فانا
نقول ان ورثة الواضي اليد عليها كانوا يتوارثونها فكان المنعم عليه بها يورثها أولاده
وهلم جراً وهذه الاراضي هي التي دعيت باسم اقطاعات تميز لها عن الاراضي التي
كانت تختص بالناحية أو بيت المال أو الحكومة أو السلطان أي ما شئت فقل وهي التي
بقيت تعرف باسم أراضى خراجية

فلما ارتقى أحمد بن طولون الى ملك مصر لم يتنازل عن حقه في ملك الارض بل تمتع به
مقتنيا بذلك أثر الخليفة عروسا على خطته هذه من خلفه في ملك مصر فتمتعوا
جميعهم بحقوق ملك ذات الارض وبالحق بضبط الاملاك التي كان امتلاكها اناس أيام

انتشار الامم الآرية في هذه البلاد ولرغبة الملك في زوالها بدون ان يكون للشعب يد في ذلك التغيير الذي حصل على نوع ما بالرغم عنه

على انه مهما كانت صفة الارض قبل استيلاء المسلمين على هذه الديار وكيفما كان مبدأ الامتلاك المقارى ساريا فيها فن المعلوم الذي لا يحتمل الريب ان الخلفاء لم يضعوا على الارض خراجا ولا ضريبة رأسا عند فتحهم هذه البلاد ولم يوزعوا جزءا من هذه الاراضى بين العساكر التى أخضعت هذه الامصار بل لم يخصوها جزءا منها لايفاء خمس الغنمة العائد شرعا للخليفة ولم يقفوا عند حد انهم لم يأثروا شيا من ذلك جميعه بل انهم وزعوا الاراضى التى أخذوها من اليونانيين الذين هلكوا في ساحة الحرب أو نفوا أو نزعت هذه الاراضى من ملكهم عقب أخذ الاسكندرية على أهالى النواحي من المسيحيين المصريين ليزرعوها

وروى المقرئ عن عمر انه قال ان ايرادات الديار المصرية معدة للقيام بنفقة الجنود الاسلامية فكأنه اتبع في ذلك خطة امباطورين رومة فانهم فيما سبق كانوا اعطوا مصر اسم ايلة امباطورية

فكل هذه أمور تجعلنا نظن ان المسلمين لم يغيروا شيا فيما وجدوه منتشرا في مصر من العوائد وانهم أبقوا صفة الملك كما كانت أيام ملك الروم كما انهم حافظوا على لغة البلاد وعوائدها فيما يختص بالادارة زمنا طويلا بعد الفتح

واكتفى عمرو بن العاص بان ضرب على الاقباط جزية قدرها ١٢٠٠٠٠٠٠ من الدنانير في السنة وألزمهم بأن يأووا كل مسافر مسلم مدة ثلاثة أيام متوالية وذهب المؤرخون الى ان هذه الجزية كانت باعتبار دينارين على كل رجل ذكر منه اثنا عشرة سنة فاكثر الى ستين

وينبغى هنا ان تنبسه الى ان هذه الضريبة كان يدفعها الاقباط بدون استئصال شئ منها في مقابلة نفقات توزيعها على الرؤس أو غير ذلك من مصاريف الادارة وبعبارة اخرى ان الاثنى عشر مليون دينار كانت هى الايراد الصافى ولقد ذكر السيوطى في كتابه الطريقة التى كانت متبعة ائذاك في توزيع هذه الضريبة على الرؤس والبلد ما قاله المؤلف المذكور قال

قال ابن عبد الحكم وكان عمرو بن العاص لما استوثق له الامر أقرقبطها على جباية الروم وكانت جبايتهم بالتعديل اذا عمرت القرية وكثر أهلها زيد عليهم وان قل أهلها وخربت نقصوا فيجمع عرفاء كل قرية ورؤساؤها فيتناظرون في العمارة والخراب حتى

الخميس الا ان أرض الكهنة وحدها لم تصر افرعون اه

هذا ولعلم القراء أن يوسف عاش في القرن السابع عشر للخلقة أو بالحري قد م
ومن ثم فالعادة التي عنتها السورة السادسة والعشرون بقولها انها صارت صفتها صفة
قانون كانت منتشرة قبل وفاة موسى بثلاثة قرون تقريبا والارجح ان هذه العادة
لم تنسخ وان الفاتحين الذين نالوا على ملك مصر أبوا أن يغيروا شيئا في أمر عادت
مظالمه كلها على الشعب وجنوا هم كل منافعه (١) وبذلك أمكن ان تستمر هذه القوانين
الى يومنا هذا

وقال المحقق الشهير (فوستل ده كولانج) في شأن ملك الارض مانصه

من المعلوم أن بعضا من الشعوب والامم لم يوجد عندهم مبدأ امتلاك الشخص للأرض
وان البعض الآخر لم يتوصل الى ايجاد هذا المبدأ الا بمرور الزمان وعقب أعقاب كلية
وفي الواقع انه يصعب كثيرا على الشعوب وهي في سن الطفولية ان تعرف هل يجوز
لشخص ان يمتلك خاصة قطعة من الأرض فيوجد بينه وبينها رابطة متينة بحيث
يمكنه ان يقول هذه الأرض أرضى خاصة وليس لي فيها شريك

وقد سلم التتر للانسان أن يستأثر بملك ما شية وأنكروا عليه الحق بالانفراد في ملك
العتار نفسه وذهب بعض الباحثين الذين كتبوا في عوائد الامم الى ان الأرض عند
الجرمانيين الاولين لم تكن ملك أحد بل كانت القبيلة توزع كل سنة الاراضى بين
افرادها وتستبدل في السنة التالية قسم كل فرد بقسم الآخر بحيث ان القطعة الواحدة
جيدة كانت أو ضعيفة لم يكن يزرعها الشخص الواحد سنتين متوالتين وعلى ذلك
فكان الجرمانى مالكا لغلة الأرض لا للأرض نفسها وهذه العادة موجودة حتى اليوم
عند بعض الامم التي من نسل سام وعند بعض الشعوب الصقلية اه

وأظن ان الشعب المصرى من ضمن أولئك الشعوب الذين قال عنهم المؤلف الذى
ذكرته انه لم يوجد عندهم مبدأ امتلاك الشخص للعقار ملكا خاصا ومن المحتمل ان
تكون الفتوحات التي نالت على القطر المصرى أوقفت تقدم أهاليه الى الامام أو
وجهت أفكارهم نحو وجهة أخرى ومن ذا يجهل ان الحالة التي أشار اليها الكتاب
المدكور كانت منتشرة في الديار المصرية من نحو جيل تقريبا وانها لم تزل الا بعد

(١) من الفاتحين لمصرهم العمالة والتابعون لهم ولا يصح أن ينسب اليهم ظلم أبدا وصلحاء الملوك من
بعدهم كصلاح الدين يوسف انما كانوا يجررون في أمر الاراضى وغيرها على ما كان يفتهم به علماء
الشرع ولم يكن العلماء يقررون الملوك على محدث من المظالم (المعرب)

ثم كملت سبع سنى الشبيح الذى كان فى أرض مصر . وابتدأت سبع سنى الجوع
تأتى كما قال يوسف فكان جوع فى جميع البلدان وأما جميع أرض مصر فكان فيها
خبز ولما جاءت جميع أرض مصر وصرخ الشعب الى فرعون لاجل الخبز قال فرعون
لكل المصريين اذهبوا الى يوسف الذى يقول لكم افعلوا . وكان الجوع على كل
وجه الارض وفتح يوسف جميع ما فيه طعام وباع للمصريين واشتد الجوع فى أرض
مصر وجاءت كل الارض الى مصر الى يوسف تشتري قمحا لان الجوع كان شديدا
فى كل الارض

وجاء فى الاصحاح السابع والاربعين مانصه

ولم يكن خبز فى كل الارض لان الجوع كان شديدا جدا نفورت أرض مصر وأرض
كنعان من أجل الجوع فجمع يوسف كل القضة الموجودة فى أرض مصر وفى أرض
كنعان بالقمح الذى اشتروه وجاء يوسف بالقضة الى بيت فرعون فلما فرغت القضة من
أرض مصر ومن أرض كنعان أتى جميع المصريين الى يوسف قائلين أعطنا خبزا
فلماذا نموت قدامك لان ليس فضة أيضا فقال يوسف هاؤنا مواشيكم فاعطيكم بمواشيكم
ان لم يكن فضة أيضا فجاؤا بمواشيتهم الى يوسف فأعطاهم يوسف خبزا بالخيول وبمواشى
الفنم والبقر وبالحير فقاتهم بالخبز تلك السنة بدل جميع مواشيتهم

ولما تمت تلك السنة أتوا اليه فى السنة الثانية وقالوا له لا نخفى عن سيدى انه اذ قد
فرغت القضة ومواشى البهائم عند سيدى لم يبق قدام سيدى الا أجسادنا وأرضنا
لملأ نموت امام عينيك نحن وأرضنا جميعا اشترا وأرضنا بالخبز فنصير نحن وأرضنا
عبدا لفرعون واعط بذارا لنحيا ولا نموت ولا نصير أرضنا قفرا

فاشتري يوسف كل أرض مصر لفرعون اذ باع المصريون كل واحد حقله لان الجوع
اشتد عليهم فصارت الارض لفرعون وأما الشعب فنقلهم الى المدن من أقصى حد مصر
الى أقصاه . الا أن أرض الكهنة لم يشتريها اذ كانت للكهنة فريضة من قبل فرعون
فأكلوا فريضتهم التى أعطاهم فرعون لذلك لم يبيعوا أرضهم . فقال يوسف للشعب
انى قد اشتريتكم اليوم وأرضكم لفرعون هوذا لكم بذار فتزرعون الارض ويكون
عند الغلة انكم تعطون خمسا لفرعون والاربعة الاجزاء تكون لكم بذارا للعقل وطعاما
لكم ولبن فى بيوتكم وطعاما لاولادكم فقالوا أحييتنا ليتنا نجد نعمة فى عينى سيدى
فنسكون عبيدا لفرعون فجعلها يوسف فرضا على أرض مصر الى هذا اليوم لفرعون

باب قسم النىء والغنمية

سؤال الاراضى المغنومة عنوة بالعراق ومصر هل تقسم بين غانمها أم لا (قال أبو حنيفة) الامام بالخيار بين أن يقسمها وبين أن يقرأ أهلها عليها ويضرب عليهم خراجا وبين أن يصرفهم عنها ويأتى بقوم آخرين ويضرب عليهم الخراج وليس للامام أن يقفها على المسلمين أجمعين ولا على غانمها (وعن مالك) روايتان احدهما ليس للامام أن يقسمها بل تصير بنفس الظهور عليها وقفا على المسلمين والثانية ان الامام مخير بين قسمها ووقفها لمصالح المسلمين (وقال الشافعى) يجب على الامام قسمها بين جماعة الغانمين كسائر الاموال الا أن تطيب أنفسهم بوقفها على المسلمين ويسقطوه حقوقهم فيها فيقفها (وعن أحمد) ثلاث روايات أظهرها ان الامام يفعل ما يراه الاصلح من قسمها ووقفها والثانية كذهب الشافعى والثالثة تصير وقفا بنفس الظهور اهـ

فن الاطلاع على ما سبق يظهر للقارئ ما بين الأئمة من الاختلاف الذى يقف بالقارئ عن القطع بأحد هذه الآراء ولكل منهم وجه قوى عنده استند اليه ثم نبعت في كتب السير والاحاديث والتواريخ لعلنا نقف على الوجه الذى دعا أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه الى أن يعمل فيها بغير ما عمل به في غيرها من أراضى البلاد وقد عثرت في تاريخ الدولة العثمانية من سنة ١٧٩٢ (١٨٤٤) للبارون جاشروده سان دانيس على مقال في هذا المجال قال

يظهر من بعض مستندات تاريخية ان الارض كانت تختص بالسلطان وذلك من زمن الفراعنة وان البطالسة والرومانيين التزموا هذا المبدأ في الديار المصرية بعد ان أدخلوا فيه تعديلا جزئيا لا يكاد يذكر اهـ

وفي الواقع انه يجب البحث في أقوال القدماء للوقوف على الاسباب التى تولد عنها اشتراك أهالى ناحية بأجمعهم في ملك أراضى تلك الناحية وليس المراد هنا بكلمة الملك التصرف من بيع وارش وغيره بل زرعها فقط واستغلالها ومسئولية أهالى تلك الناحية بالتضامن في وفاء ما على تلك الاراضى من الضرائب وتوزيع هذه الاراضى بين أهالى الناحية في كل سنة وحق الحكومة في ملك ذات العقار

وقد استنعت من نبذة وردت في سفر التكوين ان ملك الارض في مصر من عهد قديم جدا واليكم النبذة المذكورة
جاء في الاصحاح الحادى والاربعين مانصه

سيفا حقيقيا أو شبه سيف من خشب فنتنتج من ذلك ان المسلمين في كل الازمان اعتبروا ان الديار المصرية فتحت عنوة (١)

اذا تقرر ان الديار المصرية فتحت عنوة يبقى النظر فيما اذا كانت أهالى هذه البلاد دانت عند الفتح بدين الاسلام أم حافظت على الديانة المسيحية وللبحث عن ذلك نقول اتفق كل المؤرخين والمحدثين على أن جمهور الاهال لم ينجسوا الى الديانة المحمدية بل استمروا على الدين بالدين المسيحي أجيالا عديدة من تاريخ فتح بلادهم

وفضلا عن ذلك فالتا نعلم ان أرض مصر يرونها النيل وهو نهر غير عربي مياهه خراجية وان الاهالى لم يعاملوا معاملة أسرى لان الخليفة عمر أعفاهم من ذلك وقبلوا أن يدفعوا الجزية التي ضربها عليهم عمرو بن العاص قال السيوطى بقى أهالى مصر مالكين لاراضيهم بعد الفتح كما كانوا قبله اه

فن هذا يعلم ان أراضى الديار المصرية كلها بدون استثناء يجب اعتبارها خراجية وهى خراجية فعلا وان كان منها جزء عشرى فسيصير خراجيا يوما ما

وانما يجب علينا أن نعرف أى نوع من الخراج ما ضرب على هذه الاراضى فهل هو خراج الوظيفة أو المقاومة وهل أعطيت الاراضى للمصريين المضروبة عليهم الجزية بصفة ملك أو بصفة أخرى وللبحث عن هذا نقول

أن نوعية الاراضى فى مصر أسست على قواعد وأساسات بينها وبين القواعد والاساسات التى اعتبرت فى البلاد غير المصرية التى فتحتها الاسلام بون عظيم وقد اهتم أئمة الشريعة الفراء بتحديد وتبيان هذا النوع على ان ما وصلنا مما كتب أئمة المذاهب الاربعة فى أواخر القرن الثانى للهجرة يخالف بعضه بعضا حتى لا يمكننا أن نوفق بين مذاهب اليه أحدهم وما ذهب اليه الآخر وعلى ذلك فاكتفى اذن بسرد نبذة فى ذلك من كتاب رحمة الامة فى اختلاف الأئمة للشيخ عبد الرحمن القرشى الشافعى العثمانى وضعه سنة ٩٤٣ هجرية ١٥٣٦ م. وهو كتاب أتى فيه واضعه على ذكر أكثر الاوجه والمسائل الشرعية التى اختلف فيها الأئمة الاربعة قال صاحب الكتاب

(١) أما فى البلاد التى استولى عليها الاسلام بغير السيف فيرتقى الخطيب منبر الصلاة ويدها مرفوعتان كن يصلى وفى احدها ما ورقة أو نسخة من الكتاب دلالة على أن تلك البلاد انضمت الى حكم الاسلام رغبة من أهلها فى ذلك أو بعد معاهدة صلح أو اقتناعا بالبراهين الدينية

هذا ولقد حاولت في دياجي تلك الانقلابات والثورات والحروب والغزوات وما نشأ عنها مرارا متعددة من سقوط دولة مع مأسسته من القوانين والنظامات وصعود أخرى مع ما ودعته خزان الفكر من العوائد وترتيبات تروم اخراجها الى حيز العمل عندما يستتب لها الامر قلت حاولت افادة قيس أو جذوة تهديني الى معرفة ما كان يصيب الارض من هذه الرزايا والبلايا ولقد تمكنت بعد الجهد والكد من معرفة شيء يسير ولكن غابت عني أشياء فلا ينكرون القارئ عدم استيفاء الشرح ولا يعجبني ان لم أسبر اعماق هذه المسئلة فانما أنا متفق عليه مما أفدت وستحكم في هذا القسم على الاطيان من جهات مختلفة في فصول متعددة

الكتاب الاول

(في نوع الارض)

وهو مشتمل على أربعة أبواب

لما كانت معرفة حقيقة نوع الاراضى المصرية مبنية على معرفة هل الديار المصرية فتحت عنوة أولا وجب علينا أولا البحث عن هذا الاصل ثم التكلم على نوع الارض لانه فرع عنه فنقول ذهب بعض المؤرخين الى أن الديار المصرية فتحت عنوة وأيدوا رأيهم هذا بقولهم اذا قاومت القلاع والحصون وفتحت عنوة فكل البلاد التى تحتص بها تلك الحصون والقلاع تعتبر انها فتحت عنوة

وذهب غيرهم الى عكس ذلك وقالوا ان الديار المصرية لاتعد من البلاد التى فتحت عنوة لان الاقباط وهم الاهالى الاصليون لم يقاوموا الجنود الاسلامية لابل انهم أجروا مخابرات مع المسلمين قبل دخولهم الديار المصرية مؤداهما الاستحصال على الامان وعلى معاهدة صلح لا تكون محققة بحقوقهم

واذ لم يكن فى امكان المؤرخين مساعدتنا على حل هذه المسئلة وايضاها فلم يبق علينا الا أن نستند على العادات والتقاليد علنا نقبس منها نورا يهدينا فى ظلمات هذا المقام

فترى أن أئمة المذاهب الاربعة متفقون على القول بأن الديار المصرية فتحت عنوة ونرى أيضا ان الخطباء يرتقون منابر الصلاة يوم الجمعة فى كل جوامع مصر متقلدين

تابع المذهب الساطن أى المذهب الحنفى وهذا هو مذهب مصر الرسمى من ثلاثة قرون الى اليوم على أن المالك فى الجيل السابع عشر وفى الجيل الثامن عشر كانوا يعيرون أحكام هذا القاضى اذنا صماء اذا رأوها لا تلتام مشاربهم وكانوا يذهبون الى شيخ الجامع الازهر وكان على الدوام شافعيًا أو لغيره من أئمة الحنابلة أو المالكيين فانهم كانوا قد أعادوا ديوان القضاة الاربعة رغما عن وجود القاضى الحنفى المرسول من قبل الباب العالى ولما ملك محمد على باشا مصر فى أوائل القرن الحالى أعاد سلطة القاضى الحنفى وهو قاضى قضاة مصر وصار الباب العالى يرسل كل سنة قاضيا من قبله وتمكن بذلك مؤسس العائلة الخديوية الشهير من أن يقيم العدل على قاعدة منتظمة وشكل المحاكم الشرعية الكبرى والصغرى وعين فيها كلها قضاة من الحنفية ولم تزل المشاكل والدعاوى يحكم بها حتى اليوم بحسب أحكام المذهب الحنفى

وقد أردت بهذا البيان الموجز أن أذكر بوجه الاختصار كل الانقلابات السياسية التى حصلت فى حالة مصر وفى نظامها من يوم استيلاء المسلمين عليها وان أستلفت الانتظار لما يأتى وهو ان كل دولة خلفت أخرى فى ملك مصر لم يحصل ذلك منها الا بمساعدة قوة خارجية فكلها جلبت الى مصر اناسا جهل معظمهم لغة أهالى هذه المملكة وعوائدهم وأخلاقهم حتى وديانتهم

وانه كانت كل دولة خلفت أخرى تقيم القوة مقام الحق ولذلك كانت النظمات والقوانين تتقلب انقلابا كليا عند سقوط دولة وارتقاء أخرى وان فقهاء كل المذاهب فى تلك الايام اضطروا الى التوفيق بين الحوادث التى كانوا يرون انها صارت أمرا مفعولا لا يمكن ابطالها وبين نصوص الشريعة والاحاديث فالتجوا لذلك الى تأويل متكلفة لعدم امكانهم تغيير ما كان نشأ عن الفتوحات وابطال ما كان أوجده الفاتحون من العوائد والاصطلاحات (١)

(١) من اطلع على تراجم العلماء الاقدمين وسيرهم المسطرة فى الكتب علم انهم لا يحيدون عن الحق طرفه عين ولا يوافقون السلطان على باطل أبدا وانظر الى ما ذكره الامام السبكي فى كتابه الجليل الحافل الكبير جلد فى طبقات الأئمة الشافعية وما ذكره فى شأن العزيز عبد السلام والامام تقي الدين السبكي الكبير وكذلك سراج الدين البلقيني ترى العجب العجاب من قوتهم فى الدين واطاعة المحاكم لهم وعدم عنكهم من الخروج عما أفتوهم به ورسموه لهم وما حاكمه السيوطى فى حسن المحاضرة من المكتبة التى جرت بين الامام النووى والظاهر بيرس وكذا غيرهم من أكابر العلماء الاعلام كابن اللبان وابن دقيق العيد وابن حجر العسقلانى وشيخ الاسلام زكريا ومن الحنفية كالامام الخصاصى والطحاوى ومن المالكية سيدي عبد الله المنوفى وسيدي خليل والشيخ العدوى وغيرهم مما لا يحصى كثرة اهـ (المعرب)

أُوصل رغما عن البحث الدقيق الذى أجريته الى معرفة محل ضريحه وتاريخ وفاته (١) وكان هذا الخليفة وهو فى الاستانة العلية قد تنازل لاسلطان سليم عن كل الآثار المقدسة التى كان يتوارثها الخلفاء العباسيون أباء عن جد وكذلك عن لقب الخلافة فأورثها السلطان سليم من خلفه فى الملك ولم تزل فى سلاطين آل عثمان حتى اليوم هربك اتنا قلنا ان لهذا الحادث أهمية عظمى بالنظر الى الدين الاسلامى وهو أمر محقق لان الامم والشعوب الاسلامية مجبورة على ان تتمذهب ولورسميا بمذهب امامهم الذى هو ينبوع ومصدر كل قوة ورئيس الجيوش الاكبر ورئيس العدل الاعلى ورئيس الدين الاعظم وقصارى القول أنه ظل الله فى ارضه ومصدر كل سلطة دينية وزمنية وروحية مهما اتسعت وكان بعض الخلفاء أيام ملكهم يعمل بمذهب الشافعى والبعض بمذهب أبى حنيفة أما الامراء نوابه فى مصر فكانوا يعملون بالمذهب العامل به الخليفة المالك

أما القواطم الذين اعتبرهم الائمة كفرة بعد اضلال دولتهم (٢) فكانوا تابعين لمذهب الشافعى فلما ملكت الدولة الايوبية وأعيدت الخطبة للخلفاء العباسيين اتبعت المذهب الذى كان يعمل به أولئك الخلفاء

ولما ملك بيبرس الظاهر أصدر أمرا بالعمل بالمذاهب الاربعة فى آن واحد ونصب أربعة قضاة لكل مذهب قاض يقضى بأحكامه ولا يدرى أ كان ذلك صادرا منه عن زيادة تقوى أم عن عدم رغبة فى اتباع مذهب الخليفة الذى كان قد دلاه هو وكان بالفعل خاضعا له أم لاسباب أخرى وعلى هذا فكانت الاختلافات الادارية وسواها تحل بأكثرية الاصوات أو بحسب ما يحكم به أحد أولئك القضاة ان ربح السلطان رأيه على آراء زملائه الثلاثة

فلما ملك العثمانيون مصر أعادوا فيها وحدة المذهب وأرسلوا من طرفهم قاضى قضاة

(١) أظن ان الخليفة المذكور توفى فى مصر (سنة ٩٥٠ هـ) هجرية فى زمن المرحوم داود باشا (المغرب)
(٢) انما نسب الائمة القواطم الى الكفر لما نقله المقرئ عنهم فى الدعوة السابعة والثامنة والتاسعة من دعاواهم المشهورة فانه كفر صريح عند أهل السنة من العلماء وقد كان القواطم يزعمون ان نسبهم متصل بالنسب النبوى وانهم من سلالة الحسين بن على وفاطمة الزهراء ابنة النبى صلى الله عليه وسلم ومنه انشأ لقبهم بالقواطم فأنكر عايم الائمة السنية زعمهم هذا وكانوا يزعمون انهم على الصراط المستقيم وكانوا متهذهين بمذهب الامام الشافعى (المغرب)

أيام ملوكهم ترتفع طورا الى أعلى درجات السعادة ورخاء العيش وطورا تسقط الى أسفل درج الذل والضعف عن غير استعداد سابق بل دفعة واحدة وذلك مما يحير الافكار وما زالت الحال كذلك حتى تولى أمور المسلمين السلطان سليم العثماني فخارب المماليك أشد المحاربة وقتل السلطان الغورى فى الشام وحضر الى مصر فأمر سلطانها طومان باى وأزال استقلالها وضمها الى دولته وجعلها قسما من مملكته

فى هذا المقام يجعل بنا ان نذكر أمر حادث مهم بالنظر الى ديانة الاسلام عوما فنقول ان كل الدول التى توالى على ملك مصر من أيام أحمد بن طولون كانت مستقلة فعلا عن الخلفاء العباسيين تتصرف ملوكها كيف شئت فى مصر ومع ذلك فكل هذه الدول ماعدا دولة الفواطم اعترفت بسلطة الخلفاء العباسيين الدينية فكانت الخطبة تخطب يوم الجمعة باسم الخليفة العباسى بالاشتراك مع اسم السلطان المالك يومئذ وكانت الدراهم والدنانير تضرب باسميهما وذلك بحسب العوائد الاسلامية يثبت خضوع الملك للخليفة ومن ثم تدل على وحدة الدولة الاسلامية وهذه الوحدة مبدأ اساسى

وقد ذهب بعض أولئك الملوك الى انهم كانوا يأخذون من خليفة بغداد تقليدا بالسلطنة وهم فى غنى عنه وكانوا اذا أثاروا حربا على هذا الخليفة قالوا انهم انما يحاربون الامراء المتسلطين على عقل الخليفة والمنايعين من التصرف له بحسب نواياه السليمة فكانوا بذلك يظهرين بظهر المنقذ وانهم يحاربون اعداء الخليفة نفسه

واستمرت هذه الحال الى سنة ١٢٥٨ حين استولى التتر على بغداد تحت قيادة هولاكو خان وقتلوا الخليفة المستعصم بالله ولما حصل فى بغداد ما حصل انتقل أولاد الخلفاء العباسيين الى مصر فى زمن السلطان بيبرس فباع هذا أحمد بالخلافة ولقبه بالمنتصر بالله ورتب له أتابكا وغير ذلك من شؤون الخلفاء وحاول ان يستنقذ بغداد من أيدي التتر باسم ذلك الخليفة فلم يتدر على انه أبى المنتصر عنده فى مصر وحصل له بذلك جاه عظيم واعتبار جسيم فى كل البلاد الاسلامية هذا والخليفة ليس له من الامر الا اسم الخليفة وأولاده من بعده على هذا المنوال

وكان آخر الخلفاء بمصر أبو عبد الله محمد بن يعقوب ولقب بالمتوكل على الله ولما دخلت الدولة العثمانية وافتتحت مصر أخذ المرحوم السلطان سليم فاتح مصر الخليفة المذكور الى اسلامبول فلما تولى السلطان سليم عاد الى مصر حيث تولى خامل الذكرك حتى ان لم

أراضى شاسعة بأفريقية وجزائر كبيرة في البحر المتوسط غلبت الافرنج عليها وكانت سفنها تغمر البحر الأبيض كيف شامت وكانت قد حاولت هذه الدولة الاستيلاء على البلاد الواقعة غربى أفريقية غير أن الفوز لم يكلل مساعيها فوجهت انظارها الى مصر وأملت اخضاعها وأخذت تربص فرصا مناسبة لتنفيذ غاياتها واخراج مقاصدها من عالم الفكر الى حيز الوجود

وكان الملك اذ ذاك في مصر أميرا من سلالة الاخشيدي وكانت أمور مصر مرتبكة فأرسل المعز قائده جوهر الصقلي فأخذ مصر بلا ضرب ولا طعان وفي سنة ٩٦٩ دخل الملك المعز الفاطمى مصر ومد أولاده وأولادهم نطاق سلطتهم وزادوا فى اتساع ملكتهم حتى ملك بعضهم مصر وشمالي أفريقية والشام وبلاد العرب

وقد تركت هذه الدولة ذكرا لايمى بتأسيسها القاهرة والجامع الازهر الذى طارصيته فى الاتفاق فى حياة جوهر القائد مؤسسه وامتدت شهرة الاساتذة الذين كانوا يدرسون فيه الى أقصى البلدان وكانوا عربيين فى المعارف والفنون فبذل لهم المعز الاموال وغمرهم بالانعام والعطايا واقبل الناس بمجهودهم على تحصيل العلم وتسابقوا الى تلك المدرسة الشهيرة أفواجا

وقد قامت دولة الفواطم على ملك مصر مدة قرنين ولم تملك قبلها دولة مدة هذا طولها وفى سنة ١١٧٠ استأثر بملك مصر صلاح الدين يوسف بن أيوب وكان قد حضر مصر مع عمه لما أرسله العاضد الفاطمى الى محمود بن زنكى أتاك حلب يستعين به على أمورى الرابع ملك أورشليم ومن معه من الافرنج فاجلى صلاح الدين الافرنج من أرض مصر واستمر فيها الى ان مات العاضد فنار حينئذ صلاح الدين وخلع آخر خلفاء الفاطميين واستقل بالملك وتولى السلطنة وملك بلاد العرب والشام ومصر

وملكت الدولة الايوبية مصر الى سنة ١٢٥٠ ثم جاءت الدولة التركية وكانت شجرة الدر أم خليل سرية الملك الصالح من السلالة الايوبية قد تولت بعد قتله طوران شاه لحسن سيرتها وجودة تدبيرها فحكمت مدة باسم ابنها القاصر ثم ملكت باسمها خاصة ثم أشركت فى الملك المملوك أيك التركانى اذ تزوجته سنة ١٢٥٠

فحكمت دولة ممالك الاكراد مصر مدة قرنين تقريبا وكان منهم ملوك ذو شهامة وسماحة ونجاعة وكان آخرون ظالمين ومحبين لسفك الدماء على انهم لم يعبر واحد منهم بالجن بل كانوا يزددون بالنايا كأن الحياة ليست لديهم شيئا مذكورا وكانت مصر

ففي السنين الاولى للفتح حكم مصر وساس أمورها رجال هم خير الرجال اتخذوا العدل خطة لا يبيدون عنها ولا يجاون بالوجوه وكان الخلفاء الذين ولوا أمور المسلمين في صدر الاسلام يراقبون أعمال عمالهم في مصر لا يفتلون عنهم طرفة عين ولما استوى الامويون على سرير الملك كانوا يستبدلون عامل مصر كل سنة تقريبا واقتدى بهم في ذلك العباسيون على ان الرخاوة كانت تخلات المراقبة التي كان الخلفاء الاولون يجرونها على أعمال عمالهم في مصر ولم تزل في ازدياد حتى تلاشت بالكليّة بعد اتساع المملكة الاسلامية ذلك الاتساع الغريب الذي ليس يجهله أحد وعقب استبدال الشام ببغداد عاصمة للمملكة فلما رأى ولاة مصر ان لامراقبة عليهم تصرفوا فيها بالاستبداد على أنه ما كان يتخلل في وهم بعض الخلفاء ان يؤثبوهم أو يوبخوهم على ذلك اذ أنهم ما كانوا يولونهم عمل مصر الا لتمكينهم من الاثراء ومكافأة لهم على خدمات أدوها لهم خاصة

واستمر الامر على هذه الحالة الى أن ملك الخليفة العباسي المعتز وكان ضعيف الهمة واهى العزيمة ارتسكت في أيامه أمور البلاد فلما رأى ذلك أحمد بن طولون نائب الخليفة في مصر تأقت نفسه الى الاستئثار بملك مصر فشق عصي الطاعة ونادى بالاستقلال فخاربه الخليفة أشد المحاربة فلم يقدر عليه فتركه وشأنه وصرف النظر عن اخضاعه فاستأثر أحمد بن طولون بملك مصر ولما تم له الامر أدرك ان لابد لمملكته من أعمال خارجة عنها تأخذ منها ما تحتاج اليه من الاصناف الغير الموجودة فيها ففتح الشام وضمها الى مملكته

على أن سلالة لم تقدر على مقاومة الخلفاء الذين استعانوا عليها بنواهم فسقطت دولة بني طولون واسترجع الخلفاء مصر والشام وكان ذلك سنة ٩٠٥ (ب م) واضى ثلاثين سنة على هذه الحوادث أي نحو سنة ٩٣٤ كان الاخشيدي نائباً للخليفة في مصر فرأى أن الاحوال تساعد على الاستقلال فخاف بالعصيان وتغلب على مصر والشام وصار على خطة ابن طولون على ان سلالة لم تملك زمنا طويلا

ولكن لم يعد الامر الى الخلفاء في مصر بعد سقوط دولة الاخشيديين بل صار الى الملك المعز الفاطمي بن المنصور بن القائم بأمر الله بن المهدي صاحب المغرب من سلالة عبيد الله المهدي

أما هذه الدولة وتعرف باسم دولة القواطم فكانت مالكة قبل استيلائها على مصر

القسم الثاني

(في الكلام على الاراضى بالوجه الذى هى عليه اليوم)

لايكبر على مصر وهى واقعة بين افريقيا وآسيا وأوروبا وغناها هو الجيب الذى عرفناه وهو اؤها هو المنعش الذى تنسناه وطقسها المعتدل هو الذى جربناه قلنا لايكبر عليها وهى على هذه الصفة ان تستولى على عقول الدول التى استأثرت فى كل الازمان بالقوة والغنى فى البحر الابيض ففعلها على اخضاعها وعلى الاستيلاء على اراضيها فقد نالت فيها الملوك وتعاقب فيها الفاتحون ومن ذابحصى عداد الذين ارتقوا الى سرير ملكها من نشأة العالم الى اليوم وقد حكم امصارها وثغورها واستولى على زمام أمورها أربع عشرة عائلة ملكية وذلك فى مدة اثني عشر قرنا أى من يوم استيلاء العرب عليها حتى اليوم هذا فضلا عن الملوك الذين جلسوا على أريكة ملكها قبل

فلم يلبث العرب أن اخضعوا الشام وقسموا كبيرا من بلاد فارس حتى طمعت انظارهم ومالت أبصارهم الى مصر وقالوا ان ملكناها فقد فتحت لنا أبواب افريقيا ووثقنا من امكان تموين مكة المكرمة والمدينة المنورة واستأثرنا بالتجارة مع الهند (١) فسيروا اليها العساكر والاجناد يقودها عمرو بن العاص ذلك الرجل الشهير النادر النظير وكان شمالي افريقيا كله خاضعا بالاسم الى قياصرة القسطنطينية الذين كانوا فى حالة من الضعف عظيمة فما لبث عمرو بن العاص وقد وصل امام الاسكندرية ان تحقق من الفوز ووثق بالنصر لما راه من الانشقاق بين الاقباط واليونانيين الناشئ عن التعصب الدينى أى شر الانشقاق وأوجه عاقبة وأجلبه للبوار والنأبة نعم ان اليونانيين حاربوا العساكر الاسلامية فى مواقع عديدة وقاوموا أولئك الابطال مقاومة شديدة ودافع حاة قلعتى بابل والاسكندرية عن ذمارهم مدافعة الاسود ولكن لم تجدهم بسالتمهم نفعاً اذ كانوا محاطين من كل الجهات بالاعداء وألذ اعدائهم الاقباط أى أولئك الذين كانوا خاضعين لسلطتهم فكانت الشوكة فى اليونانيين فغلبهم العرب وقهروهم وأبادوا دولتهم وأمانوا صولتهم واستولى عمرو بن العاص على مدينة الاسكندرية سنة ٦٤١ مسيحية وكان ذلك تاريخ استيلائهم على الامصار المصرية قطعيا ولم تزل الى اليوم خاضعة لسلطة الاسلام

(١) الحق أن الغرض الاعظم والقصد المهم من اتساع الفتوح انما هو دعوة الخلق الى الله واعلاء أمر الدين واتساع دائرة الاسلام كما يؤخذ من كتب الحديث والسير وأن العرب قهرت البلاد بقوة الله ونصره

فيها من عمر رضى الله عنه وقال شيخ الاسلام المعروف بخواهر زاده جريب الاراضى
يختلف باختلاف البلدان فيعتبر في كل بلدة متعارف أهلها وهو الصحيح
ولما كان في المقابلة بين الجريب وبين المقاييس والمكاييل الحديثة فائدة رأينا أن نألف
على شئ من هذا القبيل لتعلم نسبة الجريب الى غيره

قال قدامة في كتاب العشر والخراج والجريب اسم لستين ذراعا في ستين ذراعا بذراع
الملك وذراع الملك سبع قبضات يزيد على ذراع العامة بقبضة ٥ وأطن ان ذراع الملك
هو المعتبر شرعا ويقال له الذراع الاسود وهو الذى عناه زميلنا البارع محمود بك في
رسالته المعروفة بالقاعدة المترية حيث قال انه يوازى $\frac{٤٩٣٢}{١٠٠٠٠}$ من المتر والذى ذكر عنه
آخر أن طوله $\frac{٥٤١}{١٠٠٠}$ من المتر مغ بعض كسور طفيفة وينرجح عندى رأى محمود بك
لأنى رأيت ان مقياسه أقرب الى المقاييس المعتبرة عند أئمة الشرع واذ كان الجريب
ستين ذراعا مربعا فنسبته الى الفدان الحالى الذى مساحته $\frac{٣٣٣}{١}$ قصبه مربعة
أى ٤٢٠٠ مترا مربعا و $\frac{٨٤٢٦}{١٠٠٠٠}$ من المتر هى كما ترى

فالجريب يعدل ٨٧٥ مترا مربعا و $\frac{٦٨٦٤}{١٠٠٠٠}$ من المتر فكل أربعة أجرة و $\frac{٤}{١}$
جريب تعدل فداناً مساحته $\frac{٣٣٣}{١}$ قصبه مربعة والمراد بالقصبه هنا القصبه
الطولية التى طولها $\frac{٥٥}{١٠٠}$ ٣ أمتار

أما القفيز فيكال ولقد رأيت فى هذا الصدد ما نصه وأراد بالقفيز الصاع فهو ثمانية
أرطال بالعراقى وهو أربعة أمناء وهذا قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى ٥
(وقال كيو) فى كلامه عن الرطل ان الرطل يوازى $\frac{٤٠٨}{١٠٠٠}$ من الليتر والمتر يساوى
 $\frac{٨١٦}{١٠٠٠}$ من الليتر فلو ضربنا الرطل فى ثمانية والمتر فى أربعة كان الحاصل ٣ ليتر و $\frac{٢٦٤}{١٠٠٠}$
من الليتر وهو ما يحويه الصاع بالضبط والدقة فلو حولنا هذه المكاييل الى مكاييل
مصرية واتبعنا فى ذلك القاعدة التى وضعها محمود بك لكان الحاصل كما ترى بعد
الصاع يعدل قدحا وثلاثا ولو نظرنا الى ان الوظيفة التى وظفها عمر رضى الله عنه كان
مقدارها صاعا وحفتين ودرهما على كل جريب وحولنا هذا القدر الى نقود بالسعر
الحاضر باعتبار ان ثمن الارذب من البر ١٠٠ قرش صاغ لحصل معنا ان الجريب
كانت وظيفته ٤ قروش صاغ و ١٦ بارة وعلى ذلك فالفدان ضربته ٢١ قرش
صاغ تقريبا

وأمر أؤمل أن يحلها غيرى من لهم الباع الطولى في هذه الابحاث أما أنا فأظن أن الشريعة يوم تقرير أحكامها لم تقض بالزام جميع أهالى القرية بخراجها وأن هذا المبدأ قرر بعد ذلك بكثير لأسباب تطلبته وفي أحوال استوجبه ومستندى في هذا الاستظهار ما ورد في الشريعة الغراء من أن رب الأرض عليه خراجها ومن عدم جواز بيع أرض بدون رضى صاحبها ومع ذلك فلنستمر على ذكر ما لم نذكره بعد من الفتاوى المتعلقة بهذه المسئلة

مر بك أن للامام أن يؤثر الاراضى التى مات أربابها (ولم يكن لهم ورثة) أو هربوا وتركوها وان يدفعها مزارعة وان يدفعها الى من يقوم عليها ويؤدى خراجها وأن يبيعها وان أهالى القرية عليه مخرج الاراضى التى مات أربابها أو هربوا وتركوها على نحو ما أوضحنا وأن على الامام اذا دفعها مزارعة أو آجرها أن يأخذ المخرج أولا من نصيب رب الأرض أو من الاجر ويمسك الباقي على رب الأرض فاذا رجع رده اليه ورأيت أيضا أن للامام أن يعمرها من بيت المال وفي هذه الحالة فقط تكون غلتها للمسلمين أقول ثم اذا كان رب الأرض عاجزا عن الزراعة وصنع الامام بالأرض ما ذكرنا ثم عادت قدرته وامكانه من العمل والزراعة يستردها الامام عن هى في يده ويردها على صاحبها الا فى البيع خاصة وعلى أى الاحوال. فليس للامام أن يؤثرها ما لم تمض السنة التى هربوا فيها فيظهر مما سبق أن لا كلام عن بيع جبرى أو عن الزام أهل القرية كلهم بخراجها بل نرى ان الشريعة أقرت بحق كل رجل فى امتلاك أرضه اذ قضت بردها عليه حين يطلب ذلك ويتضح لنا أيضا انها تعتبره مسئولا شخصيا بخراجها اذ هى لا ترد عليه أرضه الا متى أثبت قدرته وامكانه من العمل والزراعة ومن تأدية خراجها

الباب الثانى

(فى المقاييس والمكاييل)

لا أريد ختم القسم الاول من هذا الكتاب قبل ايراد بعض شئ مما يتعلق بالمقاييس والمكاييل من حيث نظر الفقهاء فيها فأقول فى هذا الصدد مَرَبَك أن الامام محمدا قال أن الجريب هو المقياس المعتمد عليه فى أخذ خراج الاراضى التى صدر التوظيف

الخارج اذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكن فيه من الزراعة فان بقي لا يسقط الخارج
قالوا والفتوى على انه مقدار بثلاثة أشهر ان هلك الخارج ولم يبق من السنة هذا
المقدار سقط الخارج وان بقي لا يسقط

هذا ولقد عثرت في الفتاوى الهندية على نصيحة في الاقتصاد الزراعى عجبت لوجودها
في مصنف وضع في الشريعة واليك النصيحة المذكورة وهى برمتها
المجود من صنيع الاكسرة ان المزارع اذا اصطلم زرع آفة في عهدهم كلوا يضمنون
له البذور والنفقة من الخزانة ويقولون المزارع شريكنا فى الربح فكيف لا نشاركه فى
الخسران والسلطان المسلم بهذا الخلق أولى كذا فى الوجيز للكردي اه

الكتاب الرابع (فى أحكام متنوعة) وهو مشتمل على بابين

الباب الأول

(فى الاراضى التى تصير الى الميرى وفى الانعام بها)

جاء فى السراج الوهاج ما معناه رب الارض اذا مات تصير أرضه الى الامام اه
وله له أراد بذلك من لم يكن له ورثة فكأنه قال اذا توفى رب الارض ولم يكن له ورثة
فتصير أرضه الى الامام على أنى لا أجزم بحجة هذا التأويل اذ لا أسند رأيى فيه على
شئ قاطع بل على الفكر والتحصيل وكذلك لم تظهر لى العلة الحقيقية فى الزام أهالى
القرية جميعهم على وجه التضامن بينهم بخراجها وما يدلنا على وجود هذا الزام
ما جاء فى الفتاوى الهندية حيث عثرت على فتوى هذا نصها قرية فيها أراضى مات
أربابها أو غابوا وعجز أهل القرية عن خراجها فأرادوا التسليم الى السلطان الى آخر
ما جاء ثم ورد بعد هذه الفتوى فتوى أخرى نصها فان أراد السلطان أن يأخذها
لنفسه يبيعها من غيره ثم يشتري من المشتري اه قلت ويؤخذ من هذه الفتوى
ان السلطان ليس بمالك للاراضى الفضا التى فى مملكته أو التى تركها أربابها أو ماتوا
وهنا تساؤل قائلين لماذا لا يمكن للسلطان أن يملك أراضى من هذا النوع وما هى
الاسباب التى تلزمه ان أراد ذلك الى بيعها من غيره أولا على نحو ما بينا تلك أسئلة

الباب الثالث

(في الجباة والمحصيلين)

ينبغي للوالى أن يولى الخراج رجلا يرفق بالناس ويعدل عليهم في خراجهم وقال ابن أبى الربيع في الكتاب الذى وضعه لتهديب وتنقيف الخليفة العباسى المعتصم بالله مامعناه على من ولى الخراج ان يكون ذا دراية تامة بالمقاييس والمكاييل المتعارفة بين أهالى البلاد التى ولى خراجها وبفصول السنة وبتنقلات الشمس فى الأبراج وبالحساب وبما يتعلق بالجسور والقناطر وان يكون خبيرا بأساليب الادارة وان لا يجهل المطلوب على كل أرض وأن يكون عالما بما لبت المال من الحقوق وبما عليه من الواجبات اه فىرى القارئ أن جل ما يطلب من المحصيلين والجباة هو أن يكونوا صادقين ومنزهين عن الغش وعارفين حق المعرفة بواجبات وظيقتهم

اما فيما يتعلق بأخذ خراج الوظيفة فقد مر بنا أن على من ولى الخراج ان يأخذ الناس بالخراج كلما خرجت غلة فياخذهم بقدر ذلك حتى يستوفى تمام الخراج فى آخر الغلة بحيث يؤدى الناس كل الخراج بدون تعب وماذا لك الا لداعى تقسيطه فجوما أما العشر وخراج المقاسمة فلم نر من تكلم على كيفية الاخذ بهما وبسهل على الجباة والمحصيلين أخذهما بدون تعب سيما وان الواجب هناك يؤخذ عند حصول كل غلة

الباب الرابع

(فى ترك الخراج على صاحب الارض)

اذا اصطلم الزرع آفة سماوية لا يمكن الاحتراز عنها كالغرق والحرق وشدة البرد وما أشبه ذلك فلا خراج هذا اذا كان هلاك الخارج قبل الحصاد وهلاك الخارج بعد الحصاد لا يسقط الخراج وفى أرض العشر اذا هلك الخارج قبل الحصاد يسقط وان هلك بعد الحصاد ما كان من نصيب رب الارض يسقط وما كان من نصيب الكاريبقى فى ذمة رب الارض وخراج المقاسمة بمنزلة العشر لان الواجب شئ من الخارج وانما يفارق العشر فى المصرف وهذا اذا هلك كل الخارج فان هلك الاكثر وبقي البعض ينظر الى مابقى ان بقى بعد احتساب ما أنفق الرجل فى هذه الارض من الخارج مقدار ما يبلغ قفيزين ودرهمين (أى ضعف وظيفة الارض الزراعية) يجب قفيز ودرهم ولا يسقط الخراج وان بقى أقل من ذلك يجب نصف الخارج وهذا وانما يسقط الخراج بهلاك

في كتاب العشر والخراج لو أن أرضاً من الأراضى الخراجية عجز عنها صاحبها وعطلها وتركها كان للإمام أن يدفعها إلى من يقوم عليها ويؤدى خراجها قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى والصحيح من الجواب في هذه المسئلة أن يؤاجر الإمام الأراضى أولاً ويأخذ الاجر ويرفع منه قدر الخراج ويمسك الباقي لرب الأرض فإن كان لا يجد من يستأجرها يدفعها مزارعة بالثالث أو الرابع على قدر ما يؤخذ في مثل تلك الأرض مزارعة فيأخذ الخراج من نصيب صاحب الأرض ويمسك الباقي على رب الأرض وإن كان لا يجد من يأخذها مزارعة يدفعها إلى من يقوم عليها ويؤدى الخراج عنها وللإمام أيضاً أن يعمرها من بيت المال وتكون غلتها للمسلمين وإن لم يجد الإمام من يعمل فيها بالخراج فعند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى يبيعها ويرفع الخراج عن ثمنها ويحفظ الباقي على رب الأرض وأما على قول أبي حنيفة فينبغي أن لا يبيعها اهـ

وقد مر بنا أن أبا حنيفة لا يجوز لأحد بيع أرض غيره بدون رضا صاحبها إلا إذا عاد نفع ذلك إلى العامة فإن لم يرجح قوله وهو صاحب المذهب على قول صاحبيه لزم الخروج أيضاً عما قاله في شأن حجز العقار (٣) وكيفما كانت الحال فلا يجوز للإمام أن يؤجر أراضى الذين هربوا ما لم تمض السنة التى هربوا فيها أو ما لم تمض سنة من أوان وجوب الخراج هذا وللوقوف باداء العشر والخراج في أونة وجوبهما قد وضع أئمة الشريعة المطهرة هذه الضوابط

أولاً - لا يحل لصاحب الأراضى أن يأكل الغلة حتى يؤدى الخراج

ثانياً - لا يأكل من طعام العشر حتى يؤدى العشر وإن أكل ضمن

والسلطان حبس غلة أرض الخراج حتى يأخذ الخراج والظاهر أنه لا يجوز له حبس غلة أرض العشر ودليل ذلك قولهم (لا يأكل من طعام العشر حتى يؤدى العشر وإن أكل ضمن)

(٣) في بعض المسائل رجح المتأخرون قول أصحابين أن اتفاقاً على قول الإمام في المسئلة أيضاً تلقيا عنه فالأقوال في الحقيقة للإمام والترحيم بينهما لا يصح به بإشارته ومن نظروا كتب العلامة ابن عابدين وغيره في كيفية الترحيم والفتوى استراح من غناه الخوض في هذا المجال برأيه من غير دليل يهديه والله أعلم (المعرب)

ففيما رطباً كان الخراج على المستأجر أو المستعير أو الغاصب أو المزارع وإذا أعاد رجل أرضه العشرية أو أجرها أو دفعها مزارعة فللسلطان أن يأخذ بالعشر من يريد له أن يأخذ به رب الأرض وإذا غصبت أرض عشرية فكأن رب الأرض أجرها من الغاصب بضمان النقصان وفي كل الأحوال يجوز لمن اغتصبت أرضه أن يرجع على الغاصب إذا أتلف هذا الأرض أو أجهدها مدة استيلائه عليها ظلماً وإذا اشترى رجل أرضاً فلا يجب عليه خراجها إلا أن بقيت في يده ثلاثة أشهر على الأقل وإن باع رجل أرضه بعد ما انعقد الحب وبلغ الزرع كان خراجها على المشتري . هذا الذي ذكرناه إذا كانوا يأخذون الخراج في آخر السنة فإن كانوا يأخذون الخراج في أول السنة على سبيل التجميل فذلك محض ظلم لا يجب على البائع ولا على المشتري

الباب الثاني

(في الاجراءات المختصة بأخذ ماتأخر من العشر والخراج)

السلطان اذا لم يطلب الخراج من هو عليه كان على صاحب الأرض أن يتصدق به وإن كان قد تصدق بعد الطلب لا يخرج عن العهدة كذا في فتاوى قاضيان وإذا نوى خراج الاراضى على المسلم سنين فعند الاكثرين يؤخذ بجميع ما مضى وعند البعض لا يؤخذ الا بخراج السنة التي هو فيها ولم أرفها بيدى من كتب الشريعة الغراء شيئاً مما يتعلق بالخراج اذا تأخر على الذي سنين هل يكون فيه مثل المسلم فيجبرى فيه الخلاف أو يؤخذ منه جميع ما مضى من السنين بلا خلاف فانظر ذلك وحرره هذا وإن عجز صاحب الأرض عن تأدية خراجها لا يفقده حقه في أرضه وللسلطان ان يأمر بما يمكن معه الحصول على ماتأخر من العشر أو الخراج وقد جاء في الفتاوى الهندية في هذا المعنى مانصه ولو أن قوماً من أهل الخراج عجزوا عن عمارة الاراضى واستغللها ولم يكن عندهم ما يؤدونه به الخراج لم يكن للامام أن يأخذ الاراضى منهم ويدفعها الى غيرهم على سبيل التليك كذا في الذخيرة قال

أو أن وجوب الخراج آخر السنة وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أول السنة ولكن بشرط بقاء الأرض النامية في يد صاحبها سنة أما حقيقة أو اعتباراً هذا ولقد اختلفت الآراء في هذه المسئلة وتباينت فيها المذاهب فمن قائل بجواز أخذ الخراج في أول السنة ومن ذهب إلى عكس ذلك وقد جاء في المحيط مانعه وينبغي للوالي أن يأخذ الناس بالخراج كلما خرجت غلة فيأخذهم بقدر ذلك حتى يستوفي تمام الخراج في آخر الغلة قلت وأراد بهذا أن يوزع الخراج على قدر الغلة قال قاضيخان ويؤخذ الخراج عند بلوغ الغلة على اختلاف البلدان اهـ وهذا إذا كان الخراج موظفاً إذ من البديهي أن العشر وخراج المقاسمة اللذين هما متعلقان بالثمر نفسه لا تجوز المطالبة بهما قبل حصول الغلة . من أسلم من أهل الخراج أخذ منه الخراج على حاله وإذا اشترى المسلم أرض الخراج من الذي يؤخذ منه الخراج وقدم بنا أن الذي إذا اشترى أرضاً عشرية يؤخذ منه الخراج وأنه يجوز للإمام نقل أهل الزمة عن أراضيهم إلى أرض أخرى وإن لهم قيمة أراضيهم أو مثلها مساحة من أرض أخرى وعليهم خراج هذه الأرض التي اتقلوا إليها وأراضيهم خراجية فلو تولوا ظنها مسلم فعليه خراجي وأن خراج الوظيفة لا يجب في كل سنة الأمرة واحدة زرع المالك مرة واحدة أو مراراً بخلاف خراج المقاسمة والعشر لأن هناك الواجب جزء الخارج فيتكرر بتكرره وأقول هنا أنه يجب العشر والخراج في أرض الوقف وأنه لو اشترى شخص أرضاً عشرية أو أرض خراج للقبارة ففيها العشر أو الخراج دون زكاة التجارة وكذلك يكون الخراج على رب الأرض إن آجر أرضه الخراجية أو أعارها أو اغتصبت منه إلا أنه إذا أخذ السلطان الخراج من الأكر أو المستعير لم يكن للأكر أو المستعير أن يرجع على رب الأرض وإذا اغتصبت أرض وزرعها الغاصب ولم تنقصها الزراعة ولا يئنه للمالك فالخراج على الغاصب وإن كانت الأرض التي اغتصبت أو أجزت أو أعيرت أو دفعت مزراعة كرها أو بستاناً أو أرضاً تصلح للزراعة فغرس فيها كرها أو جعل

أما البلاد التي تسقى أراضيها الأنهار فليست الحال فيها كذلك فلو وضع على أراضيها العشر لما كفي ما يتحصل منه لا قيام بالنفقات الجمية التي تستلزمها الجسور والقناطر المقتضى إقامتها وارتفاع الواجب حفرها والحواجر اللازم انشاؤها لسقي الأراضي ولتصرف المياه ومنع الغرق ولا وفء بمصاريف تطهر الترع الذي لا بد من حصوله في كل سنة كي لا تغتلى بالطغي والاقذار وبالاجمال لتعويض نفقات الاشغال العمومية والمراد بهذه الاشغال ما استلزمته الأراضي لاعطاء غلة

من أحيا أرضا مواتا فان كانت من حيز أرض الخراج فهي خراجية وان كانت من حيز أرض العشر فهي عشرية وهذا اذا كان الحي لها مسلما أما اذا كان ذميا فعليه الخراج وان كانت من حيز أرض العشر اه وقد عثرت أيضا في الكتاب المذكور على الفتوى الآتية

رجل غرس في أرض الخراج كرما مالم يثمر الكرم كان عليه خراج أرض الزراعة وكذا لو غرس الاشجار المثمرة كان عليه خراج الزراعة الى ان ثمر الاشجار واذا بلغ الكرم وأثمر ان كانت قيمة الثمر تبلغ عشرين درهما أو أكثر كان عليه عشرة دراهم وان كانت أقل من عشرين درهما كان عليه مقدار نصف الخارج فان كان الخارج لا يبلغ قفيزا ودرهما لا ينقص عن قفيز ودرهم لانه كان متمكنا من الزراعة كذا في فتاوى قاضيخان اه

الكتاب الثالث

(في أخذ الضرائب)

وهو مشتمل على أربعة أبواب

الباب الاول

(في أخذ الضرائب)

لا يجمع العشر والخراج في أرض واحدة سواء كانت الأرض عشرية أو خراجية وعلى من ملك أرض الخراج أن يؤدي خراجها واذا مات من عليه الخراج يؤخذ ذلك من ورثته كفرة كانوا أو مسلمين صغارا كانوا أو كبارا أحرارا كانوا أو عبيدا مأذونين رجلا كانوا أو نساء

وأردنا صرف النظر عن الاسباب السياسية أو الاحكام الخصوصية التي أحدثت هذا الفرق ساغ لنا حل هذه المسئلة على الوجه الآتي

وذلك أن الاراضى التي تسقى بماء السماء لا تلزم الميرى بصرف كثير من النفقات في سبيل أشغال منافع عمومية بل أكثر ما تلزم به من هذا القبيل نفقات يسيرة لاجراء بعض أشغال قليلة كتصريف زائد ماء السماء ووضع حواجز البداول كي لا تطغى على الارض فتتلف الزراعة وهذه الاشغال القليلة لا تكون ضرورة الاجراء الا في الاغوار وفي السهول الممتدة على ضفتى الانهار وعلى ذلك فالميرى يستعين النفقات التي يصرفها في مثل هذه الاشغال وزيادة عليها كثيرا بأخذه عشر الربع

المطلب الثالث

(في الارض التي تنزع من ملك صاحبها)

أنكر أبو حنيفة رحمه الله تعالى على الحكومة الحق في نزع أرض من ملك صاحبها إلا في موضع واحد وهو عود نفع ذلك إلى العامة على أنه يصح للامام أن ينزع أراضي أهل الذمة من ملكهم ينقلهم عنها إلى أرض أخرى وقد جاء في الفتاوى الهندية في هذا المعنى مانصه

نقل أهل الذمة عن أراضيهم إلى أرض أخرى صح بعذر لا بدونه والعذر أن لا يكون لهم شوكة وقوة فيخاف عليهم من أهل الحرب أو يخاف علينا منهم بأن يخبروه بمعورات المسلمين ولهم قيمة أراضيهم أو مثلها مساحة من أرض أخرى اه
انني أرى في هذه الفتوى منشأ التعويض على من نزع أرضه من ملكه لنفع العامة والحق يقال ان الغاية التي لاجلها يجوز أبو حنيفة للحكومة نزع أرض من ملك صاحبها الذي هو استتباب الأمن وانتشار الراحة في كل أرجاء المملكة لمن الامور التي هي اكثر نفعاً للامة كلها

المطلب الرابع

(في الاراضي التي تصير صالحة لوضع الضريبة عليها)

مر بك ان الامام يضع على أراضي البلاد التي يظهر عليها العشر أو الخراج الا أنه يجب عليه لنفع الامة أن يضع الخراج على الاراضي الفضاء التي في مملكته أيا كان دين المنعم عليه بها على أنه قد جاء في الفتاوى الهندية في هذا الصدد مانصه

وبما أوضحناه ينتج ان هناك ضابطاً عاماً وهو ان أرض العرب كلها وأرض البلاد التي تسقى بماء السماء عشرية وان كل أراضي البلاد التي تسقى بماء انهار غير عربية تعد خراجية ولكي نزيد هذا الضابط سهولة ووضوحاً نضعه في هذا الشكل

كل أرض تسقى بماء السماء عشرية

وكل أرض تسقى بماء نهر خراجية

فإلّا لم يطبق على هذا الضابط يجب اعتباره مستثنى من شؤه أعمال خصوصية صدرت من النبي صلى الله عليه وسلم أو من الصحابة رضي الله عنهم أو أحكام خاصة صدرت منهم في أثناء المدة التي انقضت بين ظهور الاسلام وتقرير أحكام الشريعة المطهرة على وجه ثابت

ولو بحثنا عن الاسباب المادية الموجبة لافرق بين الاساس المستند عليه في وضع الضريبة العقارية على الارض التي تسقى بماء الانهار بين المستند عليه فيما يخص بالاراضي التي تروى بماء السماء

مزرعة ويصل اليها ماء الخراج كان عليه الخراج وإن كان لا يصل اليها ماء الخراج
أو كانت في الجبل ولم يصل اليها الماء لا يجب الخراج وإن كان في أرض الخراج
قطعة أرض سبعة لا تصلح للزراعة أو لا يصل اليها الماء إن أمكنه اصلاحها فلم
يصلح كان عليه خراجها وإن كان لا يمكن فلا خراج عليه كذا في فتاوى قاضيخان
والسلطان ونائبه المطلق أن يجعل الخراج لصاحب الأرض فيتركه عليه والنائب
المطلق من يمنحه السلطان السلطة السياسية والدينية أما إذا ترك العشر على صاحب
الأرض فيضمن السلطان مثل ذلك من مال بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة
والوقوف على الأسباب التي لا تجوز للسلطان أن يترك العشر على صاحب الأرض
أو يضمن مثل ذلك من مال بيت مال الخراج لبيت مال الصدقة نقول إن الشريعة
الغراء قسمت بيت مال المسلمين إلى خزانين مختلفين وهما خزانة العشر وخزانة
الخراج فخزانة العشر وإن شئت فقل بيت مال الصدقة هي التي تخزن فيها قيمة
ما يتحصل من العشر وهي معدة للقيام باحتياجات آل بيت النبوة وأبناء السبيل
والمساكين فهي إذن موجودة لنفع المسلمين خاصة دون غيرهم أما خزانة الخراج فهي
التي تودع فيها قيمة ما يتحصل من الخراج وهي معدة للقيام بلوازم السلطان وبما
يقتضيه الذود عن البلاد الإسلامية هذا ولما كانت خزانة العشر ممتازة عن الثانية
وكانت صفتها صفة أمانة مقدسة استحالة وجود وحصول عجز في إيراداتها وإن سببت
انعامات السلطان نقصا فيها كما إذا ترك السلطان العشر على صاحب الأرض فهذا
النقص يجري سده من نقود خزانة الخراج

منها قل ربع هذه الأراضي بالنسبة لغيرها من الأراضي التي تسقى بماء الأنهار وزيادة التعب اللازم
لتميؤها للزراعة وظن أنها كانت عشرية أيام كانت تلك البلاد خاضعة لسلطة الفرس والروم
والترك وتكاتف عدد الشعوب التي كانت خاضعة لسلطة المسلمين من غير المسلمين والنظر إلى
الخطوة التي سار عليها الخلفاء في القرنين الأولين للهجرة وهي عدم تغيير شيء في العوائد التي تكون
منتشرة بين أهل بلاد حين فتحها وترك ذلك للزمن الذي كان يؤثر تدريجاً على أهلها فيحملهم
على الدخول في ديانة المسلمين والاختدعوا ندمهم وأخلاقهم والتكلم بلغتهم قلنا إن هذه الأسباب
كلها جعلت النساء على وضع العشر على أراضي تلك البلاد لأنهم ضربوا الجزية على أهلها
الغير المسلمين ثم وقع اشتباه بين هذه الكلمة وبين لفظة الخراج فمما سبق يتضح وجود فرق بين
ما يعامل به المسلمون وبين ما يعامل به أهل الذمة فيما يخص بأراضيهم حتى في البلاد التي أرضها
عشرية كلها

التوظيف الى ما تطيق فالنقصان عن وظيفة عمر رضى الله عنه اذا كانت الاراضى لا تطيق ذلك جائز وكأني بالشريعة وقد قضت بتعلق الوظيفة بالتمكن من الانتفاع بالارض رأيت اعفاء من تجذب أرضه أو تعدم الربح من الخراج

المطلب الثاني

(في ستوط الخراج بسبب اقامة مبان على الارض أو انعام من الامام أو غير ذلك)

اذا بنى رجل في أرضه الخراجية منزلاً أو غير ذلك سقط الخراج (ان كان البناء والارض مملوكين لشخص واحد) أما اذا اشترى رجل أرضاً خراجية وبنى فيها داراً فعليه الخراج وان لم يبق ممكناً من الزراعة وكذا الرجل اذا كان له دار سقطت في مصر من أمصار المسلمين جعلها بسبستاناً أو غرس فيها نخلاً وأخرجها عن منزلته ليس فيها شيء لان ما بقى من الارض تبع للدار وان جعل كل الدار بستاناً فان كانت في أرض العشر وكان مالكمها مسلماً ففيها العشر وان كان مالكمها غير مسلم ففيها الخراج وان كانت في أرض الخراج ففيها الخراج أيا كان دين صاحبها

اذا جعل رجل أرضه الخراجية مقبرة سقط الخراج وكذلك الرجل ان كان في أرضه أجرة فيها صيد كثير ليس عليه الخراج وان كان في أرضه قصب أو طرفاء أو صنوبر أو خلاف أو شجر لا يثمر ينتظر ان أمكنه أن يقطع ذلك ويجعلها مزرعة فلم يفعل ذلك كان عليه الخراج وان كان لا يقدر على اصلاح ذلك لا يجب عليه الخراج وان كان في أرض الخراج أرض يخرج منها ملح كثير أو قليل فكذلك ان قدر أن يجعلها

ولقد فتح الخلفاء الذين خلفوا عمر بلاداً أخرى ووجهوا اليها العرب فأقاموا فيها وكان العرب قد باثروا الاستيلاء على تلك البلاد فلم يروا أن يملكوا فيها أرضاً بنفس الشروط الموضوعة على مالكي الارض غير المسلمين فاتبع خلفاؤهم والقواد بالنيابة عن الخلفاء نهج الخليفة عمر اذ قسموا بين أجنادهم أراضي ووضعوا عليها العشر مثل الاراضى التي كان يملكها أولئك الاقوام في بلادهم أي في بلاد العرب

ثم أسلم بعض أهل البلاد التي ظهر عليها المسلمون فصاروا بذلك مسلمين الذين فتحوا بلادهم فطلبوا أن تجعل أرضهم عشرة فاجيب طلبهم ولم يتردد عدد الذين كانوا يسمون ولم يبق من حاجة لتأليف القلوب على الديانة المحمدية قرر الخلفاء انه اذا امتلك المسلم أرض الخراج يؤخذ منه الخراج وأنه اذا اشترى الذي أرضاً عشرة يؤخذ منه الخراج ولم يفتح المسلمون شمالاً إلى آسيا وشمالاً إلى أفريقيا حيث الاراضى تسقى بماء السماء اضطر الفاتحون الى سن قانون جديد اقتضته أسباب عديدة

وهنا نكرر ما قلناه سابقا من انه لا يجوز تحويل الوظيفة التي وضعت على أرض بلدة من بلاد العجم عند الفتح الاول الى وظيفة أخرى

الباب الرابع (في زيادة ونقصان الارض)

المطلب الاول

(في الارض التي تجذب كلها أو يصيب الجذب بعضها فقط)

لا تكلم في هذا المطلب على الاراضي العشرية ولا على الاراضي التي خراجها مقاومة فقد مر بك ان الواجب هناك لا يتعلق بالتمكن من الانتفاع بهذه الاراضي بل انه جزء من الخارج حتى اذا عطلت الارض مع التمكن من الزراعة لا يجب هذا ولما كان الخراج متعلقا بالخارج نفسه لزم بالضرورة ازدياد أو قلة ما يحصل من الخراج بنسبة كثرة أو قلة الخارج على أنى قد وجدت في الفتاوى الهندية في هذا الصدد مانصه

من انتقل الى أخس الامرين من غير عذر فعليه خراج الأعلى كمن له أرض الزعفران فتركها وزرع الحبوب فعليه خراج الزعفران وكذا لو كان له كرم فقطع وزرع الحبوب فعليه خراج الكرم وهذا شيء بعلم ولا يفتى به كيلا يطمع الظلمة في أموال الناس كذا في الكافي اه ثم ما ذكرنا في مقدار خراج الوظيفة انما هو اذا كانت الاراضي تطبق ذلك فأما اذا كانت الاراضي لا تطبق ذلك بأن قل ربيعها فانه ينقص عن

يعاملونهم معاملة عريضة في الخشونة والقسوة فما لبث أولئك الناس اذ رأوا العرب عليهم مقبلين أن بسطوا لهم أيديهم قائلين مرحبا بالقادمين

اما الخليفة عمر رضي الله عنه فلم يكرههم على الاسلام وانما من عليهم برعايتهم وأموالهم وأراضيهم ووضع على أراضيهم الخراج ولم يتعرض لشي من العوائد والاصطلاحات التي كانت منتشرة بينهم قبل الفتح وكانت أراضي هذه البلاد كلها تسقى بماء الانهار فوضع عليها الخراج فذلك على القاعدة أن كل أرض واقعة في بلاد غير عربية وتسقى بماء غير ماء الانهار العربية تعد خراجية وقد اتبع عمر رضي الله عنه في سياسته مبدأ آخر وذلك انه كان يكره توطن عساكره وقوادهم من العرب في البلاد التي ظهروا عليها على انه لم يتيسر له التزام هذه الخطة بل اضطر أن يعطى بعضا من المسلمين أراضي في تلك البلاد فقاموا أعفاه من الخراج والعشر ومنهم ما رفع عنه الخراج ووضع عليه العشر

خراجها وظيفة ولا تمتاز عنها الا بمقدار الخراج الموظف عليها فما تقدم يتضح وجود مبدأين يتبعان في وضع الضريبة وهما

(المبدأ الأول)

هو مبدأ تعلق الضريبة بالخراج وذلك كالعشر وهو عشر الخراج وكخراج المقاسمة الذي يختلف مقداره بين خمس الخراج ونصفه والفرق بين الضريبتين المذكورتين ان العشر لا يوضع الا على أراضى الطبقة الممتازة من الناس أى المسلمين وان خراج المقاسمة أصل وضعه على أراضى أهل الذمة

(المبدأ الثانى)

هو مبدأ تعلق الخراج بالتمكن من الارتفاع بالارض ولو عطلها صاحبها وهو يتبع في شأن الارض التى خراجها وظيفة وتلك هى الضريبة العقارية الحقيقية ولا تجوز الزيادة على تلك الوظيفة بل أن مقدارها معين بنوع قطعى فينتج مما سبق ان الضريبة بحسب الشرع على ثلاثة أشكال

(الشكل الأول)

ضريبة على الربع لا يتغير مقدارها وذلك كالعشر

(الشكل الثانى)

ضريبة على الربع مقدارها غير معين قطعيا وذلك كخراج المقاسمة

(الشكل الثالث)

ضريبة على الارض نفسها لا على الربع مقدارها معين قطعيا وذلك كخراج الوظيفة

وارجاع المرتدين الى الاسلام فكان يـبـير على خطة النبي صلى الله عليه وسلم لم فاذا فتح بلاد اراعى عوائد وأخلاق أهلها وأقر العرب من مسلمين وغيرهم على أراضهم بشرط دفع عشر ثمرها البيت المال وذلك هو العشر وقد كانوا تعودوه منذ أزمان عديدة ربما كانت من يوم نزح اليهود الى بلاد العرب أى قبل الهجرة بستة أو سبعة أجيال والله أعلم وبهذه الكيفية اعتبرت أرض العرب كلها وأراضى البلاد التى أهلها من العرب فقط عشرية من طبيعتها ولما أفضت الخلافة الى عربن الخطأ برضى الله عنه بعد أبى بكر - شـد العساكر والجيوش بقصد فتح العراق الجبى والشام ومصر وقد أراد الاستيلاء عليها ليفيد منها خيرات جمة لنفع الاسلام والمسلمين ويظهر لنا من تفحص أعماله بالتأمل والتبصر أن أحد مبادئ سياسته كان عدم تغيير شئ في عوائد البلاد التى تظهر عليها جناده وعدم مس أخلاقهم واصطلاحاتهم بشئ فاستولت جيوشه بسهولة كلمة على تلك البلاد بل ان أهلها استقبلوهم استقبالا مخلصين اهتم من جور الفرس والروم الذين كانوا

العالم كيريه المشهورة بالفتاوى الهندية مثلاً لأنقالها هذا المقام فاذا ذكره لتتمام الفائدة واليك المثل المذكور قوم اشتروا ضيعة فيها كروم وأراضى فان اشترى أحدهم الكروم والآخر الاراضى فأرادوا قسمة الخراج (قالوا) ان كان خراج الكروم معلوماً وخراج الاراضى كذلك كان الحكم على ما كان قبل الشراء وان لم يكن خراج الكروم معلوماً وكان خراج الضيعة جملة فان علم ان الكروم كانت كروماً في الاصل لا يعرف الا كروماً والاراضى كذلك ينظر الى خراج الكروم والاراضى فاذا عرف ذلك يقسم جملة خراج الضيعة عليهما على قدر حصصهما كذا في فتاوى قاضيان اه

فيتضح جلياً من هذه الفتوى ان مبدأ نوع الارض لا يتغير أبداً بل هو ثابت وانه ان أشكل الامر ينظر الى الحالة التي كانت في الابتداء فيوضع الخراج على الارض بما ينطبق على الاصول الشرعية التي تختص بالارض فهي ثابتة لا يطرأ عليها تغيير

الباب الثالث

(في خراج الكروم والبساتين)

لوضع الخراج على الكروم والبساتين أساس خاص به يستند عليه فخراج الكرم عشرة دراهم على كل جريب أو غيره من آحاد المقاييس المتعارفة في البلاد التي فيها الكروم وخراج البستان خمسة دراهم على كل جريب ويؤخذ الخراج نقداً الا في بعض أحوال سنأق على ذكرها فانه يؤخذ عيناً هذا وان الكروم والبساتين معتبرة خراجية وان خراجها موطفاً فتمشى عليها كل الاحكام التي تمشى على كل أرض

يتيسر للأئمة الاربعة أن يعرفوا دفعه واحدة في المدة اليسيرة جميع الاسباب التي كانت على الاحكام التي أصـدرها أسلافهم بالاجتهاد وقد فات كثير لمن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بعض من أعماله وأحاديثه علمها غيرهم من الصحابة

هذا ولقد تبدل كل من الأئمة الاربعة ما في وسعه وأفرغ جهده في توفيق الاحكام لما جاء في الكتاب العزيز ولم يورد في الاحاديث النبوية التي ثبتت له صحة أسـنادها وما لم يتيسر له فيه ذلك وفقه على الاصول القياسية والاسـتنباطات العقلية فاذا لم يتيسر هذه الوساطة أيضاً اعتبر الاحكام المخالفة لتلك الاصول شاذة ثم ان تلاحق أفكار العلماء على تكرار الدهور وتعاقب العصور حول تلك الشواذ الى مبادئ اساسية واذا قدرنا ذلك فلنبحث عن الاراضى وما أصابها ونالها من التغييرات في تلك الازمان فلات يعلم كل منا ان العرب ارتدت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم وجاهرت بالعصيان وان أبابكر رضى الله عنه قضى سـن خلافته الثلاث في اخضاع الثائرين

لو أن هذا الامام وظف على أراض أقل من وظيفة عمر ثم أراد ان يزيد على تلك الوظيفة ليس له ذلك الا بطيب أنفس أصحاب الارض كلهم
 من بك أنه لا يجوز استبدال نوع الارض بنوع آخر بان كانت عشرية فأراد الامام جعلها خراجية أو كانت خراجية فأراد جعلها عشرية وان مثل هذا الاستبدال يقتضى حلول ظروف معلومة ومعينة وكذلك لو أراد ان يحولها الى وظيفة أخرى بأن كانت وظيفة الاولى دراهم فأراد أن يحولها الى المقاسمة أو كانت مقاسمة فأراد أن يحولها الى الدراهم ليس له ذلك الا اذا حكم بذلك وكان قد صنع ماصنع بطيب أنفس أصحاب الارض كلهم كما لو أراد الزيادة على الوظيفة

ثم ان الزيادة على الوظيفة أو تحويلها الى وظيفة أخرى مع وجود رضا صاحب الارض غير جائز شرعا الا عند الظهور عنوة أول مرة أما اذا كانت البلاد فتحت صلحا فلا تجوز الزيادة ولا يجوز التحويل ولو رضى بذلك أصحاب الارض بل ان اجراء أحد الامرين ممنوع منعاً كلياً

وكذلك لا تجوز التسوية بين وظيفة كل قطعة من قطع أرض ناحية أو تقريره بحسب درجة كل منها من الجودة أو من واقع ما تعطيه كل واحدة منها من الربح ولو طلب ذلك أصحاب الارض بل ولو أن هذه البلاد كانت فتحت عنوة في الاصل بل يلزم لاجراء تغيير في الاساس الذى استند عليه في وضع الضريبة على أراضى قرية أو بلاد أن ينظر الى الكيفية التى كانت عليها هذه الضريبة يوم الفتح فاذا كان قد حصل تغيرات فيها بسبب ما أعيدت على ما كانت قبل ذلك وقد وجدت في الفتاوى

العناية والتابعون والخلفاء والقواد الذين عاشوا في تلك الاثناء يصدرون ما يصدرونه من الاحكام استناداً في بعضها على أعمال أناسها النبي صلى الله عليه وسلم في أحوال كالتى هم فيها وفي البعض الآخر على الاحاديث النبوية ولما كان من المتعذر أن يحيط كل واحد منهم بكل ما جاء عن النبي صلى الله عليه وسلم بل لابد من أن يجهل بعضهم بعض أعمال أناسها النبي صلى الله عليه وسلم أو بعض أحاديث يعلمها غيره من العناية رضى الله عنهم اختلفت أحكامهم وتباينت اجراءاتهم في الحالة الواحدة بل كان القائد منهم يصدر غالباً أحكامه في بلاد بعيدة بينها وبين البلاد التى احتلها القائد الآخر مسافة عظيمة ولدى أقوام اختلفت طباعهم وأميالهم وأخلاقهم كل الاختلاف عن عوائد وصفات وشعائر أهالى البلاد التى احتلها القائد الآخر تلك هى الاسباب التى نشأ عنها الاختلاف في الاحكام الشرعية وفي الواقع كيف

المطلب الاول

(في خراج المقاسمة)

خراج المقاسمة يتعلق بالخارج لا بالتكن من الزراعة حتى اذا عطلت الارض مع التكن لا يجب كالعشر والتقدير فيه مفوض الى الامام ولكن لا يزداد على نصف الخارج ولا ينقص عن خسه ومن ضمن الاراضى التى خراجها مقاسمة الاراضى الممكنة زراعتها زعفرانا وقطنا وما أشبه ذلك من الاصناف ذات القيمة الغالية والاراضى الغير المسورة اذا كانت مغروسة أشجارا مثمرة أو مزرعة بقولا أو خضراوات

المطلب الثانى

(في خراج الوظيفة)

خراج الوظيفة ويقال له خراج التوظيف أو المواظفة هو ان يكون الواجب شيأ فى النعمة يتعلق بالتكن من الانتفاع بالارض سواء زرعها صاحبها بالفعل ام لم يزرعها وقد عين الخليفة عمر بن الخطاب رضى الله عنه مقداره فجعله قفيرا من برأ وشعير أو غيرهما مما يزرع فى تلك الارض على كل جريب أو غيره من آحاد المقاييس المتعارفة بين أهالى البلاد التى فيها الارض التى خراجها وظيفة ويجب هذا الخراج فى كل سنة زراعية مرة واحدة فيؤخذ اما عينا واما نقدا بما يوازى قيمته التى يكون تقريرها من واقع قيمة صنف الخارج ولا يجوز للامام ان يزيد على الوظيفة فى الارض التى صدر التوظيف فيها من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه وكذلك

وأئمة الفقهاء الاربعة هم الامام الاعظم أبو حنيفة النعمان ولد سنة ٨٠ وتوفى سنة ١٥٠ هجرية والامام أبو عبد الله مالك بن أنس بن أبي عمر الاصمعي المدني ولد سنة ٩٩ أو ١٠١ وتوفى سنة ١٧٩ هجرية والامام أبو عبد الله محمد بن ادريس بن شافع القرشى ولد سنة ١٥٠ وتوفى سنة ٢٠٤ هجرية والامام أحمد بن محمد بن حنبل الشيبانى المروزى ولد سنة ١٦٤ وتوفى سنة ٢٤١ هجرية ومن مطالعة جدول ولاداتهم ووفياتهم نرى انهم ولدوا فى أواخر القرن الذى استولى فيه ابطال العرب على البلاد الاسلامية اليوم وكان قد ابتدأ الشقاق وظهر الانقسام بين المسلمين وتداعت فى جميع انحاء مملكتهم وكل ارجاء دولتهم أسباب الانحلال والسقوط قبل وفاة الامام الاعظم فلما جمع الأئمة المشار اليهم تلك الاحكام متبعين سنة من سلف قبلهم من أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام ومن التابعين لم يتيسر لهم أن ينكحوها الوحدة والارتباط وكان

الكتاب الثاني

(في الأساس المستند عليه في وضع الضريبة)

الباب الأول

(في العشر)

العُشْر والعِشْر والعَشِير والمُعْشَار جزء من عشرة وهو الضريبة الموضوعة على ثمر الارض العشرية وهذه الضريبة عبارة عن عشر الخارج يؤخذ عينا قبل رفع شئ من الخارج مقابل نفقات الزراعة والاشغال وغيرها والعشيرة تعلق بالخارج لا بالارض فالواجب جزء من الخارج يتكرر بتكرره وحيث انه يؤخذ عينا فقيمه من قيمة الخارج كله ان ارتفعت قيمة الخارج ارتفعت قيمة العشر وان هبطت هبطت

الباب الثاني

(في الخراج)

خراج الارض (نوعان) خراج مقاومة وهو ان يكون الواجب شياً من الخراج نحو الخمس والسدس وما أشبه ذلك وخراج وظيفة وهو أن يكون الواجب شيئاً في الذمة يتعلق بالتمكن من الانتفاع بالارض

القرآن العزيز وهو الأساس الاول للشريعة المطهرة لم يجمع كتابة في مصحف واحد على النسق الذي نعرفه الا أيام خلافة عمر بن الخطاب لخمس أو ست سنوات من وفاة النبي عليه الصلاة والسلام أي بعد الهجرة بست عشرة أو سبع عشرة سنة وهذا لا ينافي ان جملة من الصحابة كانوا يحفظونه من أوله الى آخره بهذا الترتيب في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأن الاحاديث النبوية وهي الأساس الثاني للدين والشريعة لم تجمع ولم تشرح على النمط المعروف الان نحو الجليل الثالث للهجرة حين ظهر أبو عبد الله محمد البخاري ووضع كتابه المشهور المعروف بالجامع الصحيح وقد ولد أبو عبد الله المذكور سنة ١٩٤ ووفى سنة ٢٥٦ هجرية (٨١٠ - ٨٧٠ ب م م) وكذلك الأئمة الاربعة لم يضعوا أحكام الشريعة على شكل قانون الا بعد الهجرة بمائة وخمسين أو مائتي سنة ولما بقيت أحكام الشريعة قبل هذا التاريخ غير مقررة قطعياً كان كل خليفة وكل قائد فتح بلاداً يجتهد في الاحوال التي تستدعي نظر الشريعة ويعمل بما يراه من الاحكام عائداً بالنفع على الاسلام والمسلمين وكانوا لا يجمعون عن الاجتهاد لقرب عهدهم من الصحابة والتابعين واستيفاء شروط الاجتهاد فيهم

نوعها بأن وضع عليها العشر أو الخراج فالنوع الذى عينه لها لا يتغير الا فى احدى
الحالتين الاتيتين

(الحالة الاولى)

اذا اشترى الذى أرضا عشرية يؤخذ منه الخراج فجرد تلك الذى لها يعدمها نوعها
العشرى و يصيرها خراجية

(الحالة الثانية)

أرض الخراج اذا انقطع عنها ماء الخراج وصارت تسقى بماء العشر فهي عشرية
و يتضح لنا مما سبق انه يجوز لكل رجل مسلما كان أو ذميا أن يملك أرضا فى البلاد
الخاضعة لسلطة الاسلام وان أراضى البلاد العربية وأراضى البلاد التى تسقى بماء
السماء عشرية مهما كان دين أربابها وان للمسلم وحده أن يملك فى البلاد التى تسقى
بماء الخراج أرض عشر وان امتياز هذا لا يخوله الحق فى تحويل نوع الارض بأن
يجعلها عشرية لمجرد امتلاكه وقد كانت خراجية بل لو اشترى المسلم أرض الخراج
من الذى فيؤخذ منه الخراج

كذلك يظهر لنا أن الذى لا يمكنه أن يملك فى البلاد المذكورة الا أراضى خراجية
وان لدينه الغير المحدى تأثيرا على نوع الارض التى تؤل اليه فان ملك أرضا عشرية
يؤخذ منه الخراج فاذا باعها من مسلم عادت أرض عشر كما كانت وكذلك يبدو لنا
ان النوع الذى قرره الامام للارض يوم الفتح الاول لا يتغير ما دامت البلاد لم تنزعها
من سلطة المسلمين دولة غير اسلامية واذا نقض أهل الذمة العهد وغلبوا على دارهم
أو على دار من ديار المسلمين وصارت الدار دار حرب بالاتفاق ثم ظهر عليهم المسلمون
وثبت الخيار فيهم للامام فان شاء من عليهم برقابهم وأراضهم ونسائهم وذرائعهم
وأموالهم ووضع على أراضهم الخراج الذى كان وضع عليها يوم استيلاء المسلمين عليها
للمرة الاولى (١)

(١) ان من يطلع على كتب الشريعة الغراء فى شأن البلاد التى تسقى أرضها بماء
الانهار وفى شأن امتلاك هذه الاراضى وفى الاساس المستند عليه فى وضع الضريبة
العقارية يجد بها أقوالا متناقضة فلمعرفة أسباب هذه التناقضات يجب أن لا يبرح
من البال أن الشريعة الغراء لم تقرر أحكامها كمال التقرير ولم تسطر الا فى أواخر
القرن الثانى بل وأوائل الثالث للهجرة النبوية (أى فى الجيل التاسع للمسيح) فان

وأما الاراضى التى وضع عليها القاطن العشرون أرض لزمه وضع العشر عليها أرض هو بالخيار ان شاء وضع عليها العشرون شاء وضع الخراج فكل بلدة فقت عنوة وقسم الامام اراضيها بين الغائبين هي عشرية وكل أرض أسلم عليها أهلها طوعا فانها تكون عشرية وكذلك كل بلدة من بلاد العجم اذا فتحها الامام قهرا وعنوة وتردد بين أن يمن على أهلها برقابهم وأراضيهم ويضع على الاراضى الخراج وبين أن يقسمها بين الغائبين ويضع على الاراضى العشر فقال جعلت الاراضى عشرية ثم بدله فن عليهم برقابهم وأراضيهم فان الاراضى تبقى عشرية ولا يلزم أهل هذه البلاد باعتراف دين الاسلام وكل هذه التميزات خاصة بأراضى البلاد الغير العربية التى تسقى بماء الخراج ونقول فى هذا المقام ان من الماء ما هو عشري كأنهار أرض العرب وماء السماء والعيون والآبار ومنه ما هو خراجى كأنهار البلاد الغير العربية والاراضى التى لا تسقى الا بماء السماء عشرية أيضا مهما كان دين مالديها

تلك هي الاحوال التى تلزم الامام الى وضع العشر على الارض وكل بلدة فقت عنوة وأسلم أهلها قبل أن يحكم الامام فيهم بشئ كان الامام فيها بالخيار ان شاء وضع العشر وان شاء وضع الخراج فن هذه الاحكام يتضح لنا وجود مبدا أولى وهو انه لا يمكن للذوق أن يملك أرضا عشرية فى البلاد الخاضعة لسلطة المسلمين الا اذا كانت الارض فى بلاد لا تسقى الا من ماء السماء حيث أراضى تلك البلاد عشرية من طبيعتها كما سبق فيه القول

المطلب الثانى

(فى الاراضى الخراجية)

كل أرض واقعة فى بلاد غير عربية وتسقى بماء غير ماء العشر أى غير عربى هي خراجية ولزيادة الايضاح نقول الاراضى الخراجية هي أراضى البلاد الغير العربية وأراضى البلاد التى تسقى منها غير عربية ولورثك الامام اراضى هذه البلاد بعد فتحها عنوة أو صلحا لأهلها وهم لم يسلموا

المطلب الثالث

(فى التغير الذى يحصل فى نوع الارض)

اذا فتح المسلمون للمرة الاولى بلادا عنوة أو صلحا فعين الامام لاراضى تلك البلاد

وهي تسوغ لصاحب الارض أيا كان دينه أن يوصى بنات أرضه بشرط أن لا يتعدى الحدود الموضوعة للإيصاء ويجوز للإمام نقل أهل النعمة عن أراضيهم الى أرض أخرى بعذر لا بدونه ولهم قيمة أراضيهم أو مثلها مساجحة من أرض أخرى هذه هي مبادئ المذهب الحنفي فيما يختص بالأراضي وإذا تأملنا في كون العشرية تطلق اسم صاحب الأرض أو رب الأرض على من ملك أرضا صح لنا أن نأخذ من ذلك أنها تخول كل مالك أرض أيا كان دينه حق التصرف المطلق في أرضه

باب

(في نوع الأرض)

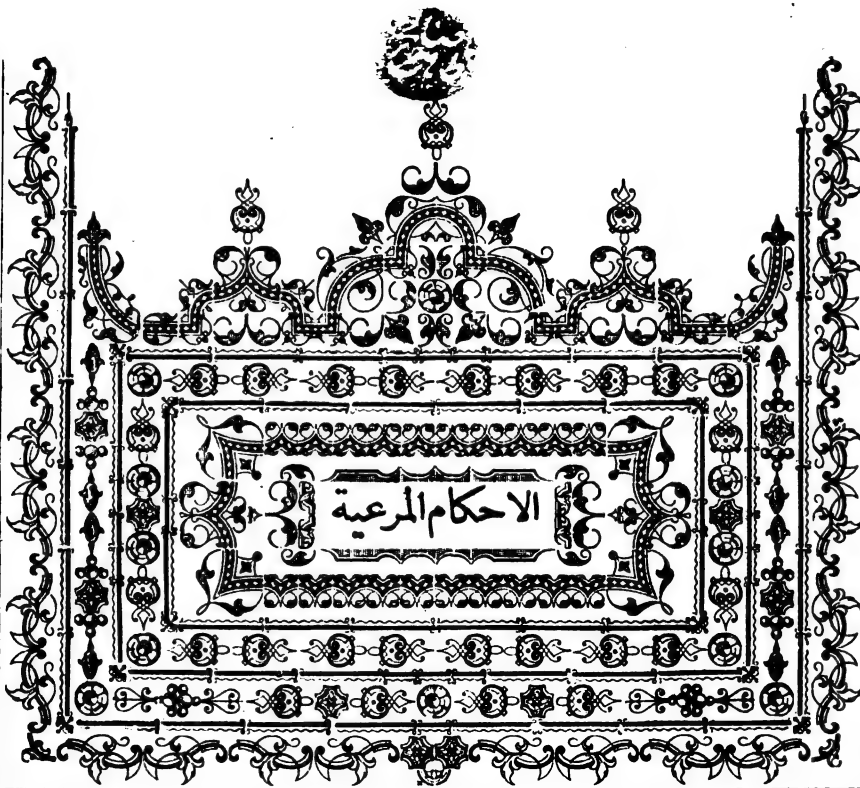
الأراضي (نوعان) عشرية وخراجية فأرض العرب كلها عشرية وما سوى ذلك كل بلدة فتحت عنوة أو صلحا فهي خراجية على أنها تصير عشرية إذا وجدت في أحوال معلومة وسيأتى لهذه القاعدة مزيد إيضاح

المطلب الأول

(في الأراضي العشرية)

الأراضي العشرية (نوعان) أراض عشرية من طبيعتها وأراض وضع النسخ عليها العشر والفتاح هو الإمام الذي قصب باسمه البلاد والفتح هو استيلاء المسلمين على بلاد غير إسلامية فأرض العرب كلها عشرية من طبيعتها وهي أرض تهامة والحجاز واليمن والطائف وعمان والبحرين ومكة المكرمة وما وقع في دائرة اختصاصها وقال محمد رحمه الله تعالى أرض العرب من عذيب الى مكة وعدن أبين الى أقصى الحجر باليمن بمهرة وسواد العراق وحسد السواد طولا من تخوم الموصل الى أرض عبادان وحده عرضا من منقطع الجبل من أرض حلوان الى أقصى أرض القادسية المتصل بعذيب من أرض العرب

والبصرة وإن كان موقعها خارجا عن الحدود التي ذكرناها هي عشرية أيضا وقد جاء في هذا المعنى في السراج الوهاج مانعه والبصرة عندنا عشرية بإجماع الصحابة اه وبالجمله فان أرض العرب كلها وقسمها كسيرا من أراضي الجزيرة عشرية من طبيعتها سواء ملكها مسلمون أم غير مسلمين



(بسم الله الرحمن الرحيم)

الكتاب الاول

(في حق الملك)

جاء في بداية الباب الرابع من كتاب الجهاد في شأن البلاد التي يتم عليها الغلب مامعناه : واذا فتح الامام بلدة من بلاد أهل الحرب فهو بالخيار ان شاء قتل الرجال واسترق النساء والذراري وقسم الاموال بين الغانمين بصفة ارسادات عسكرية وان شاء قسمها بين المسلمين ووضع عليها العشر وهي اراضي العشر وان شاء من على أهل البلاد برقايمهم وأراضيهم ونسائهم وذراريهم وأموالهم ووضع على أراضيهم الخراج وهي أرض الخراج اه

وجاء في الفتاوى الهندية في باب الحرث والمزارعة ما معناه من أحيا أرضا مواتا فهي له وان تركها زمنا ثم رجع وطلبها ترد عليه ولو زرعها غيره مدة غيابه ولم تنقصها الزراعة ولا فرق بين أن يتركها زمنا طويلا أو وجيزا اه

ولا تجوز الشريعة بيع أرض بدون رضا صاحبها الا في موضع يعود نفعه الى العامة

الاحكام المرعية

في شأن

الاراضى المصرية

هذه الشروط يتوقف اعطاء سند التملك للمنعم عليه بها

مطلب الغابات

مطلب البساتين

باب الابعاديات المنعم بها بدون خراج بشرط عدم اعطاء سند تملك للمنعم عليه

باب الابعاديات المؤجرة المعروفة اليوم باسم أراضى بالمظروف

باب الانعام بأرض آلت الى الميرى

باب الانعام بأرض آلت الى الميرى عقب ترك أربابها لها

باب الانعام بأرض أخبر عنها انها زيادة مساحة

باب أراضى الجهادية

باب الانعام بأراضى الميرى وفي بيع عنها

باب الاراضى التى لا يحل بيعها

باب التاربع

وانما قسمت القسم الثانى من كتابى هذا الى ما قسمت اليه القسم الاول منه لاسهل للقارئ المقابلة بين الحالة التى كانت عليها الاراضى فى صدر الاسلام وبين الحالة التى هى عليها اليوم ولا ينكرن القارئ لما يجده فى هذا الكتاب من التكرار والترداد فان ما أقدمه له اليوم مجموعا فى كتاب انما كان موضوعا لخطب عديدة التزم ان أعود عند القاء بعضها الى أشياء كنت أثبت على ذكرها فى خطبة سبقت فى جلسة سلفت

باب الابعاديات والجفالك

باب الاراضى الاثرية

الكتاب الثانى

(فى الاساس المستند عليه فى وضع الضررية العقارية)

باب الاراضى الخراجية

مطلب العهد السنية

مطلب القرعة

باب الاراضى العشرية

مطلب الابعاديات

مطلب الجفالك

مطلب الاواشى

باب عشور النخيل

باب زيادة ونقصان الارض القابلة لان يوضع عليها الخراج

مطلب الاراضى التى يملكها البحر (أكل بحر) والاراضى التى تتكون من الطمى

مطلب الاراضى التى تجذب و الاعفاء من الخراج لاسباب متنوعة

مطلب الاراضى التى تنزع من ملك صاحبها لنفع العامة

مطلب زيادة وعجز المساحة

الكتاب الثالث

(فى أخذ الخراج)

باب كيفية أخذ الخراج

باب ما ينبغى اجراؤه فى أخذ ما تأخر من الخراج

باب جعل الخراج لصاحب الارض

الكتاب الرابع

(فى أحكام متنوعة)

باب أراضى الميرى والاراضى التى تصير لها وفى بيع هذه الاراضى أو الانعام بها

باب الابعاديات المنعم بها بدون خراج بشرط تمسيها وغرس الاشجار فيها وعلى تنفيذ

الكتاب الثاني

(في الاساس المستند عليه في وضع الضريبة العقارية)

باب العشر

باب الخراج

باب خراج الكروم والبساتين

باب زيادة ونقصان الارض القابلة لان يوضع عليها الخراج

مطلب الارض التي تجذب كلها أو يصبب الجذب بعضها منها فقط

مطلب الاعفاء من الخراج بسبب اقامة بناء على الارض أو بأسباب أخرى

مطلب الارض التي تنزع من ملك صاحبها

مطلب الارض التي تصبح قابلة لان يوضع عليها الخراج

الكتاب الثالث

في أخذ الخراج

باب كيفية أخذ الخراج

باب ما ينبغي اجراؤه في أخذ ماتأخر من الخراج

باب الجباة والمحصلين

باب جعل الخراج لصاحب الارض

الكتاب الرابع

(في أحكام متنوعة)

باب الاراضى التي تصير الى الحكومة

باب المقاييس والمكاييل

القسم الثاني

(في الكلام على الاراضى بالوجه التي هي عليه اليوم)

الكتاب الاول

(في نوع الارض)

باب أراضى الرزق

باب الاوامى

مقدمة المؤلف

لما شرفني المجمع العلمي المصري بقبولي في مصاف أعضائه وكان من الواجب علي القيام
لاولئك السادة بما استحقوه من خالص الشكر ومحض الثناء أردت اداء ذلك الفرض
بتقديمي لهم كتابا فيما يتعلق بالاراضى وهو موضوع فلما التفت اليه الباحثون
فשמروا عن ساعد العزم والجهد مع علمي بما دون الوصول الى المرغوب من موانع
وصعوبات مسببة عن اشكال النصوص وتعقيد اللوائح المتعلقة بهذا الموضوع معللا
النفس بآمال الفوز والتفوق قبل ان بدأت بالعمل تقدمت الى جناب الحسيب الاديب
الموسى بلاغ ده بوقاس وطلبت اليه ان لا يبخل علي بمعارفه الواسعة في هذا الموضوع
الخرج فلي طلبى بما عهد فيه من الانس والرقه بل حله اللطف على ان ساعدنى الى
حد لم يكن في خلدى الوصول اليه اذ رسم لى طريقا رشدا كافلا بالاخطا باطراف
هذا الموضوع فسلكت تلك السبيل وفقا لشارته ولكنى لم التزمها بالكلية لاننى لو
فعلت ذلك لاتسع نطاق هذا الكتاب كثيرا والتزمت ان انغمس في بحار واسعة من
المباحث كسائل الاوقاف وعوائد المباني وغيرها مما ليس عندى ولا تحت طائلة
يدى أوراق في شأنها ارجع اليها وقت الحاجة وأعول عليها عند الأزوم بل بذلت الجهد
في التزامى أصول ذلك الرسم بقدر الامكان وفى عدم الخروج عنه الا بمقدار ما يستلزمه
نطاق هذا التأليف وبعد التأمل والتروى رتبت عملى هذا على النمط الآتى

القسم الاول

(فى الكلام على الاراضى بالوجه الشرعى بحسب المذهب الحنفى)

الكتاب الاول

(فى حق الملك)

باب

(فى نوع الارض)

مطلب الارض العشرية

مطلب الارض الخراجية

مطلب التغيير الذى يحصل فى نوع الارض

فان حظيت هذه الترجمة بالرضا العام فالفضل كل الفضل لاسم سعادة مؤلفه الشهير
 ولحضرات من ذكرت من السادة الاعلام وان لم تلبث ان ظهرت الى حيز الوجود
 فحانت وأودعت زوايا النجول والنسيان فليس الا ما استحق المعرب الحقير



(مقدمة المعرب)

الحمد لله الذى صورنا من طين وانشأنا من ماء مهين وأفاض علينا من نعمه مالا
 نقدر على ايفاء حق شكره ولا نقي بمعشار عشره والصلاة والسلام على جميع
 الانبياء والمرسلين الى ان يرث الله الارض ومن عليها وهو خير الوارثين (أما بعد)
 فلما كان خير الكتب وأفضل التأليف ما أعاد نفعه الى العامة أقدمت على تعريب
 هذا المؤلف الجليل الذى لاريب فيه هدى للمتأملين وطالما جالت بخاطرى هذه
 الامنية واختلج في ضميرى ان أقوم بهذه المأثرة رغبة في ازالة الحائل القائم بين ابنا
 جلدتنا ممن يجهلون اللغة الفرنسية وبين ماحواه هذا الكتاب العديم المثال من
 نقائس الدرر وغرر اللآل غير انى كنت ألبم ثورة الخاطر بلجام الصبر آملا أن يتصدى
 غيرى لهذا العمل فأكون أدركت الغاية المقصودة ولم أعرض نفسى لسهام الملام
 والتسديد فلما طال على زمن الانتظار ورأيت انه لم يخطر ببال أحد من أرباب البراع
 ان يقدم على هذا العمل خشيت استمرار حرمان من ذكرت من غرائب الكنوز التى
 تضمنها هذا الكتاب فأطعت هوى النفس وأصغيت الى وكز الضمير وهمت بعمل
 يكبر عن طاقتى ويجل عن على وعن عملى وتقدمت الى سعادة مؤلفه ورجوته أن
 يرخص لى فى تعريبه فأجاب رعا المولى طلبى بما اختص به من لطف البشاشة وكرم
 الاخلاق ولم يكتف بذلك أيده الله بل أفاض على النصائح الحكيمة والارشادات وبدد
 من أمانى العضلات والمشكلات حتى كنت أراى كطالب بين يدى استاذة يلتقط ما
 قاله وما أبداه

هذا ولا يسعنى ختم هذه المقدمة قبل آداء واجب الشكر والثناء للمولى الاغتر
 انموذج الادب وغرة جبين الدهر الصادق الوفى والصديق الصفى حضرة صاحب العزة
 عبد العزيز بك كميل رئيس النيابة العمومية لدى محكمة بنها الاهلية فقد أحاطنى
 بعنايته اثناء العمل ولم يغفل طرفة عين عن اتحافى بكل مارأى أنه يسهل على القيام
 بما هممت به وكذلك أقدم فروض الشكر لحضرة العالم العلامة والحبر الفهامة
 صديقنا الحميم حفى أفندى ناصف مدرس الانشاء بمدرسة الحقوق فقد كانت لى معارفه
 المتدفقة فى الفقه والاصول سراجا منيرا فنى لذيتك الكريمين تشكرات لا يستطيع
 القلم بها قياما

٥٦-١٣٣١٥/١٢

(Arabs)
HD 973
.A812

الاحكام المرعية

في شأن

الاراضى المصرية

Artin

لؤلؤه

صاحب السعادة يعقوب ارتين باشا وكيل نظارة المعارف
الجليلة سابقا والعضو الوطنى الحالى فى مجلس ادارة السكة الحديدية

معرب

بقلم الفقير اليه تعالى سعيد عمون (بمساعدة سعادة المؤلف)

(الطبعة الاولى)

بالمطبعة الكبرى الاميرية بيولاى مصر المحمية

سنة ١٣٠٦

هجرية

1.

